

مختار



السنة السابعة
العدد ٩٠ - يناير ٢٠٠٨



- تحديات وفرص سيولة خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية ■ أنابوليس: س—— الام من أجل الح—— رب
- ج—— دوى الع—— لاق—— ات مع إيران ■ خطر الح—— ربونة—— أ—— ه—— ا
- نقاط ضعف الأصوليين في الانت—— خابات القادمة ■ ٢٠٠٨ ع—— ام الح—— سم في الملف النووي الإيراني (٢/١)

مختار الآراء

السنة الثامنة - العدد ٩٠ - يناير ٢٠٠٨

رئيس مجلس الإدارة

مرسى عطا الله

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المراغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

د. عادل عبد المنعم سويلم

أ. محمد حسن الزبيق

د. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحي قبال

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف :

جهود أمريكية وإيرانية لاختراق جدار التحالفات
الإقليمية، فأيهما ينجح فى الاصطيد فى المياه
الآتنة؟

سكرتير التحرير الفنى :

مصطفى علوان

المدير الفنى :

حامد العويضى

المستشار الفنى :

السيد عزمى

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

٤	♦ افتتاحية العدد:
٤	تحديات وفرص سيولة خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية
٦	♦ دراسات:
٦	١- التحدث عما لا يتم التحدث عنه: الحوار الأمريكي- الإسرائيلي حول البرنامج النووي الإيراني
١٤	٢- العراق وجيرانها العرب (٢/١) - السعودية وكابوس العراق
٢٠	٢- الكويت .. حجر الزاوية في سياسة أمريكا في الخليج (٢/٢)
٢٠	♦ مداخلة:
٢٦	١ - رأى ورؤية.....
٢٦	♦ افتتاحيات الصحف الإيرانية:
٢٠	الصادرة باللغة الفارسية في شهر أذر ١٣٨٦ هـ (نوفمبر / ديسمبر ٢٠٠٧)
٢٠	♦ قضية العدد:
٢٣	١ - جدوى العلاقات مع إيران ..
٢٣	♦ شئون داخلية:
٢٥	١- أجواء الانتخابات الإيرانية باردة.....
٢٩	٢- الطريق إلى المجلس الثامن.....
٢٩	٢- حراك حزبي.....
٤٠	٤- الإصلاحيون وانتخابات المجلس الثامن.....
٤١	٥- مصير المنافسة بين جبهة المشاركة واعتماد الملى.....
٤٣	٦- تحالف الجبهة الثانية للأصوليين مع مهدي كنى.....
٤٤	٧- صمت المحافظين!.....
٤٦	٨- نقاط ضعف الأصوليين في الانتخابات القادمة.....
٤٦	٩- المجال غير متاح أمام مشاركة القوى الوطنية الدينية.....
٤٩	١٠- الأحزاب الرسمية والأحزاب السرية.....
٥٠	١١- نظرة على تاريخ مجلس صيانة الدستور ورقابته.....
٥٤	١٢- آية الله خامنئى ومستقبل أحمدى نجاد.....
٥٧	١٣- اختيار واستبعاد المسئولين في حكومة أحمدى نجاد.....
٥٨	١٤- نظرة على التعديلات الوزارية في حكومة أحمدى نجاد.....
٥٨	♦ إيران .. لماذا؟
٦١	١ - ماذا نستفيد من البرنامج النووي الإيراني ..
٦١	♦ تفاعلات إقليمية:
٦٦	١- بحر قزوين يفتقد لنظام قانونى محدد.....
٦٩	٢- نظرة على العلاقات الإيرانية - الأرمنية.....
٧١	٣- تركمانستان تريد إدخال الولايات المتحدة في شرق بحر قزوين.....
٧٢	٤- الأفكار السلمية على جانبى "قره باغ".....
٧٣	٥- أنابوليس: سلام من أجل الحرب
٧٤	٦- أزمة أكراد تركيا: حزب العمال الكردستانى والقوى الخفية.....
٧٤	♦ علاقات دولية:
٧٨	١- تقرير الاستخبارات الأمريكية: تغيير في الاستراتيجية أم خلافات داخلية؟.....
٨٠	٢- خطر الحرب ونتائجها.....
٨٠	٣- اللحظات الحساسة وكيفية مواجهة خطر الحرب.....
٨٢	٤- مكانة إيران في السياسة الخارجية الصينية.....
٨٣	٥- رسالة من رؤساء ٦٢ جامعة إيرانية إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.....
٨٣	♦ مصطلحات إيرانية
٨٥	منظمة (بنیاد).....
٨٥	♦ الزاوية الثقافية:
٨٧	١ - صناعة الخزف في إيران
٩٢	٢- مراحل تطور النشيد الوطنى الإيراني والعلم الإيراني.....
٩٢	♦ رأى عربية:
٩٧	١- ٢٠٠٨ عام الحسم في الملف النووي الإيراني (٢/١).....

تحديات وفرص سيولة خرائط

شهدت الأسابيع القليلة الماضية ثلاثة تطورات مهمة سوف تفرض آثاراً ونتائج لا تقل أهمية على المنطقة، وبالذات على خريطة التحالفات والصراعات الإقليمية التي قد تشهد مرحلة سيولة غير مسبقة ستكون إيران هي أول المعنيين وأكثر المتأثرين بها. أول هذه التطورات هو اتفاق المبادئ الذي وقعته كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ونوري المالكي رئيس الحكومة العراقية ويضع أسس العلاقات المستقبلية طويلة المدى بين العراق والولايات المتحدة، حيث من المقرر أن تتسحب قوات التحالف الدولية نهائياً من العراق في نهاية هذا العام بعد أن تم التمديد لها في ديسمبر الماضي لعام واحد، ولا يبقى بعد ذلك أية قوات أجنبية باستثناء القوات الأمريكية التي سيخضع وجودها، الذي حمل اسم "طويل المدى" في العراق لنصوص ذلك الاتفاق الذي سيطور في شكل معاهدة تنظيم العلاقات العراقية - الأمريكية في كافة أبعادها الدفاعية والأمنية والسياسية والاقتصادية بما يشبه العلاقات الأمريكية مع كل من ألمانيا (الغربية) واليابان وكوريا الجنوبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بما يجعل العراق خاضعاً إلى وصاية أمريكية كاملة وبما يجعل النفوذ الأمريكي هو النفوذ المسيطر تماماً على العراق، وبما يكشف عن هوية ذلك العراق الجديد ودوره الإقليمي وأنماط تحالفاته وانحيازاته وصراعاته. وبالطبع تبدو إيران، منذ الوهلة الأولى هي أكثر الأطراف المعنية بهذا التطور وتداعياته في حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه، أي في حالة استقرار الأوضاع في العراق على هذا المشهد الذي يعطى للأمريكيين، دون غيرهم، فرص فرض السيطرة على العراق.

التطور الثاني، هو حضور سوريا مؤتمر أو اجتماع "أنابوليس" الذي نظمته وزارة الخارجية الأمريكية تحت رعاية الرئيس جورج بوش، على غير هوى بل بما هو أكثر من التحفظ وربما الرفض الإيراني الصريح وغير الضمني. في البداية عبرت سوريا عن رفضها لاجتماع "أنابوليس" لكنها عادت وأوضحت على لسان الرئيس بشار الأسد في نهاية سبتمبر ٢٠٠٧ أنها "لن تشارك ما لم تكن الجولان على أجندة المؤتمر"، ومن ثم تركزت الاتصالات السورية والعربية والأوروبية، والروسية أيضاً، بعد ذلك في اتجاهين: إقناع دمشق بالمشاركة وإقناع واشنطن بضرورة وضع المسار السوري على الطاولة والحديث عن التسوية الشاملة في الشرق الأوسط. وتدعم هذان التوجهان بقرار عربي صدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب قبيل اجتماع "أنابوليس" مفاده أن وزراء عربياً اتصلوا بوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لتحريك المسار السوري على أن يكون أساسياً في مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في موسكو أوائل العام الحالي (٢٠٠٨).

الملفت هنا أن رايس استجابت لهذا المطلب وبعثت خطياً جدول أعمال المؤتمر متضمناً جلسة عن "السلام الشامل"، وعناوين تتعلق بـ "المسار السوري" بما خلق انطباعاً لدى السوريين بأن ثمة مؤشرات تفيد بوجود مقاربة شاملة ومحاولات لإطلاق عملية سياسية بدعم عربي ودولي بعد سبع سنوات من القطيعة بين إدارة جورج بوش وعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن ثم رجحت سوريا كفة المشاركة في الاجتماع، رغم ما تردد عن قيام الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد بإجراء اتصال هاتفى مع الرئيس السوري بشار الأسد قبل ساعات من اتخاذ قرار المشاركة (لم تبث وكالة الأنباء السورية "سانا" نبأ هذا الاتصال)، وأفادت وكالة الأنباء الإيرانية "ارنا" التي أذاعت النبأ أن الرئيسين شددوا على "دعم الشعب الفلسطيني" وعلى أن "اتخاذ أى قرار حول المنطقة يعود فقط إلى الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني" وأن الرئيسين "أكدوا على فشل اجتماع أنابوليس مسبقاً". وبعدها أعلنت سوريا عن نبأ مشاركتها في "أنابوليس"، وأبلغ وزير الخارجية السوري وليد المعلم القرار للسفير الإيراني في دمشق محمد حسن اختري (عينت طهران في الرابع من يناير الجاري أحمد موسى نائب الرئيس الإيراني سفيراً لها في دمشق بدلاً من اختري). كانت مبررات قبول المشاركة السورية كما طرحها وليد المعلم هي أن: الجولان أولوية وطنية سورية، ولا يمكن قبول أن تغيب سوريا عن مؤتمر دولي مخصص للصراع العربي - الإسرائيلي، وأن هناك قراراً إجماعياً عربياً بالمشاركة، وسوريا جزء من هذا الإجماع خصوصاً أنها تعد العدة لاستضافة القمة العربية في نهاية مارس المقبل، وللمرة الأولى في تاريخ القمة العربية ومنذ الاستقلال السوري.

كان واضحاً منذ البداية أن سوريا تريد الحضور إلى "أنابوليس" ولكن بشروطها ولذلك ضغطت على قادة فصائل المنظمات الفلسطينية لتأجيل تنظيم "المؤتمر الوطني الفلسطيني" المعارض لاجتماع "أنابوليس" الذي كان سيعقد في دمشق قبيل ذلك الاجتماع الأمريكي. ونظراً لمعارضة إيران لقرار سوريا بالمشاركة في اجتماع "أنابوليس" بادرت بإقناع قادة الفصائل الفلسطينية لعقد مؤتمرها في طهران، وقبلها سمحت بتنظيم مظاهرة حاشدة أمام السفارة الأردنية هتف أثناءها بعض المتظاهرين ضد سوريا.

هذه التطورات المتلاحقة فرضت سؤالاً مهماً لا يخص الإيرانيين والسوريين وحدهم بل يخص معظم الأطراف الإقليمية، ومفاده: إلى أى مدى يمكن الحديث عن تحالفات دائمة بين أطراف إقليمية؟ وما هي نقاط الافتراق وبالتحديد ما هي الخطوط الحمراء التي يعنى تجاوزها فرض افتراق، أو على الأقل فرض مراجعة، لهذه التحالفات؟ السؤال له أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقات الإيرانية - السورية والتحديات التي تواجه هذه العلاقات، وهي التحديات التي أخذت تفرض، بحق، على الطرفين إعادة قراءة هذا السؤال في ظل ظهور عوامل تشجع على الافتراق تكاد تنافس التهديدات التي تفرض التحالف، حتى مع فشل اجتماع "أنابوليس" في تحقيق الأهداف التي كان يمكن أن تشجع سوريا على المضي قدماً في طريق الالتقاء مع كل من حفزوها وأغروها بالذهاب إلى "أنابوليس".

أما ثالث هذه التطورات المهمة التي يتوقع أن تحدث تحولات في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية فهو ذلك التقرير المهم الصادر عن ستة عشر جهازاً استخباراتياً أمريكياً ينفي تهمة "العسكرة" عن البرنامج النووي الإيراني، ويؤكد أن إيران أوقفت منذ عام ٢٠٠٣ برنامجها النووي العسكري، بما يوحي بأن إيران أضحت أقل تصميمًا على تطوير أسلحة نووية، على عكس ما كانت تعتقد الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٥. هذا التقرير أثار ردود فعل عنيفة من جانب الإدارة الأمريكية لدرجة تورط بعض أركانها (جون بولتون المندوب الأمريكي السابق في مجلس الأمن) في وصفه بـ "المؤامرة"، وأحدث انقساماً داخل مؤسسات صنع القرار

التحالفات والصراعات الإقليمية

السياسي بين من يدافعون عنه ومن يتهمون من أعدوه بأنهم ينطلقون من خلفيات سياسية ترفض خيار الحرب ضد إيران أكثر من انطلاقتهم من خلفيات مهنية. أما ردود الفعل الإسرائيلية فكانت أكثر عنفا وأكثر ارتباطا في آن واحد. فالرفض الإسرائيلي للتقرير كان متشددا لكن الخوف من التماهي في رفضه على العلاقات مع واشنطن من ناحية والخوف من تخلي واشنطن نهائيا عن الخيار العسكري ضد إيران وإلقاء مسئولية التصدي للبرنامج النووي الإيراني على إسرائيل وحدها. جعل الموقف الإسرائيلي مرتبكا، لكن هذا الارتباك أخذ يتراجع جزئيا مع تحفظ الرئيس الأمريكي على محتوى هذا التقرير، وعدم تخليه عن موقفه العدائي من إيران وعن الحل العسكري كأحد الخيارات التي يصعب التغلغل عنها في التعامل مع ما يمكن تسميته بـ "الأزمة الإيرانية" سواء كانت أزمة البرنامج النووي، أو أزمة النفوذ الإيراني الإقليمي المتزايد، أو أزمة العداء الإيراني مع المشروع الإسرائيلي.

هذه الأزمة الإيرانية "المرعبة" بالنسبة للولايات المتحدة هي التي دفعت الرئيس الأمريكي إلى الإفصاح، قبيل قيامه بجولته الشرق الأوسطية هذا الشهر بأيام قليلة، عن رؤيته أو مفهومه لصورة الوضع في المنطقة بتحديد مصالح العرب في أمرين: الشراكة (وليس مجرد تطبيع العلاقات) مع إسرائيل، والعداء لإيران.

فقد حدد بوش ثلاثة أسباب لجولته التي زار خلالها ثلاثة دول خليجية هي: السعودية والكويت والإمارات. إضافة إلى مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل: الأول هو إقناع الدول العربية بأن إسرائيل هي شريكة وأن عليها (الدول العربية) أن تكون شريكة بالسلام، والثاني دعم الاتجاه الرامي إلى تحقيق أهداف اجتماع "أنابوليس" وبالذات هدف "حل الدولتين" أي إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. أما السبب الثالث فهو "التباحث مع زعماء المنطقة حول الانعكاسات الاستراتيجية للوجود الأمريكي، وكيف أنه يقوى أنظمة ويشكل عائقا أمام العدوانية الإيرانية".

هذا التصور الذي يراه بوش هو نفسه مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي سبق أن طرحته كوندوليزا رايس في أوج الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦ وهو يقوم على إنهاء دور الصراع العربي - الإسرائيلي كمحدد أساسي للعلاقات والتفاعلات الإقليمية واستبداله بصراع جديد هو الصراع العربي - الإيراني، بحيث تصبح إيران هي العدو وتصبح إسرائيل شريكا، بل وربما حليفا، في هذا الصراع العربي ضد إيران.

هنا بالتحديد يجدر أن نطرح سؤالاً مهماً: إلى أي حد مازالت فرص إقامة هذا الشرق الأوسط الجديد قائمة. وبالتحديد أكثر ما هي فرص نجاح تحول إسرائيل إلى شريك للعرب وتحول إيران إلى عدو، في ظل استمرار التسوية الإسرائيلية للحل العادل للقضية الفلسطينية، وفي ظل العراق الجديد الذي سيلعب فيه الشيعة العراقيون دورا فاعلا، وفي ظل تراجع فرص الإدارة الأمريكية لفرض الحل العسكري ضد إيران بعد تقرير الاستخبارات المشار إليه في وقت بدأت فيه الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأمريكية تجذب كل الأنظار داخل الولايات المتحدة.

السؤال يكتسب أهمية أكثر بعد ظهور مؤشرات لخلافات سورية - إيرانية رغم حرص الطرفين على احتوائها سريعا، لكن وجود جهود عربية لحل الأزمة اللبنانية بمشاركة سورية، وظهور مؤشرات تقارب سعودي - سوري من ناحية، وتلميحات إسرائيلية للتوصل إلى مقاربة مع سوريا بهدف تفكيك تحالفها مع إيران، تزيد من احتمالات حدوث مراجعات جديدة في العلاقات السورية - الإيرانية مع تزايد فرص الخلاف حول المستقبل العراقي إذا ما نجح اللقاء الأمريكي - الإيراني المرتقب حول العراق في تحقيق تقاهم ما حول تقاسم النفوذ في العراق قد ترى سوريا أنه على حساب مصالحها.

في الاتجاه الآخر نجحت إيران في تحقيق اختراقات مهمة في جبهة ما سمي بـ "معسكر الاعتدال" العربي وبالذات المملكة العربية السعودية ومصر. فقد زار الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد المملكة العربية السعودية مرتين في شهرين متتاليين: الأولى في نوفمبر ٢٠٠٧ عندما شارك في مؤتمر منظمة أوبك في الرياض، والثانية عندما لبى دعوة العاهل السعودي لأداء مناسك الحج، وبين اللقاءين كان حضوره، وللمرة الأولى، القمة الخليجية الثامنة والعشرين في الدوحة. كما زار القاهرة على لاريجاني ممثل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي، والتقى بالرئيس حسني مبارك بهذه الصفة، كما التقى بكبار المسؤولين المصريين خاصة السيد عمر سليمان رئيس المخابرات العامة المصرية والسيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية، حيث تم التعرض للملفات ذات الحساسية المفرطة خاصة الملف الأمني والملفين اللبناني والعراقي بشفاقية غير مسبوقة. الأمر الذي دفع لاريجاني إلى القول بأن "العلاقات المصرية - الإيرانية تشهد عملية بناء مستمرة تتم بشكل تدريجي وتمضي خطوة خطوة نحو الأمام". تسابق أمريكي - إيراني نحو تدعيم النفوذ وتحقيق اختراقات متبادلة لا تخلو من فرص التقارب الإيراني - الأمريكي الهش الذي يبقى مهددا، في كل لحظة، بمخاطر الصدام. تقارب قد تفرضه المصالح المشتركة في العراق، وصدام تفرضه الالتزامات الأمريكية نحو إسرائيل، لكن الجديد هو إحساس الرئيس الأمريكي بأنه بات في حاجة إلى الدفاع عن الوجود الأمريكي في المنطقة وإلى إقناع أصدقائه العرب بأن هذا الوجود "مصلحة مهمة لأنظمة حكم عربية ويشكل عائقا أمام العدوانية الإيرانية". بعد أن فشل وزير دفاعه روبرت جيتس في إقناع هؤلاء الأصدقاء بذلك في مؤتمر "الأمن الإقليمي" الذي عقد في البحرين في النصف الثاني من شهر نوفمبر الماضي.

هذا الإحساس الأمريكي يكشف عن قدر ما من عدم اليقين بصلاية التحالفات القائمة، بقدر ما يكشف عن احتمالات صدام مصالح، في وقت تدرك فيه كل الأطراف أنها باتت في حاجة إلى مراجعة خرائط تحالفاتها وصراعاتها بما يؤكد أن هذه المرحلة هي بحق، مرحلة سيولة غير معهودة في هذه الخرائط وبما يزيد من إحساس كل الأطراف بضرورة إعادة قراءة مشروعاتها الوطنية المستقبلية على ضوء ما تفرضه هذه السيولة من تحديات وما تطرحه من فرص قد تبدو متعارضة أو متوافقة مع مصالحها الوطنية والتزاماتها الأمنية.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

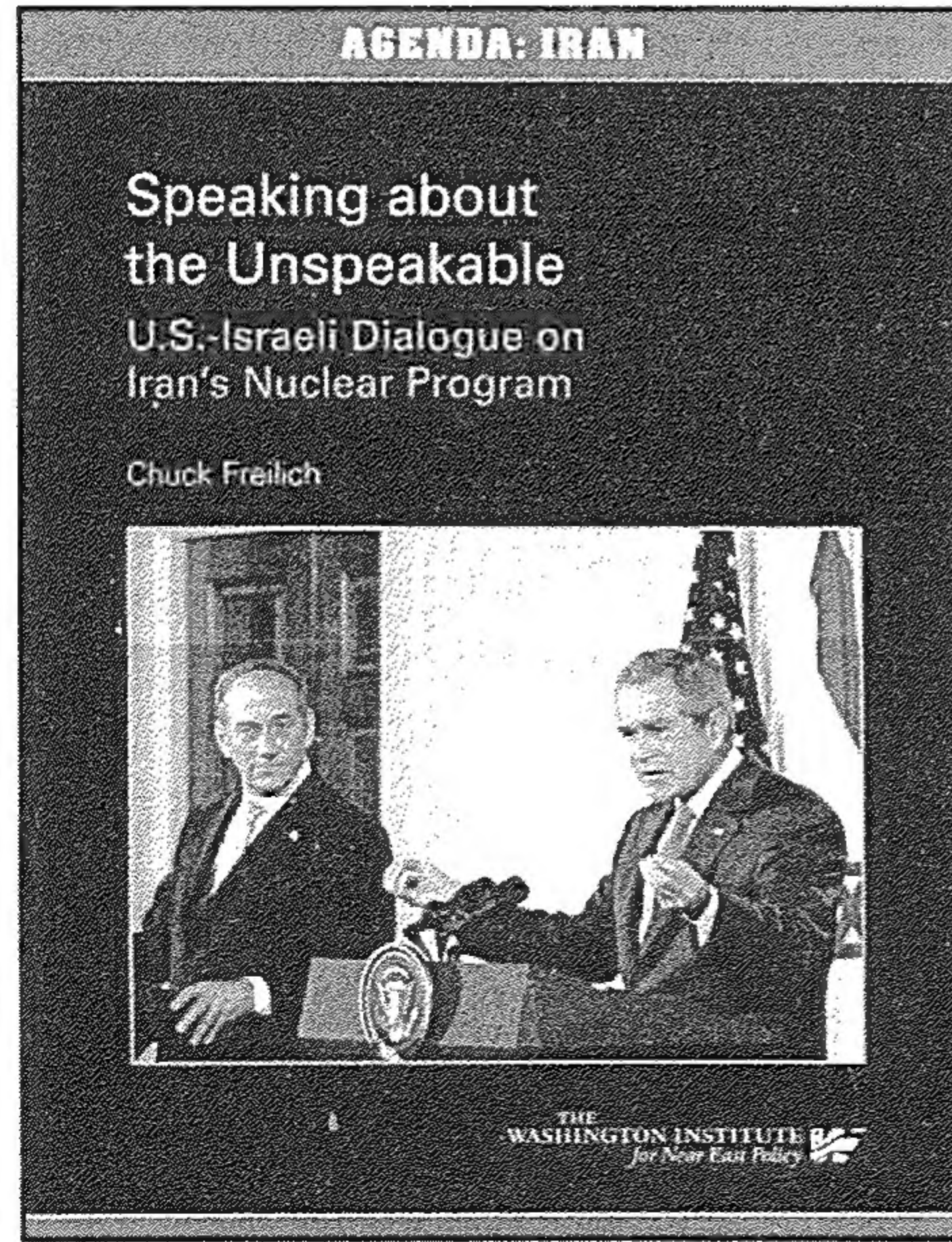
التحدث عما لا يتم التحدث عنه

الحوار الأمريكي-الإسرائيلي حول البرنامج النووي الإيراني (٢/١)

Chuck Freilich (December 2007) The Washington Institute For Near East Policy.

■ تقديم: د. فوزي درويش

إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد ذهبت تقديراتهما بالنسبة للمدى الزمني لكي تكمل القدرات النووية لإيران ما بين ثلاث إلى ثمانى سنوات، في حين تميل إسرائيل إلى المدى الأقصر (ثلاث سنوات)، فإن ما توضح أخيراً فيما يتعلق بالبرنامج النووي للطرد المركزي يميل إلى السنوات الثلاثة. ففيما وراء المعالجة الدبلوماسية، وفرض العقوبات تحت مظلة مجلس الأمن، والعقوبات المفروضة خارج الأمم المتحدة، فإن الإنطباع السائد هو أن ليس هناك حوار إلا قليلاً جداً حول كيفية التعامل مع التهديد النووي الإيراني إذا



تتناول هذه الدراسة ثلاثة تساؤلات رئيسية أو ثلاثة عناوين كبيرة كالاتي: "هل تتوافق التقديرات الأمريكية مع التقديرات الإسرائيلية بالنسبة للخطر الإيراني؟"، ثم "الحوار الثنائي بين الدوليين حتى الآن"، ثم الخيارات الاستراتيجية بالنسبة للدولتين". وأورد المؤلف في الجزء الأخير من دراسته ما أسماه "التحدث عما لا يتم التحدث عنه". ونحن ملتزمون بما ورد في الدراسة نعرضها كما يلي:

المقدمة:

على مدى عقد من الزمن اشتركت الولايات المتحدة مع إسرائيل في تبادل معمق من المعلومات والتقديرات حول برنامج إيران النووي. وكانت الدولتان

تتسقان سوياً من أمثال تمويل تطوير "القوس الدفاعي المضاد للصواريخ" لحماية إسرائيل. ونظراً لأن إسرائيل كانت سباقة في التعرف وتشخيص الخطر الإيراني فإنها سعت إلى وضع الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي أمام خطورة البرنامج النووي الإيراني في مرحلة مبكرة.

ما صادفت هذه التدابير الفشل. وبالطبع، فإن غياب الدليل الظاهر لايعنى أنه ليس هناك حوار بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تم. فالأسباب واضحة، فكلتا الطرفين يحاولان التغطية على ما يتبادلانه من آراء. فالدول ذات السيادة- بما في ذلك الحلفاء وحتى أولئك الذين لهم صلات وثيقة مع

الولايات المتحدة وإسرائيل - غالباً ما لا يريدون الإفصاح عن نواياهم، الواحدة منها للأخرى إفصاحاً كاملاً لمختلف الأسباب، وما على المرء إلا أن يقرأ مذكرات ونستون تشرشل ليلمح إحياءاته حول ما كان يعتقد الرغبة الأمريكية في المشاركة في الرأي بصراحة مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية. ويقال نفس الشيء حسبما وصفه أحد كبار المسئولين البريطانيين واصفاً الحوار الأمريكي - البريطاني قبل غزو العراق في ٢٠٠٣ كما يشبه "النملة تركب في مؤخرة الكركدن". فإذا كان هذا الوصف حقيقة بالنسبة للعلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة، فإن الحوار بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول البرنامج النووي الإيراني سوف يكون لمختلف العقبات بعيداً عن أن يصبح صريحاً.

وبالنسبة لمقاصد هذه الدراسة، فإن الافتراض هو أن الولايات المتحدة وإسرائيل لم يتم لهما الخيار المتاح إذا ما فشلت المعالجة الدبلوماسية والعقوبات للمشكلة، الأمر الذي قد يستغرق عدة أشهر. ولذلك فإن هذه الدراسة هي من قبيل التكهن، وتبحث في التعرف على الموضوعات التي ينبغي لهما التحدث بشأنها، والعقبات المحتملة في سبيل هذا الحوار، والوسائل التي يقتضي اللجوء إليها للتقليل من حدة هذه العقبات للتوصل إلى أفضل سبل الحوار الثنائي وإعداد السياسة بالنسبة لهذا التحدي الذي يواجه كلا منهما.

- هل تتوافق التقديرات الأمريكية مع التقديرات الإسرائيلية بالنسبة للخطر الإيراني؟

تتفق الولايات المتحدة مع إسرائيل في تقييم الدور الخطير لإيران كلاعب على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي، فتشجيعها للنشاط الإرهابي (حماس، حزب الله، القاعدة، والاضطرابات في العراق) يعتبر مصدراً للقلق البالغ لكليهما في حد ذاته، ووسيلة كذلك لإشاعة القلق سواء في السلم في منطقة الشرق الأوسط من ناحية، وفي عملية إعادة الإعمار والتصالح بالنسبة للعراق، وكلا البلدين يرون إيران على أنها قيادة صاعدة في المنطقة، فضلاً عن دورها في تقوية العناصر المتطرفة في العالم الإسلامي.

وتخشى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ظهور إيران كلاعب أول في العراق ليس فقط بالنسبة لشخصية وكيان العراق في المستقبل، ولكن بالنسبة أيضاً للخطر الذي تمثله إيران بهذه الصفة لمختلف الدول المجاورة مثل المملكة السعودية والأردن، وإلى الاستقرار الإقليمي عامة. فالعراق الذي تسيطر عليه إيران يمكن أن يشكل خطراً يهدد بقاء المملكة الهاشمية في الأردن - وهي حليف لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، الأمر الذي يجعل إيران قريبة من حدود

إسرائيل، وفي حالة زوال المملكة في المستقبل يجعل ذلك إيران شديدة القرب منها.

إن التصور بالنسبة لإيران النووية هو أنها المصدر الأول للخوف المشترك. ورغم أن برامج إيران الأخرى لأسلحة الدمار الشامل، وما لديها من الصواريخ الباليستية تهم كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن البرنامج النووي هو بلا شك أكبر هذه المخاطر الذي طغى على كافة الموضوعات في السنوات الأخيرة.

وبشكل أكثر دقة، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل يريان في التهديد النووي الإيراني ما يحتوي على مايلي:

- ❖ إمكانية الاستخدام الإيراني للأسلحة النووية، حتى ولو ذهبت أغلب التحليلات إلى أن مثل هذا الاحتمال ضعيف الحدوث.

- ❖ إمكانية التهديد من جانب إيران، باستخدام الأسلحة النووية سواء كان ذلك صريحاً أو ضمنياً بما يحدث إرباكاً لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل في إعداد إستراتيجيتها وحريتها في المناورة. وقد يكون التهديد في المجابهة المباشرة مع الولايات المتحدة، أو إسرائيل، أو مع كليهما، أو كوسيلة لدعم حلفاء إيران الإقليميين مثل سوريا، وحزب الله، والقاعدة.

- ❖ إمكانية انتقال التكنولوجيا النووية، والتجهيزات والمواد، والأسلحة للدول المتطرفة أو المنظمات الإرهابية يعلم الحكومة الإيرانية أو بدون علمها.

- ❖ أن تكون بمثابة قاعدة لسياسة إيرانية خارجية أو دفاعية وقدرة أكبر للتأثير أو قهر اللاعبين الإقليميين.

- ❖ أو يعمل هذا التهديد النووي الإيراني بمثابة عامل مساعد في سياق تسليحي نووي. فهناك نحو اثنتي عشرة دولة (بما في ذلك مصر، والسعودية، وسوريا، والأردن، وتركيا، والجزائر) قد تأثرت بالرغبة النووية الإيرانية باهتمام نحو إيجاد برامج نووية "سلمية" لديها.
- ❖ مخاطر أن تنتقل القدرات النووية الإيرانية إلى أيدي نظام أكثر تطرفاً إذا تم استبدال النظام القائم في إيران أو إذا تم فقد السيطرة عليه نتيجة اضطرابات داخلية.

- ❖ أن يكون ذلك بمثابة ضربة قاسية لأسس حضرة الانتشار النووي عالمياً، وبالأكثر إلى "معاهدة حظر الانتشار النووي" بما يستتبعه ذلك من عواقب على الصعيد العالمي.

في الماضي رفضت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي، والذي كان يعطى مدلول "نقطة اللاعودة" بالنسبة للعمل الوقائي Preventive action العسكري منه، وأغلب الاحتمال الدبلوماسي استطاعت إيران فيه حيازة المعرفة Know-how المطلوبة لإنتاج اليورانيوم عالي الخصوبة. وكانت إسرائيل تعتقد أنه إذا ما تسنى لإيران أن تتمكن من التكنولوجيا، فإن إحراز قدرات

التشغيل Operational Capability لن تكون سوى بمرور للوقت. أما الولايات المتحدة ، على خلاف ذلك فكانت ترى أن إنقضاء سنوات قليلة لايزال يفصل ما بين البدء في حيازة التكنولوجيا النووية وبين أول قدرات للتشغيل، ومن ثم إتاحة وقت إضافي للتعامل مع هذا الخطر.

أما اليوم، فإن عدم الاتفاق الثنائي يصعب تصوره بالنسبة لتوقيت الضربة العسكرية الوقائية: حالما استطاعت إيران اليوم إنتاج مواد انشطارية كافية لصنع قنبليتها النووية (أو الحصول عليها من طرف ثالث)، وبالأحرى إذا ما حصلت على القدرة التسليحية في هذا المجال، الأمر الذي سوف يستغرق سنة أخرى أو يزيد والواقع أنه إذا ما توافرت لدى إيران المواد الانشطارية الكافية، فإنه يكون باستطاعتها بسهولة أن تشر الكميات المطلوبة في عدد من المواقع ، بما يجعل تدميرها أمراً مستحيلاً من الناحية العملية.

ومع ذلك، فإنه بالنسبة للتصريحات نجد أن مسئولى كلاً من الولايات المتحدة ، وإسرائيل يؤكدون على تشابه وجهات النظر فيما يتعلق بدور إيران الإقليمي والخطر الذي تشكله. ولكنها تصورات لا تتطابق من الناحية الفعلية.

فبالنسبة لإسرائيل، فإن إيران تشكل لها تهديداً قائماً بالفعل. وللمرة الأولى منذ حرب ١٩٤٨ للاستقلال، فإن خصماً لدوداً لها سوف يحوز قدرة فعلية لتهديد بقائها. والأمر على هذا النحو، فإن إسرائيل تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني بمثابة تهديد ينبغي التصدي له بأى ثمن يفوق كل اعتبارات. ومن الواضح إذن أن إسرائيل لا تمانع أيضاً في قرار يتصدى لأسلحة الدمار الشامل، ودعم الإرهاب، ومعارضة عملية السلام. ولكن على أية حال، فإن إسرائيل تعلق أهمية كبرى على مجابهة التهديد النووي بالذات على حساب أى اهتمامات أخرى.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فعلى النقيض، فإن الموضوع النووي يعد واحداً من بين عدد من المسائل الكبرى الأخرى، مثل دور إيران بالنسبة للعراق. فمن منظور أمريكي، فإن المسألة الإيرانية هي تهديد لأمن حلفائها بما في ذلك إسرائيل والأنظمة العربية الصديقة بالنسبة للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط التي تحتوى على مصادر ضخمة للطاقة. ويتصور أكثر إتساعاً، فإن الولايات المتحدة تهتم كذلك بقدرات إيران في مجال قدراتها بالنسبة للصواريخ بعيدة المدى والتي يمكن أن تجعل حلفاء أمريكا الأوروبيين داخل نطاق هذه الصواريخ فضلاً عن خطورة نقل التكنولوجيا النووية، أو حتى المواد والأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. وإذا تسنى لإيران حيازة صواريخ باليستية

عابرة للقارات، تصل إلى الولايات المتحدة ذاتها ، فإن ذلك يصبح حينذاك خطراً مباشراً.

وعلى هذا النحو، فإن إيران تشكل خطراً داهماً على الأمن القومي الأمريكي كما تشكل مسألة هامة على مكافحة الإرهاب العالمى، وعلى سياسة عدم الانتشار النووي. فبالنسبة للولايات المتحدة تكون القدرات النووية الإيرانية ليست مما يشكل لها تهديداً قائماً.

وهذا الاختلاف الأساسى يعطى لونا للتصورات الأمريكية والإسرائيلية للتهديد الإيراني بالنسبة للتوقيت وكذلك بالنسبة لوسائل التصدي له. وفي الوقت الذي تعتقد فيه إسرائيل أن هذا التهديد ينبغي محوه، أو على الأقل تأجيله بكافة السبل المحلية - دبلوماسية - إن كان ذلك مستطاعاً، وعسكرياً إذا اقتضى الحال - فإن خيارات أمريكية أخرى تطرح نفسها على الولايات المتحدة مثل الردع أو الحصار .

وفضلاً عن ذلك، ولأسباب محلية وسياسية وإستراتيجية، فإن التعامل مع إيران من منظور أمريكي سوف يضم مجموعة من المسائل، وليس مجرد المسألة النووية وأول هذه المسائل هو تحجيم السلام، ودعم المنظمات الإرهابية مثل القاعدة، وحزب الله ، وحماس، والتحالف مع سوريا، وبرامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وبرامج الصواريخ ، وانتهاكات حقوق الإنسان.

لذلك فإن معيار الدولتين بالنسبة للحل الناجح للمسألة النووية، والخطوط الحمراء بالنسبة للتوقيات للعمل العسكري الوقائي يختلف. ذلك لأنه بالنسبة لإسرائيل فإن العمل العسكري الوقائي Preventive mili tanry action سوف يشكل بالنسبة لها الفرصة الأخيرة لمحو الخطر الإيراني دون تعريض نفسها لرد فعل مدمر. أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فعلى النقيض من ذلك، والتي تتبنى خط توقيت أطول Longer time line يمكنها الرد بالردع والحصار. فإذا كانت هذه الاختلافات قد قدر لها أن تسفر عن إطالة أمد الجهود الأمريكية لتحقيق تصدى ناجح للمسألة النووية، فإن إسرائيل سوف تجد نفسها قد وضعت في وضع صعب في موازنة ولائها لحليفها الأكبر ضد مخاوفها القائمة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني.

والإثنان كلاهما - الولايات المتحدة وإسرائيل - يفضلان لو تم حل المشكلة بأن تتوقف كافة الأنشطة النووية في إيران على الأقل بالنسبة لدورة الوقود المتعلقة بهذا النشاط . وعبر السنوات، على أية حال فقد تحقق كل منهما من أن إيران لا يمكن الحيلولة بينهما وبين حيازة القدرة على توليد القوة النووية محلياً، وقد وطدا النفس لقبول استكمال مفاعل " بوشهر " ، وافترض قيامها ببناء مفاعلات القوى في المستقبل كذلك.

الحوار الثنائي بين الطرفين إلى الآن

لقد قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بإجراء حوار مستمر حول البرنامج النووي الإيراني منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي على الصعيدين السياسي والمخابراتي- من إسحق رابين وحتى إيهود أولمرت كان الخطر النووي الإيراني واحداً من أولويات الموضوعات على جدول الأعمال في كل زيارة يقوم بها رئيس وزراء إسرائيل إلى واشنطن.

ونفس الشيء كان في معظم الاجتماعات بين وزراء الخارجية والدفاع للبلدين، وذلك فضلاً عن الاجتماعات التي لا حصر لها بين المسؤولين على كافة الأصعدة للمؤسسات الأمنية لكلا البلدين. وفيما عدا المسألة الفلسطينية، لم يكن هناك موضوع آخر كان موضع التركيز عليه بهذه الدرجة من الاهتمام الثنائي.

كذلك كان تبادل المعلومات المخابراتية مكثفاً على وجه الخصوص. وفي السنوات الأخيرة، قام مدير "الموساد" قاتير راجان الذي عينه أرييل شارون على رأس فريق مشترك لمباشرة الموضوع الإيراني، وأصبح زائراً مستديماً لواشنطن، لمقابلة نظرائهم في الوكالة المركزية للمخابرات (CIA)، ومدير المخابرات القومية "وكبار المسؤولين في "البنتاجون"، ومجلس الأمن الوطني "National security Council والوكالات المعنية الأخرى كذلك كان يجتمع المسؤولون من المخابرات العسكرية الإسرائيلية بشكل منتظم مع نظرائهم الأمريكيين، وكذلك كان رؤساء وكالة الطاقة الذرية الإسرائيلية يقومون بالزيارات المتكررة لواشنطن. لقد تمت مناقشة المسألة النووية الإيرانية بشكل مكثف على مستوى المحافظ المشتركة استراتيجياً بما في ذلك المجموعة السياسية - العسكرية المشتركة "Joint Politic Group التي تتألف من ممثلين عن المؤسسات الدبلوماسية والعسكرية والمخابرات والشئون الخارجية ومؤسسات كلا البلدين. وتجدر الإشارة إلى أن "المجموعة السياسية العسكرية المشتركة" هي أهم هذه المؤسسات المشتركة، وأن المسألة الإيرانية كانت المحور الأساسي لاجتماعاتها. والقرار الحالي بزيادة عدد مرات اجتماعاتها من نصف سنوية إلى الاجتماع كل ثلاثة أشهر ربما ينهض دليلاً على شدة الاهتمام فيما يتعلق بإيران من ناحية، والرغبة في معرفة كل طرف بما يفكر فيه الطرف الآخر من جهة أخرى.

ومن أوائل القرن الحالي، فإن نائب وزير الخارجية "جون بولتون" على الجانب الأمريكي، ورئيس المجلس الوطني للأمن والذي أصبح مديراً عاماً لوزارة الخارجية على الجانب الإسرائيلي ترأساً مؤخراً اجتماعاً على مستوى حول المسألة الإيرانية. وأثناء قيام "بولتون" بالزيارة كان يلتقى بشكل منتظم مع رئيس

الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية ورئيس وكالة الطاقة الذرية في إسرائيل. وفي السنوات الأخيرة، كان الموضوع الإيراني يتم مناقشته في "الحوار الاستراتيجي" Strategic Dialogue.

ومن المعلومات المتوفرة، فإن هذه المجموعة من الاجتماعات، والتشاور المشترك والاجتماعات ذات الهدف الاستراتيجي، كان يتم تبادل المعلومات والتقديرات وكذلك الحال حول الخطوات التي يقتضي القيام بها في المستقبل القريب (على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتطور في مجلس الأمن أو وكالة الطاقة الذرية العالمية، أما ما لم يتم معرفته فهو ماذا كانت هذه الاتصالات قد ذهبت إلى أبعد من هذا التبادل في الرأي لتشمل حواراً حول التوجه السياسي بالنسبة لنوايا كل من الطرفين، واستراتيجيتها والقدرات المتوفرة لهذا الغرض. غير أن السجل المعروف يشير إلى وجود دراسة حول الخيار العسكري أو الوسائل المحتملة للتصدي لإيران إذا ما حققنا بالفعل قدرت نووية. وواقع الأمر، فإن كلا الجانبين كانا حريصين على التأكيد في تصريحاتهما أنه على الرغم من عدم استبعادهم أي وجهة نظر، بما في ذلك وجهات النظر التي ترى اللجوء إلى الحل العسكري، فإنهم يركزون حالياً على الحل الدبلوماسي وحده.

وبالإضافة إلى تبادل الرأي، فإن الجانبين قد قاما باتخاذ عدد من الخطوات العملية لزيادة أمن إسرائيل في مواجهة الخطر الإيراني. وهذه الخطوات تتضمن مبيعات الولايات المتحدة لإسرائيل أسلحة من طراز Long-range F 15 Bunker busters وأسلحة أخرى، فضلاً دعم مالي لنظام القوس المضاد للصواريخ.

وفي سبتمبر ٢٠٠٧، امتلأت وسائل الإعلام بتقارير بإمكانية حدوث ضربة جوية إسرائيلية ضد المنشآت النووية السورية التي زودتها بها "كوريا الشمالية" ووردت تقارير تقول أن الولايات المتحدة وإسرائيل تبادلتا معلومات مخابراتية فيما يتعلق هذه المنشآت في الأشهر السابقة لهذه الغارة وتم تنسيق الجهود بينهما بعد ذلك. ورغم أن تفصيلات هذه الغارة لا تزال غير معروفة حتى كتابة هذه الدراسة، فإنها تفيد في تأكيد الحاجة إلى تشاور وثيق، ومتكتم وعلى أعلى مستوى ثنائي بالنسبة للمسائل التي تتناول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الحوار الثنائي: والخيارات الاستراتيجية المطروحة بالنسبة للخطوط العريضة، هناك ثلاثة خيارات أولى للحيلولة دون ظهور خطر نووي إيراني وهي:

١ - الخيار الوقائي : Preventive Option

الدبلوماسي والعقوبات

في الوقت الراهن، واضح أن الضغط الدولي المتزايد خلال السنوات القليلة من مجلس الأمن قد فشل في

تحقيق الأمل المرجى في التغيير في سياسة إيران. وبقيت إيران في حالة من التحدى في ظل رئيسها المتشدد والواقع أن محمود أحمدى نجاد يبدو أنه يفضل وجود التوتر بدون مبرر للجماعة الدولية.

وفي نفس الوقت، فإن التطورات الأخيرة أثبتت أن إيران لا تبالى بالضغط الدولي ذلك أنها دولة معتزة بنفسها لها حضارة قديمة تشعر بأن لها مكان فريد في المسرح الدولي بأكثر من دولة ناشئة عمرها ٢٢١ عاماً ما كان لها أن تأمرها بما يجب أن تفعله، لذلك فإن إيران ترى في نفسها بأنها لاعب على المسرح الدولية على المسرح الدولي. وعلى هذا النحو فإنها لا تود أن تجد نفسها منبوذة عالمياً. وحتى بالنسبة للخطوات التي اتبعت من جانب مجلس الأمن حتى اليوم، قد أحدثت نوعاً من النقاش داخل إيران. وهذا النقاش لم يكن منصباً على ضرورة البرنامج النووي في حد ذاته، ولكن حول الثمن الذي بدأت إيران في دفعه لقاء موقفها الرافض والمستقبل الذي ستواجهه لقاء التدابير الدولية القاسية.

وعلى أية حال، فإن هذا الوضع يمكن أن يوفر أساساً عملياً لكى تأمل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن خيار العقوبات ربما لا يزال مؤدياً إلى التغيير المطلوب في السياسة الإيرانية. وعلى ذلك، فإن الحوار الأمريكى-الإسرائيلى سوف يبحث في مدى ما تذهب إليه العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية في إحداث تأثيراتها على إيران- سواء في داخل مجلس الأمن أو خارج إطاره.

إن طريق العقوبات له مزايا كما أن له مثالب، يكون على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن تعمل على تقييمه. فمن الواضح أن كلا الطرفين يجندان بشدة الحل الدبلوماسى للمشكلة، لكن أياً منهما لا يبدو أنه موقن كثيراً بمدى نجاحه في نهاية المطاف. وواقع الأمر، أنه على الرغم من أن إيران معرضة جداً لتأثيرات العقوبات فمن المشكوك فيه أن مجموعة من العقوبات الدولية يمكن أن تحدث التغييرات المرغوبة في السياسات الإيرانية. ولأسباب استراتيجية، فإن لإيران اعتبارات أمن قومية تجعل من متابعتها لحيازة سلاح نووى أمراً يمكن تفهمه، وإن كانت سياسة غير مقبولة.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإنها حين تنتهج أسلوب العقوبات- ولو أن الإخفاق فيها أمراً متصوراً - فإنه يعتبر بمثابة ضرورة سياسية قبل انتهاج الخيار العسكرى المخفف (مثل الحصار البحرى) دعك من الهجوم العسكرى حين يصبح معقولاً من الناحية السياسية. فإذا تذكرنا المأزق العراقى حول أسلحة الدمار الشامل، فإن الولايات المتحدة سوف تكون

مضطرة إلى أن تبرهن للرأى العام الداخلى وللجماعة الدولية أنها هذه المرة قد استنفدت كافة التدابير غير العسكرية. وأثناء هذه المرحلة، يكون على الولايات المتحدة أن تتدبر ما يؤكد لها بأن إسرائيل سوف تخفف نسبياً من التركيز على المسألة الإيرانية وتطرح جانباً التركيز على المسألة الفلسطينية، والمسائل الأخرى حتى لا يتسبب ذلك في تحول الاهتمام بعيداً عن الخطر النووى. وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة قد ترى في إحراز تقدم في عملية السلام وسيلة لتيسير جهودها لحشد الضغط الدولى ضد إيران.

غير أن إسرائيل تتفهم المحددات التي تعوق حركة الولايات المتحدة في هذا الشأن وسوف لا ترغب بالتأكيد في أن ترى أنها تدفعها إلى تدابير متسارعة. على أية حال، فإن المسلك الإسرائيلى سوف يتسم بالمخاطر التي تكتنفها بالنسبة لهذا الموضوع وبالمدى الزمنى الأقصر مقارباً بالمدى الزمنى timeline الذي تريده الولايات المتحدة. ورغم أنها ترغب في رؤية الخيار العسكرى قد تم تطبيقه حتى نهايته، فإنها قد تخشى من عملية مفتوحة الطرفين يمكن أن تؤدي إلى توفير غطاء لإكمال إيران لما يتبعه من جهود.

ولسوف يكون لإسرائيل دور صغير أثناء مرحلة العقوبات. وكيفما كان، فإن قدرة واشنطن على الإشارة إلى "الخيار العسكرى الإسرائيلى" سوف تستمر في دعم القدرة التفاوضية مع شركائها.

غير أن فرض عقوبات متصاعدة سوف يتسبب في رد فعل إيران ويكون على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن يعدا نفسيهما له والمفترض أن إيران والحالة هذه، سوف تسعى إلى تحويل الانتباه المنصب عليها إلى موضوعات أخرى مثل الصراع الإسرائيلى-الفلسطينى أو إلى الصراع بين إسرائيل وحزب الله، والتعامل المزدوج فيما يتعلق بقدرات إسرائيل النووية، والعراق. ومن المحتمل أيضاً أن تباشر نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً في مختلف الأصعدة النووية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووكالة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال. وقد تلجأ إيران أيضاً إلى البحث عن وسيلة لكسر الحصار وذلك بتصدير واستيراد سلع مع الدول الصديقة المجاورة مثل سوريا. وردود الفعل هذه سوف تستدعى التشاور بين الولايات المتحدة وإسرائيل بالنسبة للتدابير المضادة.

إن الموضوع المهم في هذا الخصوص فيما يتعلق بالطريق الدبلوماسى هو ما إذا كانت جهود الولايات المتحدة في تطبيق عقوبات دولية صارمة بشكل مضطرد تتزامن مع محاولة تشجيع الحوار مع تلك الدولة. فبالنسبة لإدارة بوش فإن الحوار مع "محور الشر" (إيران، كوريا الشمالية) والدول المشابهة مثل سوريا

كانت تعبيراً عن شئ معروف بالازدراء، ولكن الشهور الأخيرة أثبتت أن التحاور معها ضرورة رغم كراهية مذاقها. ومن الواضح، أن العقوبات الصارمة سوف تكون مقبولة من المجتمع الدولي إذا ما وجد أنها قد جربت كل الخيارات للتفاوض مع إيران أولاً.

وفي الماضي كانت إسرائيل تخشى من أن الحوار الأمريكي- الإيراني هو بمثابة نوع من الخداع سوف يلحق الضرر بها، أما اليوم وعلى أية حال، فرغم أن ذلك يعتبر إزعاجاً لها، لكن بتحليل أكثر عمقاً فإن ذلك سوف يجعل إسرائيل منطلق الاعتقاد في أهميتها، ولكن كوسيلة لأن تكون إحدى المحطات في الطريق إلى التدابير شبه العسكرية كالحصار أو التدابير العسكرية الكاملة.

٢ - الخيار الوقائي

الخيارات شبه العسكرية Preventive Quasi-Military Option

يتمثل مزيد من الضغط على إيران- بخلاف اللجوء إلى الهجوم العسكري- في اللجوء إلى الحصار البحري، سواء كان ذلك شاملاً أم كان جزئياً (محصوراً في الواردات الإيرانية من البترول المكرر) كذلك يمكن أن نتصور أيضاً حصاراً جويّاً أو أرضياً.

ولسوف ترى طهران الحصار بمثابة تصعيد كبير يقتضى الرد عليه بقوة. وعلى أية حال، فتكون على الولايات المتحدة وإسرائيل أن تقوموا ببحث هذا التصرف والخيارات الأخرى شبه العسكرية، مثل استعراض القوة، والاستعداد للرد الممن من جانب إيران. ورغم أن إسرائيل سوف لا يكون لها دور في الخيارات شبه العسكرية الأخرى.

٣- الخيار الوقائي الخيار العسكري

Preventive Option the Military option

سوف تحل المرحلة الحرجة الحقيقية للحوار الثنائي بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني حينما تنتهي الولايات المتحدة وإسرائيل أو كلاهما إلى أنهما قد استنفذتا كافة العقوبات الدبلوماسية، وشبه العسكرية، غير أن التوصل المشترك إلى تعريف واحد لهذه النقطة الفاصلة ربما يكون شديد الصعوبة. وكيفما كان الأمر، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل ربما يجابهان في المستقبل غير البعيد حقيقة أن إيران سوف تصبح قوة نووية في القريب العاجل ويكون عليهما أن يختارا بين العمل العسكري والتعايش مع إيران النووية.

ويشمل الخيار العسكري عملية عسكرية أمريكية صرفة أو إسرائيلية صرفة، أو عملية تقوم بها الولايات المتحدة على واحدة أو أكثر من حليفاتها، أو عملية "لاناتو"، أو واحدة تتم بإجازة من جانب مجلس أمن الأمم المتحدة، وفي الحالات المتعددة الأطراف، فإن

المفترض أن تقوم الولايات المتحدة بتحمل العبء العسكري في المقام الأول، في حين تتمتع بمظلة دبلوماسية أكثر اتساعاً، ربما ببعض المساعدات.

وفي الحقيقة فإن الخيارين الأولين يبدو أنهما أكثر احتمالاً فالولايات المتحدة ليست بحاجة إلى القدرات الإسرائيلية أو قدرات حلف الناتو لكي تقود هذا الهجوم ولسوف يتعاضد تأثير هذا الخطر، كما أن المشاركة الإسرائيلية في ضربة تتولى قيادتها الولايات المتحدة سوف يكون لها عواقب سيئة بالنسبة للعلاقات الأمريكية مع العالم العربي والإسلامي كما أن اشتراك مختلف الحلفاء "والناتو" أو مجلس الأمن من ناحية أخرى سيكون أمراً مرغوباً فيه فيما يتعلق بمصلحة الولايات المتحدة في طرح التهديد الإيراني على أنه تحدى دولي وليس بالأمر تحدياً أمريكياً أو إسرائيلياً. وكذلك الحال بالنسبة للغطاء الدبلوماسي. وهذه النقاط تستحق وضعها موضع الاعتبار، ولو أن كلا من الناتو، ومجلس الأمن تعتبر موافقتهما غير محتملة والسير في هذا الاتجاه يساعد فقط في تأخير قيام الولايات المتحدة بالتنفيذ فيما وراء نقطة الصفر. وإذا أخذنا في الاعتبار الالتزام العسكري الأمريكي في العراق، فإن مصلحتها في "لاناتو" سوف تزداد إذا ما صار الأمر يتطلب مجرد ضربات جوية وقوات خاصة، الأمر الذي يعنى الحاجة إلى قوات أرضية كبيرة أيضاً.

وسوف يعمل تنفيذ الضربة الجوية المشتركة في حدها الأدنى تأخير البرنامج النووي الإيراني بضعة سنوات وإقناع إيران بأن محاولة إعادة بنائه سوف يسفر عن هجمات متجددة وتثبت أمامها انعدام جدواه. وإن الحيلولة دون إعادة بناء البرنامج سوف يتطلب المقدرة والتصميم على تكرار الهجمات على مدار السنين. وهناك سؤال مهم في هذا الصدد وهو ما إذا كانت الضربة العسكرية سوف تتخلى إيران عن جهودها النووية، أم على العكس أن ذلك سوف يؤدي إلى دعم هذه الجهود وتسريع العمل فيها، بما يؤثر على السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المستقبل.

ولسوف تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل على الحصول على أكبر استفادة ممكنة من الوقت المكتسب من الضربة العسكرية - ليس فقط من باب جعل إيران تتخلى عن برنامجها النووي، ولكن للترويج لنظام دولي يجعل إعادة بنائه أكثر صعوبة إذا ما قررت إيران المضي في هذا الطريق. كذلك يراودها الأمل في أن يظهر نظام حكم أكثر اعتدالاً يعمل على تخفيف هذا الخطر، أو أن يقوم بفك هذا البرنامج. ولسوف يكون هناك حوار بين الطرفين حول التعريف المشترك لما هية الضربة الناجحة، وأي الأهداف يقتضى تدميرها (على سبيل المثال مجرد ضرب الأهداف النووية، أو أجهزة التحكم،

والقيادة، والتجهيزات النفطية). ويتضمن الحوار أيضاً الفحوى والأحوال الناتجة عن هذه الضربة العسكرية مثل انسحاب إيران من معاهدة منع الانتشار النووي، وإخفاق كافة الجهود الدبلوماسية.

أما إذا اختارت إسرائيل، على افتراض أسلوبها بنية القيام بخيار عسكري منفرد، فإنها سوف تخشى إثارة هذه النية لدى الولايات المتحدة مخافة أن تواجه بمعارضة صريحة منها، وربما حتى توضيح أن إسرائيل لو ذهبت في ذلك الاتجاه فإن ذلك سيكون رغماً عن الاعتراض الأمريكي، وأن تتحمل ما ينتج عن ذلك من مخاطر. والواقع أن الولايات المتحدة لن يقتضيها أن تعترض صراحة وإنما تنأى بنفسها، طالما كانت هذه الضربة العسكرية الإسرائيلية موضوعاً محل جدل. ونفس الشئ، فبإمكان الولايات المتحدة أن تقرض اعتراضها الواقعي *de facto veto* على العملية، وستكون إسرائيل في خوف من أن ينفذ أمرها سواء كان ذلك على الصعيد الدولي أم غير ذلك مما يعوق قدرتها على تنفيذ هجومها. ولذلك فهي تسعى إلى عدم وضع نفسها موضع الاعتراض، كما حدث لها في عام ١٩٨١ حين لم تخبر الولايات المتحدة وتستشيرها قبل القيام بمهاجمة المفاعل العراقي "أوزيراك".

ولكن في حال وجود اعتراض من الجانب الأمريكي، وفي مواجهة تهديد بقائها على ظهر الأرض، فإن إسرائيل سوف لا تزال يحدوها الأمل في أن تزودها الولايات المتحدة بتأكيدات مرضية عن نوايا الولايات المتحدة في تدمير البرنامج الإيراني. وكما هو متوقع، فإن الولايات المتحدة ربما تتردد في منح مثل هذه التأكيدات، ولنسوف يساور إسرائيل الخوف أن تطرح فكرة التعايش مع القدرات الإيرانية (بضمانات أمن أمريكية) كبديل عن العمل العسكري. وهذا الخيار هو بالتحديد ما تنفر منه إسرائيل أشد النفور. على الأقل ربما يتم استخدام كافة الخيارات الأخرى.

وعلى النقيض من ذلك، فإن قيام إسرائيل بإخطار الولايات المتحدة عن خيارها العسكري، سوف يعفى واشنطن من العمل - وهو شئ تفضله حقاً وترحب به. ونظراً لعظم قدرة الولايات المتحدة على القيام بهذه العملية بنجاح أكبر، فإن إسرائيل تود لو كانت الولايات المتحدة هي التي تتولى الهجمات.

وفي الحالة الأخرى: إذا لم يكن في نية إسرائيل القيام بعملية عسكرية، فإذا كانت إسرائيل مترددة في أن تحيط الولايات المتحدة علماً بمقدرتها ونيتها على شن عملية عسكرية، فمن المحتمل أن تكون عازفة كذلك عن كشف النقاب عن مثل هذه العملية.

ومرة ثانية، ولأسباب تتعلق بالمقارنة بين القدرات العسكرية، والقدرة على مواجهة ردود الفعل الدولية

بالنسبة للهجوم، فإن إسرائيل سوف تفضل أن تكون الولايات المتحدة هي التي تقوم بالهجوم، وإلى الحد الذي تكون فيه قدرة إسرائيل على شن ضربة عسكرية محل شك لدى واشنطن، فإن إسرائيل سوف تخشى أن يتناقض الضغط على الولايات المتحدة لقيادة ضربة عسكرية. وعلى ذلك، ففي كلتا الحالتين، فإنه إذا كان لإسرائيل القدرة، أو عدم القدرة على شن العملية العسكرية منفردة - فإنها تكون في أغلب الأحوال عازفة عن مناقشة الموضوع مع الولايات المتحدة.

أما إذا كان لدى الولايات المتحدة نية الخيار العسكري، فإن الولايات المتحدة سوف تتردد كذلك في مناقشة هذا الموضوع مع إسرائيل، لأسباب مشابهة، ورغم أنه ليس هناك من شك بأن أمريكا تحذر القدرة الجوية لتوجيه عملية جوية كبرى ضد إيران، ولكن بسبب سرية العملية، فإن الولايات المتحدة لو عقدت النية على التصرف عسكرياً، فإنها سوف تكون مترددة في إعطاء إشارة بذلك لإسرائيل خوفاً من تسرب المعلومات اللهم إلا في الدقيقة الأخيرة كما يشهد على ذلك تصرفها في حربي الخليج الاثنتين.

والأمر الأساسي في هذا السياق، هو أن الولايات المتحدة ترغب في الإبقاء على خياراتها مفتوحة، وتمتتع عن جعل هذه الالتزامات ذات المدى الطويل تحت نظر إسرائيل، فالمستمتع الذي حدث في العراق والتزامن بين الحدود الزمنية *time line*، والانتخابات الأمريكية ربما يضع أمام إدارة بوش العقبات في تقديم هذه الالتزامات أو ما يلزم من سيخلفها بمرور ذلك.

وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة قد يراودها الخوف من رغبتها في مناقشة الأمر الخاص بالهجوم العسكري مع إسرائيل قد يفضي نوعاً من المشروعية للخيار وأن يجري تفسيره من جانب إسرائيل على أنه موافقة واقعية *de facto* على العمل. وسوف لا تكون هذه هي المرة الأولى التي أضفت من عند نفسها. تفسيراً للأوضاع الأمريكية. خذ مثلاً على ذلك أن وزير الدفاع (حينذاك) آريل شارون أخذ انطباعاً أن وزير الخارجية الأمريكي "هيج" قد أعطى لإسرائيل الموافقة الضمنية للمضي قدماً في غزو لبنان في عام ١٩٨٢.

وأما إذا لم يكن في نية الولايات المتحدة الخيار العسكري، فإن الولايات المتحدة إذا انتهت إلى أنه ليس في نيتها خيار عسكري مؤثر، وأن العواقب تعتبر عنصراً مانعاً فلربما تمتنع عن إخطار إسرائيل، مخافة أن تفسر إسرائيل هذا الأمر. على أنه تبرير لقيام إسرائيل بالضربة العسكرية بمفردها ولكن بافتراض الاحتمال الأكبر بأن العملية الأمريكية سوف تكون ناجحة، فإن الولايات المتحدة سوف تتشكك في مدى كفاءة الهجوم الإسرائيلي إذا ما انتهت الولايات المتحدة إلى أن أية

عملية عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة لن تكون فعالة. وأن آخر ما تود الولايات المتحدة أن تراه (أو إسرائيل بالنسبة لهذا الوضع) هو عملية إسرائيلية تفشل في تحقيق أهدافها، لكنها تكلف الولايات المتحدة وإسرائيل مخاطر سياسية وأمنية.

وكما حذر "تشيلى" نائب الرئيس الأمريكى، ذات مرة من أن الولايات المتحدة قد تترك إسرائيل لكى تقوم بإصلاح الفوضى فى نهاية المطاف، واستكمال المهمة.

وتكمن المسألة فيما إذا كانت الولايات المتحدة عاقدة العزم على الدخول فى مناقشات مع إسرائيل حول الخيار العسكرى الإسرائيلى، وحتى لدعمها أو تشجيعها. ولذلك فإن التساؤل فى هذه الحالة - وكما كان عليه الحال فى عملية "أوزيراك" فى عام ١٩٨١ حين كانت الولايات المتحدة معارضة للعملية منذ البداية - حتى أنها قامت بفرض عقوبات على إسرائيل - هو عما إذا كانت إسرائيل تمضى قدماً ببساطة فى طريقها ثم تجئ الولايات بعد ذلك فى نهاية المطاف. فإلى حد ما سوف لا يكون أمام الولايات المتحدة من خيار إلا بالقدر الضئيل، ذلك أن البديل سوف يكون ترك إسرائيل فى وقت محنتها فى حين أن ما تفعله هو حماية نفسها ضد ما تتصوره الولايات المتحدة هى الأخرى، أنه بمثابة تهديد لوجودها على ظهر الحياة.

ويستطيع المرء أن يقول أن الولايات المتحدة تود فعلاً لو أن إسرائيل مضت قدماً دون علم الولايات المتحدة مسبقاً. فإن عملية تقوم بها إسرائيل يعفى الولايات المتحدة من المسؤولية عن التعامل فى موضوع تعلق عليه أهمية كبرى ليس فقط لاعتبارات استراتيجية، ولكن كتعهد أخلاقى تجاه إسرائيل فى تهديد قائم - يشبه الهولوكوست. وإن العمل الإسرائيلى الذى لا يلقى دعماً يخفف إلى حد ما من الوجه الذى يراه العالم الإسلامى على أنه نوع من الصدام. كما سوف يقدم الهجوم الإسرائيلى للولايات المتحدة العون فى صلاتها مع شركائها المحتملين بالنسبة للعقوبات والعمل العسكرى فى حال حدوثه.

غير أن الحوار الثنائى يكون عليه أن يأخذ فى اعتباره ردود الفعل الممكنة من الجانب الإيرانى مثل:

❖ قطع صادرات النفط من جانب إيران وربما أيضاً بعض المنتجين له كمظهر من مظاهر التضامن.

❖ قيام إيران بسد مضائق هرمز، أو زرع الألغام فى الخليج، الأمر الذى سوف يتطلب عمليات عسكرية أوسع مدى وربما يتصاعد مداه.

❖ تصعيد الإرهاب الإيرانى والإرهاب الآخر ضد إسرائيل والأهداف اليهودية حول العالم وكذلك ضد القوات الأمريكية فى المنطقة والأهداف التابعة للولايات المتحدة على اتساع العالم وتتصاعد الإرهاب الدولى ككل. ❖ زيادة التدخل الإيرانى فى العراق، الرامى إلى تدمير الجهود الأمريكية هناك واكتساب مزيد من السيطرة هناك.

❖ تجدد هجمات حزب الله الصاروخية على إسرائيل مما يؤدى فى أغلب الاحتمالات إلى هجوم إسرائيلى على لبنان وتصعيد جديد.

❖ هجمات إيرانية عسكرية مباشرة على قوات إسرائيل والولايات المتحدة فى المنطقة، وعلى الولايات المتحدة ذاتها.

❖ "هجمات متعاطفة" من مختلف المنظمات الإرهابية والمتطرفة حول العالم، مساندة لإيران.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن المخاطر التى ينطوى عليها التهديد النووى الإيرانى هى مخاطر هائلة، حتى أن رد الفعل الإيرانى ومداه يستحق فى نظر إسرائيل ما يتكلفه مهما بلغ قدره. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن حسابات الأرباح والخسائر تكون أكثر تعقيداً، وأصعب من أن يتم تسويقها للرأى العام الأمريكى كثير التشكك.

وفى حين يكون الجمهور الإسرائيلى - على الناحية الأخرى ملتزماً بعمق بالتعامل مع الخطر الإيرانى، فإن اعتبارات التوقيت قد يكون لها التأثير الأكبر خاصة فى سياق الحملة الانتخابية الرئاسية، ورغبة الجمهور وعزمه على التصدى لهذه المسألة.

العراق وجيرانها العرب (٢/١) السعودية: كابوس العراق

With Neighbors Like These: Iraq and the Arab States on Its Border
(Saudi Arabia: The Nightmare of Iraq)
David Pollock, Editor Policy Focus #70 | June 2007
The Washington Institute for Near East Policy

إعداد: مروة سالم

بالإضافة لسياسته المعادية لإيران. وربما موقفه المعادي لإيران ورغبته الدائمة في تقويض النفوذ الإيراني على شيعية العراق جعله يرغب في القيام بدور الحامي للسعودية، وجعله أيضا يطعن آل سعود بإعلانه الوصاية على مكة والمدينة المنورة في مواجهة النفوذ الإيراني، وبسقوط صدام بدأت شيعية العراق في استعادة قواهم على الحدود السعودية، كما زاد النفوذ الإيراني داخل العراق مما مثل تهديدا للدول العربية التي يقطنها الشيعة، ومن ضمنها السعودية حيث يقطن الشيعة المنطقة الشرقية الغنية بالنفط والتي تمثل أهمية اقتصادية لها.

وباستثناء قناعة صدام الشخصية بأنه قائد العالم الإسلامي، وإيمانه بأن الرسالة الإسلامية لا بد أن تنتشر كما تم الإشارة مسبقا، إلا أن السعودية ستظل المرجع الرئيسي للقوة الإسلامية كما هو معروف، وإذا لم تستطع الحفاظ على مكانتها فإن أزمة كبيرة ستقع، وللتاريخ بعض الأدلة على أنها كثيرا ما تعرضت لتهديدات من قبل الفئات العربية العلمانية بالدعوة إلى تحويل النظام السعودي إلى جمهورية عربية علمانية في

تتعلق أهمية هذه الدراسة من أنها تدور حول تأثير الأحداث العراقية على العلاقات المتبادلة بين العراق والدول العربية المجاورة (سوريا، الكويت، الأردن، السعودية) التي ظلت مهمشة من جانب الكثير من الباحثين.

مثلت العراق أثناء حكم صدام كابوساً مزعجاً للسعودية، حيث رأت السعودية بعض السلبيات في حكمه تتعارض مع سياستها مثل عنف شخصيته كرئيس لدولة العراق، وإثارته للمشكلات في المنطقة، كما بدا كنظام غير مستقر ومتقلب باحتلاله الكويت، وبعد سقوطه تضاءلت السعودية بإمكانية تحسين السياسة الداخلية والخارجية للعراق، لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فالعراق تعاني من فراغ في السلطة وعدم استقرار وعنق طائفي بعد سقوط صدام، ولربما وجدت السعودية بعض المميزات لحكم صدام لم تدركها إلا بعد سقوطه خاصة في ظل مخاوفها من الأقلية الشيعية لديها: أولها، إن السنة هم الذين يمتلكون زمام الحكم، ثانيها، توجهات صدام نحو شيعية العراق التي كانت تتسم دائما بالحذر والشك،

الخمسينيات والسيتينيات، وكان مصدر حمايتها أنها تمثل مرجع المسلمين، كما أنها هُددت ثانية من قبل الثورة الإسلامية الإيرانية في عام ١٩٧٩، لكن توقف التهديد لأن إيران انشغلت برغبة الأقليات العرقية في الاستقلال، لتقف بذلك المخاوف من تصدير الثورة الإيرانية وتقل المخاوف من صدام على السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، كما أدت تجربة صدام حسين مع إيران إلى كسر طموحاته بالتدخل في سياسات الدول العربية.

في وسط هذه الأحداث لم تقف الولايات المتحدة موقف المتفرج، فالولايات المتحدة يربطها علاقات قوية مع السعودية يرجع سببها الرئيسي إلى مكانة السعودية كمصدر للنفط والحاجة إلى عدم تقييد تدفقه إلى الاقتصاد العالمي، لذلك ربما تدرك الولايات المتحدة بشكل كبير مخاوف السعودية من التحديات السياسية للإقليم على شبه الجزيرة ومنطقة الخليج العربية.

وكما هو معتاد أيدت الولايات المتحدة المخاوف السعودية على دورها القيادي للعالم الإسلامي والعربي، لكن هذا الموقف تراجع بشدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر حيث كان خمسة عشر فرداً من التسعة عشر فرداً الذين قاموا بعملية الإختطاف من حاملي الجنسية السعودية، وأصبحت السعودية في حاجة إلى تسوية مع المتطرفين الإسلاميين لحماية النظام، وذلك كان له التأثير المباشر في توجهات الولايات المتحدة الأمريكية، من ثم مثل المسلمون المتطرفون التحدي الأساسي لها، لكن سرعان ما انهارت التسوية السعودية مع المتطرفين إثر الهجمات الإرهابية التي وقعت في السعودية عام ٢٠٠٣.

منذ ذلك الحين تمكنت الرياض من إعادة بناء علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، متغلبه بذلك على الرأي العام الأمريكي المعادي لها، وعلى عدم ثقة حكومه بوش بالسعودية، وحتى إشارات الحذر التي كانت تحيط بالولايات المتحدة الأمريكية من السعودية بدت وكأنها تلاشت في محاولة لإعادة العلاقات مرة أخرى، وربما يعود السبب الرئيسي وراء زيارة نائب الرئيس تشيني في نوفمبر ٢٠٠٦ إلى سماع رأي الملك عبد الله بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا يجب أن تتسحب من العراق على الرغم من رغبة الكونجرس في ذلك، لكن في ترد واضح للموقف السعودي أدان الملك عبد الله مؤخراً الاحتلال الأجنبي غير الشرعي للعراق في القمة العربية التي عقدت بالرياض في مارس عام ٢٠٠٧، هذا الانقصاص الواضح للموقف السعودي من المؤكد أن الولايات المتحدة تطرقت له خلف الأبواب المغلقة أثناء زيارة تشيني في مايو عام ٢٠٠٧، ومن المؤكد أن الزيارة تطرقت أيضاً إلى القضية النووية

الإيرانية حيث يراها كلا البلدين بمثابة تهديد للمنطقة على الرغم من تردد السعودية في قول ذلك.

التفكير الرسمي للحكومة السعودية

بدت سياسة السعودية واضحة تجاه الولايات المتحدة والعراق أثناء الغزو الأمريكي وأثناء تأسيس حكومة شيعية في العراق. فقد جاءت رؤية السعودية بأن سقوط نظام صدام أمراً حتمياً، لأنه كان نظام عدائي ومتقلب، بمثابة تأييد للولايات المتحدة الأمريكية في غزوها على العراق، لكن ما شهدته الأحداث أثناء الغزو الأمريكي على العراق في مارس ٢٠٠٣ تدل على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد ألفت بظلالها على العلاقات الأمريكية-السعودية، لأن التعاون بينهما كان محدوداً في ذلك الوقت مقارنة بمساندتها في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، فقد رفضت الرياض أن تتطلق الضربات الجوية الأمريكية من قاعدة الأمير سلطان الجوية لكنها سمحت للقوات الأمريكية والقوات الخاصة الائتلافية باستخدام مهبط الطائرات على الحدود السعودية العراقية، على الرغم من هذا التناقض إلا أن الموقف السعودي يبدو مفهوم في إطار أولويات سياستها الخارجية الثلاث: دورها القيادي للعالم الإسلامي، والحفاظ على مكانتها بين قادة العالم العربي، والاحتفاظ بمكانتها كمصدر رئيسي للنفط في العالم، فهي هنا وقعت تحت عاملي ضغط تمثلا في رفض المسلمين والرأي العام العربي استخدام القواعد السعودية في العمل العسكري ضد صدام حسين؛ وعامل التعاون مع الولايات المتحدة الذي يعتبر ضروري للحفاظ على موقعها كمصدر للنفط.

وبمرور الوقت لم تكن عملية تأسيس حكومة شيعية في العراق قد اكتملت، في تلك الأثناء صرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بأن "المملكة لن تنتظر أن يؤسس الشعب العراقي حكومته ثم تتعامل معها"، وأضاف متسائلاً "هل مبدأ المشاركة في شئونها الداخلية يعد تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط؟، السؤال هنا يبدو لنا سخيف في ظل أوضاع المنطقة"، حيث تسعى السياسة السعودية -رسمياً- من أجل "أمن العراق ووحدته واستقراره في إطار كل الطوائف"، من ثم بدت بوادر القلق إزاء التدخل الإيراني في العراق تطفو على سياسة السعودية تجاه العراق، ففي سبتمبر عام ٢٠٠٥ أعرب الأمير سعود الفيصل للصحفيين الأمريكيين عن مخاوفه إزاء الدعم الإيراني للشيعية بالمال والأسلحة وأيضاً تدخلها في الحياة السياسية، وأخبر مجلس العلاقات الدولية بأن السياسة الأمريكية ساعدت على تسليم العراق إلى إيران بدون سبب، وبعد أيام قليلة عقب وصف الحكومة الإيرانية هذه التعليقات بأنها "مفاجئة وغير منطقية"، عندئذ رد وزير الداخلية

العراقي بأن العراق لن تتلقى محاضرة من " بعض البدو راكبي جمالا"، وقام بتوسيع تعليقاته بقوله أن " النظام السعودي نظام ديكتاتوري، لديهم إله واحد هو الملك وهو إله السموات والأرض يحكم بما يحب، وكتب كل البلد بعده بإسم العائلة".

ومثل هذه التوجهات تشكك في صدق التفاوض المعلن للسياسة السعودية الرامية إلى التقريب بين الشيعة والسنة، فعلى سبيل المثال في أكتوبر عام ٢٠٠٦ دعت مكة كبار علماء الشيعة والسنة إلى الموافقة لعمل مصلحته، وبالفعل عقد مؤتمر برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، واستقبل الملك عبد الله الوفود وقال لهم " أرحب بكم في بلدكم الثاني وأتمنى نجاح جهودكم كأخوة في الإسلام، ونحن لا نريد أن يتدخل أي شخص في الشؤون الداخلية للدولة".

وفي ختام أعمال المؤتمر يوم ٢٢ أكتوبر أقر علماء الشيعة والسنة العراقيون وثيقة مكة واعتبروها بمثابة فتوى تحرم قتل المسلم لأخيه المسلم، في بادئ الأمر كان لقاء العلماء بالملك عبد الله، لكن جرت مراسم التوقيع برئاسة إحسان أوغلو التركي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدلا منه، ووقع الأربعة عشر عالما من كل طائفة على الوثيقة، وكان السني والشيعة جنباً إلى جنب على مائدة المفاوضات، كما ذكرت وكالة الأنباء العربية أنه أستشهد في كل فقرة بأية من القرآن كأساس للعمل به، وعلق الكاتب بنظرة تشاؤمية بأن "وثيقة مكة ماهي إلا قطعة ورق"، وفي غضون أيام حيث لم يكن للاتفاقية تأثير على أعمال العنف، لتثبت بذلك صحة هذه النظرة و يصبح الإعلان الآن منسيا بشكل كبير مقارنة باتفاقية مكة الأطول عمرا التي تمت في يناير عام ٢٠٠٧ بين فتح وحماس، الأمر الذي جعل الملك عبد الله يبدو قد فقد مظهره السياسي في المنطقة.

الدعم السعودي للسنة العراقيين

وراء هذا الحياد السعودي تجاه الطوائف العراقية وجدت السعودية نفسها في مواجهة عاملي ضغط أثرا على موقفها الحيادي أولهما: النخبة السنية الممثلة في نظام صدام السابق والتي تعتبر مستبعدة من السلطة السياسية، والمجتمع السني الذي وجد نفسه أقلية مقارنة بالشيعة والأكراد، ثانيهما: الميليشيات المرتبطة بالقاعدة التي رأت العراق ساحة للقتال في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فالسنة العراقيون لهم اتصالات بالقبائل السعودية الموجودة على الحدود العراقية السعودية، كما استطاع الجهاديون المنتمون إلى القاعدة اللجوء إلى السعوديين لإمدادهم بالمساعدات المالية واللوجيستية على أساس مواجهةهم للكفرة (الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف)، ورغم قمع القاعدة في المملكة إلا أن الوضع بدا مفريا

بالنسبة للسعودية لاستغلال رغبة المجاهدين في القتال في العراق ليشمل بذلك نسبة كبيرة من الجهاديين السعوديين.

من ثم تصاعدت المخاوف السعودية بزيادة هيمنة الشيعة على السلطة في بغداد إثر نتيجة الانتخابات (التي قاطعها السنة) والتي دارت في بيئة تعاني من التشدد الطائفي، إضافة إلى زيادة النفوذ الإيراني هناك، بل تأكدت هذه المخاوف بالتقارير التي صدرت حول النشاط الإيراني في العراق خاصة بعد انتخاب أحمد نجاد كرئيس لإيران في يونيو عام ٢٠٠٥، كما أن زيادة التمرد السني وهجمات الجهاديين والبعث على الأهداف الشيعية خدماً فقط زيادة العنف الشيعي كرد فعل، ليدور بذلك الخلط بين السبب والنتيجة داخل حلقة مفرغة من العنف، فهجوم فبراير ٢٠٠٦ الذي دمر قبة المسجد الذهبي في سامراء والضريح الرئيسي للشيعة يعمل كسبب رئيسي في تصلب المواقف الشيعية، كما أن كلا من السعودية وإيران بدأوا ينظرون إلى العراق كجزء هام ضمن نفوذهما بالتالي فإن كلاهما ليس على استعداد للاعتراف بها للأخر.

ونجد ضربة للحيادية السعودية في المقال الذي نشر في واشنطن بوست في عدد نوفمبر ٢٠٠٦ الذي كتبه نواف عبيد مستشار الحكومة السعودية (كما وصف نفسه)، حيث حذر عبيد من خروج القوات الأمريكية من العراق الأمر الذي سيؤدي إلى تدخل كبير من السعودية لمنع الميليشيات الإيرانية من المذابح التي تلحقها بالسنة، وسرعان ما تكررت السعودية لما قيل في المقال حيث صرح مسئول سعودي بأن هذا المقال ليس له أساس من الصحة، وطرد نواف عبيد الذي يعمل مستشار السفير السعودي تركي الفيصل لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أنه علق بأن الآراء الواردة في المقال تمثل رؤيته الخاصة ولا تعبر عن السياسة السعودية، إلا أن مقالة عبيد نقلت جوانب هامة في تفكير المسئولين السعوديين حتى لو بدت أنها قللت من جهود الملك عبد الله لمحاولة تهدئة الأوضاع، فقد تضمن كلام عبيد "لتقليل التوترات الطائفية في العراق والتوفيق بين السنة والشيعة فإن السعودية تدرس مجموعة خيارات تشمل تمويل ودعم قادة الميليشيات السنية بالأسلحة ودعمها لوجستيا... " وهناك إمكانيه أخرى تشمل إنشاء ألوية سنية جديدة لمحاربة الميليشيات المدعومة من إيران".

ولم يقتصر الأمر على مقالة نواف عبيد فقط، فثمة نقاش حاد دار بين المسئولين السعوديين حول القضية العراقية، وهذا ما أكدته الاختلاف حول تفسير سبب استقالة الأمير تركي المبعوث السعودي لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد قضاءه خمسة عشر شهرا فقط في هذا المنصب، ورجح البعض أن السبب يعود إلى

خلافاً لشخصية بين الأمير التركي وسلفه الأمير بندر بن سلطان فقد عاد بندر إلى الرياض وأصبح الآن السكرتير العام لمجلس الأمن الوطني الجديد، وهذا المنصب سمح له بالمشاركة في القضايا الدولية مما جعله يقوم بزيارات لواشنطن دون علم الأمير تركي.

الإستراتيجية السعودية ذات المسارين تجاه العراق سعت المملكة العربية السعودية إلى الحفاظ على مسارين في سياستها تجاه العراق في منتصف عام ٢٠٠٧، كلاهما يهدف إلى مساعدة الحكومة العراقية، لتقف أمام التحدي الإيراني بشكل مباشر، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على عدة خطوات:

- مواصلة السعودية الضغط على العراقيين من أجل المصالحة بين السنة والشيعة في العراق، ففي إبريل عام ٢٠٠٧ قال الإمام الشيخ عبد الرحمن السديسي في خطبة الجمعة بالمسجد الكبير بمكة أن "على المسلمين المثقفين والسياسيين العمل على وقف إراقة الدماء في المجتمع وقتل المسلمين لإخوانهم المسلمين"، كما حذر من "كارثة إنسانية ضخمة" إذا استمر القتال في العراق، ودعا المسلمين إلى الوحدة قال: إن المسلمون نسوا مبدأ هام في العقيدة الإسلامية ألا وهو مبدأ الوحدة كما ذكر في القرآن الكريم واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا".

- رفض السعودية فكرة تقسيم العراق، ففي يناير عام ٢٠٠٧ ذكر وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بأن: بالنسبة للسعودية إن تقسيم العراق أمر لا يمكن تخيله ويجب تجنبه، فهذا التقسيم سيؤدي العراق الذي عانى من الصراع عقوداً طويلة.

- إلغاء جزء كبير من الديون، حيث صرح كلا من المسؤولين العراقيين والسعوديين في أبريل عام ٢٠٠٧ أن المملكة قد وافقت على إعفاء العراق من ٨٠٪ من الديون التي تصل إلى أكثر من ١٥ بليون دولار على العراق للمملكة، وكانت العراق قد ضغطت من أجل العفو عن كل الديون؛ لكن السعودية أصرت على ٨٠٪ تماشياً مع نادي باريس للدائنين، وهي المجموعة التي تتفاوض من أجل الديون السيادية.

- عقد اجتماع ليوم واحد ببغداد في ١٠ مارس عام ٢٠٠٧ حضره جيران العراق العرب (إضافة إلى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وممثلو دول عربية وإسلامية أخرى)، ووزير الخارجية السعودي أيضاً حضر اجتماع الوزراء المنعقد في ٣-٤ مارس، والذي دار حول الميثاق الدولي لدعم العراق تلاه اجتماع للجيران في شرم الشيخ بمصر، وفي السياق نفسه وقعت المملكة العربية السعودية (مع ستين من الوفود الغربية) معاهدات لدعم الحكومة العراقية اقتصادياً وسياسياً برعاية الأمم المتحدة.

- في ١٧ إبريل ٢٠٠٧ في إطار الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء السعودي تم إقرار إتفاقية التعاون الأمني بين حكومات البلدان المجاورة للعراق لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بموجب هذا الاتفاق لن يسمح جيران العراق باستخدام أراضيهم لتخطيط وتنظيم وتنفيذ عمليات إرهابية أو التحريض عليها أو تشجيع مثل هذه الجرائم، ووفقاً لما قاله نواف عبيد في عرضه الأخير بواشنطن (في مركز ويلسون) في نوفمبر عام ٢٠٠٦، فإن السعودية ترغب في منع الجهاديين من عبور حدودها في العراق، استناداً إلى وجهة النظر القائلة بأن "من الأفضل مراقبة واعتقال الجهاديين وهي لا تزال داخل المملكة"، إضافة إلى ذلك في إبريل عام ٢٠٠٧ صرح مسئولون من الولايات المتحدة والعراق بأن الغالبية العظمى من المقاتلين الذين يأتون من الخارج يخرجون من الحدود السورية وبرهنوا على ذلك من واقع الأحداث، من ثم أعلنت المملكة العربية السعودية بناء سياج أمني مجهز بأجهزة استشعار (حوالي ٦٥٠ ميلاً) على الحدود السعودية العراقية.

رغم أهمية هذه الخطوات إلا أن هناك بعض التحفظات، حيث لا يمكن اعتبار دعم السديسي لدعوة الملك عبد الله للمصالحة العراقية خطوة إيجابية لأن رجل الدين ينظر له على أنه عضو متشدد في المؤسسات الدينية، بالتالي تعتبر الخطبة دعم للمتطرفين ضد الشيعة، أكثر من كونها دعم للمصالحة. وبالنسبة لقضية الديون ربما استجابت السعودية لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية بعد رفضها إعفاء العراق من كامل الديون التي تكبدتها أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وبالنظر إلى أسعار النفط الحالية ومعدل الإنتاج السعودي حيث تنتج ١١ مليون برميل يومياً في الوقت الذي تعتبر فيه الصادرات العراقية مقيدة، بالتالي لا يعتبر ٨٠٪ عرضاً سخياً، فالديون المتعلقة بالقروض أو مبيعات النفط للعراق أثناء حرب الخليج الأولى، نظر إليها صدام كمنح حتى سقوطه عام ٢٠٠٣ في مقابل قمعه صعود الثورة الإسلامية الإيرانية، وهي نقطة لم تعترف بها أبداً السعودية أو الكويت وغيرهم من الممولين الرئيسيين الذين دعموا العراق في حربها ضد إيران.

وربما حاولت السعودية من خلال الخطوات السابقة أن تقوض النفوذ الإيراني لكنها لم تترك احتمال المواجهة مع إيران بشكل مباشر، ففي فبراير ٢٠٠٧ زار مستشار الأمن القومي الإيراني السابق "علي لاريجاني" الرياض لكنها لم تكن موفقه، كما كان هناك مشادة كلامية بين الملك عبد الله والرئيس أحمد بن نجاد على كل من القضية العراقية والبرنامج النووي الإيراني في مارس عام ٢٠٠٧ بقمة الرياض، ويُعتقد أن العاهل

السعودي قد أخبر الرئيس الإيراني أن إيران عرضته للتمردات المحلية من الأقليات العرقية، مما يعني ضمناً أن السعودية مستعدة لتمويل أو تحريض هؤلاء الناشطين.

على صعيد آخر تسعى السعودية للضغط على حكومة بغداد، إما بتشجيعها على تقديم تنازلات للسنة العراقيين أو أن تتأى بنفسها عن إيران، والدليل على ذلك رفض الملك عبد الله الاجتماع برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قبل مايو ٢٠٠٧. في الاجتماع الوزاري الخاص بـ "الميثاق الدولي لدعم العراق" بشرم الشيخ. كما رفض وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل مقابلة المالكي أثناء انعقاد اجتماع الوزراء، كما قال الأمير سعود لنيويورك تايمز "تصريح أصدقائنا الأمريكيين أن هناك تحسن: تحسن في العنف، تحسن مستوى التفاهم، وتحسن في عملية نزع أسلحة المليشيات.... لكننا لانرى ذلك، فلا بد أن تقوم بعمل توافقي وطني، ولا يمكن أن تفعل ذلك من الخارج" بالرغم من ذلك في لقائه بالصحفيين رحب بمحادثات الولايات المتحدة مع جيران العراق وسوريا وإيران بينما سخر من المقاطعة الأمريكية السابقة لمثل هذه المحادثات قائلاً: "في بعض الأحيان يستخدم الدبلوماسيون المحادثات كوسيلة للمكافأة أو العقاب وهذا يعتبر أمراً طفولياً" وكان وزير الخارجية السعودي حاداً في تعليقه للحياة بشأن العراق "الوضع في العراق يتجه نحو الأسوأ ولا يوجد أية تحسنات وهذا يقود إلى التفكير في المصير المنتظر، نحن خائفون أن يتدهور الوضع إلى حرب أهلية"

وسئل حول ما إذا كان يؤيد أم يعارض الحكومة في بغداد، رد الأمير السعودي فقط بأن: "هذه المسألة ليست بأيدينا، وأنت لا تتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، وهذا يعتبر شأناً عراقياً خالصاً"، وبعد أربعة أيام من ذلك تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية بشكل هادئ ومدرسي قائلة "بعيدا عن الموقف السعودي: جيران العراق لا يجب أن يجلسوا في الخلف ويقولون لا بد من المصالحة في العراق، فالشئ الأكيد أنه لا بد من المصالحة لكن هؤلاء الجيران لا بد أن يدعموا الحكومة العراقية أيضاً"

صدي الأحداث العراقية

تركز المخاوف السعودية إزاء المشكلات والأحداث الموجودة في العراق على احتمالين:

١- نشر إيران الفتنة داخل المجتمعات الشيعية السعودية: بالرغم من التحسنات التي طرأت في السنوات الأخيرة على الأوضاع داخل المملكة إلا أن الصراع بين الطوائف المختلفة لازال قائماً مما يجعلها أرضاً خصبة للنموذج الإيراني الذي قد يمتد إلى الدول

الأخرى، وبإلقاء الضوء على وضع الشيعة في السعودية سنجد أن المملكة قامت بتهميشهم في مجال السياسة والاقتصاد على حد سواء، فبالرغم من أن الغالبية الشيعية يقطنون المنطقة الشرقية حيث الإنتاج النفطي السعودي إلا أن نسبة العمل لديهم في مجال النفط قليلة، ربما يعود السبب إلى عدم الثقة بهم، كما أنهم يعانون من التمييز ضدهم سياسياً، فعلى سبيل المثال كانت النتيجة مزورة في الانتخابات البلدية التي جرت في المنطقة الشرقية في عام ٢٠٠٥ بدائرة الإحساء، كما جاءت باستبعاد الكثير من الشيعة وفوز السنة مما أدى إلى أن الأغلبية في المجلس من السنة، الأمر الذي يدعو السعودية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الشيعة.

٢- تنشيط القاعدة في المملكة: تبذل السعودية جهوداً أمنية كبيرة في مواجهة نمو أية خلايا للقاعدة وتؤيدها الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، فمعظم المجاهدين الذين تلقوا التدريب من أفغانستان سجنوا أو قتلوا أثناء الإشتباكات، وبدوا أن الشباب السعودي ينجذب إلى القتال في العراق أو الاستشهاد هناك، كما أن هؤلاء ممكن أن يعودوا ويجندوا آخرين ويقوموا بتدريبهم، وفي المقابلة الأخيرة للأمير سعود الفيصل علق بأن: "بالنسبة للعراق فإن القاعدة لا تهدد العراق وحدها لكنها تهدد الإقليم بأسره".

وإن كان واحد من هذين الاحتمالين ممكن أن يهدد السعودية نفسها، فإن آل سعود يرون أن هناك تهديداً مباشراً من كلا الاحتمالين، ومواجهة هذه التهديدات ستكون مهمة شاقة لقوات الأمن السعودية على الرغم من كبر عددهم هناك إلا أن المتخصصين في هذا المجال قليلون جداً، ويزداد القلق أكثر فيما يتعلق بتنشيط القاعدة في المملكة، فهم لا يعملون على أمن البلاد بل إنهم يتعاطفون مع وجهات النظر الراديكالية التي تدعم الهجمات ضد الأجانب غير المسلمين، على عكس واجبهم الأساسي وهو حماية الوطن، كما تخشى السعودية من التعرض لمنشأتها النفطية، فالهجوم الانتحاري الذي وقع في فبراير ٢٠٠٦ أحدث تدميراً هائلاً، من ثم تصاعدت مخاوف المسؤولين السعوديين من أن تصاب المنشآت النفطية بأي اعتداءات من جانب الشيعة، مما قد يؤدي إلى تصاعد التمييز العنصري ضد الشيعة.

الخيارات السعودية

إذا لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تصل إلى وسيلة للتعامل مع المتمردين السنة في العراق وإيقاف النفوذ الإيراني، فالمملكة لديها بعض الخيارات التي يتوقع لها النجاح:

١- قد يكون استقرار الشيعة في الحكم العراقي خياراً جيداً للمملكة لكن هذا الخيار مستبعد الآن، في

غيابه ستعمل السعودية على جعل تركيز الحكومة الشيعية على المشاكل الداخلية بإثارتها عن طريق دعم السنة والجهاديين، ويعتبر هذا الخيار كابوساً أكثر منه حل.

٢- ربما تقسيم العراق جذب بعض الشرائح في المجتمع السعودي، لتقديم المزايا للسنة الذين يجب أن يتركوا الوصاية الشيعية، لكن معظم الحدود السعودية-العراقية الجنوبية الشرقية يقطنها الشيعة العراقيين، لذلك يعد هذا الخيار أيضاً يعد كابوساً أكثر منه حلاً خوفاً من إعلان الشيعة رغبتهم في الاستقلال عن السعودية.

٣- من الممكن إثارة مشاكل داخل إيران لكن هذا قد يجعل العملاء الإيرانيون يقومون بإثارة العنف والعمليات التخريبية في السعودية، من ثم إثارة مثل هذه الأنشطة في إيران خاصة إذا كانت مدعومة من السعودية بشكل غير معروف، قد تأتي بفوائد في زعزعة النظام الإسلامي في إيران وشغلها عن إنتاج أسلحة نووية.

٤- هناك طريقة أخرى لمنافسة إيران وهي العمل على تقليل سعر النفط، مع ارتفاع الطلب عليه في الوقت الذي يعتبر فيه إقتصاد إيران غير كفء بالتالي فهي تحتاج إلى أن تجعل السعر ٥٠ دولاراً للبرميل لكي تلبي متطلبات الميزانية، وخفض الأسعار لأقل من هذا الرقم سيأتي بمناقص للسياسة السعودية والأمريكية ليس فقط على مستوى العراق ولكن أيضاً فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

الخاتمة: الحيرة في مواجهة الخطر الأكيد

يقول الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز "على المدى البعيد سنموت جميعاً"، بتطبيق هذه المقولة على السعودية، فإن التحدي الذي يواجهه واضعي السياسات السعودية متمثل في اختيار ولي العهد بعد وفاة الملك عبد الله، فبرحيل الملك عبد الله ستنتهي سياسة المصالحة بين السنة والشيعة في العراق، ومن المرجح أن الملك الذي يليه هو الملك سلطان البالغ من العمر أربعة وثمانين عاماً، والمعروف عنه أنه لا يؤيد أفكار الملك عبد الله الليبرالية، كما أفادت التقارير بأنه

لا يميل للشيعة العراقيين، لكن الجدير بالذكر أن الأمير سلطان يعاني من سرطان منذ عام ٢٠٠٤، الأمر الذي جعل خلافته موضع شك، بالتالي الخيار الآخر لولي العهد لا يمكن التنبؤ به، والأمر الغريب أن المجلس اجتمع عام ٢٠٠٦ لتأكيد اختيار الملك سلطان لولاية العهد، بالتالي فإن الذي سيخلفه سيكون وليد اللحظة، فوفاة الملك عبد الله وسلطان أو وفاة سلطان قبل الملك عبد الله سيجعل المجلس يختار الأصغر والأفضل صحة على غير ما كان معمول به سابقاً. في المقابل سيتزامن ذلك مع تغيير القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية، والقضية العراقية ستكون مطروحة بشكل أساسي في الحملات الانتخابية الرئاسية عام ٢٠٠٨، وإذا قامت الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق، قد تنتظر السعودية له على أنه سابق لأوانه مما يجعلها تدعم مليشيات السنة العراقيين، كما توقع نواف عبيد في مقالته.

وعلى الرغم من وصف الملك عبد الله للقوات الأمريكية بأنه "احتلال غير شرعي" إلا أن المصالح السعودية محمية ببقاء الولايات المتحدة في العراق واحتواء النفوذ الإيراني وحماية الأقلية السنية، لكن السعودية قليلاً ما تمدح الدور الأمريكي، في نفس الوقت تعتبر رؤية واشنطن أن الأحداث العراقية جاءت لصالح السعودية بشكل غير مقصود لأنها كانت السبب الرئيسي في مواجهة السعودية لإيران بشكل مباشر ليست واقعية لأن هذه المواجهة كانت ستقع حتى لو لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق بسبب استمرار نمو تهديد البرنامج النووي الإيراني لمكانة السعودية في منطقة الخليج الفارسي ودورها القيادي للدول الإسلامية.

وبالنظر إلى الوضع بين السنة والشيعة والتهديد الإيراني المستمر فإنهما سيعملان على التقليل من قدرة السعودية على المساومة، بالتالي فإن السعودية لم تكن موفقه في خياراتها السياسية الأمر الذي يدعو للنظر إلى الوضع في حالة تغيير الملك في السعودية والقيادة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الكويت .. حجر الزاوية في سياسة أمريكا في الخليج (٢/٢)

Kuwait: keystone of u.s gulf policy, the Washington institute for near east policy,
November 2007

إعداد: سمير زكي البسيوني
باحث في العلوم السياسية

صدام حسين، والمخاوف الكويتية من استفحال قوة إيران، وما هو الرد الإيراني في حالة شن هجوم عسكري أمريكي عليها، وفيما يلي الجزء الثاني من الدراسة:

البيئة الأمنية الخارجية للكويت

عندما قامت العراق بغزو الكويت عام ١٩٩٠ اندفع احد الخبراء في المنطقة للقول إن هذا هو "الطوفان الذي يسبق نهاية التاريخ، أو ربما نهاية تاريخ الكويت" وثبت انه كان مبالغاً كثيراً في ذلك، وفي الواقع، لم تصمد الكويت على الغزو العراقي فحسب، بل شهدت انهيار ذلك النظام بأكمله، على يد الآلة الأمريكية، وشهدت إعدام صدام حسين، بل وأصبحت الكويت تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار من عراق ما بعد صدام. والسؤال الآن، ليس ما إذا كان بوسع الكويت تحمل أية تبعات للآزمة العراقية المستمرة، بل كيف تمكنت الكويت من الصمود أمام الأحداث الدراماتيكية التي تقع بالقرب منها، دون أن تتأثر بها، ويبدأ السؤال بتجربة الكويت الفريدة مع العراق، لاسيما في عهد صدام، ومهما تكن الأوضاع غير مستقرة في العراق اليوم، إلا

تعد الكويت رغم صغر مساحتها واحدة من أهم الدول داخل مجلس التعاون الخليجي وتأتي هذه الأهمية من خلال التطورات التي شهدتها المنطقة بدءاً من احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان مروراً باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وانتهاءً بأزمة الملف النووي الإيراني التي تصل في بعض الأحيان إلى منعطف خطير ينذر في بعض الأحيان باشتعال الحرب بين الولايات المتحدة وإيران والتي من المتوقع أن يكون المتضرر الأول منها هي الدول الخليجية، وفي هذا الإطار برزت أهمية الكويت في إطار الاستراتيجية الأمريكية لتأمين تدفق النفط في حالة شن الحرب على إيران خاصة في ظل أن شركاء رئيسيين للولايات المتحدة مثل المملكة العربية السعودية تعاني من مشكلات داخلية عدة على رأسها الإرهاب، وقد استعرضنا في الجزء الأول من الدراسة بعض القضايا الداخلية للكويت مثل الانتخابات ومجلس الأمة والحقوق والحريات العامة، وفي هذا الجزء سوف نستعرض بعض القضايا الخارجية التي تتصل بدولة الكويت منها مدى تأثر الكويت بالمشكلات وحالة عدم الاستقرار في العراق، وأمن الكويت في فترة ما بعد

انه أصبح اقل تهديدا للكويت مما كان عليه حين كان صدام لا يزال فى الحكم.

ولهذا السبب، رحبت الكويت على العكس من الدول العربية الأخرى، بسقوط صدام حسين ولا تزال تشعر بالامتنان لذلك بعد أربع سنوات على سقوطه الذى لا يمثل أثرا لاعتداءات صدام فقط، بل وضع حدا للإحساس بأن مثل ذلك العدوان قد يقع ثانية، واليوم، يرى ٢٠ فى المائة من العرب فى الكويت أن العراق يمثل تهديدا خطيرا، وحين اعدم صدام فى شهر ديسمبر ٢٠٠٦، كانت لدى الكويتيين من سنة وشيعة مشاعر مختلفة إزاء الحدث، ومن النادر أن تسمع أحدا، فى الكويت، على العكس فى السعودية، يتذمر من أن الاحتلال الأمريكى للعراق قد أفرز تطورات إيجابية لصالح إيران. ومن الواضح أن القبض على صدام حسين قد أدى إلى نوع من الارتياح لدى الكويتيين الذين كانوا يشعرون أن صدام حسين قد يفكر فى غزو بلادهم مرة أخرى. والدليل على هذا الارتياح الكويتى تجاه العراق الجديد ما صرح به رئيس جهاز الأمن الوطنى الشيخ أحمد الفهد الصباح لأحدى الصحف العربية: "نحن نشهد اليوم أكبر تقارب بين الكويت والعراق فى التاريخ الحديث للعلاقات بين البلدين".

ففى أوائل عام ٢٠٠٧، حدث بعض التقدم فى مسألة رمزية لكنها مهمة جدا وتتمثل فى التعرف على هوية أكثر من ٦٠٠ أسير كويتى مازالوا مفقودين منذ الغزو العراقى للكويت وكذلك حدث تقدم على صعيد التخطيط لمشروعات مشتركة للتنقيب وإنتاج النفط فى المناطق الحدودية.

الغريب هنا أن الكويت تبدي تحفظاً من مسألة تقسيم العراق، وهنا تبدو المفارقة أن الكويت لا تفضل وجود عراق ضعيف ومفكك، ولكن ضعف العراق هو الذى يثير مخاوف الكويت، ويقول الشيخ الفهد "نحن نخشى ثلاثة أمور فى العراق، الأول، التقسيم، لأن الكويت تريد وحدة العراق، والثانى الحرب الأهلية، والثالث الحرب الطائفية".

وينبع خوف الكويت من تقسيم العراق، من احتمال اندلاع حرب على حدودها وتدخل القوى الإقليمية فيها، ومواجهة الكويت للضغط من أجل التدخل وتأثير ذلك على التركيبة الطائفية فى البلاد. وأن من شأن اندلاع حرب أهلية شاملة كخطوة باتجاه التقسيم، أن يثير مشاكل مماثلة. واندلاع حرب طائفية تحديدا قد يهدد موقف الكويت المحايد وعلاقاتها الطيبة مع السعودية وإيران، اللتين ستجدان إغراء للتدخل، المباشر أو بالوكالة، فى العراق، وربما الضغط على الكويت للتدخل.

ومع ذلك، فطوال السنوات الأربع ونصف السنة

الماضية، وعلى مدى المستقبل المنظور، وطالما ظل الوجود العسكرى الأمريكى فى الكويت، فلا يتوقع أن تكون هناك تأثيرات أمنية مباشرة للوضع فى العراق، على البلاد، وحتى دون انزلاق العراق إلى حرب أهلية شاملة، فإن تدهور الأوضاع هناك يثير أسئلة مختلفة حول قدرات إيران العسكرية واحتمال بروز نوايا معادية لها تجاه الكويت.

إيران وروح المغامرة وإعادة تجديد المخاطر

السؤال المهم هنا والذى يشغل الكويت هو هل يعنى ضعف العراق أن الكويت قد تواجه تهديد عسكرى جديد ومباشر من إيران؟ الجواب قد يكون لا، لأسباب ثلاثة، أولها: أن القوات المسلحة الكويتية قد تقدمت خطوات كبيرة فى طريق التحديث وأصبحت تشكل رادعا مهما ضد أى مغامرة عسكرية إيرانية. ولهذا يرى العديد من المحللين أن الجيش الكويتى لديه قدرات فعالة، وإن كانت أقل بكثير من القدرات الإيرانية. ثانيها: أن إيران لم تبد أى نية لتهديد أو مهاجمة الكويت عسكريا على مدى العشرين عاما الماضية منذ انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، وثالثها: أن الكويت لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أى تهديد إيرانى فهى تمتلك عددا من الخيارات لمواجهة أى تهديد إيرانى. ومن الواضح أن الكويت يمكنها الاعتماد على الحماية الأمريكية من أى تهديد عسكرى خارجى، فهناك عشرات الآلاف من الجنود الأمريكىين المرافقين فى الكويت أو يمرون عبرها على مدار العام، إضافة إلى شبكة واسعة من المرافق والمعدات العسكرية، وترتبط الولايات المتحدة والكويت باتفاقية دفاعية لمدة عشر سنوات. كما أن الكويت تتمتع بوضع الحليف الرئيسى من خارج الناتو، للولايات المتحدة،

وقد تجسدت هذه العلاقة الخاصة أخيرا، باستضافة الكويت اجتماع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى، إضافة إلى مصر والأردن فى يناير ٢٠٠٧ والذى أصدر بيانا يؤيد سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، وتحذيرا ضمينا ضد المخططات الإيرانية فى المنطقة. ثم عقد اجتماع مماثل فى الكويت فى يوليو ٢٠٠٧ بحضور وزيرى الخارجية والدفاع الأمريكىين.

رغم كل التحذيرات والتهديدات التى تطلقها الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية لمنع إيران من تطوير برنامج للأسلحة النووية ورغم المواقف الإيرانية القسوية إزاء هذه التهديدات وأنها، لن تستسلم لهذه التهديدات وأنها ماضية فى تطوير برنامجها النووى الذى يمثل لها رمزا للفخر والكبرياء ورغم كافة التحليلات التى تؤكد قرب الضربة الأمريكية للمنشآت النووية الإيرانية إلا أنه من

المستبعد على الأقل في الوقت الحاضر أن تشن الولايات المتحدة أو إسرائيل هجوماً ضد المنشآت النووية الإيرانية، وقيام إيران بالرد على مثل هذا الهجوم، بعمل عسكري مباشر أو هجمات إرهابية ضد أهداف أمريكية أو غير أمريكية ترابط في دول مجلس التعاون. ورغم هذا يبقى هذا الخيار موجوداً وعلى الدول الخليجية على رأسها الكويت الاستعداد له ووضع استراتيجية مناسبة للتعامل معه بكافة تداعياته خاصة في ظل التهديدات الإيرانية بتوجيه ضربات للقوات الأمريكية الموجودة في الدول الخليجية ومنها الكويت، وكان رئيس البرلمان الإيراني غلامعلي حداد عادل قد أعلن أثناء زيارة له للكويت في يونيو ٢٠٠٧ أنه إذا استخدمت القوات الأمريكية قواعد خليجية لمهاجمة إيران "سوف نضطر للدفاع عن أنفسنا، وسوف نهاجم هذه القواعد". ورد عليه وزير الداخلية والدفاع الكويتي في اليوم التالي، بالقول أن "الولايات المتحدة لم تطلب، وحتى لو طلبت، فإننا لن نسمح لأحد باستخدام أراضيها".

وهكذا تجد الكويت ودول مجلس التعاون الأخرى نفسها في مأزق. فهي تخشى المفاعل النووي الإيراني، وتخشى كذلك من نتائج أي ضربة عسكرية لإيران. ولا يبدو أن هذا الوضع الصعب والفامض سينتهي في وقت قريب.

العلاقات بين الكويت وإيران... إلى أين؟

تعتبر علاقات الكويت المتعسرة مع إيران تكذيباً للمثل العربي المعروف 'عدو عدوى صديقي'. فعقب انتصار الثورة الإسلامية بفترة وجيزة، شعر المسؤولون في الكويت بخطر تفاعل بعض الإيرانيين المقيمين بالكويت مع الثورة الإسلامية، وذلك بترويج أفكارها ومبادئها، فكان رد فعلهم الشديد ناتج عن تصديقهم أن الإيرانيين المقيمين ينوون تغيير النظام السياسي في الكويت ويتمتعون بحماية حكومة إيران. وكانت التظاهرات والتجمعات الإيرانية في الكويت تواجه من جانب قوات الأمن الكويتية، ومن جانبها، عملت السفارة الإيرانية بالكويت على توفير الحماية للرعاية الإيرانية. واستمرت الحكومة الكويتية في سياستها القائمة على سحب الهوية وإبعاد الرعايا الإيرانيين المقيمين بها وخاصة عقب سيطرة مجموعة من الإيرانيين على المسجد الحرام في المملكة العربية السعودية، وتخوف الحكومة الكويتية من وقوع إجراء مشابه في الكويت.

وحين شن صدام حسين الحرب على إيران، أدى الدعم المالي الكويتي الكبير للعراق إلى إثارة استياء الإيرانيين. وقد أدى تصعيد إيران التدريجي للهجمات على منشآت وناقلات النفط الكويتية إلى اضطراب

الكويت إلى المضي في اتخاذ إجراءات إقليمية ودولية لوقف الحرب التي اقتربت من حدودها، فقد تمكنت خلال اجتماع رؤساء مجلس التعاون الخليجي، من إصدار قرار بتغيير العلم على ناقلات البترول الكويتية، وعلى هذا النحو استعانت بالقوى العظمى لحماية نفسها.

وعندما قامت العراق باحتلال الكويت سارعت طهران للتدبير بهذا الغزو ولكنها لم تشارك في الحملة الأمريكية لتحرير الكويت. وقد سعت الكويت للحصول على الدعم الإيراني لمواجهة العدوان العراقي، من دون نجاح يذكر، حتى عام ٢٠٠١ حين عرضت الكويت "تقديم اعتذار" لمساندتها العراق خلال حرب الثمان سنوات. ومنذ تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم في إيران شهدت العلاقات بين البلدين قدراً كبيراً من الدفء خاصة في ظل توجه الرئيس خاتمي إلى كسب ثقة الدول العربية والإسلامية، وعلى المستوى العملي، حدث القليل من التعاون على المستوى الاقتصادي أو غيره بين البلدين، فقد وصل حجم التبادل التجاري عام ٢٠٠٥ إلى ٤٠٠ مليون دولار بعد أن كانت ١٠٠ مليون دولار قبل عقد مضى.

القضية النووية الإيرانية:

يمثل البرنامج النووي الإيراني اختباراً صعباً لكافة دول الخليج، فبدءاً من مارس ٢٠٠٦ وحتى قبل حدوث المأزق الراهن حيال المفاعل النووي الإيراني، صدر بيان عن دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر النشاطات النووية الإيرانية مصدر قلق كبير وحث طهران على الاستجابة الإيجابية للمطالب والمبادرات الدولية في هذا الشأن.

وإضافة إلى ذلك، فإن لدى الكويت والدول المجاورة مخاوفها الخاصة ذات الصلة بالبيئة الناجمة عن المفاعل النووي الإيراني حتى لو كان للأغراض السلمية. ولهذا يحرص أعضاء مجلس التعاون على إعلان موقف غير راض عن البرنامج النووي الإيراني، ومن أهم ردود الفعل كان على لسان الشيخ محمد الصباح وزير الخارجية الكويتي عقب زيارة قام بها جون بولتون إلى الكويت وعدد آخر من دول المجلس وقت أن كان مساعداً لوزير الخارجية الأمريكية لشئون نزع السلاح في يناير ٢٠٠٥، وكان تعليق وزير الخارجية الكويتي . محمد الصباح على المخاطر البيئية للبرنامج النووي الإيراني، وانتقاده محاولات إيران للتدخل في الشؤون الداخلية الكويتية عقب جولة قام بها دبلوماسي إيراني عضو في البعثة الدبلوماسية الإيرانية لعدد من الحسينيات في الكويت. وتوالت التعليقات ولكن بصوت خافت أحياناً، ومتردد في أحيان أخرى حول الآثار السلبية المتوقعة للبرنامج النووي الإيراني مع تذكير بسلبات التسريبات

الإشعاعية لمفاعل تشرنوبيل الروسى خاصة وأن أغلب المنشآت الإيرانية تم استيرادها من روسيا.

ولا تزال الذكريات المؤلمة عن التكاليف البيئية لحرب التحرير عام ١٩٩١ حية فى أذهان الكويتيين، واطهر استطلاع أجرى فى الكويت عام ٢٠٠٧ أن ٦٢ فى المائة يعتبرون التلوث مشكلة كبيرة أى ثانى اكبر خطر بعد المخدرات (٧٠ فى المائة)، وهكذا فإن المخاوف البيئية قائمة حيال المفاعل النووى الإيراني. الشرعية الدولية

وجدت الكويت فى ما يتعلق بالمفاعل النووى الإيراني، ملاذا فى لغة 'الشرعية الدولية' أى تقارير وأنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبيانات وقرارات مجلس الأمن، ويشير مسئولون كويتيون إلى حق إيران فى برنامج نووى للأغراض السلمية لكنهم يلتزمون بالعقوبات الدولية المحدودة ضدها، ففي فبراير ٢٠٠٧ صرح الشيخ صباح الأحمد فى مقابلة مع صحيفة 'التايمز اللندنية' قائلاً: 'لقد زارنى الرئيس الإيراني هنا وتحديثاً بمنتهى الصراحة، وأبلغناه أنه إذا كانت الطاقة النووية ستستخدم لأغراض سلمية، فسنكون أول من يرحب، أما إذا كانت نوايا القيادة الإيرانية استخدام هذه الطاقة لأغراض عسكرية فإننا سنكون فى غاية عدم الرضا، وأمل أن يحكموا عقولهم، وأن يكونوا عقلانيين وأن تسود الحكمة، ويجب عليهم تفضى هذه المرحلة الخطيرة، والوضع الخطير، الذى هم فيه الآن، وأمل ألا تقع مواجهة عسكرية، ولكن كل الاحتمالات قائمة'. وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧ بفرض عقوبات ضد إيران، وصف وزير الخارجية الكويتى الشيخ محمد الصباح بـ 'التصعيد المتسلسل ضد طهران'، وأضاف أنه يخشى أن 'يحدث للإيرانيين ما حدث لصدام'.

وكإجراء وقائى على المدى الطويل، انضمت الكويت إلى الدول الخليجية الأخرى فى الإعلان عن نيتها دراسة خيار امتلاك القدرات النووية للأغراض السلمية، ويقول مسئولون خليجيون فى مجالسهم الخاصة أن هذا الخيار تجرى دراسته بالفعل منذ حوالى عامين، ومن المبكر الجزم فى مدى جدية هذا التوجه، بيد أنه قد يكون شكلاً من أشكال الضغوط على إيران.

وفى شهر مايو ٢٠٠٧ عقد وزيراً خارجية إيران والكويت اجتماعاً على هامش مؤتمر شرم الشيخ للدول المجاورة للعراق، للبحث فى بعض الأمور ذات الاهتمام المشترك، وأشار الوزير الكويتى بعد الاجتماع إلى أن هناك خلافات واضحة بين البلدين بشأن العراق والمسألة النووية.

السؤال الصعب هنا الذى من النادر أن تجد له

جواباً هو: كيف يمكن للكويت التعاطى مع رد انتقامى إيرانى على أى هجوم أمريكى أو إسرائيلى؟ وقد بدأت الكويت، شأنها شأن المملكة العربية السعودية، ولكن على نطاق أصغر، فى تعزيز الحماية الامنية على منشآت الطاقة الرئيسية.

كما أنها تتحرك باتجاه توسيع وتطوير دفاعاتها الصاروخية المضادة للصواريخ من طراز 'باتريوت' بالتشاور مع المسؤولين والخبراء الاميركيين.

وقد بادرت الكويت للتشاور مع الخبراء الفنيين لكل من الناتو ومجلس التعاون حول الاجراءات المضادة للإشعاع. وأكد وزير الخارجية الكويتى أخيراً أن دراسات الدفاع المدنى، لا سيما الخاصة بالكهرباء والماء على الأقل، تجرى على قدم وساق من أجل رسم الاستراتيجيات فى حال حدوث انقطاع فى أى منها نتيجة لآى هجوم عسكرى ضد إيران من أى جهة كانت، واوردت إحدى الصحف الكويتية فى أكتوبر ٢٠٠٧ أن كل الأجهزة الحكومية منسجلة بالأعداد الفاعل لمواجهة مثل هذا الاحتمال.

والتهديد الذى تتعرض له الكويت حقيقى، فوفقاً لأحد المحللين المحليين، فإن محطات تحلية المياه التى تعتمد عليها الكويت كلياً فى تأمين مياه الشرب، هى النقطة الأضعف، والأكثر حيوية، فى المدى القصير، حتى من المنشآت النفطية، فمحطات التحلية هذه قد يتم استهدافها مباشرة أو بشكل غير مباشر على نحو يؤدى إلى تعطيل عملها لفترة طويلة من خلال تلويث مصادر المياه التى تأخذها من أجل التحلية، أما بشكل متعمد أو غير متعمد. ولمواجهة هذا التهديد، يمكن للكويت أن تضع هدفاً يتمثل فى تأمين احتياطي استراتيجى من المياه يكفى لستة أشهر.

وعلى المستوى التكتيكى، وبعيداً عن مثل هذه الاجراءات، قد تسعى الكويت الى تعاون دولى للاستعداد لمواجهة أية تهديدات صاروخية إيرانية أو الغام تزرعها امام ناقلات النفط الكويتية. ولعل الكويت لها تجارب سابقة فى الاستعانة بالقوى الدولية أو الكبرى مثل الولايات المتحدة وذلك عندما قامت برفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية وأمنت القوات الأمريكية الحماية لهذه الناقلات، لكنها لم تستطع منع إيران من زرع الألغام البحرية وشن الهجمات الصاروخية فى مياه الخليج.

وعلى المستوى السياسى، ستواصل الكويت استغلال شبكات اتصالاتها وتفاعلاتها مع المسئولين الأمريكيين والتي تعزز العلاقة بين البلدين، وكما يقول مسئول أمنى كويتى رفيع، فإن 'للكويت علاقات خاصة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبقية دول التحالف، وهو ما يعنى أن بوسعنا أن نلعب دوراً فى استقرار الوضع فى المنطقة'.

في الوقت ذاته، ستواصل الكويت بذل الجهود لتبوع مصادر الحماية من الحلفاء أو، على الأقل، كسب المزيد من الاصدقاء الخارجيين من اجل الدفاع عن النفس، ففي أغسطس ٢٠٠٧، على سبيل المثال، استضافت الكويت سفينتين حربييتين هندية في مينائها في زيارة لخمسة ايام، احدهما مزودة بصواريخ ذات توجيه دقيق، وقادرة على التصدي للأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية داخل البحر.

وهكذا، فإن الكويت، مثل أى دولة عربية أخرى في الخليج، ستطالب ببقاء وجود عسكري فاعل في المنطقة، بما في ذلك استمرار الالتزام في العراق بما يكفي لمنع تفككه أو وقوعه في أيدي الإيرانيين، وسوف تراقب الكويت الوضع عن كثب لترى في أى اتجاه تهب رياح واشنطن.

فإذا تبين أن استراتيجية الولايات المتحدة ثابتة، فيمكن ان تقدم الكويت الدعم ولكن من الخطوط الخلفية، وبالمقابل، فإذا بدا ان سياسة الولايات المتحدة تتجه نحو مواجهة عسكرية مع ايران او تقليص كبير لوجودها في المنطقة، أو إذا نجحت إيران في امتلاك الأسلحة النووية، فحينئذ، ستبحث الكويت عن مصادر جديدة للحماية.

وبناء على هذه الخصوصيات، فيمكن للحماية ان تتخذ شكل مطالبات لمظلة دفاعية اميركية اشمل وآلية دفاع ذاتي إقليمية أقوى، أو تحقيق تقارب كبير مع ايران، وعلى الأرجح ان تحاول الكويت بالوسائل الثلاث معاً، بقدر استطاعتها، لكن هذه قد لا تكون استراتيجية لائقة بالنسبة لدولة صغيرة وثرية وضعيفة ولديها اصدقاء واعداء اقوياء، كالكويت، لكنها قد تكون استراتيجية فاعلة للنجاح.

إدارة الصراعات في الخليج بين الشعارات والحقائق

تعتبر الكويت من اكثر الدول تشجيعاً للحوار الاقليمي والدولي (باستثناء الحوار مع اسرائيل). فمثل هذه الحوارات تخلق في النهاية، بيئة أكثر استقراراً وأقل خطورة للكويت ودول الخليج الأخرى الثرية والضعيفة، أو حتى هياكل أمنية اقليمية تعزز التقارب بين دول مجلس التعاون والعراق وايران.

وان لم تحقق ذلك، فان الحوار الاقليمي يؤدي إلى تخفيض الاستقطاب أو الصراعات الاقليمية التي قد تجبر الكويت على الانحياز لهذا الطرف أو ذاك أو تعريض أمن البلاد للخطر.

وقد صرح وزير خارجية الكويت الشيخ محمد صباح السالم في يناير ٢٠٠٧ لوسائل الاعلام أن أمير الكويت طالب وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أثناء اجتماعات دول مجلس التعاون بالإضافة

إلى مصر والأردن، بإطلاق 'حوار' مع سوريا وايران من أجل 'حماية أمن الخليج'.

وانسجاماً مع هذا النهج، غالباً ما تكون الكويت مشاركة هادئة في المؤتمرات، مثل الاجتماع الذي ضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وعدداً من دول جوار العراق وعدداً من الدول العربية والاسلامية الذي عقد في بغداد في العاشر من مارس ٢٠٠٧. وقد وافقت الدول المشاركة على بيان يدعم الأمن وإعادة الاعمار في العراق.

واتفقت على عقد اجتماع آخر في إحدى دول المنطقة في وقت قريب، وعلى مستوى وزاري أعلى. ولكن هذا الاجتماع لم يقدم دعماً فعلياً سواء كان سياسياً أو عسكرياً للعراق، كما كان يأمل الأميركيون، لكن الكويت رفضت المطالبات السورية والايرانية بوضع جدول زمني للانسحاب الأمريكي من العراق.

وحين عقدت اجتماعات متابعة لمؤتمر جيران العراق في وقت لاحق من عام ٢٠٠٧، سواء في شرم الشيخ أو دمشق أو غيرهما، حضرت الكويت هذه الاجتماعات على مستوى مناسب وكانت طرفاً في الإجماع الغامض الذي كان يصدر من هذه الاجتماعات كل مرة. ويمكن للمرء أن يتوقع استمرار هذا النمط من السلوك الى اجل غير مسمى، فحتى في هذا الإطار متعدد الجنسيات، فإن موافقة الكويت على قطع تعهدات محددة على عاتقها لتقديم مساعدات اقتصادية وغيرها، للحكومة العراقية، لا تأتي بسهولة.

وينطبق نفس الشئ على مختلف المقترحات غير الرسمية من اجل تبني 'هيكل' أمنى ما للخليج يشمل كلا من العراق او ايران او الاثنتين معاً، فمنذ انشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، واستثناء ايران والعراق منه، دعا اكااديميون إلى إشراك هاتين الدولتين أو بناء علاقات تعاون معهما، على الأقل من اجل ضبط الصراع الاقليمي.

فمن الناحية النظرية، هناك بعض الإيجابيات لهذا النهج، ولكن الكويت ودول مجلس التعاون الأخرى، اظهرت عملياً القليل من الاهتمام بإشراك هاتين الدولتين في هياكلها، وترى حكومات هذه الدول، ان أى هيكل رسمي من هذا القبيل سيكون غير فاعل.

وهكذا، يمكن توقع استمرار الكويت في لقاءاتها مع المسؤولين في كل من العراق وايران من وقت لآخر، وإطلاق الشعارات حول التعاون السلمي، ولكن ليس أكثر من ذلك، وقد عبر عن افاق المستقبل بأفضل صورة عضو مجلس الأمة الكويتي محمد جاسم الصقر الذي يشغل حالياً منصب رئيس البرلمان العربي الانتقالي، بطريقة متشائمة حين قال، ان "الحوار العربي- الإيراني حين أرجئ إلى اجل غير مسمى".

انعكاسات أزمة العراق

عادة ما يتم إغفال الكويت في المناقشات حول المنطقة، لكن في الواقع، فإن لدى الكويت دورا كبيرا تلعبه، فالكويت دولة تقع بين العراق وإيران، وهو ما يجعل موقعا ذا أهمية استراتيجية قصوى، وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك الكويت احتياطات من النفط تكفي لقرن كامل وفق مستويات الإنتاج الراهنة، وقد تفوق ما لدى دول مجاورة أكبر منها وأكثر سكانا بكثير. وحماية هذه الأصول تعتبر أمرا ضروريا للكويتيين والأميركيين وللأقتصاد العالمي.

بشكل عام، تبقى الكويت في منأى عن أى انعكاسات سلبية للوضع العراقي، وليس هناك في الأفق المباشر ما يندرج بتحول الأمور إلى الأسوأ، بصرف النظر عما يحدث في العراق. فاللاجئون والارهابيون والجيش المعادية أو الصراع الطائفي.. لم يعبر أى منها الحدود أخيرا، وليس من المحتمل أن تعبرها بشكل كبير أو مؤثر، في أى من الاتجاهين.

ومع ذلك، يمكن للكويت أن تكون معرضة بشكل غير مباشر لتبعات الأحداث الجارية في العراق، لا سيما توسع النفوذ الاقليمي لإيران، لقد كان سد الكويت المنيع أمام هذه المشكلة، هو السبب في نجاحها المتمثلة بالحفاظ على تجربتها البرلمانية وطاقاتها واقتصادها، وسجلها الذي يحسدها عليه الكثيرون في التعايش المجتمعي. ومع ذلك، فإن الكويت بحاجة إلى استمرار بمظلة الحماية الأميركية ضد أى تهديد عسكري مباشر، كما ضد أى انعكاسات غير مقصودة أو غير مرغوب بها للتدخل الأمريكي في أى مكان آخر في المنطقة.

الكويت والمستقبل

قدرة الكويت الواضحة على الازدهار كواحة هدوء في مثل هذه الأوقات والأماكن المضطربة، أفرزت نتيجة تقول أن تجربة الكويت قد تقدم دروسا للدول الأخرى في المنطقة، ولذا خرج أحد الباحثين يقول أن الدول العربية يجب أن تتعلم الكثير من الكويت، الدولة التي استطاعت المواءمة بين هياكل السلطة التقليدية

والهامش المتنامي للديموقراطية، ففي الوقت الذي وقعت فيه دول عربية اسيرة للحكم العسكري أو دكتاتورية الحزب الواحد أو تحولت إلى دول فاشلة، فإن الكويت تتحول بشكل متنام إلى نموذج مهم، وإن كان غير كامل. المسألة المركزية بالنسبة إلى الكويت وللولايات المتحدة وأصدقائها الآخرين، ليست النتائج المباشرة لما يحدث في العراق، بل كيفية احتواء الأخطار المحتملة من القوة المتنامية لإيران، ومن الواضح أن الكويت لا تستطيع معالجة هذه القضية الرئيسية بمفردها، ولهذا السبب تحديدا، فإن هناك حاجة لشكل ما من أشكال الدبلوماسية الخلاقة، ومن المؤكد أن يبحث الكويتيون عن تطمينات من الولايات المتحدة بعدم التسرع في الدخول بمواجهة عسكرية غير محسوبة جيدا، مع إيران، وبالمنطق ذاته، فسوف يسعى الكويتيون للتأكد من أن الخطة التي أعلنتها الولايات المتحدة لبيع أسلحة متقدمة لدول الخليج العربية على مدى السنوات العشر المقبلة، ليست إشارة على انسحاب أمريكي من المنطقة، ومهما يحدث بالنسبة إلى العراق وإيران، فإنه يجب على الولايات المتحدة عدم تعريض أمن حلفائها الحيويين في المنطقة للخطر.

وبالنظر إلى صغر حجم الكويت وتقاليدھا السياسية والاقتصادية المحافظة، فإنه من المستبعد أن تتبنى أى مبادرة كبرى بمفردها للتعاطي مع الأوضاع السائدة أو سبل الحفاظ عليها.

ويجب عدم دفع الكويت كي تفعل ذلك، لأن من شأن التدخل الأمريكي أو أي تدخل خارجي آخر، أن تكون له نتائج عكسية.

وعلى أى حال، فبالرغم من إغفال قوتها، يمكن للكويت الإسهام بطرق جديدة، في الأمن الإقليمي، ويمكن أن تصبح مركز قوة اقتصادي دولي، بما لذلك من انعكاسات استراتيجية مهمة، وحتى اليوم، وفي ظل التركيز على الإدارة قصيرة المدى للأزمة مع العراق وإيران، فإن الاحتمالات طويلة المدى تحتاج إلى المزيد من الاهتمام.

مداخلة

رأى ورؤية

أ.د/ علاء الدين عبد العزيز السباعي
رئيس قسم اللغة الفارسية السابق
كلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر

من أدل الدليل على أنه من عند الله، ولو كان بلسان العصر لقالوا لا علم لنا بهذا اللسان.
الثانية: وإذا ثبت هذا ففيه دليل على أن القرآن عربي، وأنه نزل بلغة العرب، وأنه ليس أعجمياً وأنه إذا نقل عنها إلى غيرها لم يكن قرآناً.

ولعلنا نستشف من الجملة الشرطية الأخيرة الواردة في كلام القرطبي نهدي به في شأن جواز ترجمة معاني القرآن الكريم على الإطلاق، وأتقى بما يستشفه القارئ.

ثانياً: بعض الإيرانيين والقرآن الكريم:

لفت انتباهي فيما نحن بصدد نقطتان، لعلنا نستنتج منهما ما بين بعض الإيرانيين والقرآن الكريم، وهما كما يلي:

١- يذكر صاحب "تاج التراجم في تفسير القرآن للأعاجم" وهو باللغة الفارسية في المجلد الأول (ص ٩) أن بعض العلماء قد ركبوا الشطط فيما يتعلق بترجمة معاني القرآن الكريم، فقالوا: "ترجمة قرآن، قرآن باشد" أي: ترجمة القرآن (تكون قرآناً!! ويغلب على ظني أنه يقصد الإيرانيين من العلماء وليس العرب أو غيرهم، وإذا صح ظني هذا فلنا أن نتصور ما ذهب إليه بعض الإيرانيين من تجاوز في حق القرآن الكريم، الذي يعد نظمه على حد قول صاحب التراجم معجزاً، بينما لا

قرأت مقالاً في مجلة "مختارات إيرانية" في عددها الصادر في سبتمبر ٢٠٠٧م (رقم ٨٦) تحت عنوان "ترجمة فارسية منظومة لمعاني القرآن الكريم" للأستاذ الدكتور "محمد نور الدين عبد المنعم" الذي يعرض خلال هذا المقال ترجمة لمعاني القرآن الكريم نظمها بالفارسية شاب يدعى "اميد مجد" وهو في الخامسة والعشرين من عمره، وبعد أن انتهت من قراءة المقال المذكور وجدتني أشعر بقلق أثاره في نفسي العديد من الأمور، نذكرها على النحو التالي:

أولاً: موقف القرطبي من نقل القرآن عن العربية إلى غيرها، على الإطلاق (شعر أو نثر):

أكتفى لعرض هذا الموقف بما أورده القرطبي في تفسير قوله تعالى: ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا لو لا فصلت آياته أعجمي وعربي.

(فصلت/ جزء من ٤٤)

وقد ذكر القرطبي في هذا الشأن ثلاث مسائل، نذكر هنا الأولى والثانية منها، على النحو التالي:
الأولى: قوله تعالى: (ولو جعلناه قرآناً أعجمياً) أي بلغة غير العرب (لقالوا لو لا فصلت آياته) أي بينت بلغتنا فإننا عرب لا نفهم الأعجمية، فبين أنه أنزله بلسانهم ليتقرر به معنى الإعجاز، إذ هم أعلم الناس بأنواع الكلام نظماً ونثراً، وإذا عجزوا عن معارضته كان

يكون نظم ترجمة معانيه معجزاً، وبالتالي لا يمكن أن تعد هذه الترجمة قرآناً لخلوها من النظم القرآني، ويستشهد صاحب التراجم على صحة رأيه بقوله: "ولو كانت ترجمة القرآن قرآناً لوجب النظر إلى ترجمة الشعر على أنها شعر، على أي نحو كانت."

٢- أذكر حين كنت طالباً في قسم اللغة الفارسية أنني سمعت من أحد الأساتذة الإيرانيين أنهم يطلقون على المثنوى المعنوي لمولانا جلال الدين الرومي "قرآن الفرس"، فرسخ في ذهني حينذاك أن قوماً يجعلون من ديوان شعر لأحد شعرائهم- مهما بلغت منزلته- قرآناً لهم، لا بد شيئاً ما قد أصابهم، وحتى أكون منصفاً ينبغي أن ألفت الانتباه إلى أن هذا الحكم لا يسرى على كل الإيرانيين، فكثير منهم صحت عقيدته واستقامت فطرته وساهم مساهمة فعالة في بناء صرح الحضارة الإسلامية وما قصدت هنا إلا أن أعرض لأفكار بعضهم تمهيداً لبعض ما سيأتي:

ثالثاً: الله عز وجل ينفي عن القرآن شعراً:

نفي الله عز وجل عن القرآن أن يكون شعراً، فقد نفى عز وجل أيضاً عن الرسول أن يكون شاعراً، وذلك من خلال العديد من الآيات الكريمة نذكرها على النحو التالي:

١- يقول تعالى: وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين. (يس/٦٩)

يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: (وما علمناه الشعر وما ينبغي له)- أخبر تعالى عن حال نبيه- (صلى الله عليه وسلم)، ورد قول من قال من الكفار إنه شاعر، وإن القرآن شعر، بقوله: (وما علمناه الشعر وما ينبغي له)، وكذلك كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا يقول الشعر ولا يزنه، وكان إذا حاول إنشاد بيت قديم متمثلاً كسر وزنه، وإنما كان يحرز المعاني فقط، وقد قال الحسن بن أبي الحسن، أنشد النبي عليه الصلاة والسلام:

كفى بالإسلام والشيب للمرء ناهياً، فقال أبو بكر رضى الله عنه: يا رسول الله إنما قال الشاعر: هريرة ودع إن تجهزت غادياً

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً فقال أبو بكر أو عمر: أشهد أنك رسول الله. وقد قال أبو إسحاق الزجاج معنى: "وما علمناه الشعر" وما علمناه أن يشعر أى ما جعلناه شاعراً، وهذا لا يمنع أن ينشد شيئاً من الشعر. وقد قيل: إنما خبر الله عز وجل أنه ما علمه الله الشعر، ولم يخبر أنه لا ينشد شعراً، قوله تعالى: "وما ينبغي له": أى وما ينبغي له أن يقوله،

وجعل الله عز وجل ذلك علماً من أعلام نبيه "صلى الله عليه وسلم" لئلا تدخل الشبهة على من أرسل إليه، فيظن أنه قوى على القرآن بما فى طبعه من القوة على الشعر (انتهى كلام القرطبي).

٢- يقول تعالى: "بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراء بل هو شاعر فليأتنا بآية كما أرسل الأولون". (الأنبياء/٥)

يقول القرطبي: أى هم متحيرون لا يستقرون على شئ: فقالوا مرة سحر، ومرة أضغاث أحلام، ومرة افتراء، ومرة شاعر.

(انتهى كلام القرطبي)

٣- يقول تعالى: "ويقولون إنا لتاركو آلِهتنا لشاعر مجنون". (الصافات/٣٦)

ويقول القرطبي في تفسيره للآية السابقة:

أى لقول شاعر مجنون فرد الله عز وجل عليهم، فقال: "بل جاء بالحق" يعنى القرآن والتوحيد. (انتهى كلام القرطبي).

٤- يقول عز من قائل: وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون. (الحاقة/٤١)

ويقول القرطبي في تفسير "الآية المذكورة":

لأنه (القرآن الكريم) مباين لصنوف الشعر كلها. (انتهى كلام القرطبي). وأنا لا أدين الشعر ذاته، فكما يذهب القرطبي إلى أن من الشعر ما يجوز إنشاده، ليس هذا فحسب، بل ذكر القرطبي أن الضحاك روى عن ابن عباس أنه قال، فى قوله تعالى: "والشعراء يتبعهم الغاؤون" منسوخ بقوله: "إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات" إنما أدين أى عمل من شأنه الإدخال على النفس- ولو بالإيحاء أو الطريق غير المباشر- أن صلة ما بين القرآن الكريم والشعر، مثل ترجمة معانية شعراً، فهذا الأمر من شأنه معاونته من وصفوا القرآن بالشعر والرسول بالشاعر، فيكون من تصدى لهذه الترجمة أساء حتى وإن قصد الإحسان.

رابعاً: النقد الأدبي الحديث والترجمة شعراً:

توافقاً مع الاتجاهات الحديثة للنقد فإن الترجمة شعراً إنما تشير إلى أن النص الأصيل فى اللغة الأم لا بد وأنه فى الأصل شعر أيضاً، فلا بد فى ضوء هذه الاتجاهات أن يترجم الشعر شعراً، على سبيل المثال فإن ترجمة القصائد الغنائية من اللغات الأجنبية إلى العربية لا تقدم المعانى فحسب بل تقدم أيضاً الوزن والقافية والمعانى والصور، وهو ما ينضوى تحت المعنى الشعرى للعمل الأدبي، تمييزاً له عن المعنى النثرى أو معنى الألفاظ فى ذاتها. وجدير بالذكر أن المذهب الثالث الذى

ذهب إليه درايدن (الناقد الإنجليزي) في الترجمة الأدبية للشعر يتمثل في إعادة سبك عبارات النص الشعري المترجم، بحيث يستطيع تقديم المثل أو البديل للعمل الأصلي باللغة المترجم إليها، وهو ما يطلق على هذا الاصطلاح limitation والمحاكاة، أي محاكاة الشاعر فيما فعل من وزن وقواف وصور ومعان (انظر: د/ محمد عناني: فن الترجمة ص ١٤٧). وتتصل هذه النقطة التي كنا بصددتها بالنقطة التالية.

خامساً: مخاطر ترجمة معاني القرآن شعراً:

لا شك أن أولى مخاطر ترجمة معاني القرآن شعراً أنها توحى في ضوء اتجاهات النقد الحديث أن الأصل أيضاً - حاشاً لله - شعر أيضاً، ولا سيما أن ترجمة "أميد مجد" لمعاني القرآن شعراً تتسم بإعادة سبك الآيات القرآنية - على غرار إعادة سبك عبارات النص الشعري - بحيث قدمت لنا هذه الترجمة - مثيلاً أو بديلاً للنص القرآني المقدس، ونضرب بعض أمثلة على ذلك:

١- جاءت ترجمة معنى قوله تعالى:

اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون.

(الأنبياء/١)

شعراً على النحو التالي:

بكرديده نزدك روز حساب

ولى غافلان نند زان روى تاب

والمعنى:

- اقترب يوم الحساب، ولكنهم غافلون عنه

معرضون.

نلاحظ أن السبك الجديد الذي فرض على المترجم "أميد مجد" نفسه، مراعاة للوزن، جعله يضحي بذكر المعادل الفارسي لكلمة "الناس" (مردم) كما جعله يضحي أيضاً بذكر المعادل الفارسي للواو الحالية في قوله تعالى:

"وهم في غفلة معرضون" حيث استخدم بدلاً منها كلمة "ولكن" (ولى) في حين لو أننا نظرنا إلى بعض الترجمات النثرية لمعنى الآية المذكورة، لأدركنا أن مترجميها لم يضطروا إلى اللجوء لمثل هذه التوضيحات، الأمر الذي أضفى على ترجماتهم الدقة، ونستشهد على ذلك بعرض لبعض الترجمات للآية المذكورة:

١- حساب مردم بسيار نزدك شد وحال أنكه مردم در غفلتى أعراض كنتده هستند. (ترجمة مهدي الهى قمشة أى)

٢- نزدك شد مر مردمان راحسابشان وايشان باشند دريخبرى أعراض كنتدكان. (ترجمة الحوزة العلمية بقم).

٣- نزدك شد به مردمان حساب ايشانم وايشان در غفلت روگردانند.

(ترجمة ولى الله الدهلوى)

٤- براى مردم (وقت) حسابشان نزدك شده است وآنان دربى خبرى رويگردانند.

(ترجمة محمد مهدي فولادوند)

نلاحظ أن أحداً من المترجمين الذين عرضنا لترجماتهم لم يضطر إلى التوضيح بمعنى كلمة "الناس" و"الواو الحالية" من أجل لحفاظ على الوزن، كما فعل "أميد مجد" في ترجمته الشعرية.

والأمثلة كثيرة وكثيرة ولكن المجال لا يتسع لذكر المزيد منها.

سادساً: السبك القرآني أم الشعر؟

لو كان الشعر أثبت في العقول والنفوس من السبك القرآني الخاص، لكان أولى أن يتنزل القرآن شعراً، إلا أن معجزته الكبرى كما يذهب معظم المفسرين والعلماء تتمثل في بلاغة القرآن وفي جرسه الخاص الذي يزلزل الأنفس ويبهر العقل والوجدان ويسمو فوق الشعر، فيعجز الشعراء أن يأتوا بمثله. وفي هذا تفنيد لما ذهب إليه الناظم المترجم.

من خلال العرض الذي قرأناه في الصفحة الأولى من المقال - حيث تحدث "أميد مجد" في مقدمته عن السبب الذي دفعه إلى نظم هذه الترجمة، إذ فكر في أنه إذا قام بنظم المعاني القرآنية شعراً فإنها ستظل مستقرة ثابتة في الروح والنفوس، وهذا يتناقض مع منهج الله الذي رفض أن يكون القرآن شعراً أو أن يكون قول شاعر، وبذلك ينبغي أن يكون ترجمة معاني القرآن على المنهج الذي أراد الله له.

سابعاً: ترجمة معاني القرآن الكريم في سن الخامسة والعشرين:

تصدي صاحب الترجمة الفارسية المنظومة لمعاني القرآن الكريم وهو في الخامسة والعشرين من عمره، والقرآن الكريم ما تنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد بلوغه سن الأربعين - أى أن حمل مثل هذه الأمانة وصلاحيه الوعى بهذا القرآن وإدراك معانيه والتصدي لتفسيره لا يصح قبل هذه السن، ففي هذه الترجمة إذن تجرؤ من صاحبها، نرده إلى حماسة الشباب في مثل سنة.

ثامناً: النعرة الفارسية:

صدق عبيد الوهاب عزام في تقديمه لترجمة الشاهنامة على يد الفتح بن على البندارى منذ حوالى ثمانين عاماً، حين قال: "والخلاصة أن الشاهنامة تضع

الإيرانيين فوق الأمم الأخرى" (ص ٧٩- الشاهنامة) نقول هذا بمناسبة ما ذكره الناظم "أميد مجد" في مقدمته من أنه نظم ترجمته لمعاني القرآن في نفس البحر المتقارب الذي نظم فيه الشاعر الإيراني الفردوس الطوسي شاهدنا مته، وأنه يأمل أن يلقي عمله هذا القبول لدى الأدباء، معنى هذا أن الناظم "أميد مجد" أراد بعمله هذا أن يحقق شيئين.

١- إنعاش الأذهان بذكرى القومية والمجد الفارسي القديم.

٢- أن يدخل في سباق ومباراة مع شاعر إيران الشهير، فاتخذ من ترجمة معاني القرآن أداة يحاول أن يحقق لنفسه بها مجداً ومكانة كمكانة الفردوس، فالأمر لا يعدو أن يكون عملاً يقصد به جاهد الدنيا لا وجه الله وهو يرجو أن يلقي عمله هذا القبول لدى الأدباء وليس علماء الدين ومن يغارون على الإسلام.

تاسعاً: تناقض!

ورد في الصفحة الثانية من المقال (ص ٩٢):
ومن ناحية أخرى فقد اضطر ناظم معاني القرآن الكريم بسبب التزامه بالقافية. والوزن إلى إضافة بعض العبارات لتوضيح المعاني داخل الترجمة المنظومة.. ونريد أن نتوقف عند : "سبب التزامه بالقافية".

فالمعروف أن القافية في المثنوى يمكن أن تتغير من بيت إلى بيت، فأى التزام إذن على الناظم أن يتقيد به؟ معلوم أن المثنوى شعر يبنى على أبيات مستقلة مصرعة، يشتمل كل بيت منها على مصراعين متفقين في القافية

والروى، مستقلين في ذلك عن غيرهما. ولا نعتقد أن الالتزام بقافية المصارعين هو المقصود في العبارة التي توقفنا عندها أعلاه. ولا سيما أن المثنوى كما ذكر صاحب المقال (ص ٩٢) يعطى الشاعر الفرصة لنظم عدد كبير من الأبيات الناقصة.

عاشراً: وشهد شاهد من أهلها:

ثمة ما يعد حكماً على قيمة المنظومة التي نحن بصدددها، وقد أصدر هذا الحكم الإيراني محمد مهدي فولادوند حين قال: (ص ٩٢ في المقال):

"أنه مما لا شك فيه أن ترجمة معاني كلام الله نظماً لا يكون عملاً صعباً فحسب، بل إنه يبدو مستحيلاً ومتعذراً، فهذا من كلام محمد مهدي فولادوند يعد حكماً قاطعاً على خلو هذه المنظومة المترجمة من الدقة بكافة صورها، وذلك نظراً للصعوبات المذكورة والاستحالة المذكورة.

وأخيراً فنحن لا نتفق مع التقرير الذي ورد في المقال، ذلك التقرير الذي يتمثل في أن صاحب هذا العمل "وإن كان يبتغي من ورائه ثواب الله في الدنيا والآخرة، إلا أنه كان يهدف أيضاً إلى نشر معاني القرآن الكريم بين أبناء اللغة الفارسية بشكل ميسر وعن طريق الشعر الذي يسهل حفظه واستيعابه.. الخ" خلاصة القول إن هذه الترجمة المنظومة لمعاني القرآن مدانة من وجهة نظرنا.

والله من وراء القصد

الصادرة باللغة الفارسية في
شهر آذر ١٣٨٦ هـ.ش.
الموافق نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٧ م

ثلاثة موضوعات رئيسية شغلت اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر آذر ١٣٨٦ هـ.ش. الموافق نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٧ م، وانعكست في افتتاحياتها، وهي: الأحوال الاقتصادية وأبعادها، اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي واشترك الرئيس أحمدى نجاد فيه، تقرير المخابرات المركزية الأمريكية حول النشاط النووى الإيراني وأبعاده وتداعياته.

أوضحت الصحف في افتتاحياتها هذا الشهر أن هناك خلافا بين النخبة حول ما قام به الرئيس أحمدى نجاد من خطوات جريئة لتعديل المسار الإقتصادي بغية إصلاحه، أولها تغيير المفاهيم فى النظام المصرفي، وتغيير قيادات الإدارة لتثبيت هذه المفاهيم، التى تهدف إلى تقليل نفوذ الحكومة على المشروعات الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فضلا عن الحد من التسهيلات العشوائية، كما تهدف إلى التخلص من سياسة المزاجية بين القوانين الاشتراكية والقوانين الرأسمالية، إضافة إلى إذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، ومنع استغلال الاتجار بالأسهم الذى يرفع أسعارها بدون أساس واقعي، وتحريك الاحتياطي النقدي من خلال استثماره، وتسعى الحكومة إلى تقييم الأبعاد المختلفة لمواقفها وقراراتها، فتدرس الآراء المختلفة وتتسج قراراتها من بينها جميعا. كما أن من الخطوات التى أحدثت رد فعل كبير فى الأوساط الاقتصادية الإيرانية قيام الرئيس أحمدى نجاد بإجراء

تغييرات متلاحقة فى الوزراء ووكلاء الوزارات والمسؤولين فى هذه الوزارات والمؤسسات، ووضع سياسة تنفيذية جديدة، ونظام رقابى لرئيس الجمهورية. وبطبيعة الحال وقفت الصحف ذات التوجه الإصلاحى مثل الشمس (آفتاب)، اطلاعات، التضامن (همبستكي)، الاعتماد الوطنى (روزنا)، نوروز، موقف الناقد المعارض لهذه الخطوات، واعتبرتها دليلا على عدم الخبرة والتسرع، وسببا فى الغلاء وسوء الحالة الاقتصادية. فى حين وقفت الصحف ذات التوجه الأصولى مثل رسالت، جمهورى اسلامي، الدنيا (كيهان) موقفا مؤيدا للرئيس ومبررا لكل خطواته، مشيرة إلى دعم زعيم الثورة الإسلامية له ولحكومته.

أبرزت الصحف تعليق مصطفى محمد نجار وزير الدفاع الإيراني فى اجتماع لقيادات وزارة الدفاع، حول ماورد فى تقرير المخابرات الأمريكية بشأن توقف عملية إنتاج أسلحة نووية منذ عام ٢٠٠٢ م: من أن إيران لم تقم فى أى فترة ولن تقوم بالعمل على إنتاج أسلحة نووية، لأن السلاح النووى يتعارض أصولا مع الأسس الدينية والقيم الإنسانية والإستراتيجية الدفاعية لديها، ورغم وجود نقاط إيجابية فى التقرير إلا أن به تناقضا أيضا، وهو ما يتفق مع التوجه الأمريكى نحو إخفاء الحقائق والخداع والتزوير وتحرف الحقائق، وأن امتلاك التقنية النووية لا يهدد أى بلد بل يمكن أن يخدم المشروعات السلمية لسائر دول المنطقة، وأن مسيرة إيران متفقة مع

المنطق ومتطابقة مع المعايير الدولية وصادقة وشفافة، وستستمر هكذا. كما قامت الصحف في افتتاحياتها بتحليل تقرير المخابرات الأمريكية مؤكدة أنه يعتمد إلى تحليل قدرات ونوايا طهران إزاء امتلاك أسلحة نووية. مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المرتبطة بدورة الوقود الكاملة مزدوجة الاستخدام الخاصة باليورانيوم داخل إيران، والأنشطة التي تحمل طابعاً نووياً على الأقل في جانب منها، وتقدير وضع البرنامج النووي الإيراني وإمكاناته على امتداد السنوات العشر القادمة من خلال مراجعة جميع المعلومات المتوافرة في هذا الصدد والسيناريوهات المحتملة المرتبطة بها، إلى جانب العوامل الرئيسية التي ربما تدفع أو تعيق التقدم النووي الإيراني، وتأكيد أن هذا التقييم لا يفترض أن طهران في خريف ٢٠٠٢ أوقفت برنامجها لإنتاج أسلحة نووية استجابة للضغط الدولي الناجمة عن الكشف عن النشاطات النووية السابقة غير المعلنة. كما يستبعد التقرير الهجمات العسكرية الأمريكية من الخيارات المطروحة، وأن الروس والصينيون، وربما محمد البرادعي أمين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لن يتبعوا خطى واشنطن نحو تصعيد الضغط على طهران، خوفاً من أن يسفر ذلك في نهاية الأمر عن اندلاع حرب. أبرزت افتتاحيات الصحف موقف النخبة من حضور

الرئيس الإيراني أحمدى قمة الدوحة لمجلس التعاون الخليجي، مؤكدة أنه بالرغم من أنه قد أعد لها إعداداً كبيراً في وقت قياسي، وجاء برنامج المباحثات مشحوناً بالقضايا والمسائل التي تهم الطرفين، إلا أن من الواضح أن المباحثات تركزت على قضية أساسية هي التعاون المثمر اقتصادياً وسياسياً للقيام بدور إقليمي فعال، فأكدت الصحف ذات التوجه الأصولي أن أهم نتائج المباحثات هي اتفاق الطرفين على العمل من أجل وقف التوتر والصدام بين السنة والشيعة كخطوة إيجابية لحل الأزمة العراقية، والأزمة اللبنانية، وباقي القضايا المثارة، والوصول بالمنطقة إلى بر الاستقرار والأمان. في حين أشارت الصحف ذات التوجه الإصلاحى إلى أنه رغم أن قضية جزر الإمارات العربية الثلاث لم تطرح في المباحثات، إلا أنها تلقى بظلالها أمام أى انفتاح بين دول الخليج وإيران، كما أن إعلان دول الخليج حق إيران في الحصول على الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية، والاعتراض على مبدأ استخدام القوة في حل مشاكل المنطقة، ودعمها للأمن والاستقرار في المنطقة من أجل توفير الطاقات للتنمية والرخاء، رغم عدم طرح الرئيس الإيراني للموضوع على القمة الخليجية، جاء باهتاً بسبب التصريحات من جانب المسئولين الخليجيين التي أعقبت عودة الرئيس إلى طهران.

جدوى العلاقات مع إيران

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

في الحفاظ على مصالحه، ومن الطبيعي أن يجري طرح احتمالات عقلانية على أساس الواقع الجاري، لأن كل حلقة من المفاوضات تؤدي بالضرورة إلى الحلقة التالية.

بغض النظر عن المقدمات الطويلة حول العلاقات التاريخية بين مصر وإيران، والمصاهرات العقائدية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تمت بينهما طوال العصور، وبغض النظر عن الصلات ووشائج القربى ومشاعر الحب بين الشعبين، ومع وجود تمايز في الفكر والأسلوب والظروف بين النظامين الحاكمين، ينبغي طرح السؤال الذي يشغل بال المهتمين، وهو: ما جدوى العلاقات مع إيران؟

إن زيارة حسين ضرار مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية إلى طهران رداً على زيارة عباس عراقجي مساعد وزير الخارجية الإيراني للشئون القانونية والدولية للقاهرة، في إطار بحث العلاقات الثنائية والإقليمية، والتشاور المستمر من أجل الوصول إلى اتفاق، وتلطيف الأجواء بين البلدين، مما يعني توقع تحول في العلاقات، بالنظر لزيارة على أكبر محرابيان وزير الصناعة والتعدين الإيراني للقاهرة، وما تم من افتتاح مشروعات صناعية، والحديث عن إنشاء بنك مشترك بين مصر وإيران يسهم في تسهيل التبادل التجاري، واعتزام غلامعلي حداد عادل زيارة مصر، والاشتراك في مؤتمر البرلمانات الإسلامية في القاهرة أواسط فبراير القادم بدعوة من فتحى سرور، وكلها عناصر إيجابية تمثل حلقة في سلسلة إجراءات التفاهم والتقارب بين البلدين، حيث سبقتها لقاءات على مستوى النخبة خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن في كل مرة يدور الحوار بين المثقفين الإيرانيين والمصريين يعاد الحديث عن مسائل تم طرحها من قبل، مثل اتفاقية كامب ديفيد وشارع خالد الإسلامبولي والجدارية ودفن الشاه في مصر، وقضية جزر الإمارات الثلاث، والملف النووي الإيراني، فضلاً عن الحديث عن تاريخ الحضارتين المصرية والإيرانية، والعلاقات القديمة

مع إدراك الإيرانيين أنه يوجد دائماً على الساحة الإقليمية خيارات أكثر فائدة من الحماس والتعالي، حيث يمكن إيجاد مصالح مشتركة، ولو بشكل جزئي بين وجهتي نظر أو موقفين مختلفين أو حتى متعارضين تماماً، نشطت حركة الدبلوماسية الإيرانية في الفترة الأخيرة في اتجاه الدول العربية، وخاصة الدول المحورية مثل مصر والسعودية ودول الخليج العربية، ولعل أهم ما ميز هذه الحركة هي قدرتها الديناميكية على متابعة الأحداث والقضايا، وسعيها إلى ابتكار وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها على المبادرة، ومن ثم حققت نتائج إيجابية في اتصالاتها بهذه الدول، وبما سوف ينعكس على إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة. ومن الواضح أن صانع القرار والنخبة السياسية في إيران قد أصبحت أكثر عقلانية، بمعنى أنها وصلت في هذه المرحلة إلى أسلوب معرفي لإدراك العالم، وعوامل اتخاذ القرار المكانية والزمانية والذهنية، وكيفية تشكل القيم والأفكار والتصورات، وكيفية استحضارها وتركيبها معاً، واستخدامها كأداة ووضعها موضع التنفيذ، على أساس إزالة التوتر وصنع الثقة، واستبدال التهديدات بالفرص، ورفع شعار الائتلاف من أجل السلام العادل كسياسة لمواجهة الإرهاب والعنف والضغط. ومن الطبيعي لإيران أن تقوم بترتيبات كثيرة عبر مفاوضات مكثفة، مع كثرة الألفام التي تكتنف طريق مفاوضاتها، فالتعاون لا يتحقق بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة، بعضها يتعلق بالشيعة في المنطقة وخاصة في الدول الخليجية، وتصدير الثورة الإيرانية إلى مصر والدول العربية، وبعضها يتعلق بالجزر الإماراتية والعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، بل والعلاقات مع الولايات المتحدة، فضلاً عن العلاقات الثنائية وخاصة الثقافية، ولا شك أن أي ملف من هذه الملفات لا يقل شأنًا عن الآخر، ويحتاج فتحه إلى تحضير طويل. وربما تكون المباحثات المدخل المناسب لحل هذه القضايا، وأن يستوثق كل طرف من أوراق الطرف الآخر، وإمكانية تسليم كل منهما بحق الآخر

بينهما، ثم يتداخل الحوار عن العلاقات المصرية العربية، والعربية الإيرانية، والعلاقات المصرية - الأمريكية وأثرها على العلاقات المصرية - الإيرانية، في حين أن القضية الهامة في العلاقات، وهي قضية الأمن القومي وتصدير الثورة لم تطرح في أى لقاء. وكان آخر هذه اللقاءات، ما تم بناء على دعوة من المؤسسة الدولية لحوار الحضارات والثقافات الإيرانية التي يرأسها الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، حيث توجه وفد من لجنة حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، إلى طهران للاشتراك في مؤتمر حوارى عقد في ١٦ و ١٧ و ٢٠٠٧/١١/٢٠م، تحت عنوان: حوار بين العرب وإيران، وقد اشترك من الجانب الإيراني: الدكتور سيد كاظم موسى بجنوردي وكيل وزارة الخارجية الأسبق، محسن أمين زاده الوكيل السابق لوزارة الخارجية، الدكتور هادي خانيكي مدير مركز الدراسات السياسية السابقة، الدكتور صادق آيينه وند أستاذ بجامعة طباطبائي، الدكتور محسن آرمن أمين عام حزب مجاهدي الثورة الإسلامية، وآية الله سيد محمد موسى أستاذ بجامعة طباطبائي، الدكتور حميد رضا جلايى بور عضو اللجنة المركزية لاتتلاف الإصلاحيين، الدكتور غلامعلي خوشرو وكيل وزارة الخارجية الأسبق، الدكتورة الهه كولايى أستاذ بجامعة طهران، أبو القاسم قاسم زاده نائب رئيس تحرير صحيفة اطلاعات كان الهدف من إقامة هذا المؤتمر تفعيل محاولة الرئيس الإيراني السابق سيد محمد خاتمي لإبقاء الباب مفتوحا أمام الحوار بين الإيرانيين والمصريين من خلال النخبة، بعد أن فترت اللقاءات الرسمية. وكان من الواضح أن المشتركين الإيرانيين جميعهم من الإصلاحيين، الذين يسعون إلى زيادة دورهم على الساحة السياسية من خلال العلاقات الخارجية، ويرون العلاقات مع مصر ورقة رابحة في هذا المجال. وقد عقدت خمس جلسات تخصصية في مركز دائرة المعارف الإسلامية حول الرؤى السياسية والثقافية والإقليمية لكل من مصر وإيران، بحضور الرئيس السابق خاتمي الذي ألقى الكلمة الافتتاحية، وكانت حوارات اليوم الأول تحت عنوان: الأحداث السياسية والثقافية الإقليمية، وفي اليوم الثاني دار الحوار حول الأهداف والآليات وسبل المواجهة، وكانت الجلسة الأخيرة حول موضوع أوروبا وآسيا في التوجهات المصرية والإيرانية، كما هو واضح لم يتم طرح القضية الأمنية، التي لا تطرح إلا من خلال المباحثات الرسمية. وقد أكد رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة أنه لم تعد توجد مشكلة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، وأنه خاطب كل من وزراء الصناعة والتجارة والسياحة بمبادرة لإنعاش العلاقات بين مصر وإيران في هذه المجالات، كما تطرق إلى القضية الأمنية بالتأكيد على استعداد إيران لتقديم

كل الضمانات فيما يتعلق بالمسائل التي ربما تخلق أجهزة الأمن المصرية، إلى درجة موافقة إيران على أن يتم دخول وإقامة وخروج السياح الإيرانيين من خلال مظلة أمنية مصرية. وهنا تأتي أهمية زيارة ضرار لطهران.

تهدف إيران إلى إشراك مصر في إعادة رسم خريطة المنطقة من خلال المشروع الإيراني تشرق أوسط إسلامي، لذلك أكدت رسائلها لمصر على عدة نقاط رئيسية، هي: أولاً: الرغبة في عودة العلاقات الطبيعية بين مصر وإيران، ثانياً: أنه قد حدثت مستجدات في المنطقة استدعت ضرورة وجود هذه العلاقات، ثالثاً: أن هناك قضايا إقليمية وعربية وإسلامية لن تحل إلا بوجود تعاون مباشر وفعال بين البلدين، مع إمكانية انضمام دول عربية أخرى، رابعاً: أن المشكلات القائمة بين مصر وإيران ليست مستعصية على الحل وليست عقبة في سبيل تحقيق الهدف الأهم، وهو تخفيف ضغط حركة العولة على كليهما. من الضروري ألا تقاس المصالح المصرية من خلال المعارك الإعلامية بين إيران والغرب، أو بين إيران وإسرائيل بل على العكس، ربما يكون من الأكيد استثمار هذه الحرب الإعلامية لتحقيق المصالح الوطنية، وهناك أوجه كثيرة لهذا الاستثمار، منها قيام الدبلوماسية المصرية بدور الوساطة الذي طالما نجحت فيه، واستطاعت من خلاله أن تحل كثيراً من المشكلات، وأن تحقق لنفسها وللدور المصري مكانة كبيرة، كما حققت به مكاسب سياسية واقتصادية وثقافية لمصر. كانت إيران تتوقع من مصر أن تتعامل مع العلاقات بإيران بنفس المنطق والجرأة التي تعاملت بها مع المخطط الإسرائيلي في المنطقة، خاصة وأن هذا المنطق هو الذي جعل العلاقات السعودية الإيرانية ترتقى إلى هذا المستوى، دون مبالاة بالهواجس القائمة على التخيلات والتصورات المستقاة من أجهزة الإعلام الأجنبية، إن تجربة العلاقات السعودية - الإيرانية يجب أن تمنح مصر ثقة في نجاح علاقاتها مع إيران، لأن هذه العلاقات أكثر تعقيداً من تلك، بل إنه من خلال تطابق الأهداف بين البلدين يتم حل المشكلات الأمنية حيث يتم تسليم عناصر معارضة مصرية في إيران إلى مصر، وإغلاق صفحة مساعدة إيران للإرهابيين الخارجيين على النظام في مصر. وعدم تكرار حادث أديس أبابا، كما تم حل المشاكل الأمنية مع بعض الدول العربية. وإن قضية تصدير إيران للثورة الإسلامية التي تم الخلط فيها بين الجانب الثقافي والجانب العسكري والأمني، قد أصبحت قضية ثقافية بحتة، تقبل الطرح على مستوى المثقفين باعتبارها فكراً إسلامياً عاماً يتضمن تجربة إيرانية. وتؤكد إيران وضع ما تملكه من معلومات وخبرات حول التقنية النووية تحت تصرف الدول الإسلامية التي تأتي مصر في مقدمتها، وأنها راغبة في التعاون النووي معها.

ليس من شك في أن إقامة تعاون بين مصر وإيران في أفريقيا أمر ضروري بل حتمي، وأسبابه بديهية، لأن مصر الأخ الأكبر للدول الأفريقية، والبوابة الشمالية لهذه القارة، أي أنها أحد مفاتيح التعامل مع أفريقيا. في المقابل تبدو

إيران جادة في اهتمامها بأفريقيا، ويضاف إلى ذلك وجود الحركة الصهيونية النشطة في أفريقيا، وتسعى لضمان حرية الملاحة لها في البحر الأحمر وباب المندب، وحصولها على احتياجاتها البترولية عن طريق البحر الأحمر، ومنع وجود سيطرة عربية وإسلامية على باب المندب ومضائق تيران.

ربما يتصور البعض أن التقارب المصري الإيراني سيكون تحدياً للعلاقات المصرية الأمريكية، في حين أثبتت كل من الولايات المتحدة وإيران ومصر أنها تستطيع أن تستثمر العلاقات بين طرفين لمصلحة طرف ثالث وليس على حسابه، كما هو الحال في العلاقات بين إيران ودول الخليج تجاه الولايات المتحدة، وفي العلاقات بين مصر وأمريكا أو مصر وإسرائيل تجاه الفلسطينيين أو السوريين، مما يعني أن الولايات المتحدة ستكون مستفيدة من العلاقات بين مصر وإيران، إذ يمكن لمصر أن تكون وسيطاً جيداً لتطوير العلاقات الإيجابية بين إيران والولايات المتحدة وحل قضايا الخلاف بينهما، ولمصر خبرة كبيرة في هذا المجال، أما عن ضرورة جدية التقارب، فلا شك أن الظروف الجديدة في المنطقة تحتم على الطرفين المضي قدماً في تحقيق أهداف هذه العلاقات لصالح البلدين والشعبين، من خلال دراسة واعية للمشاكل والتحديات، وحوار جاد متصل لتقريب وجهات النظر في مواضع الخلاف، وروح جديدة للوفاء تدرك أن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، وأن المصالح تتحقق بالاتفاق وليس بالاختلاف والنزاع. ولا شك أن أحمدى نجاد من الشخصيات المبهرة التي أصبح لها ثقل كبير على الساحة السياسية والإدارية في إيران، حيث أثبت بنشاطه الوثاب وحركته الدائبة وفكره الابتكاري أنه يقدم نوعاً جديداً من الإدارة، يتميز بالشفافية وطمأة اليد، مؤكداً ضرورة أن تكون لإيران علاقات طيبة مع جميع دول العالم، وأن تتحاور معها من خلال المنطق، وأن تجعلها تقبل بحقوق إيران الطبيعية والقانونية، وتتعاون معها، ومن الواضح أنه يسعى إلى إعادة العلاقات مع مصر، خاصة بعد النجاح الذي حققه جولات زعيم الإصلاحيين الرئيس السابق محمد خاتمي إقليمياً وعالمياً، مما أدى إلى اشتغال التنافس بين المحافظين والإصلاحيين حول تولي إدارة النظام، وتعتبر مصر ورقة رابحة في هذا السباق، خاصة وأن الاستقبال الطيب الذي لقيه خاتمي في مصر قد أكد هذه الحقيقة. والأصوليون يسعون لتكوين محور إسلامي يضم مصر وإيران والسعودية، فكل منهم يحمل فكراً له صداه في عدد من الدول الإسلامية، واتفاق هذه الأقطاب يمكن أن يؤدي إلى وحدة الخطاب الإسلامي، كما أن مصر هي بوابة أفريقيا والعمل في أفريقيا يقتضى التعاون مع مصر كما يقول علي رضا زاهر أصفهاني رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية برئاسة الجمهورية الإيرانية، في يرى صباح زنكنه خبير الشؤون الاستراتيجية أن التعاون المصري الإيراني يمثل عامل ضبط الحركة في المنطقة، ويمكن لكل طرف الاستفادة بخبرات الآخر على المستوى الإقتصادي في مجال الصناعة والزراعة

والتنمية. ويؤكد كاظم جلالى أمين لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيراني أن عدم تفعيل العلاقات مع مصر معناه عدم الاستفادة من وعاء خال، وأن المشاعر والتهديدات والفرص عناصر أساسية للتقارب المصري الإيراني ينبغي تفعيلها. ويرى حسين رويوران خبير شؤون الشرق الأوسط أن تعاون مصر وإيران يقوى موقف كل منهما في القضايا الإقليمية والدولية، ويحل كثيراً من المشاكل وخاصة القضية الفلسطينية. في حين ترى الهام أمين زاده عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى أنه ينبغي أن تتسم اللقاءات المصرية الإيرانية بالواقعية، لأن التعاون بينهما يمكن أن يسهم في حل كثير من قضايا المنطقة. ويؤكد منوتشهر منطقي مدير المجموعة الصناعية للسيارات أن إفتتاح مصنع إنتاج سيارات بيجو بارس في مصر معناه إيجاد قاعدة للتصدير إلى أفريقيا، حيث من المأمول إنتاج وتصدير ٢٠٠ ألف سيارة خلال أربع سنوات.

لا شك أن الأمم العظيمة أهدافها عظيمة ومسئولياتها جسيمة، وهي تستعين بخبراتها الحضارية في اختيار أسلوب مناسب لتحقيق الأهداف والقيام بالمسؤوليات، ومصر وإيران قطبان في المنطقة، ممثلين لاتجاهين متوازنين في الفكر والعمل، استطاعا التواصل خلال فترات مختلفة من التاريخ. ومن منطلق إدراك كل منهما لقدراته الذاتية وإمكاناته، وتزايد تأثير نشاطه في المنطقة، وإحساسه بحقه في الريادة، ولرغبته في القيام بدور قومي، أو سعيه لتحقيق أهداف دينية أو إستراتيجية وطنية أو قومية، فإن العلاقات بينهما سلبية كانت أم إيجابية، كانت أحد أهم ضوابط الحركة في قيام كل منهما بدوره في المنطقة، وكان سوء اختيار الزاوية لكل طرف إزاء الآخر عاملاً سلبياً في تنافسهما الإقليمي، فمع إدراك كل طرف لأهمية العلاقات بينهما، كان يصعب في بعض الأحيان فهم معطياته، ولا شك أن المتغيرات العالمية قد أدخلتهما مرحلة جديدة في علاقاتهما مع العالم، واكتسب دورهما في المنطقة أهمية خاصة، جعلت من الضروري إعادة النظر في موقفهما تجاه أحدهما الآخر.

لكن الذي نريد أن ننبه إليه هو ضرورة التركيز والوعى الكامل في وضع بروتوكولات التعاون مع إيران، لأن إيران في حرصها على إعادة العلاقات مع مصر، تتكرر أحياناً تأثير ثوابتها القومية والعقائدية على سياساتها، وعلى علاقاتها الخارجية، من أجل نفى طموحاتها التوسعية في المنطقة أو دعم الشيعة في مواجهة أهل السنة، أو العمل في برنامج نووي عسكري مستقبلاً، وهو ما دأب عليه الدبلوماسيين الإيرانيين خلال الفترة الأخيرة، هذا الإنكار لا يتفق مع حقيقة التوجه الإيراني، ولا مع طبيعة الشخصية الإيرانية، ولا مع تصريحات آية الله سيد علي خامنئي زعيم الثورة الإسلامية، وأعلى سلطة في نظام الجمهورية الإسلامية، وينبغي أخذ هذا الإنكار على محمل التقية السياسية الإيرانية لتمرير المشروعات العاجلة، أو تحقيق المصلحة الآنية.

أجواء الانتخابات الإيرانية باردة

■ ايران ١٢/١٢/٢٠٠٧

الإصلاحيين، لكن من الطبيعي ونتيجة اقترابه من بعض العناصر أن يتوقع ترشيحه إلا إنه لم يجب حتى هذه اللحظة.

كما أكد هذا العضو رفيع المستوى في مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) حول ترشيح محمد خاتمي في الانتخابات الثامنة للمجلس أن حضور خاتمي في هذه الانتخابات يمنحها رونقا خاصا، فضلا عن قيمته الذاتية للمجلس، بخاصة أن شخصية فاعلة على الساحتين السياسية والاجتماعية.

وأوضح لاري أن إجراء انتخابات حرة نزيهة في أجواء تنافسية شريفة من شأنها تشجيع العناصر الفاعلة على التواجد والمشاركة في الانتخابات من قبل شخصية مثل خاتمي تتمتع بوزنها داخل النخب الإيرانية المختلفة. وعلى هذا النحو، فالمشاورات من قبل لجنة السياسات بأركان ائتلاف الإصلاحيين واللجنة المركزية مستمرة دائما مع خاتمي، لكن على ما اعتقد أن خاتمي شخصياً غر مهتم بالمشاركة في هذه الانتخابات كما بدا من تصريحاته في الإعلام على أية حال، فما زالت الفرصة متاحة أكثر من شهر على تسجيل الاسماء.

وقطعا خلال تلك الفترة، ستظل المشاورات الإصلاحية مستمرة مع خاتمي، ولكنني لست متأكدا هل سيبقى خاتمي متمسكا بموقفه أم ماذا؟

وفيما يتعلق بتقييم أداء المجلس السابع قال موسوي لاري إن مكانة المجلس مكانة رفيعة داخل النظام، فالمجلس يأتي على رأس الأمور. فالمجلس يجب أن يكون قادرا على اتخاذ القرارات في كافة الشؤون الداخلية والخارجية والدولة كافة تخضع لقراراته، أما عن وظيفة المجلس فتكمن في متابعة قضايا الدولة عبر استجواب وبحث وتبني نواب الشعب لكن للأسف دائما ما تسير الأمور في اتجاه آخر، لأن البعض قد ينظر لتلك الوظيفة (الاستجواب والتبني والبحث والرقابة) دون اهتمام بشكل الزى يمكن القول معه إن

أكد السيد محسن رضائي أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام على هامش اجتماع مع التجار والقطاع الخاص بمحافظة "خوزستان" أن الناس لم يتخذوا قرار حسم بعد بشأن الانتخابات لكن يتحتم تهيئة الأجواء بشكل أسرع من ذلك خاصة أن أجواء الانتخابات مازالت باردة.

وقال محسن رضائي، بشأن المشاركة في انتخابات المجلس القادمة، موضحا أنه لا يوجد لديه أي برامج للترشيح في هذه الانتخابات.

الصدر يطلب مساعدة البسيج

من ناحية أخرى، طلب السيد شهاب الدين صدر أمين اللجنة المركزية لجبهة الأصوليين المتحدة من قوات البسيج (التعبئة) والنخبة وأصحاب الفكر والمشورة مساعدة الأصوليين في وضع استراتيجيتهم في انتخابات المجلس الثامنة، بعدما راح يؤكد على الدور المؤثر الذي لعبه البسيج في النهضة العلمية، موضحاً أن أبرز خصائص البسيج تكمن في أنهم لم يتخلوا قط وفي أي مرحلة زمنية عن أداء واجبهم العلمي بخاصة أنهم أخذوا بالبرامج والنظام قدوة حسنة للمحافظة على إيران.

وأكد حجة الإسلام سيد عبد الواحد موسوي لاري أحد كوادر ائتلاف الإصلاحيين أن قائمة ائتلاف الإصلاحيين يجب أن تحظى بالوزن الثقيل، لكن هذا لا يعني ترشيح اشخاص بعينهم وإنما المقصود اختيار الأكثر فاعلية.

ونفى موسوي مشاركة محمد خاتمي ومير حسين موسوي في انتخابات المجلس الثامنة، غير إن المشاورات معهما مازالت مستمرة، وكثير من عناصر جبهة الاصلاحات في لقاءات مستمرة معهما، مؤكدا أن ميرحسين موسوي من الشخصيات البارزة والمحترمة لدى الإصلاحيين أما مسألة مشاركته هذه الانتخابات من وجهة نظرنا مستبعدة، إلى حد ما، وتباعاً فلم يتحدث معه أحد بشكل رسمي من ائتلاف

المجلس السابع لا يعمل وفقاً لإرشادات الإمام والمرشد والدستور. لكن فيما اعتقد أن فاعلية الإصلاحيين السياسيين ومشاركتهم الفاعلة في المجلس الثامن لربما يمكنها ملء الفراغ وإخضاع الدولة لمستلزمات المجلس. أما عن قائمة ائتلاف الإصلاحيين فأكد هذا العضو البارز في رابطة علماء الدين المناضلين أن هذا الموضوع مازال قيد البحث والأهم أن تكون قائمة مناسبة تستطيع إقناع المجتمع بالقيام بدورها في المجلس الثامن.

عشر نساء في القائمة الشعبية للإصلاحات بطهران:

أكدت فاطمة كروبي أمين عام (رابطة النساء الإسلامية)، والمتحدث الرسمي باسم الائتلاف الشعبي للإصلاحات على وجود عشر نساء مرشحات على القائمة النهائية كلائتلاف الشعبي للإصلاحات عن دائرة طهران في الانتخابات القادمة.

حيث أوضحت كروبي حول هذا السياق إنه إضافة إلى مشاركة هؤلاء النسوة فهناك حتماً مرشحات من المثقفين والمؤثرين والعاملين الجامعيين والصحفيين وعلماء الدين وغيرهم من العناصر الفاعلة السياسية والحزبية ضمن قائمة الائتلاف الإصلاحي.

هذا وقد أقرت هذه العضوة البارزة أنه خلال المؤتمر الأخير للائتلاف تم تحديد عناصر اللجنة المركزية والتنمية المعنيين بالتصدي لملف الانتخابات القادمة من أجل التصويت عليها في مجلس التنسيق التابع للائتلاف، وكان من أهم موضوعات المؤتمر تعيين الشعارات الانتخابية الخاصة بالانتخابات الثامنة وظروف وضوابط ومعايير الترشيح والمعنيين بمراقبة سلامة الانتخابات.

ومن ناحية أخرى، أفادت فاطمة كروبي أن هذا المؤتمر أقر أيضاً اللجان الموقدة للأقاليم والمحافظات للتنسيق مع العناصر الإقليمية الأخرى وتلبية كافة احتياجات الناخبين هناك استعداداً لمعركة الانتخابات القادمة.

انتخابات المجلس الثامنة ستكون الأصعب

في إطار تحليل محمد رضامير تاج الدين نائب المجلس عن دائرة تبريز لبعض القضايا العالمية والإقليمية وبخاصة قضايا منطقة الشرق الأوسط اعتبر إيران دولة ذات تأثير خاص في مثل هذه القضايا، كما أكد أن إيران تطورت كثيراً بعد الثورة، ونجحت في الوصول إلى معظم أرجاء العالم، ولعل هذا يرجع بالأساس إلى عاملين ولاية الفقيه والزعامة باعتبارهما أبرز عوامل هذا التطور.

ومن ناحية أخرى، وصف مير تاج الدين أجواء الانتخابات قاتلاً: "إن انتخابات المجلس الثامنة ستكون

الأصعب من حيث المنافسة الانتخابية وسوف يسعى المتنافسون في الانتخابات الاستفادة الممكنة وبأى شكل كان، حتى أنهم قد يستفيدون من وزراء سابقين في الترشيح لهذه الانتخابات".

وأخيراً دعا مير تاج الدين الأمين العام لجمعية حماية الولاية الأحزاب الأصولية كافة وأطرافها إلى التواجد والتنسيق من أجل تسخير كافة الإمكانيات المتاحة لخفض انتخابات المجلس الثامنة.

كولايى مكلف بتدوين برنامج المرأة الإصلاحية

خلال الاجتماع الأخير لجمعية المرأة الإصلاحية تم التأكيد على زيادة المشاركة النسائية من حيث الكم والكيف على صعيد انتخابات المجلس الثامنة على المدى القصير، وكذا تكثيف التواجد النسائي على الصعيد السياسي بصفة عامة على المدى الطويل.

هذا وقد أكد الناطق الرسمي بجمعية المرأة الإصلاحية أن تشكيل المجموعات في لجنة البحث والتخطيط بالجمعية يقع على عاتق السيدة كولايى، وذلك من أجل تدوين برنامج خوض انتخابات الجمعية في المجلس الثامن.

وفي معرض حديثها أشارت فخر السادات محتشمي: إلى الجهود المكثفة للمرأة خلال الآونة الأخيرة موضحة أن الأسبوعين الأخيرين شهدا أنشطة مكثفة بجمعية المرأة على مستوى المنظمات غير الحكومية وبخاصة في الأوساط النسائية على مختلف المحافظات الإيرانية، كما تضمنت الأنشطة إجراء مشاورات مع السيد محمد خاتمي تتعلق بملف الإصلاحات والانتخابات القادمة.

إلغاء البطاقة في الانتخابات

أكد جواد علي أكبريان، مساعد وزير الداخلية عن الشؤون الدولية للتنمية الاقتصادية خلال المؤتمر الذي أقيم بشأن انتخابات المجلس الثامنة. أن إقامة انتخابات المجلس الإلكتروني ستكون على ستة مراحل، وحتى تتوافر كافة الإمكانيات الفنية الخاصة بهذا النظام ستلغى الانتخابات عبر البطاقة التقليدية، حيث ستقوم الجهة المعنية بتنظيم الانتخابات وتقسيمها ضمن البرنامج بحيث لا يكون هناك أى شكل من المكاتبات اليدوية بين هذه اللجان ووزارة الداخلية، أما المرحلة الثانية، ستتطوى على تسجيل كافة المرشحين، ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة لتسجيل الناخبين عبر استخدام الرقم القومي كبديل عن استخدام البطاقة العادية. وجدير بالذكر أن هناك ٤٣ مليون نسمة فقط لديهم الرقم القومي، ومع تسجيل كافة بيانات الرقم القومي إلكترونياً سيكون هناك بنك معلوماتي قوى يضم كافة بيانات الناخبين من حيث السن، والشهادات التي تعني بها وزارة الداخلية.

أما في المرحلة الرابعة وهي الأكثر تعقيداً من حيث أنها تضم ٤٨ ألف شعبية (لجنة) للتصويت في إيران ويمكن لـ ٢٥٠٠ ناخباً الاقتراع على شبكة الكمبيوتر في ثانية واحدة وفي المرحلة الخامسة، وهي المرحلة المعنية بتوزيع أجهزة الكمبيوترات على اللجان الانتخابية، وفي المرحلة السادسة والأخيرة يقوم القائمون على العملية الانتخابية بتجميع وفرز الأصوات بسرعة فائقة من على أجهزة الكمبيوتر.

افشار رئيس لجنة الانتخابات الإيرانية

بدأت لجنة الانتخابات الإيرانية منذ الأسبوع الأول من سبتمبر عملها وبشكل رسمي. حيث أعلن مدير العلاقات العامة (مكتب الإعلام) بوزارة الداخلية عن خبر تعيين علي رضا افشار في رئاسة لجنة الشئون الانتخابية بوزارة الداخلية بعد أن أصدر وزير الداخلية الإيراني قرار تعيينه، وفور الإعلان أكد افشار بشأن موعد الانتخابات القادمة، أن انتخابات المجلس القادمة الإلكترونية ستبدأ صباح يوم السبت الموافق ١٤ مارس ٢٠٠٨م.

المجلس: تقليل سن الانتخاب ليس إيجابياً

أكدت السيدة مريم بهروزي أمين عام "جمعية زينب" في حوار مع "فردا" (الغد) بخصوص تقليل سن الناخبين في الانتخابات البرلمانية القادمة قائلة "إنني أشعر وكأن المجلس (مجلس الشورى) لا يعتبر تقليل سن الناخبين شيئاً إيجابياً، نظراً لأن تقليص السن أثناء الانتخابات والعودة إلى هذا السن مجدداً بعدها غير مستحسن والأفضل إجراء هذه المسألة بشكلها القانوني. وكذا أفادت مريم بهروزي أنه كلما كان سن الناخب أكبر كلما ضمن هذا أن العملية الانتخابية ستجرى بشكلها الصحيح سواء كانت على مستوى الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات الرئاسية. صحيح أن هذه الخطوة، أي تقليل سن الناخب من شأنها تكثيف المشاركة الانتخابية ولكن المشكلات التي ستنتج عنها ستفوق المكاسب بكثير.

وأخيراً اعتبرت بهروزي أفضل سن للناخب، هو سن السابعة عشر، إذ إن الناخب في هذا السن يتمتع بعقلانية وقدرات ذهنية تؤهله لإنجاز الأمور السياسية.

فاطمة كروبي لا تقصد الائتلاف مع كروبي

مما لا شك فيه أن كافة أطراف الإصلاحيين بينهم من ناحية الفكر السياسي نقاط مشتركة كثيرة، لكن التنوع والتعدد أيضاً مفيد للمجتمع، ولعل انتخابات المجلس الثامنة ستكون أول اختبار حقيقي لائتلاف جبهة الإصلاحيين سواء قبيل الانتخابات أو بعدها.

هذا وقد أكدت السيدة فاطمة كروبي أمين عام رابطة النساء الإيرانية، رداً على تساؤل مفاده، هل الائتلاف الشعبي للإصلاحات الذي يعد نفسه تابع

لخط الإمام يتحرك قبيل العملية الانتخابية صوب الائتلاف مع حزبي اعتماد ملي (الثقة الوطنية) أن حزب الثقة الوطنية مفلق أكثر من اللازم، فضلاً عن أنه يركز بالأساس على عناصره، ومن ثم فإننا لا نقصد الائتلاف مع حزب الثقة الوطنية.

عرض نظام الكمبيوتر الانتخابي على مجلس الرقابة على القوانين

وفقاً للاتفاق المبرم بين مجلس الرقابة على القوانين (مجلس صيانة الدستور) ووزارة الداخلية بشأن نظام الكمبيوتر الخاصة بالانتخابات بهدف إقامة انتخابات المجلس الثامنة على نظام الكمبيوتر والمقرر إقامتها في ١٤ مارس القادم، فمن المقرر عرض وزارة الداخلية هذا البرنامج على مجلس الرقابة قبيل ٢٣ نوفمبر.

حيث أفاد مدير العلاقات العامة بوزارة الداخلية أن وزارة الداخلية يتحتم عليها تقديم برامجها الخاصة بنظام الانتخابات القادمة والذي يتضمن البرنامج التنفيذي والمستندات الخاصة به إلى مجلس الرقابة على القوانين قبيل الفترة المقررة.

وأوضح أن هناك اجتماعات مشتركة مستمرة بين الطرفين لبحث المشكلات التي قد تنجم عن هذا البرنامج لحلها من قبل وزارة الداخلية وعرضها مجدداً على المجلس لإقرارها رسمياً للعمل بها في انتخابات المجلس الثامنة.

روحاني: لم أقرر المشاركة في الانتخابات

أكد الدكتور حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي السابق بشأن تجريم حسين موسويان عضو فريق المباحثات النووية السابق أن المحكمة هي الجهة المنوط بها التجريم من عدمه، وأضاف روحاني أن تجريم الأفراد دون دليل مخالف للقانون، والمفترض انتظار رأي السلطة القضائية وحدها إزاء هذه القضية. وفي هذا السياق صرح روحاني قائلاً: "إنني مؤمن بالفصل بين السلطات، لذا فمن الضروري عدم تدخل السلطات التنفيذية في شئون السلطات القضائية، يعني أن السلطة القضائية هي المعنية فقط بالنظر في قضية موسويان.

أما بشأن تقرير البرادعي الأخير، فقد وصفه روحاني بالجيد، لكن كان من المنتظر أن يكون أفضل من ذلك، وعلى أية حال، فقد جاء ليؤكد على تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي تساؤل آخر عما إذا كان تقرير البرادعي يعني إعادة الملف النووي الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجدداً، قال إن عودة الملف تحت سلطة مجلس الأمن وهذا المجلس يمكنه بدوره اتخاذ قراره بإعادة الملف إلى الوكالة.

ومن ناحية أخرى، أوضح روحاني رئيس مركز

الدراسات الإستراتيجية لمجمع تشخيص مصلحة النظام بأنه لا يعتد أن هذه الخطوة قد تعنى إغلاق الملف النووي، نظراً لأن تقرير أفاد بوجود الفرصة أمام إيران، على حد قوله، يعنى بصراحة أن الموضوع مازال مفتوحاً. لكنه أضاف قائلاً لو أن الوكالة كانت منصفة حينما أقرت بشفافية إيران وبرنامجها السلبى لكنت أغلقت الملف، وهو الأمر الذى لم يحدث بعد.

ورداً على تساؤل آخر، مفاده هل يشارك روحانى فى انتخابات المجلس الثامنة قال مازالت لم اتخذ قرارى بعد. وفى هذا السياق، بين روحانى أنه أجرى اتصالات ومشاورات مع أطراف من جبهة الأصوليين والإصلاحيين تتعلق بملف الانتخابات القادمة.

دفاع بور محمدى عن حقوق الناخبين

أكد حجة الإسلام والمسلمين مصطفى بور محمدى وزير الداخلية على هامش أحد الاجتماعات رداً على تساؤل يتعلق بانتخابات المجلس الثامنة، أننا نلتزم جدياً بالقانون، ومن يعمل خلاف ذلك سيلقى الجواب مباشرة وبالقانون أيضاً، أما عن مسألة الانتخابات، فنحن نعتبر حقوق الناخبين أصل المسألة، وأياً من رشح نفسه وهو يتمتع بكافة الشروط والصلاحيات القانونية لذلك الترشيح لسوف ندافع عن حقوقه حتى يستطيع خوض التنافس الانتخابى.

معركة الهيمنة فى جبهة الإصلاحات

بدون شك أن حزب اعتماد ملى (الثقة الوطنية) وكروبي (رئيس المجلس السادس) يمضى قدوماً فى طريق النجاح، بالشكل الذى يمكننا القول معه إن مصير الإصلاحيين وجبهة الإصلاحات فى إيران خلال انتخابات المجلس الثامنة وحتى انتخابات الرئاسة العاشرة بعد ذلك سيكون مرتبطاً بهم.

لكن من ناحية أخرى، هناك أنباء نشرت فى وسائل الإعلان أفادت بدوران معارك تنافسية شديدة داخل جبهة الإصلاحات وبخاصة بين الطيفين "الثقة الوطنية" و"المشاركة، المجاهدين" على ساحة الانتخابات القادمة، ورغم أن مثل هذه المواقف حدثت من قبل إبان انتخابات الرئاسة التاسعة "معين- كروبي"، وقد كان منتظر بعد تفعيل حكومة أحمدى نجاد أن تنتهى التنافسية، تلك الحالة التى ظلت فى ازدياد حتى وصلت إلى درجة

الشقاق داخل جبهة الإصلاحات وعلى هذا الترتيب، وصلنا إلى نتيجة مفادها، أن التنازع الحالى ينطوى على الصراع بين الإصلاحيين والأصوليين بقدر ما يكون تنازع أو معركة لفرض الهيمنة داخل جبهة الإصلاحات نفسها.

ولعل التصريحات الأخيرة لكروبي فى وسائل الإعلام تعكس أصداً من هذا الاحتقان الموجود والمحيط بانتخابات المجلس الثامنة، إذ إن انتقاداته لم تمضى كالمعتاد صوب الأصوليين (المنافسين الأصليين) وإنما اتجهت صوب طيف "الإصلاح المتشدد" رابطة المجاهدين وحزب المشاركة.

تساؤل مع أفروغ للمشاركة فى الانتخابات

تبين من خلال التحركات الأخيرة لجبهة الأصوليين أن هناك مشاورات موسعة لأعضاء الجبهة مع السيد عماد أفروغ فى محاولة لإقناعه بخوض الانتخابات البرلمانية. وجدير بالذكر أن الآونة الأخيرة شهدت كذلك بلورة الكثير من التحالفات (الائتلافات) الكبرى فى جبهة الأصوليين المستقلة، حتى وصل الأمر إلى تشكيل ائتلاف من ١٢ تيار، أثارت قائمتهم الكثير من الجدل بين الأوساط السياسية ورغم أن أفروغ لم يقرر بعد المشاركة إلا إنه من الواضح بعد تكثيف المحاولات المتكررة سوف يقرر فى النهاية خوض هذه الانتخابات.

إجراء انتخابات المجلس الثامنة فى ٢٠٧ دائرة

أعلن السيد عليرضا افشار مساعد وزير الداخلية للشئون السياسية، أمام حشد من قادة محافظات أذربيجان الشرقية، كردستان وزنجان فى تبريز أن إقامة انتخابات الدورة التكميلية للمجالس الإسلامية ستقام فى ١٦٢ مدينة وقرية وكذا ستقام انتخابات خبراء القيادة التكميلية فى مدن ايلام، تبريز، قزوین وطهران. كما أعلن أن انتخابات المجلس الثامنة المقرر إقامتها فى منتصف شهر مارس القادم ستقام فى ٢٠٧ دائرة، تحوى ٤٦ ألف شعبية الاقتراع.

ومن ناحية أخرى، أشاد افشار بعملية إدخال الكمبيوتر فى الانتخابات القادمة موضحاً أنها خطوة قومية كبرى، ولعل إنجاز ٦٠٪ من هذه العملية واستكمال بقيتها مع مجلس الصيانة على القوانين خطوة تحسب لكافة القائمين على هذه المسألة.

الطريق إلى المجلس الثامن

■ جمهوری اسلامی (الجمهورية الإسلامية) ۲۰۰۷/۱۲/۲۶

صرح محمد رضا باهنر سكرتير عام الاتحاد الإسلامي للمهندسين بأن ٩٠٪ من الأصوليين سيدخلون تحت مظلة الجبهة المتحدة للأصوليين، وقال إن الاتحاد الإسلامي للمهندسين سيتحرك كما كان في الماضي في إطار جبهة أتباع خط الإمام والزعامة وكذلك الجبهة المتحدة للأصوليين، وضمن حديث باهنر نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي عن أن وحدة الأصوليين لم تتضرر على الإطلاق صرح قائلاً: من الممكن أن تكون هناك بعض الخلافات بين مجموعات ٦+٥ لكنها خلافات طبيعية ومحدودة.

دخول الحزب الإسلامي لمؤيدي الشعب المعركة الانتخابية:

صرح محمد حسين عبد الخالقى مؤسس الحزب الإسلامي لمؤيدي الشعب بأن الحزب سيضع رجل دين على رأس قائمته الانتخابية، وأكد على أن الحزب سيشارك في الانتخابات بشكل مستقل، في حين سيكون هناك عدد كبير من مرشحيه من مرشحي جبهة أتباع خط الإمام والزعامة، كما صرح بأنه التقى السيد مهدي طباطبائي النائب بالمجلس لإقناعه بأن يكون على رأس قائمة الحزب والاستفادة من وجهات نظره، وفي حالة عدم موافقة طباطبائي سيتم التشاور مع رجل دين آخر ليكون على رأس قائمة الحزب، واعتبر عبد الخالقى أن

تواجد هاشمي رفسنجاني وحجة الإسلام ناطق نوري على الساحة السياسية بشكل فعال باعث على الاتحاد الوطني وقال إن أولئك الذين ليس لديهم جذور فكرية في تاريخ الثورة لن يستطيعوا الحفاظ على قيم هذه الثورة، ولقد أوضح الكثيرون من أبناء الوطن أنهم يعطون الأولوية لقيم الثورة.

فخر السادات محتشمي بور المتحدث الرسمي باسم اتحاد النساء الإصلاحى:

حتى الآن لم توضع قائمة انتخابية تحدد نصيب المرأة فيها، صرحت فخر السادات محتشمي بور أن مجرد تخصيص ٣٠٪ للنساء لن يحل مشكلتنا، لأنه حتى الآن لم توضع قائمة انتخابية تخصص هذه النسبة للمرأة، وكان اتحاد المرأة قد بدأ دراسة حول تخصيص ٣٠٪ من مقاعد البرلمان للمرأة على أساس بحوث علمية متخصصة تستند إلى الاحتياج والضرورة القائمة في المجتمع الإيراني بالنسبة لمطالب المرأة فيه، وكذلك الأجواء الدولية، ومكانة المرأة في المجتمع الإيراني والقدرة التي لدى النساء الإيرانيات على التواجد في المجالات المختلفة ومن بينها المجال التشريعي، وعلى هذا الأساس توصلنا إلى أنه يمكن في إيران الاستفادة من هذه الآلية التي استخدمت في دول عديدة من بينها بعض دول المنطقة حضور المرأة في البرلمان.

حراك حزبي

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ۲۰۰۷/۱۱/۲۳

محبیان: مظلة الأصوليين يجب أن تتسع

صرح أمير محبيان العضو المؤسس لحزب المفكرين الجدد، قائلاً أن هذا الحزب مستمر في عقد جلسات منظمة ومستمرة، وقد اتخذ هذا الحزب قراراً بشأن حضوره في ساحة الانتخابات وهو أن هذا الحزب يدعم الحركة الكلية للأصوليين من أجل الوصول للقائمة الواحدة.

وأكد محبيان أن مظلة الأصوليون يجب أن تتسع،

وكل الجماعات الأصولية لديها سياساتها الخاصة بين التيارات المركزية للأصوليين الصانعة للقرار، وبناء عليه فإن أحد النقاط التي في اعتقادي وضعت موضع اهتمام وهي أن الطيف المركزي للتيار الأصولي يجب أن يعمل بشكل أوسع وأن يزيد من حجم نفوذه.

من جانب آخر فإننا في المجلس المركزي لحزب المفكرين الجدد قد توصلنا لهذه النتيجة وهي أن هذا الحزب لن ينشر قائمة مستقلة في هذه الظروف التي

من الممكن أن يكون لها انعكاس كنوع من الإنقسام في التيار الأصولي وستدعم أى من مرشحيه بشكل خاص. وأكد محبيان أن هذا الحزب يؤكد أن طريق الوصول للوحدة والتوافق بين الأصوليين ليس الصمت المطلق، ولكن يجب أن تطرح كل الانتقادات والرؤى المتفاوتة، وجميع الميول يمكنها أن توضح رؤيتها. ولكن أسلوب طرح هذه الانتقادات فى رأى يجب أن تكون على النحو الذى لا يؤدي إلى ظهور إنقسام وخلاف بين الأصوليين.

ونحن نسعى باعتبارنا حزب يضم نخبة التيار الأصولي أن نوضح تحليلاتنا بصورة شفافة وواضحة. **بالقرب من السياسة**

أكد محسن رضائي الأمين العام لمجمع تشخيص مصلحة النظام أن الساحة الانتخابية للمجلس بعد مشاركة الشعب ستكون أكثر اضطراباً وقال: إننى لا أقصد المشاركة فى انتخابات المجلس. وبخصوص المشاركة فى إنتخابات رئاسة الجمهورية، فلم يكن لدى أى برنامج قطعى ولم أتخذ أى قرار، وأن أعمل فى مجمع تشخيص مصلحة النظام ومستمر فى التعاون معه.

ويشأن الأحزاب التى تقدم الوعود للشعب من أجل كسب الأصوات فإن هذا الأمر بالنسبة للأحزاب المعروفة غير مقلق ولكن الأحزاب المجهولة تمثل مخاطرة عظيمة خاصة أن بعض الأحزاب بعد الإنتخابات تتخلص وتتغلى عن كل تعهداتها. وعلى شعبنا العزيز أن يعلن مواقفه بشكل واضح

تجاه التشكيلات النشيطة فى المجتمع ويؤكد أن بقاء هذه التشكيلات مرهون بتحقيق الوعود والشعارات التى أعلنوها سابقاً.

عدم الاعتماد على وجود حركة طلابية

صرح رضا حجتى عضو المجلس المركزى لحزب اعتماد ملى خلال حضوره للندوة التى عقدتها اللجنة الإسلامية لطلاب الكلية الفنية فى جامعة طهران لبحث صعود وهبوط الحركة الطلابية قائلاً: إننى لا أعتقد فى وجود حركة طلابية، لأنه من الصعب وجود تيار طلابى مستديم من البداية وإذا تحدثنا عن مكتب تحكيم الوحدة باعتباره أقدم الحركات الطلابية فليس لديه بعض الخبرة التى يمكن أن يستند عليها. وفى نفس الوقت لا أشك فى أن الحركات الطلابية كانت دوماً منشأ النهضة والاعتراضات فى تاريخنا.

ادعاء جديد لعضو الجبهة المتحدة للأصوليين

أكد أبو القاسم رؤفیان عضو اللجنة التنفيذية للجبهة المتحدة للأصوليين حول النموذج الانتخابى لهذه الجبهة والتى دونته هذه الجبهة منذ فترة، إنه إذا كان الإصلاحيون قد استفادوا أيضاً من هذا النموذج، فإن هذا بمثابة تأثرهم بنموذجنا الانتخابى.

وحول تشابه النموذج الانتخابى للأصوليين مع الإصلاحيين فى تكميل القوائم الانتخابية فى المراكز الرئيسية والإقليمية قال: أن تدوين نموذج وشكل إنتخابى لجبهة الأصوليين كان موضع بحث وإهتمام من بداية تشكيل هذه الجبهة. وفى نفس الوقت تمت الموافقة عليه وتم إبلاغه للمراكز الإقليمية.

الإصلاحيون وانتخابات المجلس الثامن

■ محمد برون ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٠٠٧/١١/٦

بالكشف عن المستقبل المنير لكل قطاعات وجماهير الشعب وهو الأمر الذى لا يخفى على أى شخص منا على الإطلاق.

لكن فى المقابل فقد أدت مجموعة من الأخطاء التى صدرت عن الإصلاحيين والتى كان بعضها قد حدث نتيجة للأساليب غير المألوفة لهم التى كانوا يلقونها من جانب منافسيهم .. أدت هذه الأخطاء إلى حدوث ووقوع اشتباكات فيما بين الإصلاحيين بعضهم البعض وهو الأمر الذى ساعد فى استفحاله قلة خبرتهم أيضاً، الأمر الذى جعل نهاية الإصلاحات ذات صبغة مأساوية أو على أقل تقدير غير طيبة أو سعيدة.

فى ظل الظروف التى نعيشها الآن ونحن على عتبة انتخابات المجلس الثامن، يجب علينا أن نذكر بعدد من النقاط المهمة خاصة وأن الفضاء أو المناخ السياسى للمجتمع الإيرانى الآن صار متمحوراً حول "الشخصنة" فى البعدين الداخلى والخارجى.

أولاً .. كان ظهور - ميلاد - الحكومة الإصلاحية فى الثانى من خرداد ١٣٧٦ / ١٩٩٧ بمثابة بادرة أمل فى البلاد عقد الجميع عليها الأمل فى إزالة غبار اليأس وانعدام الأمل داخل المجتمع الإيرانى.

الأكثر من ذلك أن تلك الحكومة كانت قد أخذت الأنظار نحو المستقبل وتحديدا قامت تلك الحكومة

ثانياً .. لازالت تجربة السنوات الثمان من الإصلاحات وكذلك المجلس السادس ماثلة أمام الإصلاحيين تماماً، وإن تكرار التجربة لهو أمر خطأ بكل تأكيد. إن عود الحكومة التاسعة لم تتحقق حتى الآن مع الأسف والجميع يشعر بقوة بالأخطاء والإخفاقات الكثيرة التي شهدتها القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل التضخم والإسكان وهو ما يجسد فشل وإخفاق الحكومة التاسعة بقوة.

إن المشكلات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية والصراعات الدولية قد أبعدت الهدوء والاستقرار لفترة محسوسة عن روح وطبيعة المجتمع الإيراني وفي مثل هذه الظروف لا يمكن للشعارات السياسية أن تؤتي ثمارها. فعلى الرغم من أن المناخ الاجتماعي الآن قد صار سياسياً بدرجة شديدة إلا أن حاجة الشعب الحقيقية الآن ذات صبغة اقتصادية بالدرجة الأولى.

ثالثاً .. يجب على الإصلاحيين أن يقدموا برامجهم إلى الناس بشكل شفاف تماماً ويعرفوا بأي شئ يعدونه وماذا يستطيعون فعله بالضبط وأن يحددوا له أية برامج واقعية وحقيقية صارت مشخصة لديهم لإدارة الدولة. يجب عليهم أيضاً أن يحددوا للشعب الأولويات التي تتقدم لديهم، وهنا تحديداً يجب عليهم أن يحذروا ويجتنبوا الوقوع في الأخطاء السالفة والخاصة بتقديم الشعارات العامة والجوفاء التي ظلوا يرددونها طوال سنوات وجودهم في الحكم ومن ثم يجب عليهم أن يقولوا للشعب تحديداً ما الذي يستطيعون فعله. المؤكد أن الارتباط بالشعب بشكل قريب ومباشر وكذلك الاستفادة من النماذج والتجارب الشائعة والمماثلة أو المناظرة خاصة النماذج القريبة من إيران مثل الحزب الإسلامي في تركيا يمكن أن يند مفتاحاً مهماً في أيدي الإصلاحيين في الانتخابات القادمة. إن آلام الشعب يمكن تشخيصها وتحديدتها من خلال التجول والتحرك بين فئات الشعب المختلفة ويمكن أيضاً من وضع الأجندة اللازمة لعلاج هذه الآلام أو تلك.

رابعاً .. طوال المائة سنة الماضية لم تحظ الأحزاب في إيران - والتجربة الحزبية عموماً - بالخبرة أو النضج الكافيين واللازمين ولنفس هذه الحجج والأسباب يتم قمع وسحق الأحزاب بوصفها آليات معرقة وعناصر غير مطلوبة من جانب جميع المعارضين لفكرة الأحزاب أساساً. ولما كان الإصلاحيين يدركون جيداً ضرورة وجود "الحزب" في المجتمع ولأنهم يدركون جيداً أيضاً حاجة المجتمع لذلك فإنه يجب عليهم أن يتعضوا ويعتبروا من الأساليب القديمة التي شهدتها التجربة الحزبية وكذلك يلزمهم العمل على تجديد العمل الحزبي في المجتمع ومأسسته ومن ثم يجب عليهم تثقيف الناس وتبصيرهم أكثر من ذي قبل بمزايا وفوائد ومكاسب الأحزاب والحياة الحزبية. اليوم يجب على الإصلاحيين أن يتركوا - ويتخلوا عن - جميع الأمنيات والمطالب الفردية والفئوية لصالح المصالح القومية، كما يجب عليهم أن يبحثوا جيداً كيفية إنقاذ الدولة من الأزمات المصطنعة، يجب عليهم أن يجعلوا هذه المهمة هدفاً رئيسياً لهم. لا يجب أن تتحكم الصفات والميول الشخصية أو التوجهات الفئوية الجماعية في تحقيق الإجماع فيما بين الإصلاحيين في هذه المرحلة. إن الإصلاحيين يمتلكون العديد من العناصر والثروات الضخمة مثل الشعب الإيراني الشجاع والمقدام ومثل الوجوه القائدة الموجهة والمعتدلة كخاتمي، مهدي كروبي، هاشمي، مير حسين موسوي وأمثالهم. يجب على الإصلاحيين أن يلتفوا حول هذه الشخصيات الكبرى ويمحور حولهم برامجهم ورؤاهم الإصلاحية وأن يجتنبوا ما من شأنه خلق الصراعات فيما بينهم أو أضعافهم.

لا بد على الجميع أن يدرك حقيقة مفادها أن التاريخ والأجيال القادمة سوف يتوقفوا جميعاً أمام أعمالنا وإنجازاتها ومن ثم يجب علينا من الآن فصاعداً البحث في الإجابة التي سوف تقدمها لهذه الأجيال القادمة وللتاريخ أيضاً.

مصير المنافسة بين جبهة المشاركة واعتماد ملي

■ أمير علي مهريان ■ فردا (الغد) ٢٠٠٧/١١/١٨

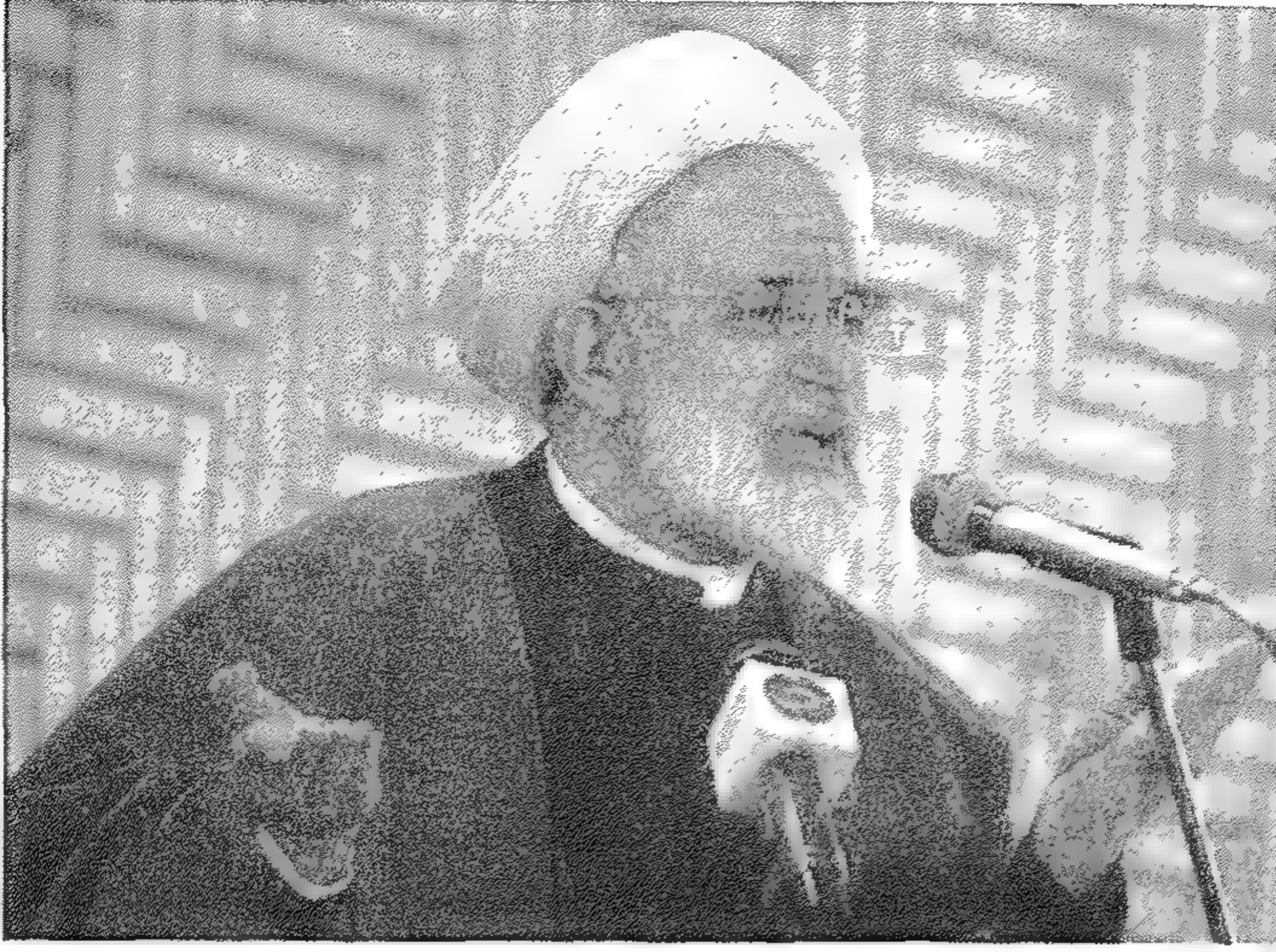
شعار التمسك بجبهة الإصلاحات وراياتها ما يعني أن هذا الانقسام لم يصبح رسمياً بعد وهو الأمر الذي يحمل تساؤلات ونحن بصدد الدخول في انتخابات المجلس الثامن.

وقد صار وضع اسم السيد محمد خاتمي بوصفه

الشئ الذي يمكن إدراكه من رصد الأخبار والتقارير والتحليلات الانتخابية أننا بصدد تيارين قد تشكلا بوضوح داخل جبهة الإصلاحات وهما: حزب اعتماد ملي (الثقة الوطنية) وكتلة جبهة المشاركة - مجاهدي الثورة الإسلامية. لكن حتى الآن لازال كل منهما يرفع

على رأس القاتمة الانتخابية لحزب اعتماد ملى سبباً لتحريك رئيس الجمهورية السابق لتكذيب هذا الأمر لكن من دون أن يلغى هذا الإعلان الأمر الذى كشف عن وجود شقاق أو انشقاق داخل جبهة الإصلاحات.

على الرغم من أن الانقسام السابق ذكره قد تشكل منذ انتخابات رئاسة الجمهورية



نبوى كانت قد وضعت حزب المشاركة - منذ فترة ماضية - تحت مرمى سهامها منتهجة فى ذلك النمط الإعلامى - الدعائى الذى كان قائماً إبان المجلس السادس، بل وعمدت إلى السعى لترويج مقولة أن المجلس السادس كان مجلساً موفقاً وناجحاً وأنه إذا كان ذلك المجلس قد أخفق فإنما قد

حدث ذلك بسبب "حدة وإفراط" الإصلاحات وتحديدًا بسبب كروبي الذى كان رئيساً لذلك المجلس. من هنا يمكن الوصول لنتيجة مفادها أن الصراع أو المنافسة القائم الآن بالنسبة لجبهة الإصلاحيين إنما هي منافسة داخلية بل وربما صارت معركة مصيرية داخلية وليست معركة أو صراع مع منافسيهم من المحافظين.

فى إطار هذه الظروف والمعطيات فإن حزب اعتماد ملى الذى يترأس أمانته العامة شخصية جامعة مثل حجة الإسلام مهدي كروبي قد صار لديه طمأنينة نسبية من عبور ونجاح مرشحيه من الفلاتر الرقابية للنظام (مجلس صيانة الدستور) بل والمؤكد أن ينجح هذا الحزب فى تحقيق الاستفادة الماهرة من القدرات الإعلامية المتاحة لدى منافسيه المحافظين بل لقد نجح فى ذلك بالفعل وهو ما يكشف عن "وثبة عالية" صارت متحققة فى استراتيجية طيف كبير كان يشكل منه تيار أو جبهة الثانى من خرداد من جهة وامتلاك قدرة نسبية وعالية من المناورة السياسية الداخلية من جهة أخرى.

الواضح أن حزب المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية نظراً لأنهما كان يتمتعان بالأكثرية - الأغلبية - القريبة إلى الإجماع كان يستوليان بالفعل على المناصب فى حكومة خاتمی لم يحظيان بالرضا الكبير بين جماعات وقوى الثانى من خرداد ومن ثم لم تكن لديهما المكانة اللائقة التى تمكنهما من أعمال المواجهة المطلوبة مع منافسيهم. لذلك فإن المناورة السياسية التى قام بها حزب اعتماد ملى فى ظل الظروف الراهنة قد خلقت الفرصة الملائمة لأن يقود هذا الحزب جميع الجماعات والقوى التى كانت مهمشة داخل جبهة الثانى من خرداد مثل "التضامن"،

التاسعة وما شهدته من منافسة بين مصطفى معين ومهدي كروبي، إلا أنه يبدو أنه مع مجئ حكومة أحمدى نجاد ونشوء مفهوم "العدو المشترك" أو المعارض المشترك، فإنه لم يؤد إلى ترميم هذا الانقسام داخل جبهة الإصلاحات بل العكس هو ما حدث حيث تعمقت واشتدت هذه الانقسامات والخلافات.

ثمة مرحلة أحدث دخلتها هذه الصراعات الداخلية القائمة داخل جبهة الإصلاحات وهى التى كشفت عنها الحوارات الصاخبة والمديدة - والتى أحدثت صدى كبيراً - التى أجراها حجة الإسلام مهدي كروبي أمين عام حزب اعتماد ملى مع وسائل الإعلام واستمرار تلك الحوارات الصاخبة له مع وسائل الإعلام المحافظة.

إن الحوارات والتصريحات التى نشرتها مؤخراً وسائل الإعلام لمهدي كروبي جديدة بالتأمل والتوقف وتعد ذات مغزى كبير بل وتعد غير متوقعة على الإطلاق، خاصة وأن الأمين العام لحزب اعتماد ملى يدرك أننا على عتبة مرحلة جديدة وحساسة من المنافسات الحزبية والسياسية والمتمثلة فى انتخابات المجلس الثامن، حيث لم يصوب كروبي سهام وحراب انتقاداته للجناح المحافظ الذى هو المنافس الحقيقى له وإنما وجهها وصوبها نحو الطيف أو التيار المتشدد داخل جبهة الإصلاحات وتحديدًا نحو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية وحزب المشاركة.

إن المنافسة على رفع أو حمل "لواء الإصلاحات" ورايته تعد واحدة من أهم الموضوعات الخاضعة للمنافسة السياسية - الإعلامية لهاتين الجبهتين أعنى "جبهة المشاركة" ومنظمة مجاهدى الثورة من جهة وحزب اعتماد ملى من جهة أخرى.

من ناحية أخرى فإن الوجوه البارزة داخل منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية والتى من جملتها "بهزاد

الحاكمية الشعبية مجمع خط الأمام، مجمع روحانيون مبارز وغيرها ومن ثم يأخذها في ركابه.

لكن السؤال المطروح هنا هو: ما هي الآلية والأدوات التي يمكن لجبهة أو لنقل تيار حزب المشاركة - حزب منظمة مجاهدي الثورة أن يستخدمها وترد بها على المناورة السياسية التي قام بها حزب اعتماد ملي؟ وما هي القدرات الحقيقية المتاحة لديهم للرد على هذه المناورة؟ هل بإمكان طيف "المشاركة - مجاهدي الثورة" أن يرفع شعار "المواجهة" ومن ثم يضع لنفسه "الشعار والتوجه" الذي من شأنهما أن يمكناه من جلب مؤيدي الإصلاح له مرة أخرى؟

إن المشكلة الرئيسية لهذا الطيف الإصلاحى "المشاركة - مجاهدي الثورة" تتمثل في أنه كان قد طرح أحد وأعنف الشعارات والبرامج وأكثرها ثورية في أواخر الحكومة الثامنة وانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة وذلك على لسان الدكتور معين مرشحه الرئاسى آنذاك ولكن تلك الشعارات والبرامج لم تعد لها أية جاذبية الآن من جانب - لدى - مؤيدي الإصلاحات.

على الرغم من أن حزب المشاركة سعى إلى إحداث نوع من التجديد في خطابه مع بداية الحكومة التاسعة - حكومة أحمدى نجاد - وذلك عبر تغيير أمينه العام "محمد رضا خاتمی" إلا أن معطيات الأمور تخبرنا أنه

لا زال يواجه العديد من المشكلات في هذا الصدد حتى الآن. وهو ما يعنى أن تغيير المظهر أو الشكل السياسى لا يمكن أن يخلق - فى حد ذاته - موقعاً مناسباً له.

إن شعار "الخروج من الحاكمية" كان ولفترة شعاراً جديداً للتيار الثورى - الراديكالى - داخل جبهة الإصلاحيين ولكن هذا الشعار لم يعد صالحاً اليوم فى ظل المعطيات الجديدة وفى ظل منافسة المحافظين المترافقة مع حزب اعتماد ملي، وهما الجبهتان اللتان تسعيان بقوة نحو إخراج تحالف "المشاركة - مجاهدي الثورة" من جبهة الإصلاحات.

مما لا شك فيه أنه إذا ما حدث أن نجح حزب اعتماد ملي وكروبي فى هذه المواجهة الجديدة فإنه يصبح بمقدورنا أن نقول وبصراحة بأن مصير ومستقبل الإصلاحيين وجبهة الإصلاحات كلها فى الانتخابات التشريعية الثامنة بل وحتى فى الانتخابات الرئاسية القادمة فى ٢٠٠٩ سوف يكون معلقاً ومرتبباً بهما معاً أى بحزب اعتماد ملي ومهدى كروبي.

إن الخطأ الذى وقع فيه تحالف "المشاركة - مجاهدي الثورة" أثناء الانتخابات الرئاسية السابعة - ٢٠٠٥ - يعمل السيد مهدى كروبي على عدم الوقوع فيه الآن حتى لا يكون سبباً جديداً لهزيمة الإصلاحات.

السؤال الأخير هنا: بأى الأشخاص يتعلق السيد خاتمی؟

تحالف الجبهة الثانية للأصوليين مع مهدوى كنى

■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٥/١٢/٢٠٠٧

من على لاريجاني ومحسن رضائى ومحمد باقر قاليباف وعلى أكبر ولاياتى وشهاب الدين صدر ومجموعة من أعضاء اللجنة المركزية لروحانيت مبارز والجبهة المتحدة للأصوليين، وعلى نفس منوال هذا اللقاء عقد كثير من اجتماعات الأصوليين فى جامعة الإمام الصادق، وتناول الحاضرون بالحديث موضوعات تتعلق بانتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى.

طبقاً لقول شهاب الدين صدر السكرتير التنفيذى للجبهة المتحدة للأصوليين عرض فى هذه الجلسة تقارير ومناقشات حول أسلوب العمل وكيفية إقامة وحدة بين الأصوليين والحفاظ عليها فى جميع أرجاء إيران، فضلاً عن مناقشة النشاطات التى ستقوم بها الجبهة المتحدة للأصوليين للوصول إلى قائمة موحدة للمرشحين للانتخاب المجلس شريطة أن يكونوا يحظون بالقبول الشعبى والكفاءة.

قال صدر بشأن ما أعلن عن ترشيح لاريجاني على رأس القائمة الانتخابية للجبهة المتحدة للأصوليين فى

دخلت التحركات السياسية للثلاثة الكبار فى الجبهة المتحدة للأصوليين وهم محسن رضائى ومحمد باقر قاليباف وعلى لاريجاني مرحلة جديدة على حد زعم كثير من السياسيين أعضاء هذا المثلث الذى اشتهر بالجبهة الثانية للأصوليين حيث التقوا السبت الماضى آية الله مهدوى كنى، وقد صرح محمد باقر قاليباف محافظ طهران بأن الأصوليين يحتاجون إلى الاتحاد والتضافر من أجل الانتخابات القادمة، وأضاف أن الجبهة المتحدة للأصوليين ومجموعة ٦+٥ الأصولية قد عقدتا جلسات مشتركة بشأن الانتخابات القادمة وعقدت لقاءات مع آية الله مهدوى كنى بهذا الشأن أيضاً.

وذكر قاليباف ضمن التأكيد على ضرورة التنسيق على نحو أفضل بين الأصوليين أن اللقاء مع مهدوى كنى مهم للاستفادة بآراء الشخصيات الأصولية المحورية وستشكل لجنة مكونة من ٢٢ فرداً تضم شخصيات مثل توكلى ولاريجاني ورضائى وقاليباف وغيرهم، وفقاً للأخبار المعلنه فى وسائل الإعلام حضر هذا اللقاء كل

طهران: حتى الآن لم يتخذ قرار نهائي بهذا الشأن، ولم يتم الحديث في اللجنة المركزية للجبهة عن شخص بعينه والأقوال التي طرحت بهذا الشأن لا تتجاوز حد التكهنات الإعلامية. ولكن هل هو من اللازم وضع أشخاص معينين على رأس القائمة الانتخابية لطهران أم لا، فذلك أمر لم يتخذ بشأنه قرار بعد.

صرح حسين فدائي العضو البارز في ائتلاف الأصوليين بالمجلس والذي يتولى مسؤولية تنسيق الجلسات المشتركة التي تجمع بين الشخصيات الأصولية والجبهة المتحدة للأصوليين بأنه طبقاً للبرنامج الموضوع قد تمت لقاءات عدة بهدف تدعيم القوى الفاعلة بالجبهة والأصوليين من خارجها، وهناك لقاءات أخرى في جدول الأعمال، وأضاف طبقاً للبرنامج الموضوع لدينا قرار بالاستفادة من إمكانات العناصر الأصولية الفعالة واستيعاب وجهات نظرهم وتقديم تقارير عنها.

اعتبر فدائي العمل القائم في الجبهة المتحدة للأصوليين موضع رعاية وتأييد روحانيت مبارز والعناصر الفعالة للأصوليين وأوضح أن اللقاءات المشتركة التي تجمع بين أعضاء الجبهة والشخصيات الأصولية البارزة تمت باقتراح من آية الله مهدي كني

حتى يتم فيها مناقشة أسلوب دعم ومساندة الناشطين السياسيين في الجبهة، وقد تمت دعوة جميع العناصر الفعالة من الأصوليين إلى إعلان تأييدهم لقرارات اللجنة المركزية للجبهة المتحدة.

صرح اميدوار رضايي نائب مجلس الشورى الإسلامي عن مدينة مسجد سليمان لمراسل اعتماد ملي قائلًا: يسعى الائتلاف المكون من لاريجاني ورضائي وقاليباف إلى تجميع الأصوليين تحت مظلة أوسع وكان حضورهم في هذه الجلسة لهذا السبب، لكن عن سبب عدم حضور ممثل عن الحكومة في هذا اللقاء فيجب سؤالهم شخصياً عن هذا.

وصرح رضائي حول ما إن كان آية الله مهدي كني شكل خطوة للإمام في عمل الجبهة قائلًا: إن آية الله مهدي كني شكل نقطة إيجابية جداً في عمل الجبهة لأن المرجعية الدينية قد تم استبعادها لفترة، وما تم بعد تحركاً إيجابياً نأمل أن يستمر لأن مثل هذه التحركات الهدف منها في الأساس صالح إيران، ولآية الله مهدي كني تجارب كثيرة قبل الثورة وبعدها. ولهذا لديه رؤية أكثر اتساعاً وشمولية للتحركات التي تتم على مستوى إيران.

صمت المحافظين!

■ هدايت الله اغايتي ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٣/١١/٢٠٠٧

الكلامية اليومية لكي لا يصل أي ضرر من جانب أي طرف للأشخاص الذين يتولون السلطة نيابة عنه أو بتفويض منه. كان فيما يبدو أن "قصة الحكومة التاسعة" مختلفة تماماً عن كل ذلك.

فالمحافظون - بوصفهم طيفاً سياسياً مرافقاً وداعماً لرئيس الحكومة قد عمدوا للصمت المملوء بالمعنى والعبر تجاه المواقف المعلنة من جانب الحكومة فحسب بل إنهم عمدوا إلى عدم تأييدها بشكل معلن وواضح. على أية حال يجب على الجناح اليميني أن يرد ويجيب على الأخطاء الآتية من منطلق أنه يرى نفسه حاملاً لراية المحافظين في الدولة.

أولاً.. المحافظون مؤيدون للاتهامات التي تسوقها الحكومة التاسعة.

نظراً للخلفيات والتجارب المشتركة وحالة المرافقة - الرفقة - القديمة تجاه المنافسين فإن المحافظين غير قادرين فعلياً على إعلان ذلك الأمر بشكل كامل وصحيح الأكثر من ذلك أنهم على إصرار من التوافق مع رئيس

مر أكثر من عامين على تشكيل الحكومة التاسعة، خلال هذه الفترة تشكلت ظاهرة فريدة وغير مسبوقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية ألا وهي اتخاذ مواقف حادة وعنيفة من جانب الرئيس محمود أحمدى نجاد ضد الحكومات والمسؤولين في السنوات التي سبقت رئاسته للجمهورية، حيث قام بتضمين أغلب خطبه وحواراته باتهامات مثل الجاسوسية، التعاون مع العدو، المافيا و.. الخ المؤكد أن سحق المنافس وإخضاع السابقين للأسئلة والتحقيق ليس مقتضراً على الحكومة الحالية فحسب لكن الأمر الذي تتميز به هذه الحكومة هو حالة العمومية والشمولية في هذه السمة أو الصفة والممارسة السلبية حيث فاق سلوك رئيس الجمهورية الحالي وكذلك أتباعه جميع نظرائهم السابقين في هذا المضمار.

من المؤلف والمعتاد أن أية مناخ أو تيار سياسى يعمل أو يسعى إلى الإبقاء إلى شعبية مرشحيه، يعتمد دوماً على المناظرات والسجلات السياسية واللفظية-

الحكومة وهنا تحديداً يجب القول بأن المحافظين قد داسوا بعملهم هذا على أحد المبادئ المهمة التي يعتنقونها وهو المبدأ الخاص بعدم إغفال "طهارة الحاكمية" مقابل العلاقات الشخصية مرجع ذلك أن المحافظين كانوا قد كرر ودوداً شعاراً مفاده أنهم لا يجاملون أبداً أى شخص من أجل حماية مبادئهم.

ثانياً.. فى الحالة الثانية من الممكن أن يتخذ المحافظون مواقف صحيحة لكنهم يقدمون المصلحة الفكرية وعملية النظام على مثل هذه المناقشات أو المواقف. وهنا يجب الرد على هذا بأنه على الرغم من أن مثل هذه القرارات يكون صحيحاً وإن أحداً لا يمكنه إنكار المصالح الوطنية إلا أن رعاية مبدأ "المصلحة" يجب أن يبدأ من أعلى نقطة فى هرم الجناح المحافظ لأنه إذا حدث ووقع أى انحراف فى هذا الصدد من جانب القمة فمن المؤكد أن الانحراف نفسه سوف يرى عند اتخاذ القرارات فى قاعدة الهرم. لكن الحادث أن هذه المسيرة معكوسة فى وقتنا الراهن والواضح لنا أن رأس لهم فيما يبدو وغير قابلة للسيطرة وهو جعل مبدأ المصلحة الفكرية والإيديولوجية نوعاً من التجرد والابتذال أو نوعاً من اللهو والضحك على أقل تقدير.

ثالثاً.. حالة أخرى يمكن تصورها أيضاً وهى أن المحافظين ربما كانوا موافقين لهذه المواضع المعلنة والمتخذة من جانب رئيس الحكومة لكنهم - من الناحية التكتيكية - يفضلون الاستفادة من القدرة التى يتمتع بها رئيس الجمهورية وكذلك خصائصه وسماته المثيرة والتى ربما كانت صحيحة وصادقة وذلك بدلاً من الاستفادة من مكانتهم وشرعيتهم التى يتمتعون بها منذ سنوات قديمة أو طويلة، ولو أن هذا الافتراض كان صحيحاً فعلاً فإنه يجب القول بأن المحافظين قد دهسوا بأقدامهم مبدأ مهماً آخر وهو المروءة والشهامة والذى يعتبرونه أحد أهم مبادئهم الفكرية والقيمية والأخلاقية. وبعبارة أخرى نقول إن المحافظين - على عكس ما تقول المبادئ الأخلاقية - يعتمدون الاستفادة من الأفراد والأشخاص بوصفهم أدوات أو آليات لإنجاز أهدافهم،

فإذا ما تحقق لهم ما يريدونه فإنهم يعملون على إعادة توجيه الشخص المذكور أو حتى تهميته وإقالته أو عزله.

رابعاً... احتمال آخر يمكن ذكره بشأن صمت المحافظين على ما يسوقه ويكرره السيد رئيس الجمهورية فى خطبه وحواراته من توجيه أقصى الاتهامات لجميع الحكومات والمسؤولين السابقين وهو أنه من الممكن أن يكون المحافظون معارضون ومخالضون لمواقف رئيس الجمهورية فعلاً ولكنهم غير مستعدين للتخلي عن السلطة لصالح الدفاع عن المبادئ والقيم الثورية. هنا يكون واضحاً أيضاً أن الجناح المحافظ قد أغفل عامداً متعمداً مبدأ آخر من المبادئ المهمة التى يعتنقها مثل الدفاع عن المظلوم أو الطرف صاحب الحق.

خامساً.. ثمة احتمال أخير لكنه بعيد تماماً عن الذهن وهو أنه من الممكن جداً أن يكون المحافظين قد حصلوا عن طريق قرارات رئيس الحكومة.. على نافذة صغيرة من المعلومات السرية العجيبة والغريبة والمثيرة أيضاً وعلى حد قول هذا الجناح يمكن أن يكون سرا ما قد تكشف لهم وأنهم قد أسقطوا فى أيدهم من الحيرة والتعجب خلال العامين الماضيين وأنهم غير قادرين على التكلم والتطرق ولهذا من الممكن أن يكونوا فى حالة عمل دائم من أجل تجاوز المأزق الذى وقعوا فيه بشكل يحفظ لهم مكانهم وصورتهم وهو ما يستوجب عليهم العمل بفطنة وذكاء كبيرين.

على أية حال ما ذكرنا لا يعدو مجرد نوع من الاستدلال أو التدليل الاجتهادى من جانبنا قد سقناه بهدف محاولة فهم حالة الصمت القائمة والسائدة لدى مؤيدى رئيس الجمهورية أو المقربين منه إزاء مواقفه الشديدة والمتبجحة. وحتى إذا كنا قد اقتربنا من الصواب فى سبب واحد مما ذكرنا فإنه يجب على المحافظين - ورغم كل ما ذكرناه - أن يبحثوا لأنفسهم عن اسم وعنوان أخسرين وألا يصادروا أو يحسبوا لأنفسهم أكثر وأكثر شعار أو اسم أو مبدأ "الدفاع عن المبادئ والقيم".

نقاط ضعف الأصوليين في الانتخابات القادمة

■ حميد رضا حاجي باباي ■ جام جم (المرأة المسحورة) ٢٠٠٧/١٢/١

في هذه المرحلة الفوز بالانتخابات، لذا ينبغي أن يكون الشاغل الأساسي لجميع الأصوليين الفوز بالانتخابات، والبعد عن الاهتمام بالذات والفصيل السياسي الذي ينتمي إليه ونصيبه من المقاعد البرلمانية.

٢- عدم الاهتمام بانتقاء القيادات ذات الجدارة، ولقد كان السر في نجاح الأصوليين انتقاء قيادات على درجة كبيرة من الكفاءة، لذا فإن أي خضوع لانتقاءات حزبية سيؤدي إلى إضعاف ائتلاف الأصوليين.

٣- المحدودية في النظرة، بمعنى تضيق دائرة الانتقاء، لذا يلزم توسيع مظلة الأصوليين لتشمل أفراد أكثر من النخبة ذات الكفاءة، ذات التوجهات الأصولية في ذات الوقت، والهدف من ذلك التأكيد على أن الميدان مفتوح لنمو العناصر الفاعلة داخل بيئة الأصوليين، وإذا كان مثل هذا الميدان مفتوحاً في الماضي، فالأصوليون اليوم لديهم قائد واحد، ولن يجروا إلى مثلث أو مربع من السلطة مثلما كان الأمر في السابق.

تثار في هذه الأيام نقاشات عدة حول ائتلافات الجماعات السياسية سواء كانت إصلاحية أو أصولية، وما من شك في أنه كلما كان هذين التيارين أكثر تماسكاً كلما دخلا المعركة الانتخابية بشكل أقوى وأكثر فاعلية وتزايد اشتراك الناخبين في عملية الاقتراع، وهذا حديث هام له موضعه لكن اليوم أرغب في الحديث عن ائتلاف الأصوليين ونقاط الضعف الموجودة به، ولأجل الوصول إلى نتيجة من هذا الموضوع ينبغي الإجابة على تساؤل، ما هو الأساس في ائتلاف الأصوليين؟

والإجابة المختصرة لهذا السؤال تتمثل في النجاح ولذا لضمان نجاح الأصوليين ينبغي عدم تجاهل أسس النجاح. بناء على هذا ينبغي إعداد كل الأجواء لتحقيق هذا النجاح وتلافى نقاط الضعف الموجودة لدى الأصوليين وأشير إلى بعضها وهي:

١- عدم الاهتمام بالأهداف العليا للأصوليين وهي

المجال غير متاح أمام مشاركة القوى الوطنية الدينية

■ مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١٢/٥

أما إذا ما رأى البعض أن المجال غير مهبط للمشاركة فمن الأفضل الانسحاب، وعدم المشاركة حتى بالعناصر الغير معروفة.

حداد عادل: انتظر قرار جبهة الأصوليون المتحدة وفي سياق الانتخابات القادمة صرح الدكتور غلامعلي حداد عادل رئيس مجلس الشورى الإسلامي في دورته الحالية (المجلس السابع) أن هذه الانتخابات ستكون بمثابة تجربة كبرى للشعب الإيراني، ذلك الشعب الذي ظل يراقب الطريق عبر مشاركته الطويلة على مدار الانتخابات السابقة ويدرك تماماً بأن صموده لن يمضي سداً.

وأكد غلامعلي حداد أمام حشد من البسيخ (عناصر قوى التعبئة) بمسجد الشهداء الجائع بمنطقة "كن" أن إيران اليوم تتقدم وعلى مختلف الأصعدة، وهذه ثمرة ودورها في إرثاء العظمة والعزة الإيرانية، فقد أشار

أعلن السيد علي رضا رجايي عضو مجلس الشورى في دورته السادسة أن مجال المشاركة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي القادمة لن يكون متاحاً أمام "القوى الوطنية الدينية".

وأضاف هذا العضو، أن تيار القوى الوطنية الدينية لن يمر من مصفاة الأهلية، ولذلك فلن يوجد على قائمة هذه الانتخابات خاصة أننا ندرك تماماً أن عناصر هذا التيار لن يجتازوا مرحلة الأهلية بسهولة، ومن ثم نتصور أن مشاركة تيار القوى الوطنية الدينية بعناصر معروفة في هذه الانتخابات يمكن أن يؤثر على حجم الأصوات الانتخابية بشكل أفضل من مشاركتهم بعناصر أقل شعبية بين الأهالي.

هذا وقد أكد رجايي قائلاً: "إنني اعتقد بضرورة مشاركة عناصر القوى الوطنية الدينية بقائمة إنتخابية تتمتع بشعبية كبيرة حتى تحظى بأكبر قدر من الأصوات

قائلاً: "إن الشخص الذي يفكر بحماقة في التعدي على دولة رسول الله يجب معرفة أن أصغر تعبوى سيكون له بالمرصاد .

كما أضاف في معرض كلامه عن كيفية التعامل مع أعداء إيران قائلاً: "لو فكروا في دخول إيران عبر الخليج (الفارسي)، سيعلمون بأن "البسيج" في استقبالهم ببسط سجاد الدماء تحت أقدامهم حتى لا يقدم أحد على ذلك.

هذا وقد أشار رئيس المجلس السابع إلى روح البسيج الضامنة والحارسة لأهداف الثورة والمدافعة عن استقلال إيران موضحاً أن البسيج (قوى التعبئة) اليوم هي من أكثر القوى المتعلقة بالثورة الإسلامية التي لا يضارعها أي تنظيم أو تشكيل آخر في التزامها وفعاليتها حتى أن مقام المرشد يؤكد دائماً أن المجال مفتوح أمام البسيج لكن لن يعنى هذا، في الوقت ذاته، أن هذه المؤسسة الشعبية تحظى ببطقة خاصة دون غيرها.

ومن ناحية أخرى راح حداد عادل يبين مدى الروح الإيمانية لقوى البسيج واعتقادهم بالإسلام وعشقهم للإله ورسوله وآل بيته، موضحاً استمرارية ولائهم للإسلام وقرآنه وخدمتهم لشعبه بدون منة وتصديهم الدائم لأعداء الإسلام والبلاد وقد شاهدنا بأنفسنا حينما أعلنت جماعة باسم "الجمعية الإسلامية" رسمياً بضرورة فصل الدين عن السياسة كيف تصدى لهم البسيج وحارب فكرهم.

وكذا تطرق رئيس المجلس السابع إلى توضيح عظمة الجمهورية الإسلامية في إرثاء اليقظة الإسلامية لدى جميع المسلمين في العالم والتي تجسدت في رغبة الشعوب الإسلامية في إدارة بلادهم بأنفسهم.

أما فيما يتعلق بالمشكلات التي لاتحصى على صعيد المسيرة النووية الإيرانية، فقد أوضح سيادته أن التقدم النووي الذي أحرزته الجمهورية الإسلامية لم يكن من العمل بمكان بحيث أن المنافسين أرادوا الحيلولة دون حصول إيران على التكنولوجيا النووية، بيد إن إيران وشعبها تصدت لتلك المحاولات باسم الله والإعتماد على شبابها وبسيجها الذين لولاهم ما كانت تحققت مثل تلك النتائج المرجوة.

وأخيراً أكد رئيس المجلس السابع في بيت الأمة (المجلس) أن الشعب يجب أن يظل مراقباً للمسيرة الانتخابية حتى يضمن عدم انحرافها عن الطريق الصحيح.

وبسؤاله عن ترشيحه في الانتخابات البرلمانية القادمة قال: "إنني مازالت أنتظر قرار جبهة الأصوليون المتحدة.

صدر: "لا إختلاف في الجبهة الأصولية"

أكد "شهاب الدين صدر" أمين اللجنة المركزية لجبهة

الأصوليين المتحدة رداً على بعض وسائل الإعلام التي نشرت انباء عن وجود إختلافات بين أفراد وجماعات جبهة الأصوليين المتحدة قد تحول دون توافقهم في العملية الانتخابية القادمة، قائلاً: "إن جبهة الأصوليين المتحدة تبذل قصارى جهودها حتى توحد كافة العناصر الأصولية، والحقيقة أن الجبهة موحدة والجهود التي بذلت حتى الآن تشير إلى إنجازات عظيمة في هذا المجال جعلت عناصر أخرى جديدة تنضم إلى الجبهة، حتى أن كثير من الشخصيات التي ذكرت في وسائل الإعلام متوافقة بشكل كبير مع الجبهة.

هذا وقد تطرق "شهاب الدين صدر" عشية الاجتماع الشهري لجمعية الأطباء الإسلامية إلى كيفية تشكيل جبهة الأصوليين المتحدة موضحاً أن ظروف تشكيل الجبهة كانت متوافقة وهي تسير إلى الأمام دائماً، وأن فعالية الجبهة المتحدة للأصوليين في الدولة تسير بخطى ثابتة، ولعل تشكيل مجلس (لجنة) الـ ١١ المعروفة بجماعة ٥+٦ أشخاص على مستوى جميع المحافظات من شأنه أن يحقق الإستقرار والتعاون بين جميع الشكليات إضافة إلى حل مختلف المشكلات المتعلقة، الأمر الذي يتوقع معه تحقيق أفضل النتائج على مستوى جميع المحافظين والدوائر الانتخابية فيها.

ومن ناحية أخرى، أوضح صدر أن لجنة الثلاثة من قبل الجبهة إلى المحافظات للجلوس مع أهالي تلك المحافظات والتباحث معهم حول أبرز الموضوعات المطروحة من شأنه تقريب وجهات النظر وتحقيق أكبر قدر من الشعبية الأصوليين في تلك المحافظات. وأضاف أن بنية جبهة الأصوليين المتحدة هي بنية تابعة من القاعدة وقد جاءت وفقاً لانتخابات شرعية وديمقراطية وكافة عناصرها يتمتعون بالمكانة والشروط اللازمة للترشيح والأهم أن إنتخاب اللجنة المعروفة بـ "٥+٦" كانت مرضية وموضع احترام لدى المجتمع الدولي الأصولي كافة، لذا فمن المتوقع أن تحرز هذه اللجنة تقدماً ملحوظاً بين أطياف المجتمع الأصولي يضمن لهم الإستقرار والتقدم.

وفيما يتعلق بمؤتمرات الجبهة على مستوى المحافظات أكد صدر أن الوصول إلى قائمة مرشحين واحدة للتيار الأصولي إحدى أهم أولويات العمل، ولعل المؤتمرات الثلاث التي اقامتها الجبهة في المحافظات المختلفة والمؤتمر الرابع في الأيام القادمة سيركز على هذه الأولوية. وكذا أوضح أمين اللجنة المركزية لجبهة الأصوليين المتحدة أن نبحث في الوقت الراهن ملفات كافة الأعضاء لتقديم قائمة مرشحين عن الجبهة مناسبة، والأهم أن اختيار المرشحين في هذه القائمة بعيداً عن أي ميول سياسية ولا يتدخل في هذه العملية أي اهواء معنية حتى نتمكن في خوض الانتخابات بتفوق.

ومع بيان جبهة الأصوليين المتحدة من أجل التوصل لقائمة موحدة في الانتخابات أوضح المدير التنفيذي للجبهة انه من المقرر التوصل للقائمة النهائية للجبهة خلال شهر ديسمبر، يعنى قبيل تسجيل الاسماء المرشحة للانتخابات في شهر يناير من عام ٢٠٠٨م، وإن شاء الله نكون قد انتهينا قبل الموعد المقرر.

والجدير بالذكر أن صدر قد استبعد أن تكون القائمة موقوفة على اسماء دون أخرى أو جماعة على حساب جماعة أخرى في جبهة الأصوليين المتحدة إنما العبرة في ذلك هي المحددات والقيم التي جاءت على لسان مقام مرشد الثورة.

لاسيما اننى اعتقد بإنى أول شخص رفع علم الأصولية في القرن الأخير كان الإمام (الخميني) ، ثم رفعها من بعده مقام المرشد اليوم، وإذا ما تحدثنا عن علم الإصلاحات فأول من رفعه أيضا الإمام ثم المرشد كذلك، ولا بد الانتباه إلى أن التنافس حول قيم المنظومتين غير وارد بخاصة أن الأصولية والإصلاح من ذات الثورة نفسها.

وأود القول هنا إن البعض يحب الحديث عن الخلافات الموجودة داخل جبهة الأصوليين المتحدة، لكن المسألة ليست بهذا النحو على الإطلاق، بخاصة أن الوفاق يسود الجبهة، وهناك توحيد في الآراء وما يقال حول الاختلاف غير صحيح، لأن جبهة الإصلاح منسجمة من الداخل ولا يرى في عروقها الشقاق.

أما فيما يتعلق بنشر القائمة التي ستخوض جبهة الأصولية المتحدة الانتخابات القادمة، فقد كذب صدر مثل تلك الإدعاءات، لأننا مازلنا بصدد التباحث حول الاسماء المرشحة، حتى إننا لم نصل إلى مرشحين طهران بعد غاية المسألة إننا نعتقد أن الأفراد الذين يمثلوا الجبهة في المجلس الثامن لابد أن يتمتعوا بالخبرة والجدارة، خبرة في حل مشكلات الناس، وجدارة بتحقيق أهدافهم، والشخص الذي يرغب في تقديم نفسه عليه أن يتمتع بالصفتين معاً.

وأخيراً وفيما يتعلق بمحاولات جبهة الأصوليين المتحدة تدعيم صلاتها بمختلف الأطياف، أكد أمين اللجنة المركزية للجبهة أن الشهور القليلة الماضية شهدت تعاون الجبهة مع العديد من الخبراء لوضع خطة تنمية رباعية قادرة على حل مشكلات الجماهير، للدخول بها خلال فترة التمثيل البرلماني القادمة، وخلال ذلك استطاعت الجبهة إحكام صلاتها بالمؤسسات الأصلية من رجال الدين ومن أبرزهم عناصر علماء الدين المناضلين (روحانيت) وجمعية المدرسين الإسلامية وكان هذا جزءاً من البرنامج الموضوع للجبهة خلال تلك الفترة، وفي النهاية لا يمكن انكار الدور المؤثر لرجال الدين في تبلور الثورة والدفاع.

باهنر: الإعلان عن انجازاتنا مفيد

أشار السيد محمد رضا باهنر أمين عام "جمعية المهندسين الإسلامية" على هامش إحدى مؤتمرات هذه الجمعية إلى انجازات "مجلس الأصوليين السابع" موضحاً أن المجلس السابع له انجازاته على المجتمع، وإعلان هذه الإنجازات مفيد للرأي العام، أما بشأن برنامج الأصوليين الانتخابي فقد أكثر هنر أن أبرز ملامح استراتيجية الأصوليين في تلك الانتخابات شعار "حل مشكلات المجتمع" والتي تكمن في مكافحة التضخم وتوفير فرص العمل وإلى غير ذلك.

وكذا بين هنر قائلاً: "ينبغي ألا ننسى أن مجال الانتخابات مجال تنافسي، لذا فالتأخير في الفعاليات الانتخابية غير جائز مطلقاً.

وفيما يتعلق بلجنة جبهة الأصوليين المتحدة الـ ١١ صرح قائلاً: هذا التوافق القائم على أساس عقلاني ملائم وجديد لخوض الميادين الحديثة ولعل الانتخابات البرلمانية القادمة فرصة عظيمة لاختبار هذا التوافق.

هذا واعتبر باهنر رئيس تكتل الأصوليين في المجلس أن شرط التوافق والانسجام لهذه الجبهة يشتمل في عرض قائمة موحدة تضم العناصر أكثر جدار وشعبية لدى الشعب الإيراني في إنتخابات المجلس الثامنة موضعاً أن الأصوليين عليه التقدم بقائمة مناسبة قادرة على تنفيذ برنامج يحول دون تراجع البلاد ويلتزم بها جاء في سند الوثيقة العشرية القومية. وكذا تطرق باهنر إلى انجازات المجلس السابع المتجلية في الارتقاء بمكانة النظام على الصعيد الإقليمي والدولي وبين الشعوب الإسلامية، حفظ استقرار وثبات المجتمع، تدعيم الوحدة الوطنية والانسجام الإسلامي، والتقدم على صعيد المسألة النووية وتحدياتها العالمية.

ومن ناحية أخرى، وحول المنافسة الانتخابية بين المشاركين سواء كانوا أفراد أو أطياف سياسية أكد باهنر أن المنافسة الانتخابية لا يجب أن تتحول إلى حرب نفسية وتعكير الأجواء إنما تكون قائمة على القرارات الصحية والشفافية بما يخلق الحرية والتقدم في المجتمع.

وعن مخاطر مشاركة المتشددین والمتطرفين في تلك الانتخابات، فقد حذر القائمين على الأمر بمراعاة عدم خروج المتطرفين والمتشددین بشكل يعطى الضوء الأخضر للغرب في التدخل في شئوننا، وأن التمسك بالأساليب المخربة والحروب النفسية لصناعة مصير الانتخابات لن يجدى لمصلحة البلاد والعباد .

هذا وقد أشار باهنر في معرض حديثه إلى مؤتمر "أنا بوليس" قائلاً: "إن مشاركة بعض قادة الدول في هذا المؤتمر قد جلب عليهم وعلى شعوبهم العار وفي المقابل لم يحققوا أى انجازات تذكر. وأضاف أن الشخصيات

التي حضرت هذا المؤتمر لم يكن يمثلوا الشعب الفلسطيني بحق، ليثبت في النهاية أنه لم يكن أكثر من مؤتمر شكلي فحسب، فالولايات المتحدة الأمريكية ليست كما ادعت أنها مجرد وسيط بين الأطراف الفلسطينية والصهيونية، لأنها قامت بالإنحياز الواضح والصريح للطرف الأخير. أما بشأن أهدافها من إقامة مثل هذا المؤتمر فقد أكد باهنر أنه بالنظر لسوابق الولايات المتحدة مع معالجة الموضوعات المختلفة الخاصة بالنظام الصهيوني فإن الأمريكان لن يفكروا مطلقاً في حل القضية الفلسطينية وإنما المسألة تتطوّر على محاولة تعويض الهزائم المتكررة التي وقع فيها هذا

النظام على الصعيد السياسي والعسكري والأمني. وغاية الأمر أن المحافظين الأمريكيين أرادوا من وراء إقامة هذا المؤتمر تحقيق مكاسب سياسية في مجال السياسة الخارجية الأمر الذي لم يتحققون.

والحقيقة أن الشعب الفلسطيني المظلوم لن يجد ملاذاً أمنياً غير إيران حكوماً وشعباً، بدليل المبادرة الإيرانية الأخيرة التي تدعو إليها إيران في إقامة مؤتمر يتعلق بنفس السياق أيضاً ولكن يشارك فيه كافة الفصائل الفلسطينية ونواب شعبها الحقيقي عن الجهاد وحماس وغيرهم وهذا الذي يضمن بدوره الإستقرار للحكومة الفلسطينية ويعينها على تحرير أراضى القدس.

الأحزاب الرسمية والأحزاب السرية

■ ناصر الدين قاضى زاده ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٧/١١/٢٠٠٧

ثمة أحاديث مغلوبة صارت تُروج خلال الفترة الماضية التي أخذت تشهد شكلاً واضح المعالم للمناخ السياسى للدورة الثامنة لانتخابات مجلس الشورى الإسلامى التى سوف تجرى فى ١٤ مارس ٢٠٠٨، مفادها أن "هوية المجتمع الإيرانى" صارت فاقدة للتوجه أو العمل السياسى والحزبى.

وهذه القراءة التى تتردد بكثرة على لسان بعض التيارات السياسية الرئيسية تقيم استدلالاتها على المشاركة المحدودة للشعب فى الأنشطة الحزبية، وغلبة انعدام الثقة تجاه الوعود التى تقدمها القوى السياسية المنتمة للجناح المحافظ الذى حقق عدة نجاحات فى الانتخابات الأخيرة.. الخ، وهو ما جعل هذه التيارات السياسية تتخذ تلك التطورات دليلاً على عدم التوافق والانفصام القائم بين المنظومة الحزبية وبين المجتمع الإيرانى على الرغم من أن سوء ظن البعض من الذاكرة التاريخية للإيرانيين تجاه عمل وممارسات بعض القوى السياسية والحزبية يعد أمراً غير قابل للإنكار، إلا أن توجه السواد الأعظم من الناس فى الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩٠٦)، عملية تأمين صناعة النفط والثورة الإسلامية يعد بمثابة الأمل الدال على حقيقة مفادها أن المجتمع الإيرانى يتمتع وبشكل دائم بحس سياسى متميز وتوجه دائم نحو أعمال السيطرة المجتمعية وبسط قبضتها على الموضوعات والقضايا السياسية المختلفة. فى المجتمعات الحديثة تعد الكيفية الخاصة

بالأنشطة الحزبية ركناً هاماً ومؤشراً دالاً على عملية التنمية الاجتماعية والديمقراطية فى الدولة ومن ثم فإن إجراء أية انتخابات من دون المشاركة الحقيقية من جانب الأحزاب - ومن ثم المنافسات الحزبية- يعد أمراً فاقداً للسند القانونى فضلاً عن كونه بلا معنى وأمرأ عبثياً. لكن على الرغم من ذلك كله فإن تركيبة المنافسة السياسية فى إيران تنقسم إلى نمطين مختلفين تمام الاختلاف. النمط الأول يتمثل "فى الأحزاب النمطية" التى تتمتع بأوراق اعتراف رسمية من جانب الدولة والنمط الثانى هو التيارات المفتقدة لأية هوية محددة أو شخصية والتى تعمل تحت ستار بعض المؤسسات والهيئات الخاصة.

بعبارة أكثر وضوحاً نقول إن المنظومة السياسية الإيرانية تشتمل فى داخلها على أنشطة الأحزاب والأجنحة السياسية المرتبطة وهذه الأحزاب تنقسم إلى فئتين الأحزاب الظاهرة والأحزاب الخفية والأخيرة يمكن أن نطلق عليها أحزاب الظل وهذه الأحزاب - أحزاب الظل - تمارس دورها ونفوذها تحت ستار وغطاء المؤسسات والهيئات والمؤسسات التى ليست لها أية صفة حزبية بل والأكثر من ذلك تستفيد تلك الأحزاب من كافة الإمكانيات المالية والدعائية- الإعلامية والتجهيزات والقدرات المتاحة لدى بيت المال.

من الأمور التى لا شك فيها أن عدداً من الأحزاب السرية تتشكل فيما بينها لتكون- فى أثناء المنافسات

الانتخابية - ما يمكن وصفه بأنه تشكيل سياسى نشط وتسخر مجموعة القدرات الوطنية من أجل تحقيق الأهداف المسبقة الخاصة بها والتي تكون قد حددت من قبل.

فى هذا الصدد نقر بحقيقة مفادها أن المواجهة التى تقودها الحكومة التاسعة بشأن الثقافة السياسية الوطنية وعملية تطويع المؤسسات الرسمية لتصبح فى فلك، سياسات هذه الحكومة تعد -أى المواجهة- أمراً غير خافياً على أحد. لقد بلغ الأمر مبلغه طوال الثلاثين شهراً الماضية حيث مارست حكومة أحمدى نجاد خطة محددة بشأن أعمال المواجهة لكل أنماط التنمية الخاصة بالثقافة السياسية بشكل عام وتنمية الثقافة الحزبية بشكل خاص.

إن الاستبعاد والتهميش الحقيقى للأحزاب، خلق التشكيلات والهيئات الموازية لتعمل محل الأحزاب، تشويه أنشطة بعض القوى والجماعات السياسية من خلال وسائل الإعلام الخاصة تعد جزءاً صغيراً من عمليات القمع السياسى المنظمة التى تمارس فى السنوات الأخيرة.

يروى "جون لاك" فيلسوف القرن السابع عشر رواية مثيرة عن عدم التزام الحكام تطبيق القانون أو عدم تمتعهم بالصيغة القانونية المطلوبة هو يعتقد أن السياسيين "حيوانيين" بالأصل المادى حيث يعمدون إلى استخدام السلطة بشكل وقح وجريء وفج من أجل تحقيق مصالحهم ولا يوجد أى وازع لديهم يردعهم عن ذلك الأمر.

فى اعتقاده - أو على حد زعمه- فإن عملية الاستفادة من السلطة من أجل تحقيق مصالح شخصية تحدث- بوضوح لا شك فيك- فى داخل المجتمعات التى تفتقد للمؤسسات والهيئات -القوى- الرقابية التى تشمل الأحزاب، الصحف وغيرها حيث تصبح السلطة فى مثل هذه الأحوال مفتقدة لجميع الضمانات التى توفرها "القوى الرقابية".

من هنا فإن تهميش القوى الرقابية والمدنية فى السنوات الأخيرة والذي شهدته البلاد بقوة إنما صار سبباً لعدم ثقة الرأى العام فى ممارسات وأفعال بعض المسئولين من جهة وأضعاف إمكانية أو فرصة دراسة البرامج والإحصاءات الحقيقية الخاصة بشئون المجتمع وتمييزها عن الإحصاءات غير الحقيقية من جهة أخرى.

من الواضح -أو يبدو- أن المؤشرات الكاشفة عن الممارسات المضادة -المعادية- للأحزاب قد بدأت تستمر حديثاً ونحن على عتبة انتخابات المجلس الثامن لدرجة الإنزال من قيمة المعنى الحقيقى لمفهوم السياسية والعمل الحزبى عبر عملية إعلامية ديماجوجية منظمة.

المؤكد أن اكتساب السلطة فى إطار اللعبة السياسية هو حق قانونى للمواطنين والمنافسة الرسمية الرسمية للأحزاب. لكن المشكلة الحقيقية تبدو عندما تظهر علامات الخطر الكاشفة عن عملية تخريب المناخ السياسى الداخلى من خلال الحملات الإعلامية المنظمة والتى تمارسها بعض التشكيلات والمؤسسات التابعة للمؤسسات الخاصة والتى غالباً ما تلعب دوراً خلاقاً فى هذه الديماجوجية الإعلامية ولكن من تحت الستار لتشكل بذلك أحزاباً سرية غاية فى الخطورة والدور حيث تؤثر هذه الأحزاب السرية -أحزاب الظل- وبقوة على المناخ السياسى والانتخابى فى الدولة.

من هنا نصبح أمام مثلث فعال من الأحزاب لكل ضلع من أضلاعه دوره المرسوم وهو. القوى والأحزاب الظاهرة -الرسمية-، القوى والأحزاب السرية (أحزاب الظل) وأخيراً القوى الموازية.

من الواضح الآن أن الغلبة مع الضلعين الثانى والثالث حيث تعيش إيران عملية تسخين غير مسبوقه لمشاعر الشعب بهدف إثارته وتحريكه ضد الأحزاب الرسمية منحرفة بذلك عن الهدف الأساسى وهو أعمال الاستجواب والرقابة العملية تجاه ممارسات وأعمال المسئولين وهو ما يصب فى نهاية المطاف فى خدمة الهدف الأكبر للأحزاب السرية ألا وهو تخويف الشعب من الأحزاب الرسمية القائمة فى الدولة.

نظرة على تاريخ مجلس صيانة الدستور ورقابته

■ قهرمان حمدى ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/١٢/٩

ووضع الدساتير. وأصبح لدى الدول قوانين ولوائح تأسيسية للمجالس وهكذا يمكن القول أن وجود تنظيمات ومؤسسات راعية للدستور مرهون بوجود دستور لكل دولة، واليوم ربما لا نجد دولة يوجد لديها مجلس ودستور ولا يكون لديها جهاز رقابة وإشراف على

فى القرن الثامن عشر الميلادى دخل العالم مرحلة جديدة لا تزال آثارها ماثلة للعيان حتى الآن. وذلك مع قيام الثورة الفرنسية التى كانت منشأ التطورات العالمية، ومنذ ذلك الوقت بدأ أول نظام جمهورى فى العالم وكذلك أيضاً أول مجلس تشريعى بالأسلوب الحديث

القوانين واللوائح التنظيمية وفي الغالب يتم النص على هذه المؤسسة الرقابية في متن الدستور، ومن المؤكد أن ذلك يكون تحت عناوين مثل مؤسسة رعاية الدستور أو مجلس الرقابة على الدستور أو المحكمة الدستورية إلى غير ذلك.

على أية حال تحت أى مسمى يكون هدف المشرع هو أن تقوم مؤسسات مستقلة حقوقية بالإشراف الكامل والرقابة على حسن التنفيذ ومنع أى مخالفات دستورية.

تاريخ مجلس صيانة الدستور فى إيران:

فى إيران وقع تبلور الحركة النيابية ووضع الدستور ورد ذكر هذه المؤسسة فى المادة الثانية من ملحق الدستور، لكن نظراً لسيطرة المثقفين المتغربين على الحركة ونشوب خلاف بين القوى المذهبية بكل أسف تم تهميش الزعماء المنظرين للحركة وبالطبع تم تعطيل المؤسسة الراعية للدستور النيابى التى كانت تتضمن إسلامية القوانين، ولم يتم تفعيل هذه المادة القانونية حتى نهاية النظام الملكى فى إيران.

دور مجلس صيانة الدستور فى الحركة النيابية

كان آية الله الشهيد الشيخ فضل الله نورى يؤكد فى كل مراحل الحركة النيابية على الضفة "الإسلامية" وكان يرى أن أى مساس بهذا الأمر يتعارض مع الحريات العقائدية - السياسية لزعماء الحركة النيابية الدينيين، وكان دائماً يصير على مصطلح "مشروطة مشروعة" أى الحركة النيابية الدينية ومبدأ رقابة العلماء وقوانين المجلس والتصدى للتغريب.

وكان الشيخ فضل الله نورى بعد أن صدر فرمان تأسيس مجلس منتخب بهدف وضع الفصول وشروط اللائحة التأسيسية لمجلس الشورى الوطنى والتصديق عليها من جانب مظفر الدين شاه قبل أن تتم تعيينات المجلس الأول أدرك أن مسيرة الحركة النيابية قد انحرفت عن هدفها الأساسى الذى كان يكمن فى مقاومة الاستبداد وتكوين بيت العدالة "عدالت خانه" ولذا بدأ معارضته باتخاذ موقف صارم ضد المجلس الأول وقراراته وتبنى ثانية أسلوب الاعتصام فى الأماكن المقدسة الذى كان قد أدى إلى صدور فرمان الحياة النيابية. وقام بالهجرة إلى ضريح حضرة "سيدنا" عبد العظيم مع عدد كبير من العلماء ورجال الدين. واعتصم فيه لمدة ثلاثة أشهر بداية من التاسع من جماد الأول وحتى الثامن شهر شعبان سنة ١٣٢٥ هـ وقام بتأسيس تنظيمات وطباعة الصحف وأرسل البرقيات التلغرافية إلى مختلف العلماء لشرح أهدافه.

ولعب دوراً أساسياً فى التصديق على المبدأ الثانى من ملحق الدستور الذى ينص على رقابة العلماء وإشرافهم على قوانين المجلس، وبعد إقرار الحياة النيابية اقتبس نموذج الدستور الإيرانى من القوانين

البلجيكية والفرنسية مع أنهم قد غيروا بعض مبادئهم بهدف ملائمتها مع ظروف إيران وكسب رضا المؤسسات الدينية إلى حد ما، وطبقاً للمبدأ ٢٢ من ملحق الدستور كانت الأمة مصدر سلطات المملكة، وكان الدستور يحدد طريقة استعمالها وكانت دلالة هذا المبدأ أن إدارة الشعب تعتبر مصدر سلطة الحكومة فاعترض العلماء على هذه المادة وكانوا يعتبرونها تعدياً على منطقة نفوذ الشرع "السيادة الإلهية أو الحاكمية الإلهية" وبهذا اقترح الفقيه المجاهد الشيخ فضل الله نورى رقابة العلماء على القوانين الوضعية حتى يتم التصديق عليها ولم تكن هذه المادة موجودة من قبل فى مشروع متمم الدستور الذى كان قد عرض على المجلس.

طريقة مراقبة العلماء للمجلس وقوانينه فى فترة الحياة النيابية

تم التقدم باقتراحين بشأن كيفية رقابة العلماء على المجلس وقوانينه، أحدهما أن يتم إعمال هذه الرقابة عن طريق العلماء الذين كانوا فى المجلس، وكان هذا الاقتراح تثبيتاً للوضع القائم، لأنه منذ بداية تكوين المجلس كان هناك ثلاثة من العلماء المجتهدين المسلمين يحضرون فى المجلس وهم السادة آيات الله:

سيد محمد طباطبائى وسيد عبد الله بهبهانى والشيخ فضل الله نورى، وكانت لهم رقابة عملية. وكان آية الله سيد محمد طباطبائى قد وافق على الرقابة بهذه الطريقة.

فى مقابل هذا الاقتراح تقدم آية الله الشيخ فضل الله نورى بطرح آخر، يقوم على أساس أن هذا العمل تقوم به هيئة مكونة من خمسة أشخاص من العلماء من الطراز الأول ويجب أن يكونوا خارج المجلس يقوموا بدراسة مواد القوانين قبل أن يصدق عليها المجلس ويراعون تطابقها مع قواعد الشريعة ومتى وجدت شبهة ما تطلب الفتوى من مرجع التقليد فى العتبات المقدسة، ولم يحظى هذا الطرح بقبول مجلس الشورى الوطنى لعدة أسباب:

الأول: أنهم اعتبروا أن الرقابة مغايرة لصلاحيات التشريع.

الثانى: أنهم كانوا يستنبطون بما أن النواب أنفسهم لهم حق الوكالة عن الشعب فليس من حقهم تفويض هذه الوكالة للآخرين.

الثالث: أنهم كانوا يقولون لو أن مثل هذه الرقابة ضرورية فإن اختيار علماء الهيئة المكلفة بالرقابة يجب أن يكون عن طريق تصويت الشعب.

وقد تم التصديق على اقتراح الشيخ فضل الله نورى بتأييد كبير لكن حدثت تغييرات فى مضمون هذا الاقتراح كانت تلبى بصفة عامة نفس ما كان يهدف إليه الشيخ نورى.

بناءً على هذا كان التصديق على مبدأ رقابة الفقهاء على لوائح وقرارات المجلس من أهم وجهات نظره حول قيم الدستور النيابي بحيث كانت تضمن تطابق القوانين واللوائح التي يقرها المجلس مع أحكام الشريعة.

من هم الأشخاص وبأى دافع كانوا يعارضون رقابة الفقهاء على القوانين:

كان أحمد كسروى يرى ضمن شرح تفرق صف النيابيين الليبراليين عن صف العلماء أن فيه فوائد: والآن حيث كان هذا الأمر يحدث "انفصال المتدينين عن المثقفين المتغربين" كانت إحدى نتائج هذا المطلب أن دعاة الحرية لم يعودوا، يذكروا الشريعة أو يروجوا لها ولم تعد هناك حاجة للتبرك برجال الدين فى أى عمل، وهو يرى أن هذا الفصل حتمياً ومفيد إلا أنه يوبخهم لأنهم كانوا يجعلون أى خطوة إتباعاً لأوروبا.

ويكتب فى موضع آخر لو أن حماية الإسلام يجب أن تكون بهذا الشكل إذا فما الداعى للنيابة الأوروبية وتحت أى مسمى تمت ترجمة الدستور الفرنسى؟

هذا الموضع ومواضع أخرى عديدة تبين أن كسروى كان متعصباً للنيابة الغربية وكان يؤمن تماماً بفصل السياسة عن الدين، ولهذا فإنه كان يصف المبدأ الثانى الذى أكد على رقابة خمسة من علماء أى عصر على قرارات المجلس وتم إدخاله فى الدستور بإصرار آية الله الحاج الشيخ فضل الله نورى، بأنه "سرقة" فى القانون.

رقابة الفقهاء بعد الحركة النيابية:

مع استشهاد الشيخ فضل الله نورى تضاعف بشدة نفوذ ووجود العلماء والفقهاء فى الدورات التالية للمجلس. ومنذ هذا التاريخ وما تلاه لم يتم أعمال أى نوع من الرقابة على القوانين من جانب الفقهاء إلا أنه ظل الحق القانونى للفقهاء فى الرقابة على الدستور الإيرانى فى عهد الملوك القاجاريين والبهلويين باقياً كمبدأ فى الدستور.

ومن المؤكد أنه بعد بداية الحياة النيابية وحتى عام ١٣٣٢ هـ لم تكن هناك رغبة من جانب الفقهاء للحصول على الحق القانونى والشرعى والعقلى، وفى نفس العام ركز حضرة الإمام الخومينى مؤسس نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى كتابه القيم "كشف الأسرار" على هذا الحق القانونى. وكتب نقداً فى نظام حكم ذلك الوقت لإحقاق هذا الحق.

وفى نفس الكتاب يكتب موضعاً وجهة نظره حول هذه المادة الواحدة: إن استنادنا واعتمادنا على الدستور عن طريق "الزموهم بما ألزموا عليه أنفسهم"، لن يكون الدستور تاماً من وجهة نظرنا، ولو أن العلماء يتحدثون عن طريق القانون وهو أن مبدأ المبدأ الثانى من متمم الدستور تم التصديق عليه فإن أى قانون يخالف القرآن ليس قانوناً. وعلى أساس هذا الحق بعد طرح لائحة

مجالس الولايات فى عام ١٣٤١ هـ ش عن طريق حكومة اسد الله علم دعا آية الله الخومينى حكومة ذلك الوقت للالتزام بالقانون وطلب منه فى تلغراف أنه بناءً على مطلب العلماء وتنفيذاً للدستور أن يلقى هذه اللائحة.

مكانة مجلس صيانة الدستور فى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

مع نجاح الثورة الإسلامية بزعامة حضرة الإمام الخومينى ووضع دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ظهر مرة أخرى موضوع المؤسسة التى تقوم بحماية الدستور ووظائفها وحدودها وصلاحياتها بشكل واضح تماماً وبدون غموض فى نص الدستور، ولكن لما كانت تركيبة التنظيمات التى تقوم بحماية الدستور فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالشكل الذى كان يضمن إسلامية النظام فمنذ أن تتم تأسيس هذه الهيئة قامت العناصر المعارضة للحكم الدينى بالتضاد معها. ومن ناحية لما كانت مؤسسة مجلس صيانة الدستور فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتولى مهمة الرقابة على الانتخابات علاوة على القيام بمطابقة كل القوانين مع الدستور والشرع المقدس فإنها واجهت معارضة هائلة وأعداء كثيرين لدرجة أنهم دخلت بعض القوى المذهبية أيضاً على خط الهجوم وإهانة وإضعاف مجلس صيانة الدستور. وقد وصل هذا الأمر إلى حد من الإفراط بعد مرور دورة لمجلس الشورى الإسلامى وعلى أعتاب عقد انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامى حتى أن حضرة الإمام الخومينى حذر من ذلك وقال:

"إننى أحذر السادة الذين يعملون على إضعاف وإهانة فقهاء مجلس صيانة الدستور فهو أمر خطير بالنسبة للبلاد والإسلام، ودائماً تدخل الانحرافات تدريجياً فى نظام ما وفى نهاية المطاف يسقط النظام".

على أية حال تواصلت هذه المعارضات حتى اليوم والحالة فى المستقبل مرهونة بمدى معرفتنا ووقوفنا على هذا الموضوع المهم للغاية والموضوعات المشابهة.

مجلس صيانة الدستور ونوعية رقابته:

بالأساس فى أى نظام سياسى يقوم الجهاز الرقابى بصورتين على كيفية وحسن تطبيق القوانين الموجودة فى أى دولة إما أن يقوم برقابة استطلاعية أو برقابة تصويبية.

الرقابة الاستطلاعية:

استطلاع هى كلمة عربية أصلها إطلاع مصدر على وزن استفعال بمعنى الحصول على المعلومة والوقوف عليها، وعلى هذا الأساس فإن المراقب مكلف بأن يتطلع فقط على أداء من تم انتخابهم من دون أن يقوم بإجراء عملى أو يقوم بتأييد أو رفض طريقة التنفيذ حيث يقدم تقريراً عما شاهدته للقائمين على الانتخابات "وزارة الداخلية" من المؤكد أن هذا النوع من الرقابة ليس له أى

ضمانة تنفيذية فهي فقط مجرد إطلاع. ولن تكون مقصورة على مراقبي الانتخابات بل إن أحاد شعب هذا البلد يستطيعون ومن المؤكد أنه يجب أن تكون لهم مثل هذه الرقابة حتى يعرفوا أنه في النظام الإسلامي الشعب نفسه مكلف بأن تكون له رقابة على أداء مسئولية من باب كلم راع وكلم مسئول عن رعيته.

الإشراف الاستصوابي: "تصويبي، تصحيحي"

استصواب هي كلمة عربية من الجذر صواب مصدر على وزن استفعال بمعنى طلب الصواب البحث عن الصواب، وعلى هذا الأساس فإن المراقبين مكلفون بأن يكون لهم وجود فعال وجدي مصحوب بدقة النظر في كل المراحل وعمليات اتخاذ القرار. حتى يمكن التصدي لأي خطأ أو من المحتمل سوء استغلال من جانب القائمين على الأمر. واليوم في كل الدول والنظم الموجودة في العالم أحد الشروط المعتبرة للأشخاص الذين يرشحون لتولى مسئولية حساسة وخطيرة عدم توقيع عقوبة عليه. والأشخاص الذين قد تكون لديهم سابقة مشينة يحرمون من جزء من الحقوق الاجتماعية من بينها الترشح لمجالس اتخاذ القرار ورئاسة الجمهورية ووفود العدل والمحليات وعدة مواضع أخرى. وبناءً على هذا وطبقاً للمبدأ العقلي لتحقيق صحة الانتخابات وتأييد أو رفض صلاحية المرشحين للانتخابات وكذلك أيضاً التحقيق في شكاوى واعتراض المتقدمين على القائمين على الانتخابات تم النص في متن الدستور على مؤسسة رسمية وقانونية ذات مكانة رفيعة فقهية وحقوقية تسمى مجلس صيانة الدستور مهمتها المواضع التي ورد ذكرها وهذه الخاصية تكون ممكنة التحقيق في إطار الإشراف الاستصوابي فقط.

بناءً على هذا فإن رقابة مجلس صيانة الدستور هي رقابة استصوابية أي الرقابة على كل مراحل الانتخابات لتحقيق صحة الانتخابات من ناحية أخرى كفل الدستور في المبدأ ٩٨ حق تفسير الدستور لمجلس صيانة الدستور والذي يتم بتصديق ثلاثة أرباع الأعضاء، وهذا المجلس قد فسر عدة مرات الرقابة الموجودة في هذا المبدأ بالرقابة الاستصوابية ومن المؤكد أن هذه الرقابة هي في إطار القانون تماماً وعلى أساس الشروط التي حددها القانون للمرشحين أو طريقة تنفيذ الانتخابات.

ثمرة الرقابة الاستصوابية:

١- ارتفاع معدل ثقة واطمئنان الشعب بالنسبة لأداء القائمين على الانتخابات.

٢- لن يتشكك في القائمين على الانتخابات.
٣- التصدي لأية أخطاء أو سوء استغلال محتمل من جانب القائمين على الانتخابات.

٤- مبدأ الحياد والابتعاد عن الحب والبغض المتعلق بالرقابة الاستصوابية وعلى أساس هذا الموضوع فإن علماء القانون قد أبدوا رأيهم بشأن مجلس صيانة الدستور فلو أن مهمة مجلس صيانة الدستور تمت بشكل جيد فإن تحقيق الثقة في وسائل المجلس سيكون أمراً بسيطاً وبالأساس لن يكون هناك موضع للشك فيه.

٥- يتم انتخاب الأشخاص اللائذين أهل الجدارة المدربين المدبرين، الملتزمين والمتدينين وفي كلمة واحدة المتمسكين بقيم الإسلام السامية والثورة الإسلامية لتولى المسئوليات الحساسة والرئيسية في المجتمع. حجة معارضي الرقابة الاستصوابية لمجلس صيانة الدستور:

١- بالنظر إلى المكانة العقلية والقانونية والفقهية والحقوقية التي تتمتع بها الرقابة الاستصوابية وتطبيق تلك الآثار يعود بإيجابيات عديدة على المجتمع الإسلامي ويحفظ النظام الإسلامي من أي ضرر. الآن لماذا يقوم البعض وبأي دافع بمعارضة هذا النوع من الرقابة في خطابات وكتابات. وببذل قصارى جهده لإفنائها؟

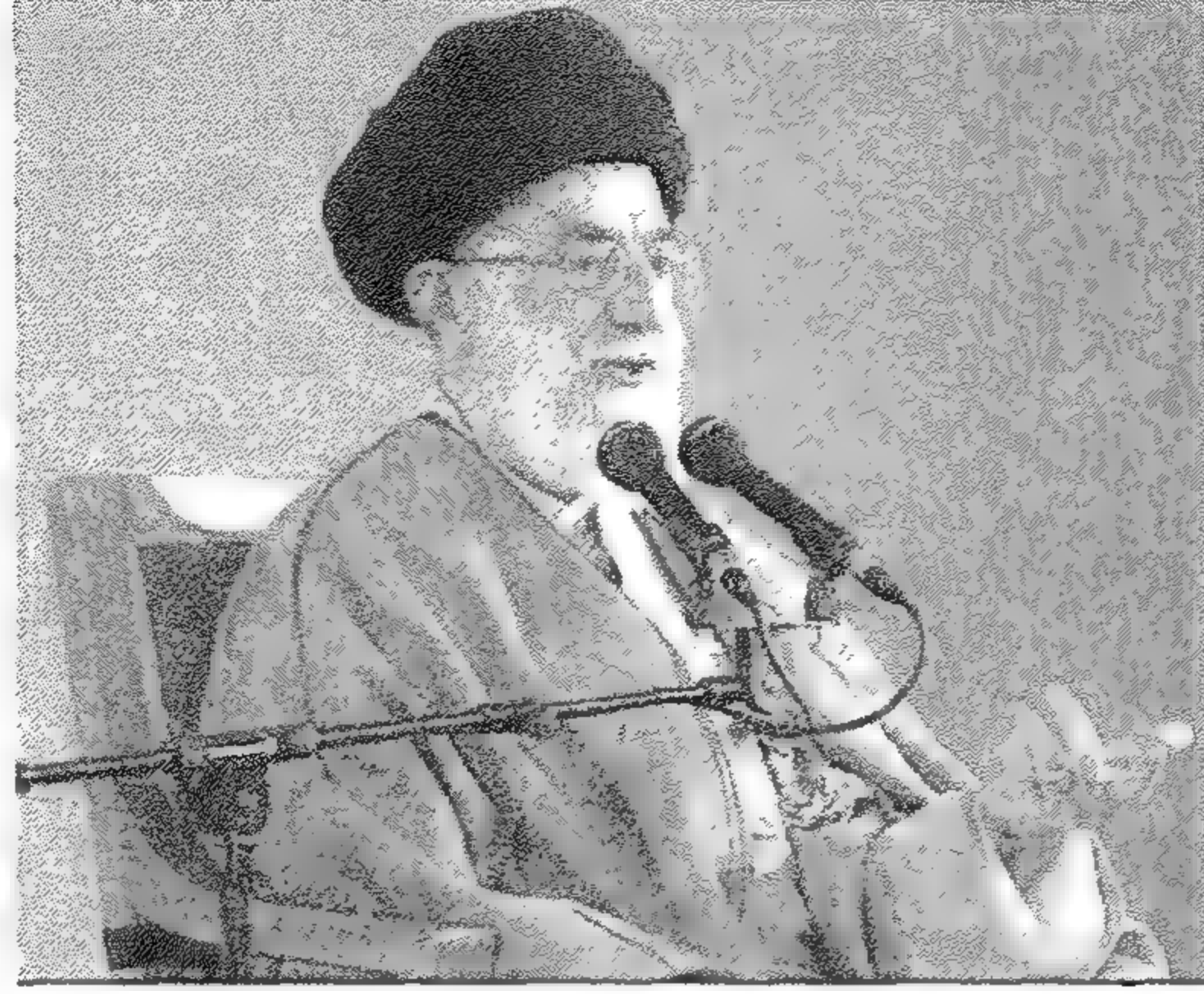
وللرد يجب القول: أن مثل هؤلاء الأشخاص يتحركون طوعاً أو كرهاً باتجاه أهداف أعداء الجمهورية الإسلامية الذين هدفهم تحويل النظام من الداخل في شكل إطاحة صامته بإعطاء النفوذ للأشخاص الذين لا يبالون بالدين والقيم الإلهية والنظام الولائي أو يكون في عدا مع مراكز اتخاذ القرار والمسئوليات والمناصب الحساسة في المجتمع لتأمين مصالحهم وبمرور الوقت إسقاط النظام الولائي واستبداله بنظام سياسي علي الطريقة الغربية يكون الدين فيه والمذهب أمراً شخصياً "علمانياً".

٢- أحياناً تحت لواء دعم جمهورية النظام يقومون بإضعاف وعزل إسلاميتهم ويضعون الجمهورية في مقابل الإسلامية غافلين عن أن الشعب الإيراني المتدين قد أثبت عدة مرات في مسيراته ومظاهراته ومواقفه في مختلف المناسبات أن وجوده في مختلف الساحات بشكل أعم من الانتخابات والمواضع الأخرى قد كان بدافع إلهي ولدعم نظام الجمهورية الإسلامية المقدس.

آية الله خامنئي ومستقبل أحمدى نجاد

■ تابناك (المنبر) ٢٠٠٧/١٢/١٢

علاقة رؤساء الجمهورية السابقين بمقام الزعامة. وفى هذا النموذج هناك تصور لأحمدى نجاد فى ذهنية مقام الزعامة بأنه شخص قيّمى تماماً مجتهد يتمتع بسلامة النفس والشجاعة صاحب مبادرة وقدرات خاصة ومجموع هذه الصفات لم تكن متوافرة أولاً توجد فى رؤساء الجمهورية السابقين بهذا الشكل ولهذا فإن دعم الزعامة للحكومة التاسعة لا يقبل المقارنة بالحكومات



السابقة.

وبناءً على هذا النموذج فإن معرفة مقام الزعامة لرئيس الجمهورية تأخذ خطأ تصاعدياً ولهذا السبب فإن معدل دعم الزعامة لأحمدى نجاد يأخذ خطأ تصاعدياً أيضاً، وفى إطار هذا النموذج فإن هذا الخط التصاعدي فى أشكال الدعم سيستمر خلال الفترة المتبقية من الدورة الأولى لرئاسة أحمدى نجاد للجمهورية ومن الطبيعى أن العلاقة الفريدة بين آية الله خامنئي وأحمدى نجاد ستهيئ المجال لمجئى وفوز أحمدى نجاد المحتمل فى انتخابات الدورة الثانية لرئاسته وفى إطار هذا النموذج فإن السلوكيات الخاصة على مدى الأشهر الأخيرة من جانب أحمدى نجاد فى تصعيد الوجوه المقربة من الزعامة أو من هم موضع ثقته هى ناجمة عن عمق العلاقة بين أحمدى نجاد وآية الله خامنئي وعدم حاجة مقام الزعامة لوجود هذه الوجوه وتحويل أى عملية اتخاذ قرار لرئيس الجمهورية. وقد كان شيبانى محافظ البنك المركزى ومحمد باقر ذو القدر نائب وزير الداخلية ومحمد جود ظريف مندوب إيران لدى الأمم المتحدة وعلى لاريجاني الأمين العام لمجلس الأمن القومى من بين هذه الوجوه التى كانت تعتبر مقربة من مقام الزعامة وتمت تنحيته على مدى الأشهر الستة الأخيرة، وطبقاً لهذا النموذج فإن عملية توحيد التوجه فى الحكومة واستبدال الشخصيات المقربة بشخصيات أكثر قرباً من رئيس الجمهورية ستتواصل بدعم خاص من جانب مقام الزعامة.

بعد مرور أكثر من نصف المدة الرئاسية للحكومة التاسعة، يمكن القول أن أحد أهم عوامل صمود وبقاء هذه الحكومة هو مظاهر الدعم التى لا نظير لها من جانب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية لسادس رئيس جمهورية وتاسع حكومة فى الجمهورية الإسلامية.

ومظاهر الدعم هذه من جانب آية الله خامنئي التى تم تفسيرها على أنها دعم خاص

لا تقتصر فقط على ساحة عمل الحكومة بل تتعداها إلى علاقة السلطة التنفيذية وسائر السلطات والقوى المسلحة وسائر أجهزة الدولة لدرجة أنه حتى اليوم معظم التحديات الخطيرة التى تواجه الحكومة من الداخل قد تم التغلب عليها بفضل دعم ورؤية مقام الزعامة هذا فى حين أن أحمدى نجاد هو ثالث رئيس جمهورية يعمل مع آية الله خامنئي خلال فترة زعامته للثورة البالغة ثمانية عشر عاماً.

وبناءً على هذا فإن فهم نموذج التعاطى من قبل الزعامة مع الحكومة التاسعة وأحمدى نجاد هو أحد المقدمات للقيام بتحليل شامل للرؤية التى تواجه الجمهورية الإسلامية وبالتأكيد الحكومة التاسعة ورئيسها.

وحتى الآن تم تقديم نماذج مختلفة بالنسبة لسلوكيات الزعامة تسليط الضوء عليها ومقارنتها من الممكن أن يساهم فى اختيار نموذج أكثر توافقاً وانسجاماً مع الحقائق. ومع أن الباحثين يستطيعون أن يقدموا شواهد وقرائن عديدة على نوعية السلوك الذى يتصورونه لموقف الزعامة مع الحكومة التاسعة إلا أن الشئ الأكيد أن فاعلية نموذج سلوكى تقاس بدقة تصوره للسلوكيات المستقبلية.

النموذج الأول:

وهو يقوم على الثقة الكاملة من جانب المرشد فى محمود أحمدى نجاد باعتباره سادس رئيس للجمهورية الإسلامية وهو يرى أن اختلاف معدل الدعم ووقوف مقام الزعامة مع الحكومة التاسعة هو نتيجة لاختلاف

النموذج الثاني:

وهذا النموذج يفترض أن دعم الزعامة للحكومة التاسعة هو مثل دعم الحكومة السابقة ويبحث سبب زيادة حجم هذا الدعم في أشكال اختلاف هذه الحكومة عن الحكومات السابقة.

وبناءً على هذا النموذج فإن زعيم الجمهورية الإسلامية وبشكل بنوي مضطر لدعم الحكومات ومن الممكن رؤية أشكال الدعم هذه في دعم الإمام الخميني لحكومة بنى صدر وحكومة الشهيد رجائي وحكومة المهندس موسوي، ومن الممكن مشاهدتها أيضاً في فترة تولي آية الله خامنئي للزعامة في صورة دعم حكومة البناء لهاشمي رفسنجاني وحكومة إصلاحات خاتمي على الأقل في دورتها الأولى.

بناءً على هذا فإن مبدأ دعم مقام الزعامة للحكومة التاسعة ورئيسها هو أمر طبيعي ومقبول لكن حجمه وكيفية مرتبط بظروف الوقت وخصوصيات الحكومة موضع الدعم. وهناك ظاهرتين هما تفاقم التهديدات الأمنية وضعف الأنصار والمؤيدين أو بعبارة أخرى قوة منتقدي الحكومة من الممكن أن تكون من عوامل زيادة أشكال دعم مقام الزعامة للحكومة للحيولة دون سقوطها. وقد حدث أن كانت هاتان الظاهرتان قد وجدتا بشكل متزامن في الحكومة التاسعة فمن جانب مع إحالة الملف النووي للجمهورية الإسلامية إلى مجلس الأمن والتصديق على ثلاث قرارات متتالية ضد إيران في فترة ثمانية أشهر وتفاقم التهديدات الأمنية ضد النظام بشكل غير مسبوق. ومن ناحية أخرى مع وجود قاعدة ضعيفة لأنصار الحكومة في المجلس ووسائل الإعلام والمحافل الاقتصادية والجامعات والحوارات العلمية و.. كل هذا أدى إلى أن يتبلور تصور لدى النخبة أن الحكومة التاسعة هي حكومة مستقلة ولهذا السبب فإن حكومة أحمدى نجاد ستعاني كثيراً بالمقارنة بالحكومات السابقة في موضوع منتقدي الحكومة وطبقاً للنموذج الثاني واستناداً إلى هاتين الظاهرتين أي تفاقم التهديدات الأمنية والعجز أمام النقد أصبحت الحكومة وبدرجة كبيرة في حاجة إلى صور الدعم من جانب مقام الزعامة من أجل الاستمرار والصمود والعمل ولهذا بدا آية الله خامنئي أشكال دعمه غير المسبوقة للحكومة التاسعة منذ أن لاحت دلائل أفولها في انتخابات الدورة الثالثة للمحليات في العام الثاني من تولي أحمدى نجاد المسئولية، وبالمقارنة بحكومات هاشمي وخاتمي فإن بوادر الأفول والتدهور كانت تظهر في العام الرابع أو الخامس من توليهم المسئولية، وهذا الدعم لو لم يرقم به آية الله خامنئي لنهارت حكومة أحمدى نجاد بسرعة أمام التهديدات الخارجية والانتقادات الداخلية.

النموذج الثالث:

هذا النموذج يقدم تفسيراً سلوكياً مختلفاً بالنسبة للنموذجين السابقين ويؤكد على غموض سلوك مقام الزعامة إزاء الحكومة التاسعة. وفي هذا النموذج واعتماداً على الخصائص الشخصية لآية الله خامنئي يظهر أن آية الله خامنئي يتصور الإدارة العليا للبلاد من خلال واجبات وصلاحيات الزعامة، وبناءً على هذا فإن دور الحكومة التي يريد لها مقام الزعامة سيكون في رفع مستوى فاعلية النظام.

وفي إطار هذا النموذج سعی آية الله خامنئي في الدورة الثانية لحكومة هاشمي لإقامة اتصال مباشر مع الوزراء وعملية تفعيل الحكومة وقد صادفت هذه المسيرة معوقات في الانتخابات الرئاسية السابعة وهزيمة على أكبر ناطق نوري الذي كان يعتزم تحقيق نموذج الحكومة المطلوبة من وجهة نظر الزعيم، وقد أدت الظروف الملتهبة في الدورة الأولى لرئاسة خاتمي إلى أن إمكانية لعب الزعامة دور في إدارة البلاد مشكلة لكن تقارب العلاقة بين آية خامنئي وحكومة خاتمي في الدورة الثانية هيئت ظروف مشابهة للدورة الثانية من رئاسة هاشمي على مستويات أقل، وفي انتخابات الدورة التاسعة تهيئ المجال لوصول رئيس جمهورية إلى السلطة يحقق تصور الحكومة المطلوبة من وجهة نظر الزعيم. لكن مسيرة الانتخابات سارت بالشكل الذي جعلت فالياف ولاريجاني الذين كانا الخيار الأساسي للحكومة المطلوبة من وجهة نظر الزعامة يخرجان من الساحة في المنافسة المتعددة في ٢٧ خرداد ومع هذا أن أحمدى نجاد لم يكن الخيار الأول لرئاسة الجمهورية المطلوبة من وجهة نظر الزعيم لكن بالمقارنة بالخيارات الأخرى مثل الإصلاحيين أو حتى حكومة هاشمي يمكن اعتباره الأفضل بالنسبة لمقام الزعامة.

ومن وجهة نظر النموذج الثالث فإن الظروف التالية على انتخابات رئاسة الجمهورية سارت بالشكل الذي جعل قرار مقام الزعامة للوهلة الأولى هو تثبيت النجاح الذي حدث وأن الأولوية الثانية هي تفعيل الحكومة التاسعة ولهذا السبب فإن طيفاً من القوى المحسوبة على مقام الزعامة وموضع تأييده وهو يشمل داود دانش جعفرى، مصطفى بور محمدى، فرهاد رهبر، محمد سعيدى كيا وغلام حسين محسنى ايجة، حسين صفار هرندى وغلام حسين الهام شكلاً هذا التيار ثلث حكومة أحمدى نجاد وفى المقابل فشل رئيس الجمهورية فى تعيين المقربين منه مثل على سعيدى وعلی رضا علی احمدی وعلی أكبر اشعری ومهدی هاشمی فى مناصب سيادية فى الحكومة وفى نفس الوقت قوى المجلس والحكومة الذين كان كلاهما منبثقاً عن الجناح الأصولي المقرب من الزعامة، وفى هذا النموذج تم تنفيذ ما يسمى

باستراتيجية الزعامة في العام الأول من نشاط الحكومة.

وفي انتخابات الدورة الثالثة للمحليات فإن النفي الصريح والعلني لوجود الحكومة في الانتخابات وعدم توافق مقام الزعامة مع حالة الإلغاء في قائمة أنصار الحكومة في انتخابات مجلس الخبراء قد أنزل هزيمة غير مسبقة بالحكومة التاسعة لدرجة أن مستشار رئيس الجمهورية الشاب وسكرتير مجلس الوزراء لم يستطيعا الحصول على مكان بين الأعضاء الأساسيين أو البدلاء في مجلس بلدية طهران. ولم تأت أخت رئيس الجمهورية وأخو محافظ طهران بين المنتخبين الأوائل وفي المقابل حققت القائمة المدعومة من قاليباف والأصوليين خارج الحكومة نجاحاً نسبياً في مقابل قائمة الإصلاحيين وانصار الحكومة.

وبعد الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الخبراء تبلورت مرحلة جديدة في العلاقات بين مقام الزعامة والحكومة التاسعة يرى النموذج الثاني أنها ناجمة عن المشهد المتصور لهزيمة الحكومة في هذه الانتخابات لأنه مع هزيمة الحكومة في انتخابات المحليات ونجاح الإصلاحيين النسبي الأول بعد ثلاثة هزائم متتالية وتخلص هاشمي رفسنجاني ورفاقه من أعباء الفشل الكبير الذي وقع في يونيو ٢٠٠٥، استطاعوا في انتخابات مجلس الخبراء أن يعيدوا بناء أنفسهم إذا فالشاهد الذي كان يتصور في سقوط وهزيمة حكومة احمدى نجاد كان يصور الفائز الأساسى هاشمي وخاتمي وكان يحمل في طياته هذه الرسالة أنه من الممكن أن تكون الحكومة التالية للحكومة التاسعة بعيدة جداً عن الحكومة المطلوبة من وجهة نظر الزعامة، ولهذا تواصلت مسيرة صور وأشكال دعم الزعامة بعد انتخابات المحليات والخبراء بشكل متزايد وغير مسبوق مع توقف لمدة شهر بسبب مرض آية الله خامنئي.

وبعد خطابه في مجموعة من أعضاء مجلس الخبراء الجديد وكلمته في بداية العام في مشهد وكلمته في نواب المجلس السابع ورجالات السلطة القضائية والمدراء التنفيذيين بدأت أشكالاً من الدعم الكامل والحاسم لرئيس الجمهورية والحكومة من جانب مقام الزعامة. كان من نتائج هذا الدعم لفت نظر المجلس بخصوص تقليل فترة الرئاسة بحجة تجميع الانتخابات والتدخل في الساحة التنفيذية تحت عنوان تغيير الساعة وتوصية الجهاز القضائي بالتوافق مع الحكومة والتغيير في قيادة الحرس الثوري ودعم القادة الموالين للحكومة التاسعة والتغيير في اتجاه الإذاعة والتلفزيون وتحويل وسائل الإعلام الوطنية إلى وسائل إعلام حكومية، وأخيراً التخطيط لتحويل برنامج جامعة كولومبيا إلى نجاح لرئيس الجمهورية والذي اكتمل

بعملية ايفاد غير مسبقة لرؤساء السلطات وقادة القوات المسلحة لاستقبال رئيس الجمهورية.

لكن هل ستتواصل أشكال وصور الدعم بنفس هذه الوتيرة؟

الإجابة من وجهة نظر النموذج الثالث على هذا السؤال سلبية، وفي هذا النموذج تم دعم وتقوية الحكومة خلال الفترة المذكورة لتثبيت احمدى نجاد أمام الإصلاحيين وأنصار هاشمي رفسنجاني ومن البديهي أنه لازالت هناك مسافة بين الحكومة التاسعة والحكومة المطلوبة من وجهة نظر الزعيم، لكن هذه المسافة يجب أن تطوى بالشكل الذي لا يجعل خلال هذه المسيرة الفرصة تتاح مرة ثانية لوصول تيار مناوئ لمقام الزعامة إلى السلطة ولهذا السبب وبشكل تدريجي فإن الزاوية التي ظهرت بين الحكومة ومقام الزعامة بعد واقعة جامعة كولومبيا وشوهدت آثارها في كلام زعيم الثورة في إفطار الطلاب ولقاء مجلس الوزراء ستستمر كذلك أيضاً.

ومن الممكن أن تؤدي الأحداث مثل عدم مراعاة توصية زعيم الثورة في الإبقاء على لاريجاني في أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي والتطرف في تضخيم إنجازات الحكومة مثل إطلاق فتح الفتوح على واقعة جامعة كولومبيا إلى ردود فعل من جانب آية الله خامنئي والمقربين منه تسرع من وتيرة خلق هوة بين الحكومة ومقام الزعامة.

وفي هذا النموذج يتوقع انخفاض ملموس في وتيرة أشكال وصور الدعم الخاصة من جانب مقام الزعامة للحكومة التاسعة بعد انتخابات المجلس الثامن في حالة فوز الأصوليين في هذه الانتخابات. وفي حالة هزيمة الإصلاحيين مرة ثانية وانصار هاشمي في انتخابات المجلس الثامن ستضعف إمكانية وصولهم إلى السلطة مع سقوط حكومة احمدى نجاد، ولهذا السبب ستنتهي إمكانية خفض دعم مقام الزعامة للحكومة التاسعة وتهيئة المجال لوصول الحكومة المطلوبة إلى السلطة.

لكن النقطة المهمة في هذا الصدد هي سرعة انفراج زاوية الزعامة والحكومة والتي ترتبط بمؤشرات عديدة مثل مدى تمسك ووفاء رئيس الجمهورية لوصايا مقام الزعامة ومستوى فاعلية الحكومة والقدرة على إدارة الأزمات الداخلية والخارجية وأداء الجماعات المنافسة للحكومة في داخل الأصوليين وسائر الجماعات السياسية.

لكن أي من هذه النماذج الثلاثة السلوكية أكثر قرباً إلى الواقع في تحديد دافع وصحة مسيرة أشكال وصور الدعم الخاص من جانب الزعامة للحكومة التاسعة والتنبؤ بالسلوكيات المستقبلية هذا ما ستثبته الأيام القادمة.

اختيار واستبعاد المسؤولين في حكومة أحمدى نجاد

■ صادق زيبا كلام ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٥/١٢/٢٠٠٧

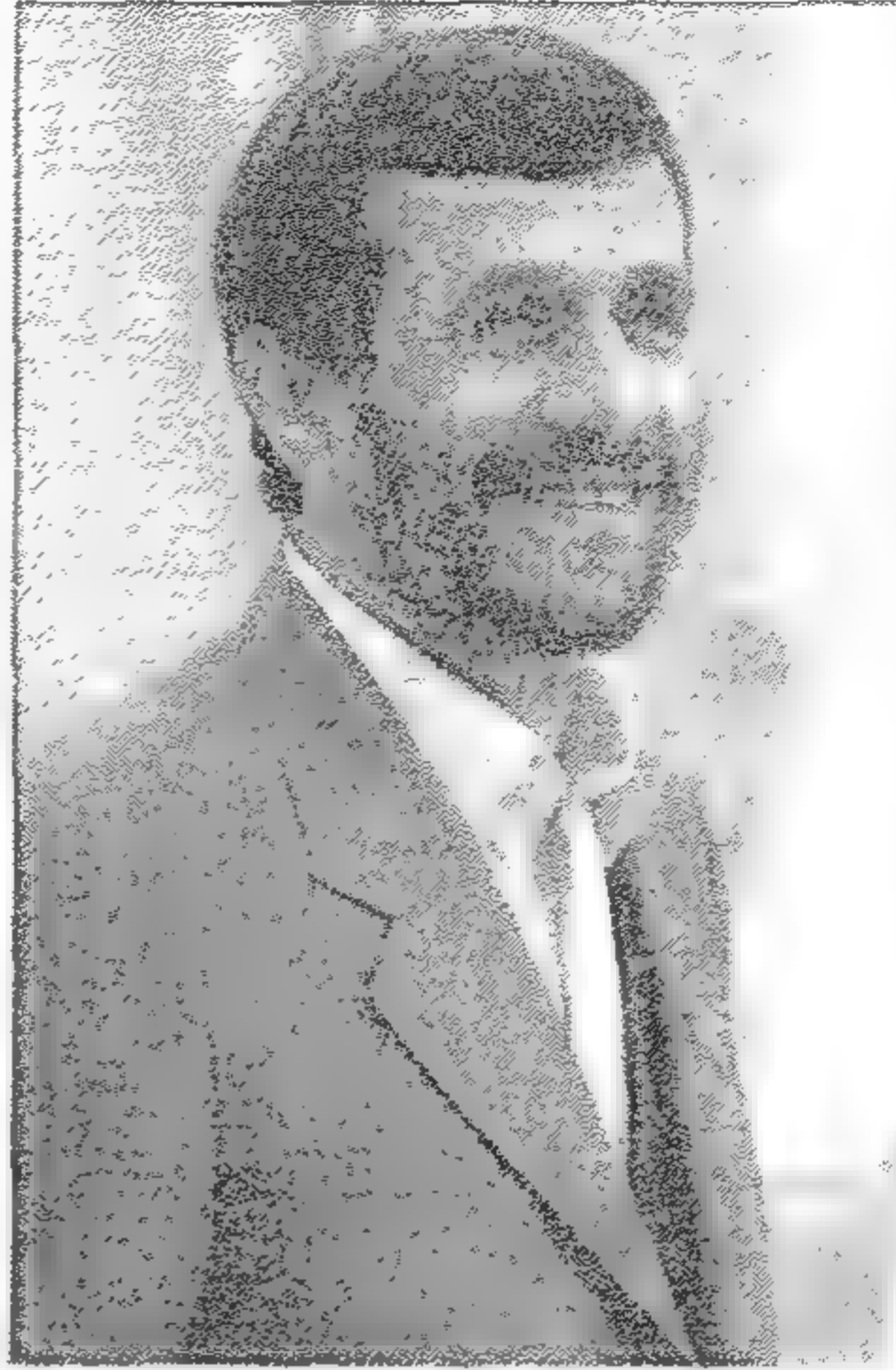
كانت لهم وجهات نظر مخالفة لرأى الرئيس، لم يكونوا يمتنعون عن الإدلاء بها، ليس هذا فحسب وإنما كانوا ينهضون فى جلسات الحكومة أو حتى فى حواراتهم مع الرئيس ذاته للدفاع عن آرائهم، ولم يكن يعيب المستول الإعلان عن مخالفته الرأى للرئيس حتى يتم استبعاده لمخالفته الرئيس فى الرأى.

لكن أسلوب ونهج السيد أحمدى نجاد مختلف تماماً عن أسلافه.

إن النظرة العابرة على أسماء المسؤولين والوزراء الذين يتم استبعادهم بسبب مخالفتهم لآراء الرئيس تثير الحيرة بالفعل، فأول الوزراء المستبعدين كان كاظمى وزير التضامن الاجتماعى وهو

الذى خرج من الحكومة فى شهر أكتوبر ٢٠٠٦م. ثم ناظم اردكانى وزير التعاونيات فى نوفمبر ٢٠٠٦م مع الدكتور فرهاد رهبر رئيس هيئة التخطيط والموازنة فى نفس الشهر، ثم وزير النفط فى أغسطس ٢٠٠٧م، وفى نفس الشهر طهماسبى وزير الصناعة، وفى النهاية فرشىدى وزير التربية والتعليم فى شهر ديسمبر ٢٠٠٧م، وإذا أضفنا إلى هذه القائمة استقالة الدكتور شيبانى رئيس البنك المركزى الإيرانى فى أغسطس ٢٠٠٧م. واستبعاد الدكتور على لارىجانى سكرتير مجلس الأمن القومى فى أكتوبر ٢٠٠٧ إلى هذه القائمة. يكون أحمدى نجاد منذ وصوله للحكم فى أغسطس ٢٠٠٥ قد استبعد ثمانى وزراء بقرارات مباشرة منه.

والحقيقة أن استخدام لفظ استبعاد أو استقالة ليس أكثر من مجاملة لأن مجموع هؤلاء الأفراد قد طردوا بالفعل من السلطة التنفيذية على يد أحمدى نجاد والحقيقة أن أسلوب رئاسة أحمدى نجاد للحكومة قد أصبح أن أى شخص يخالف هذه السياسة أو تلك ويعترض على هذا القرار أو ذاك، أو حتى له رأى فى شئ ما يخالف فيه رئيس الجمهورية يطرد على الفور، ويقول آخر أن المستول فى السلطة التنفيذية إذا أراد الحفاظ على منصبه ينبغى أن يمتنع تماماً عن معارضة أو نقد رئيس الجمهورية، وألا يكون له أى رأى أو قرار نابع من ذاته وإنما يطيع فقط أوامر ورغبات رئيس الحكومة، إن أسلوب التعامل المتسلط لرئيس الجمهورية



إذا نظرنا إلى حكومة أحمدى نجاد من أى زاوية لا نستطيع أن نغفل عن اختلافين محيرين يميزانها عن الحكومات السابقة عليها، الأول العائدات النفطية ذات الأرقام الفلكية التى تجمعت لديها، لدرجة أنها إذا ثبت سعر النفط على سعره الحالى، فإن العائدات النفطية النفطية المتحصلة لهذه الحكومة ستصل فى نهاية العالم الحالى إلى ٧٠ مليار دولار. فى حين أن أول وزارة إيرانية تولت الحكم بعد الحرب مع العراق لم يتجاوز الدخل النفطى لديها الـ ٢٠ مليار دولار سنوياً فى أحسن الأحوال.

فى عهد حكومة خاتمى أيضاً كان معدل هذا الدخل يتراوح بين الـ ٢٥ مليار دولار، والـ ٣٠ مليار دولار.

الاختلاف الثانى فى أسلوب رئاسة أحمدى نجاد على مجموعة المؤسسات التى يطلق عليها السلطة التنفيذية.

فى حين كان لدى الحكومات السابقة درجة من الفكر الجماعى أو رسم السياسات الجماعى فى إطار المجموعة المسماة بهيئة الحكومة، صحيح أن رئيس الجمهورية كان محورها والموجه لها، لكن الآخرين أيضاً كانوا يتولون على أى حال جزء من مسئولية اتخاذ القرارات.

فى عهد هاشمى رفسنجانى كثيراً ما كان يحدث أن تطول جلسات الحكومة بسبب وجهات نظر معارضة لرأى الرئيس أو على الأقل مختلفة عن رأيه، مما يؤدى فى النهاية إلى عدم وجود إجماع على قضية ما وبالتالي يلجأون إلى أخذ الأصوات وتغليب رأى الأغلبية، وهذا الرأى لا يعنى أن الحكومات السابقة كانت ملائكية منزهة عن كل عيب ونقص، لكن على الأقل كان يمكن فيها طرح آراء الآخرين.

بالإضافة إلى أنه فى جميع تلك الحكومات، وبشكل عام فى جميع مؤسسات السلطة التنفيذية بعد الثورة لم يحدث أن تم استبعاد وزير أو صاحب منصب رفيع آخر مثل وكلاء الوزارة أو المحافظين أو رؤساء المؤسسات والشركات الكبرى أو أمثالهم من قبل رئيس الحكومة مباشرة. (وأقول استبعد) إن الأفراد الذين

قد أدى إلى غياب الشعور بالأمان الوظيفي في كثير من الهيئات الإدارية بالدولة، فلم يعد هناك مسئول تنفيذي يعرف العمل أو المهمة التي لديه في الشهر المقبل ولا حتي الأسبوع القادم، فلربما كان الرئيس قد أصدر قراراً باستبعاده في هذا الوقت.

وبعيداً عن أولئك الذين قد تم استبعادهم بالفعل بقرار من الرئيس، تثار على الدوام شائعات باستقالة (استبعاد) هذا الوزير أو ذلك المسئول.

على مدار الأسابيع القليلة الماضية أثيرت شائعات بعد استبعاد على لاريجاني حول استقالة منوتشهر متكي وزير الخارجية، وشائعة مرض وزير الاستخبارات وسفر بور محمدی وزير الداخلية إلى الصين، ثم شائعة استبعاد وزير التربية والتعليم والتي صحت فيما بعد.

إن استبعاد اللواء ذو القدر من وكالة وزارة الداخلية قد أدت إلى إثارة شائعة استبعاد وزير الداخلية نفسه إلى أن أعلن بنفسه أنه باق في منصبه ولم يستبعد، وبعد ذلك جاء موضوع استقالة كلهر مستشار الرئيس لشئون الإعلام، وقد أعلن أن رئيس الجمهورية لم يقبل استقالته.

وكان آخر الوزراء الذين تم الحديث عن استقالتهم في الأيام الماضية، الدكتور زاهدي وزير العلوم..

لم يكن يمر أسبوع واحد على مدار الأشهر الثلاثة التي تولى فيها أحمدی نجاد رئاسة الحكومة الإيرانية بدون أن تثار شائعة أو خبر استبعاد هذا الوزير أو ذلك، والآن يبقى سؤال بسيط في مثل هذا الوضع الإداري، ما هو القدر المتاح من الوجود لمفاهيم مثل الفكر الجماعي والعقل الجمعي والعمل الجماعي والتخطيط وما شابه من تلك المفاهيم في إيران؟

الواقع المرير أن رئيس الجمهورية في أسلوب إدارة أحمدی نجاد قد تحول إلى أمر وبقية أعضاء الحكومة مطيعين ومتنفذين لأوامره وقراراته، وغابت تماماً عنهم عبارات مثل أنا أعتقد، لا اتفق إلى حد كبير مع رأي الرئيس، اعتقد أن الأمر يبدو على نحو... وغيرها من العبارات، لقد تحول الوزراء في حكومة الأصوليين إلى مجموعة من الأشباح الذين لا روح لهم ولا معنى، ولسان حالهم يقول: إذا أردت أن تحتفظ بمنصبك كن فقط منفذا للأوامر.

نظرة على التعديلات الوزارية في حكومة أحمدی نجاد

■ رعنا زوره ■ مردم سالاری (الديمقراطية) ٢٦/١٢/٢٠٠٧

لقد أعلن أحمدی نجاد منذ أول يوم لتوليته رئاسة الجمهورية أنه لن يختار الوزراء فحسب وإنما سيختار كذلك المديرين داخل الوزارات ليتحرك الجميع في اتجاه تحقيق أهداف الحكومة.

تكرر مسلسل تغيير البيت من الداخل عدة مرات في الحكومة التاسعة لدرجة أن الوزراء أصبحوا على استعداد دائم لتوديع مناصبهم، والتغييرات التي حدثت في تشكيل الحكومة التاسعة كانت كثيرة لدرجة أنها لا يمكن مقارنتها بأي حكومة سابقة، وقد أحدثت هذه التغييرات ردود فعل موهمة لأن تلك الحكومة لازالت في منتصف فترتها فضلاً عن أن التغييرات لم تحدث بسبب دمج وزارات أو إلغاء بعضها وإنما استهدفت شخص الوزير نفسه.

تحدث التغييرات في تشكيل حكومة الأصوليين، أثناء مباشرة الوزراء لمهامهم دون أن يتم الإعلان عن تعديل وزارى أو ما إلى ذلك، فقد تم استبعاد كل من برويز

الاستقالة، العزل، التغيير، التعديل جميعها كلمات لم تعد غير مألوفة لأعضاء الحكومة الإيرانية الآن، وأعضاء حكومة أحمدی نجاد قد وقعوا منذ بداية تواجدهم في مناصبهم الوزارية ميثاقاً مع رئيس الدولة يقضى بأنه في أى وقت لا يستطيعون فيه التحرك في إطار تحقيق أهداف الحكومة ينبغى عليهم الاستقالة من مناصبهم. لقد تحول التواجد المشروط للوزراء في حكومة أحمدی نجاد إلى أمر طبيعى في نهاية السنة الثانية من عمر هذه الحكومة.

على الرغم من أن أحمدی نجاد قام لمرة واحدة فقط بتغيير الوزارة، لكن التغييرات الأخرى التي حدثت تمت على شكل استقالة أو عزل من قبل رئيس الجمهورية، على مدار سنتين وعدة أشهر من عمر الحكومة قد تم استبعاد ثمانية أفراد من الوزارة، وهذا النوع من التغيير في الوزارة أمر نادراً ما كان يحدث في الحكومات الإيرانية السابقة.

كاظمى وزير التضامن الاجتماعى، ومحمد ناظم أردكاني وزير التعاونيات بعد عام واحد لتوليها الوزارة وعين بدلا منهما مصرى وعباس وهما من نواب مجلس الشورى الإسلامى ليرتفع بذلك عدد نواب المجلس الذين دخلوا الوزارة من اثنين عند بداية التشكيل إلى خمسة بعد إجراء التعديلات، كما استقال فرهاد رهبر رئيس هيئة التخطيط والإدارة بعد ١٧ شهرا من توليه منصبه على إثر معارضته دمج هيئة الإدارة فى المحافظات، وتم استبعاده من الحكومة.

وتولى جمال كرىمى راد بعد توليه وزارة العدل لمدة ١٦ شهرا فى حادث تصادم وتول وزارة العدل بعده غلام محسن إلهام بالإضافة إلى كونه المتحدث الرسمى باسم الحكومة وعضو فى مجلس صيانة الدستور.

وحظى منصب وزير البترول بكثير من الجدل والنقاشات منذ اليوم الأول لأخذ التصديق عليه من المجلس، فقد رفض المجلس ترشيحات أحمدى نجاد للمنصب ثلاث مرات واحدا تلو الآخر، وفى النهاية حصل المرشح الأخير لأحمدى نجاد على تصديق المجلس، ولم يستطع البقاء فى منصبه أكثر من ٢٠ شهرا، وقدم استقالته للرئيس ليحل محله غلام حسين نوذرى.

كذلك تم استبعاد كل من عليرضا طهماسب وزير الصناعة والمعادن، وإبراهيم شيبانى محافظ البنك المركزى بعد ٢٣ شهرا من توليها لمنصبيهما، وحل مكانهما على أكبر محرابيان، وطهماسب مظاهرى وزير الاقتصاد المقال من حكومة خاتمى، وفى الأيام الأخيرة استقال فرشىدى وزير التربية والتعليم بعد ٢٥ شهرا من توليه لعمله، وحل محله على أحمدى رئيس جامعة بيام نور (رسالة الثور) فى الحكومتين السابقتين (السابعة، والثامنة) حدثت تغييرات هيكلية كثيرة لكن لم تتم إقالة أو استبعاد أحد.

قام السيد محمد خاتمى أثناء فترتى رئاسته الممتدة لثمانى سنوات بإجراء تغييرات فى وزارته حيث عزل طهماسب مظاهرى من وزارة الاقتصاد والخزانة فى آخر فترة رئاسته الثانية، وعين بدلا منه صفدر حسين وزير العمل والشئون الاجتماعى بعد أن حصل على تصديق المجلس، وترك صفدر منصبه لناصر خالقى نائب أصفهان فى المجلس، وبعد فترة من هذا التغيير عين حميد رضا يرادران رئيساً لهيئة الإدارة والتخطيط بدلا من محمد ستارى فر، هذه هى كل التغييرات التى أحدثها خاتمى فى وزارته على مدار ثمانى سنوات.

فى دراسة لجدول نشاطات وزارته خاتمى نجد أن ثلاث وزراء فقط قد استقالوا من مناصبهم، فبعد الأحداث المتعلقة بسلسلة الاغتيالات ترك درى نجف أبادى وزير الاستخبارات منصبه لعللى يونس، وقدم عطا

الله مهاجرانى استقالته لخاتمى بعد أن استطاع العبور بنجاح من استجواب المجلس الخامس له، وحل محله أحمد مسجد جامعى، وحدثت استقالة أخرى فى حكومة الإصلاحيين، وهى استقالة مصطفى معين من وزارة العلوم، وبعد أن وافق خاتمى على استقالته عين بدلا منه جعفر توفيقى.

وأجبر عبد الله نورى فى أوائل عهد وزارة الإصلاحيين على الاستقالة من منصب وزير الداخلية وذلك بعد استجواب المجلس له وعين بدلا منه موسى لارى.

كما انتقل محمد رضا عارف فى السنوات الأولى لحكومة الإصلاحيين من وزارة البريد والتلغراف والهاتف إلى رئاسة هيئة التخطيط والموازنة بدلا من محمد على نجفى، وتولى أحمد معتمدى منصب محمد رضا عارف فى وزارة البريد والتلغراف والهاتف.

كذلك أحمد حزم الذى استطاع أن يتولى منصب وزير الطرق بعد وفاة رحمان داذمان أجبر على الاستقالة بعد الضجة التى أثارت حول افتتاح مطار الإمام، استدعائه لاستجواب من المجلس لم يتمكن من تجاوزه بنجاح، فتولى بعده محمد رحمتى بعد أن تمكن من الحصول على ثقة المجلس، وكان رحمتى مساعد المرحوم داذمان فى السكك الحديدية وتوفى محسن نور بخش محافظ البنك المركزى فى حكومة خاتمى إثر تعرضه لأزمة قلبية، وتولى المنصب بدلا منه إبراهيم شيبانى الذى استمر فيه حتى منتصف عمر الحكومة التاسعة.

أجريت عمليات دمج بالسلطة التنفيذية فى عهد رئاسة محمد خاتمى وكانت دمج وزارتى الصناعة والصناعات الثقيلة فى وزارة واحدة، وكذلك الدمج بين هيئة التخطيط والموازنة وهيئة الشئون الإدارية، والدمج بين وزارة جهاد البناء والتعمير ووزارة الزراعة، ونتيجة لعمليات الدمج تلك تولى كلا من جهانكيرى، وستارى فر، وحجتى مسئولية الهيئات المدمجة على الترتيب.

كما قامت حكومة خاتمى بتأسيس عدد من الهيئات والأجهزة الجديدة مثل: منظمة التراث الثقافى والسياحة، مؤسسة الشهيد وشئون مصابى الحرب، وزارة الضمان الاجتماعى والرفاهية، وعلى إثر تلك الاستحداثات انتقل محمد مرعشى من المجلس إلى الوزارة وأصبح مساعداً لرئيس الجمهورية، وأصبح محمد شريف زاردكان وزير للضمان الاجتماعى، وصار حسين دهقان مساعداً لرئيس الجمهورية ورئيساً لمؤسسة الشهيد.

فى أواخر عهد الحكومة الثامنة ترك محمد على أبطحى منصبه كمستشار قانونى وبرلمانى لرئيس الجمهورية لمجيد أنصارى حتى يتمكن من الدخول فى انتخابات البرلمان السابع، وقد كان محمد على صدوقى يتولى هذا المنصب قبل أبطحى.

كذلك تمت أثناء الانتقال من الحكومة الأولى لخاتمة إلى حكومته الثانية بعض التغييرات فغير بعض الأشخاص مقاعدهم الوزارية، في حين تخلف البعض الآخر عن الاستمرار في العمل بالوزارة، حيث انتقل مرتضى حاجي من وزارة التعاونيات إلى وزارة التربية والتعليم بدلا من مظفر، واستطاع على صوفي نائب إقليم جيلان الحصول على مقعد وزير التعاونيات، وعين مسعود بزشكيان وزير للصحة بدلا من محمد فرهادي، وأصبح محسن مهر عليزاده رئيسا لهيئة الشباب والرياضة بدلا من هاشمي طبيا، وأخذ طهماسب مظاهري مكان غازي في وزارة الاقتصاد والخزانة، والتحق رمضان زاده محافظ كردستان بالوزارة وأصبح المتحدث الرسمي وسكرتير الحكومة.

عهد رفسنجاني؟ الحكومتين الخامسة والسادسة في الحكومة الإيرانية - الحكومة الأولى والثانية لهاشمي رفسنجاني - كانت هناك تغييرات قليلة في التشكيل الوزاري، لكن حدثت بعض التغييرات بين الحكومتين اللتين شكلهما رفسنجاني، فض الفترة الأولى لرفسنجاني تعرض إيرج فاضل وزير الصحة لاستجواب من المجلس ولم يستطع الحصول على ثقة النواب، كما استقال السيد محمد خاتمي من منصب وزير الإرشاد (وزير الثقافة) ليرشح نفسه رئيساً للجمهورية، وأخذ مكانه على لاريجاني.

وفي أثناء انتقال هاشمي من حكومته الأولى إلى حكومته الثانية استبدل خمسة أفراد من أعضاء وزارته، حيث دخل الوزارة كل من مرندي، بشارتي، آل اسحاق، هاشمي جلبيجاني، آخوندي، وتولوا وزارات الصحة، الداخلية، التجارة، العلوم، الإسكان والتعمير على الترتيب وذلك بدلا من ملك زاده، عبد الله نوري، حاجي، معين، كازروني.

وبالطبع في جلسة الحصول على تصديق المجلس على الحكومة الثانية لرفسنجاني لم يستطع المرحوم محسن نور يخشي الحصول على تأييد المجلس لتوليته وزارة الاقتصاد والخزانة وبناء على ذلك أو كل المنصب لعيسى محمد خان، وتولى نور بخش البنك المركزي وفي عهد حكومة هاشمي رفسنجاني حدثت تغييرات طفيفة مثل تغيير حسن غفوري فرد من هيئة التربية البدنية وتولى مصطفى هاشمي طبيا منصبه.

على الرغم من أن اختيار أعضاء الحكومة وإجراء التعديلات في تشكيلها من الصلاحيات القانونية لرئيس الجمهورية، لكن مع هذا فإن إجراء ثمان تغييرات في حكومة لم يتجاوز عمرها العامين وعدة أشهر أمر قليل الحدوث في إيران، على الرغم من أن رجال الدولة يعتبرون هذا الأمر طبيعياً ومنطقياً.

يعتقد برويز داودي المساعد الأول لرئيس الجمهورية أن كثرة التغييرات في حكومة أحمدى نجاد كان لتشتيت عمل الوزارات، وأن رئيس الجمهورية قد قام بها حتى تتحرك جميع الوزارات والأجهزة في اتجاه تحقيق أهداف وسياسات الحكومة التاسعة.

وبالطبع دافع أحمدى نجاد عن هذه التغييرات في أكثر من موقف ومناسبة، وهو يعتبر نفسه مدرباً لفريق الوزارة، ويقول: إن المدرب يحدد في أي وقت يستبدل اللاعبين، لكنه لم يقدم أي توضيح عما إذا كانت سياسات المدرب تسبب المشاكل! ولأي سبب لا يتمتع الوزراء بالأمان الوظيفي اللازم لتفحص الشؤون الداخلية لوزاراتهم.

يبدو أن أحمدى نجاد يتسم في تقييمه لأداء رجاله بالتسرع والعجلة مثلما هو حاله في شئون أخرى، وهذا مؤشر على أن اتخاذ القرارات ووضع البرامج، أمر يتم بشكل غير منطقي في هذه الحكومة، ولقد أوضح أحمدى نجاد في تغييره لأعضاء وزاراته أن أي شخص لا يتماشى مع شخصه أو بعض المقربين إليه ينبغي أن يستبعد من الحكومة سواء بالاستقالة أو بالإبعاد والطرده.

منذ بداية تولي الأصوليين للسلطة التنفيذية كان من العسير تمكن كل عضو منهم من الحصول على ثقة نواب المجلس، ودارت نقاشات كثيرة حول تولي كل وزير منهم، ولذا فإن إجراء تغييرات في تشكيل هذه الحكومة التي لم يكن تصديق المجلس على أفرادها بالأمر السهل، أمر غير صحيح، وحتما ستؤدي إلى تبعات كثيرة لهيكل الوزارات وللمجتمع الإيراني بأسره.

بالإضافة إلى هذا يقال أنه ذكر اسم وزير الطرق كمرشح للخروج من الوزارة بسبب انتهاء فترة عمله واقترابه من سن التقاعد، وكذلك وزير العلوم بسبب إتاحة الفرصة لمن يلونه في السلم الوظيفي، وبالطبع هناك نقاط قصور في عمل الوزراء الحاليين لكن لا يمكن الاطمئنان إلى أن أداء الوزراء القادمين سيكون أكثر كفاءة وفاعلية.

والرأي أنه لضمان الارتقاء بمستوى الوزارات ومعالجة العيوب والنقائص ينبغي تولية الأمور للمدراء الأكفاء المتخصصين من ذوي الخبرة.

إن الإطاحة بالوزراء على هذا النحو الموسع لن يحمل المجتمع الإيراني تكلفة باهظة على المستوى السياسي والاجتماعي فحسب، وإنما سيؤدي إلى خلق حالة من اللا مبالة بين المسؤولين في الهياكل الوزارية نتيجة لغياب الأمان الوظيفي.

في تحليل آخر يبدو الهدف من هذه التغييرات الوزارية إلهاء الرأي العام الإيراني عن فشل الحكومة في أمور عدة، وإظهار أن سبب الفشل راجع إلى بعض وزراء الحكومة.

السؤال هنا، كيف ستتحمّل الحكومة الأصولية كل هذه التبعات الوخيمة لمواصلتها قراراتها المتسارعة؟

ماذا نستفيد من البرنامج النووي الإيراني؟

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

الجمهورية الإسلامية، من خلال نظرية لها مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، وتحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية.

ثانياً: ربط البرنامج بالعقيدة: (أسلمة البرنامج بعد انتصار الثورة الإسلامية):

بدأ المشروع بموافقة أمريكية ومع إطلاع كامل على تطورات، وجرى العمل في بناء مفاعل بوشهر على الخليج بدعوى حاجته لمصدر ماء متوفر يتعذر الحصول عليه داخل إيران، مع ما لذلك من أخطار أمنية، مما يشي إلى المغزى السياسي والإستراتيجي في ذلك الوقت الذي كان الشاه يضطلع فيه بمهمة أمريكية في المنطقة، وهي ما أطلق عليه إزاءها شرطي الخليج، ولعل تعطل العمل في المفاعل مرات وضربه خلال الحرب العراقية الإيرانية عدة مرات أيضاً يضعف من شأن المشروع.

توقف العمل في المشروع النووي الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران بسبب دخولها في حرب مع العراق من ناحية، وتعهدتها أسلمة المشروعات الإيرانية من ناحية أخرى، والمقصود بالأسلمة هو أن تعاد صياغة أهداف وبرامج وأساليب تنفيذ هذه المشروعات وفق أهداف الثورة الإسلامية، وفي ضوء المسؤوليات التي وضعتها على عاتقها، والفلسفة التي ارتضتها في إدارة شئون إيران، وقد قررت حكومة الثورة الإسلامية استمرار العمل في مفاعل بوشهر لاستخدامه في الأغراض السلمية وخاصة توليد الكهرباء، مع الاستفادة من التقنية الروسية بدلا من التقنية الألمانية، لكن هذا المفاعل لم يكن يرضى الطموحات الإيرانية سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، فحجمه لا يفي باحتياجات إيران من الطاقة، وموقعه يجعل ضرب أمريكا أو إسرائيل له سهلاً، لذلك

مع بدء مصر العمل في مشروعها النووي يتوجب على المتخصصين في الشئون المختلفة أن يضعوا نتائج بحوثهم في خدمة العمل الوطني، ومن ثم كان لابد أن نقدم في هذا الإطار عدداً من الدروس المستفادة من البرنامج النووي الإيراني، حيث يعتقد الإيرانيون أنهم نجحوا حتى الآن في أن يجعلوا لأنفسهم برنامجاً نووياً، يقف على أقدامه رغم الضغوط والتهديدات والحصار الاقتصادي، وأن ينتزعوا تعاطف العالم، ومساعدة عدد من القوى المؤثرة إقليمياً وعالمياً، فإذا كان دخلهم من تصدير النفط الخام قد ساعدهم في إنجازه، إلا أن هناك عناصر أخرى اشتركت في هذا الإنجاز، ولاشك أن كلا من هذه العناصر يتضمن درسا يمكن الاستفادة منه.

أولاً: ربط البرنامج بأصالة الأمة: (الأبعاد الوطنية):

إن ربط أي برنامج بأصالة الأمة يمثل غرس جذر لهذا البرنامج في أرض يصعب اقتلاعه منها تحت أي ظرف من الظروف، لأنه يحقق تضامناً عاماً خلف القيادة الوطنية، خاصة إزاء الضغوط الخارجية، ومن ثم يأتي في أولويات القيادة إعادة تجميع القوى الوطنية في إطار الأحزاب والجماعات السياسية، والاستفادة القصوى منها لدعم هذا المشروع الوطني، ومن هنا كان تحويل البرنامج النووي الإيراني ليس إلى كونه مطلباً شعبياً وطنياً وتاريخياً فحسب، بل عملاً شعبياً واجباً أيضاً، وقد نجحت الإدارة الإيرانية في خلق وعي عام وتوجه عام وطني تجاه الملف النووي، بل لعلها أجبرت المعارضة خارج النظام على أن تتجه هذا الاتجاه، حتى تجد لها أرضية جماهيرية. فقد جعلت المشروع النووي يتداخل مع ثوابت تاريخية وعقائدية وإستراتيجية وثورية لإيران، فضلاً عن تعلقه بالمسألة الأمنية التي تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام

فكر الإيرانيون في بناء مفاعلات جديدة متعددة الأغراض ترضى الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية في آن واحد، وقد حرصت القيادة الإيرانية في فترة الحصار الاقتصادي على تكتم أخبار نشاطها النووي الجديد، ليس خوفاً من اعتراض داخلي لأن الإيرانيين لا يختلفون حول أهميته، بل خوفاً من تزايد الضغوط الغربية على إيران، وإيجاد مبرر جديد للولايات المتحدة في مواجهتها، خاصة مع اكتشاف وجود اليورانيوم في إيران.

الأبعاد الإسلامية:

تأتي فكرة إعداد المجال لحكومة آخر الزمان على رأس الأفكار الموجهة لكافة المشروعات الاستراتيجية الإيرانية بعد انتصار الثورة الإسلامية، واختيار نظام ولاية الفقيه أساساً لإقامة الجمهورية الإسلامية، ومن ثم فإن دولة آخر الزمان ينبغي أن تكون مسلحة بالعلم، مالكة لكل وسائل القوة وعناصر التقدم وخصائص التفوق، ولاشك أن التقنية النووية هي إحدى هذه الوسائل، فضلاً عن البعد التراثي لعنصر النار والطاقة، والذي يقترّب من العقيدة. لقد كان محتوى رسالة الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش يمثل خلاصة فكر النظام الإيراني، واعتقاده بحتمية قيام دولة آخر الزمان على أساس الحق والعدل، وفي اتجاهه نحو المصالحة مع النظام الدولي من خلال المحبة والعدالة وإبداء حسن النية دون التسليم بالواقع أو الاستسلام لهذا النظام الدولي، ومع استلزام الخطاب لعبارات الأنبياء يعبر عن الرغبة الصادقة في السلام، والتحول الواضح نحو الأصولية الإنسانية، مع التأكيد على ضرورة الحوار والتباحث، كما يذكرهم بالآلام الإيرانيين والمسلمين، فضلاً عما تتضمنه الرسالة من دعوة مفتوحة للحوار مع الولايات المتحدة والغرب، على أساس القيم الدينية، وبدون شروط مسبقة.

ثالثاً: ربط البرنامج بالتنمية والحق بالنمو الأسوي:

لاشك أن إيران بلد غني بإمكاناته الطبيعية وقوته البشرية التي تمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالتخطيط الصحيح والإدارة السليمة، فأيران ثاني دولة من حيث احتياطي الغاز في العالم، وثالث دولة من حيث احتياطي النفط، وهي ضمن عشر دول أولى في العالم من حيث احتياطي المعادن، فضلاً عن الإحتياطي الكبير من اليورانيوم، يضاف إلى ذلك موقعها الجيوسياسي الإستراتيجي في ملتقى القارات، وعلى طريق الحرير الذي يمكنها من تحقيق مكاسب مادية، مع تنوع البيئة غير العادي من سهول وجبال وصحاري وغابات. وتنوع المناخ بفارق ٤٠ درجة مئوية بين أكثر مناطقها حرارة وأكثرها

برودة، مما يجعلها مؤهلة لاستثمارات زراعية وصناعية كبيرة، كما يمكن اعتبار إمكاناتها البشرية الشابة والمدرّبة قليلة الأجر ميزة أخرى، وبحسب لها تلك الحضارة العريقة التي تكسبها خبرة عملية وإمكانات سياحية. ويعترض سبيل تحقيق الأهداف والطموحات تلك البيئة القاسية التي تتكون من سلاسل جبلية يتوسطها صحراوان كبيرتان، مما يجعل تذليل الطبيعة الجغرافية الصعبة وقهر الجبال والصحاري، والاستفادة القصوى من الثروات الطبيعية في باطن الأرض وإيجاد بديل النفط من الطاقة في المستقبل، أمراً ضرورياً بل مصيرياً، ولما كان المشروع الحضاري الحديث يحتاج إلى درجة عالية من التقنية سواء في الطاقة أو في التنفيذ، يصبح الحصول على التقنية النووية أمراً ضرورياً، بل واجباً وطنياً ودينياً.

رابعاً: الاكتفاء الذاتي:

يرى الإيرانيون أن لديهم مقومات الاكتفاء الذاتي في مشروعاتهم النووية، حيث يمتلك إيران ثروات طبيعية هائلة تمكنه من كل الجهات من تحقيق نمو اقتصادي، وشعبه يمتلك مستوى عالياً من الذكاء والمشاعر المتدفقة، على استعداد بفضل الفكر المذهبي أن يقدم كل عزيز على طريق الهدف، كما يمتلك شعب إيران دينا ضاربا في أعماق جذور الأمة، وحكومة تدرس الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، وتستفيد من أساليب حديثة ومرنة في تعاملها مع الآخر. ومن هنا تعتقد إيران أنها تملك طاقة جبارة لتنفيذ المشروعات الكبيرة داخليا وإقليمياً، ولأنه بلد مستقل في جميع المجالات، يحدد سياسته على مستوى أي بلد مستقل آخر، ويستطيع أن يتخذ القرارات المصيرية بحرية، فهو يعمل في المشروع النووي على هذا الأساس. كما أن تجربة الحرب العراقية الإيرانية المريرة، والحصار الاقتصادي العنيف الذي تعرض له، جعله يدرك تماماً أنه لا يستطيع أن يعتمد على عدالة الدول الكبرى، أو أن يحصل على احتياجاته عن طريقها، وقد أكدت له إعادة بناء مفاعل بوشهر وتعثره واستغراقه فترة طويلة هذه الفكرة، ومن ثم فقد قرر أن يكون مشروعه النووي إيرانياً خالصاً من الألف إلى الياء، ولكن هذا لم يمنعه من الاستفادة بخبرات الآخرين طالما أنها متاحة. لقد عملت إيران بتوجيهات قيادات الثورة الإسلامية التي يأتي على رأسها التخلص من التبعية الاقتصادية والثقافية للأجانب، من خلال ثقافة ذاتية تقاطع التبعية العلمية والصناعية للخارج، فضلاً عن ثقافة الاعتماد على النفس والإمكانات الذاتية والحماس، مع ثقافة تنمية القوى البشرية كقيمة محورية، ودعم ثقافة الابتكار والفن الصناعي، وبغض النظر عن قدرة الحكومة على تنفيذ الخطط والسياسات الاقتصادية التي وضعت على أساس الضوابط الإسلامية والأيدولوجية العامة للنظام،

لتحقيق الأهداف والشعارات الخاصة بالتطوير، إلا إنها نجحت في تطبيقه على المشروع النووي.

هدف الاتجار في التقنية النووية:

أكدت إيران وضع ما تملكه من معلومات وخبرات حول التقنية النووية تحت تصرف الدول الإسلامية التي تأتي مصر في مقدمتها، وأنها راغبة في التعاون النووي معها. كما أكدت أن القضية النووية أصبحت في الوقت الراهن قضية دولية، تتعلق بمستقبل جميع دول العالم الإسلامي، فالحصول على التقنية النووية السلمية متعلق بكل الدول الإسلامية، وأصبح الآن موضوعاً عاماً وشاملاً، وأنها في المواجهة منه. وأن الحصول على التقنية النووية ليس قضية إيران وحدها، ولكنه مشروع الأمة الإسلامية كلها، وأن المبادرة الإيرانية في هذا السبيل هي ما جعلتها أمام فوهة المدفع لمن لا يريدون حصول العالم الإسلامي على هذا الحق، وإيران هي خط الدفاع الأول للعالم الإسلامي في الحصول على حقوقه أمام الغرب، ومن ثم فإن هذا الموقف يقتضي من كافة الدول الإسلامية أن تسانده وتدافع عنه، خاصة تلك الدول التي تعتبر من أقطاب العالم الإسلامي، ومن هنا يتضح هدف إيران تصدير معلوماتها وتجاربها إلى الدول الإسلامية والدول النامية، ولاشك أن سياسة الاتجار في التقنية النووية سوف تحقق لها أرباحاً تصب في خدمة المشروع النووي.

خامساً: سبلات المشروع وكيفية المعالجة:

أ: أطروحة الغرب حول الملف النووي الإيراني:

يطرح الغرب معطيات خطيرة امتلاك إيران وسائل إنتاج السلاح النووي، وإمكان تسرب التقنية النووية للجماعات الإرهابية، والإخلال بالتوازن الأمني في منطقة الشرق الأوسط بما يعرض المصالح العالمية للخطر، وبهذه المعطيات يكون خيار الحرب جنباً إلى جنب الوسائل الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية، ويسمح بالتواجد العسكري في الخليج والمنطقة، حيث تصبح ساحة لعقد الصفقات المتوازنة لتعقد المصالح، وعدم الاتفاق على وسيلة واحدة لمعالجة القضية، لعدم جدوى كل من العقوبات الاقتصادية أو توجيه ضربة للمشروع أو الإذعان للمطالب الإيرانية.

ب: القلق من البرنامج الإيراني:

لا شك أن تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزي والماء الثقيل سوف يعطى إمكانية إنتاج السلاح النووي، لكن إيران لا تريد في هذه المرحلة أمام الضغوط المتزايدة عليها، كما أنها لا تستطيع تحمل نفقاته أو تبعاته في هذه المرحلة، ومن ثم فهي تؤكد على أنه ليس في نيتها في هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية وتحاول أن تبرهن على ذلك بأن الشريعة الإسلامية لا تجيز استخدام الأسلحة النووية. لكن يبقى السؤال لماذا

تطور إيران الصواريخ الباليستية التي تستطيع حمل رؤوس نووية؟ ولماذا تتفق هذه المبالغ الباهظة في صناعة وتطوير هذه الأسلحة التي يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة؟ إذا كانت لا تفكر في مرحلة قادمة بأن يكون لديها رؤوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة! ومن الواضح أن عمليات إنتاج صاروخ شهاب ٢ وإدخاله المناورات، والبدء في تطوير صاروخ شهاب ٤، يعني أنه لم توضع هذه النوعية من الأسلحة في المخازن، وإنما يمكن استخدامها في مرحلة لاحقة، لا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوي وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، وجعلت لديها نقاط تستطيع منها الرد على أي هجوم، فضلاً عن أن إيران قد بعثت مفاعلاتها النووية في مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانيات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، وهذا نوع من الردع الوقائي عند إيران، وقد حدد وزير الدفاع الإيراني مجال العمليات الإيرانية بأنه يشمل من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط بما يعني أن لديه إمكانية توسيع العمليات بهذا القدر الذي يلحق خسائر للعدو الاحتمالي لإيران.

ج: أسلوب المعالجة:

فضلاً عن تداخل المشروع النووي مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد حددت إيران قواعد أساسية للتعامل معه، مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووي دون توقف، ضرورة السعي للحصول على تقنية نووية متقدمة بأي وسيلة ممكنة، ضرورة الاستمرار في تخصيب اليورانيوم في الداخل. لأنها تتطلع من خلال مبدأ تقره الشعوب وتقره منظمة الأمم المتحدة، وهو مبدأ العدالة في العلاقات الدولية، كما أنه مبدأ أصولي تعتمد به الحكومة إلى تثبيت نفسها في الساحة الداخلية لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، وكذلك توازن القوى لإزالة العنف والتوتر من المنطقة، وتكريس الجهود للتنمية.

د: المناورة السياسية:

ضربت إيران حائطاً ضبابياً حول تحركها، فنقلت ملفها النووي من التعاطي الفني والقانوني إلى التعاطي السياسي، وكان من المفروض أن يتم هذا التفاوض بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يكون ممثلي الاتحاد الأوروبي مجرد مراقبين، لكن تولى الاتحاد الأوروبي الأمر بدلاً من الوكالة، مما يعبر عن تحويل إيران الملف إلى قضية سياسية، مع إدراكها أن الغرب هو صاحب الكلمة الأولى في الأنشطة النووية العالمية وليس الوكالة، كما يعبر عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية في الإطلاع المباشر على تطورات الملف النووي الإيراني، وإطلاع إيران على حقيقة موقع الغرب بالنسبة لأنشطتها النووية واهتمامه بها. وهكذا

فإن موافقة إيران على أن يحل الاتحاد الأوروبي محل الوكالة الدولية تعتبر موافقة تكتيكية للهروب من التعامل المباشر مع الوكالة وتضييع المعلومات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، حتى يكون لديها وقت كافى لاستمرارها فى مشروعها النووي حتى يصبح أمرا واقعا، فضلا عن أن إيران لن تكون ملتزمة بشيء تجاه الوكالة الدولية لعدم توقيعها أى اتفاق معها، كما أن المباحثات السياسية سوف يدخل فيها المساومات والصفقات التى تتضمن جوانب اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية، فى حين أن المباحثات مع الوكالة الدولية سوف تقتصر على الجوانب الفنية. وقد أدى الحوار السياسى بين الاتحاد الأوروبى وإيران إلى أن تعرض أوربا على إيران باقة من المحفزات والتهديدات، وكان عدم قبول إيران بالعرض الأوروبى، لأنه لا يتوافق مع استراتيجية إيران بتحقيق الاكتفاء الذاتى من الوقود النووي حتى لا تقع فى شباك المقاطعة الغربية مرة أخرى، فكان سبيلها هو الاستمرار فى عملية تخصيب اليورانيوم، وتحت تأثير هذه الإستراتيجية تعمل طهران على تعديل سياساتها الداخلية والخارجية، حتى تكون لديها قدرات مؤثرة تسمح بالاستمرار فى العمل مع وجود الضغوط الإقليمية والدولية مع ضغوط المشاكل الداخلية. وقد اتبع الإيرانيون سياسة النفس الطويل واستعانوا بالصبر فى التعامل مع القوى الكبرى.

لقد قامت إيران برفض الاقتراح الروسى بتخصيب اليورانيوم الإيراني فى روسيا من خلال شركة مشتركة، بعد ملاحظة كبيرة فى بحث التفاصيل وتقديم اقتراحات مضادة، كذلك رفضت إيران مشروع إنشاء بنك دولى للطاقة النووية لتزويد دول العالم باحتياجاتها من الطاقة النووية، لأنها تريد تحقيق الاكتفاء الذاتى من الوقود النووي، حتى لا تتعرض لحصار إقتصادى يفسد عليها مشروعاتها التى تعمل بالطاقة النووية، وحتى لا تقتصر على عمل المفاعلات التى تعمل بالماء الخفيف. وزادت إيران من ديناميكية الحركة، ساعية إلى أن تملك فى تعاملها مع الغرب أوراقا وأدوات دفاعية قوية، تضمن لها التفاوض من منطلق القوة، وتتمثل فى تعقيد مصالحها مع روسيا والصين، وسلاح النفط، واتخذت إيران إستراتيجية حوار المناورات العسكرية فى التعامل مع من يعترض ملفها النووي، على أساس أن لديها قوة مسلحة مقتدرة لها تجربة طويلة فى الحرب، ولقاداتها العسكريين أساليب تستطيع أن تنافس، فى حدود النشاط الإقليمى، مهارات القادة الغربيين. لذلك فإن مواجهتها عسكريا سوف تكون على الأقل مكلفة بالنسبة للقوى المهاجمة. وقد قام الرئيس أحمدى نجاد بإنهاء التعاطى السياسى للملف النووي، وإرجاعه إلى المسيرة الطبيعية فى ظل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية.

هـ: التأكيد على القيام بدور إقليمي قوى (الأبعاد الإقليمية):

تسعى إيران لإيجاد الفرص فى المنطقة، وتنشط لى تطرح نفسها كواحدة من الدول المؤثرة فى مستقبلها، مستعينة بما لديها من مرتكزات عقائدية وفكرية وسياسية مع ما تيسر من الحركة الاقتصادية، إضافة إلى ركائزها الشيعية ومن استقطبته من الدول الصديقة فى المنطقة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية إقليمية تحقق مصالحها وطموحاتها، ولاشك أن متغيرات القوة الخليجية بعد حرب الخليج الثانية قد أتاحت الفرصة لإيران كي تمد جسور العلاقات إلى الدول الخليجية، وأن تطرح مشروعات لحل المشاكل المعلقة مع كل منها، وفيما يتعلق بأمن الخليج أيضا، ولإيران إستراتيجية خاصة تجاه العراق، حيث تقرر إيران لنفسها حق التدخل فى شئون العراق من خلال تلك الإستراتيجية ولا تقرب بل تناهض أى تدخل أجنبى فيها، وتعتبره من وجهة النظر الأمنية مساسا بأمنها القومى، ومن وجهة النظر الدينية مساسا بمقدساتها مهما كانت العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية، وتعمل إيران على الاتفاقات التى تعقدها مع دول المنطقة فى إطار سياسة رسم خريطة للمنطقة، وتعتبر إيران نفسها قوة إقليمية نجبية، ليست فى عجلة من أمرها، ولديها سيناريوهات جاهزة لكل المواقف.

و: الحركة الدبلوماسية:

بدأت إيران حركة دبلوماسية جديدة، فكان تحركها على المستوى الإقليمى ناجحا، فزيارات المسئولين جادة فى تبليغ رسالة التفاهم ووقف التوتر والجلوس على طاولة المفاوضات لحل المشاكل المعلقة، والمسببة للتوتر، ولاشك أن هذه الحركة الدبلوماسية الإيرانية لن تتوقف عند هذا الحد، بل ستمتد لتشمل باقى الأطراف المؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية. حيث أن إيران لا تعتبر ملفها النووي سببا لقلق دول الخليج العربية، لأن الأولى أن تقلق من أسلحة إسرائيل النووية، فضلا عن إيران تؤكد لهذه الدول أنه ليس فى نيتها إنتاج أسلحة نووية، وهى تعلن عن مشروع لحلف أمنى جماعى يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى البعيد، وبغض النظر عن وجود حلف أمنى بين الدول الخليجية الثمانى أو عدم وجوده، تظل الحاجة ملحة إلى التعاون والتنسيق بين هذه الدول من أجل منع وقوع حرب أخرى فى الخليج، وتحقيق التعاون الإقليمى فى مجال الطاقة النووية، ومنع احتكار إسرائيل للتقنية النووية فى المنطقة.

ز: الرجوع عن المشروع العسكرى للبرنامج:

يقول مصطفى محمد نجار وزير الدفاع الإيرانية فى

اجتماع لقيادات وزارة الدفاع، حول ما ورد في تقرير المخابرات الأمريكية بشأن توقف عملية إنتاج أسلحة نووية منذ عام ٢٠٠٢م: إن إيران لم تقم في أي فترة ولن تقوم بالعمل على إنتاج أسلحة نووية لأن السلاح النووي يتعارض أصولاً مع الأسس الدينية والقيم الإنسانية والإستراتيجية الدفاعية لدينا، ورغم وجود نقاط إيجابية في التقرير إلا أن به تناقضاً أيضاً، وهو ما يتفق مع التوجه الأمريكي نحو إخفاء الحقائق والخداع والتزوير وتحرف الحقائق. إن امتلاك التقنية النووية لا يهدد أي بلد بل يمكن أن يخدم المشروعات السلمية لسائر دول المنطقة. إن مسيرة إيران متفقة مع المنطق ومتطابقة مع المعايير الدولية وصادقة وشفافة، وستستمر هكذا. وهذا معناه أن إيران وإن كانت قد فكرت خلال وبعد الحرب العراقية الإيرانية في الحصول على القنبلة النووية، إلا أنها مع تطور البرنامج النووي وجدت أنه من الأفضل الاقتصار على إنتاج الماء الثقيل، دون السير في طريق عسكرة البرنامج.

ح: التعامل المباشر أساس إزالة القلق:

إزالة حالة القلق لدى دول المنطقة، ومنها دول الخليج والدول العربية، بل والدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة، يكون بالتعامل المباشر مع إيران، وإقامة منتدى للحوار بين هذه الأطراف، وخاصة بين العرب وإيران حول سبل تحقيق الأمن المتبادل، يستهدف تجنب الفهم الحاطي والأسلوب الانفعالي في تحليل سياسات الآخر الداخلية والخارجية، واحترام مبادئ وقيم ومواقف الآخر، وإنهاء المنافسة والمواجهة، وإقرار الأوضاع المناسبة لدعم السلام والأمن والصداقة في المنطقة، وخاصة في أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي. فضلاً عن ضرورة توفير عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية. وإن دعوة طهران لإقامة "شرق أوسط إسلامي" من منطلق اعتقادها أن قوة إيران تزيد مع وجودها

ضمن تكتل إسلامي؛ لذلك تسعى إلى تطوير علاقاته مع دول الخليج والدول العربية والإسلامية. ويمكن تشكيل مجلس مدني للحوار والتعاون والتنسيق بين العرب وإيران، لتحديد المصلحة المشتركة للأطراف في جميع المجالات والمساعدة في اتخاذ القرارات حولها.

خلاصة: قد يظن البعض أن العلاقة بين مصر والملف النووي الإيراني علاقة هامشية، على ضوء الموقف المصري المتضامن مع دول الخليج العربي بمعارضة حصول إيران على أسلحة نووية، إضافة إلى طرح مشروع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كحل للأزمة النووية الإيرانية، وإنجاح مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي يوفر الأمن والاستقرار والتنمية لدول المنطقة، وتجفيف منابع الإرهاب. ولا شك أن اهتمام مصر بالملف النووي الإيراني اهتمام دعوي ليس في موضوع تطوراته السياسية، بل في مراحل التقنية، لأن عنصر المصلحة والضرر بالنسبة لمصر متوافران سواء في سلبياته أو إيجابياته، ولقد وضعت مصر في عين الاعتبار تأكيد إيران أنها لا تفكر بأي حال في إنتاج سلاح نووي، وأن أساس القوة الإقليمية لا تستند إلى القنابل النووية، وبناء على هذه النظرة الواقعية فإن إيران لا ترى فائدة من إنفاق لا طائل تحته، وأن إيران مرنة فيما يتعلق بالإشراف على مشروعها النووي، مادام هذا لن يمنع حصولها على التقنية النووية. إن مصر باعتبارها عضواً في لجنة حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتترجم قطاع الدول العربية ودول عدم الانحياز، فإن إيران تأمل استثمار الموقف المصري المعتدل ودعمه في هذا الاتجاه. كما أبدت رغبتها في التعاون النووي مع مصر، ويأتي العرض الإيراني في الوقت الذي الذي أصبح البرنامج النووي المصري مطلباً ملحاً، واستجابة لدوافع لدى الخبراء، أهمها أن مصر في طريقها إلى نقص الطاقة خلال العقد المقبل، وأن إقامة محطات للكهرباء تعمل بالطاقة النووية لم يعد ترفاً، أو من قبيل الرغبة في اقتحام أسرار عسكرية، ومع أمل أن يتحول البرنامج النووي في يوم من الأيام إلى وسيلة لدخول العرب العصر النووي، وممارسة الضغط السياسي على إسرائيل.

بحر قزوين يفتقد لنظام قانوني محدد

■ علي رضا عريي ■ مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٤/١١/٢٠٠٧

كبير بين خبراء القانون الدولي. والقاعدة العامة في مثل هذا الأمر هي أنه عندما تظهر دولة جديدة على الساحة الدولية فإنها طبقاً للمبدأ القانوني "خلافه الدول والحكومات" لا تعد ملزمة بنود ومفاد المعاهدات التي عقدتها وأبرمتها الدولة السابقة عليها، لأن الدولة الجديدة لم تكن طرفاً في هذه المعاهدة، ولا يوجد أي سبب يدفعها للالتزام بمثل هذه المعاهدات أو يلزمها قانونياً بالالتزام بها، وهذا المبدأ يطلق عليه في القانون الدولي "مبدأ عدم الانتقال" أو "نظرية الصفحة البيضاء"، وهذا المبدأ القانوني ينطبق على الساحة الدولية نتيجة لتقسيم دون سابقة أو إعادة تركيبها وتكوينها.

وبناء على هذا فإن سقوط اتحاد الجمهوريات السوفيتية لا يمكن أن يغير من طبيعة بحر قزوين، ولا يمكن أن يؤثر كذلك في الوضع القانوني لهذا البحر تجاه إيران، ففي ذلك الوقت الذي أبرمت فيه معاهدتا (١٩٢١، ١٩٤٠م) لم تكن قد ظهرت بعد مسألة استقلال المصادر الطبيعية والمعدنية تحت مياه بحر قزوين، ومن الطبيعي ألا يرد في المعاهدتين أي شيء حول هذا الموضوع أو هذه المسألة، إلا أن ما ظهر في السنوات الأخيرة من اهتمام شديد، ورغبة أكيدة من الشركات الأجنبية العالمية في استغلال أنصبة الدول المحيطة ببحر قزوين وخاصة بعد اكتشاف مصادر للنفط والغاز الطبيعي ذات مستوى احتياطي عالى في هذه المنطقة قد أدى إلى زيادة المحادثات والحوارات والمناقشات حول هذا الموضوع، وأحياناً ما يترافق مع هذه المحادثات والمناقشات كثير من الإثارة وسوء الظن.

ومن هذا المنظور نورد هنا آراء ووجهات نظر عدد من خبراء السياسية والاقتصاد بشأن المسائل والقضايا القانونية فيما يتعلق ببحر قزوين ونصيب إيران وحقوقها المشروع في هذا البحر.

يقول "حسين أحدي" وهو أحد الخبراء في هذا

مع سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، تولدت عن اختفائه دول جديدة مستقلة كثيرة، وانشغلت كل دولة من هذه الدول بأحوالها الخاصة وانزوت كل منها في ركن من أركان الدولة القديمة تعزف على لحنها الخاص وتحاول أن تدبر شئونها بنفسها بمعزل عن باقي الدول، وقبل هذا السقوط كان الاتحاد السوفيتي أو الدول الروسية كلها دولة واحدة، وكانت هذه الدولة تعد شريكة لإيران ومجاورة لها على حدودها الشمالية، وكان هذا الوضع قد ساهم في التفاوض إلى حد كبير عن مسألة تقسيم السيادة على بحر قزوين بين الجمهوريات والدول التي تطل على سواحل هذا البحر من مختلف جهاته، فعلى الرغم من أن الجمهوريات التي كانت ضمن اتحاد الجمهوريات السوفيتية كانت تستغل ثروات بحر قزوين وتستفيد منه طبقاً لمبدأ التقسيم من المركز إلى الساحل، وأن هذا المبدأ والعمل به كان يتم التعامل بناء عليه من السبعينيات في القرن الماضي، إلا أن هذا الوضع لم يسفر عن تعيين وترسيم حدود مائية دقيقة بين هذه الدول والجمهوريات، وقد ساهم سقوط الاتحاد السوفيتي في تحويل هذه المسألة المعقدة إلى موضوع قابل للبحث والتفاوض والتباحث. ولقد بدأت جمهوريات سواحل بحر قزوين تقسيم فاتورة هذا البحر بعد استقلالها مباشرة عن الاتحاد السوفيتي.

والسؤال الرئيسي والأساسي هنا يدور حول ما إذا كانت الدول الأربع الجديدة التي ظهرت حول بحر قزوين وعلى سواحلها مباشرة قد حلت محل الاتحاد السوفيتي في الملكية القانونية لسواحل هذا البحر ومياهه وثرواته أم لا؟ وبمعنى آخر هل القانون الدولي يعتبر الدول حديثة الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي ملزمة بالتمسك والالتزام بالمعاهدات السابقة التي كانت مبرمة بين الاتحاد السوفيتي وإيران، أم لا؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي موضع خلاف

المجال: إن الخلاف الواقع حالياً بشأن وجود نظام قانوني لبحر قزوين، قد ظهر في أوائل عام ١٩٩٤م، وكان السبب في ظهوره تلك المباحثات التي جرت في ذلك الوقت بين حكومة جمهورية أذربيجان ومجموعة من شركات النفط.

وكانت هذه المباحثات قد انتهت في سبتمبر من العام ١٩٩٤م بتوقيع عقد بين الطرفين، وكان موضوع هذا العقد عبارة عن القيام بعمليات تنقيب لتتمة واستغلال حقول البترول الواقعة في منطقة ذكرت في هذا العقد تحت مسمى "القطاع الآذري من بحر قزوين". وقبل أن تنتهي هذه المباحثات بتوقيع هذا العقد، بادرت وزارة الخارجية الروسية بإرسال عدة رسائل بتاريخ ٢٨ أبريل من العام ١٩٩٤م إلى السفارة البريطانية لإبلاغها بالموقف الرسمي للحكومة الروسية إزاء هذا الموضوع، وقد ورد في هذه الرسائل: "إن الوضع القانوني لبحر قزوين في الوقت الحاضر مازال كما كان من قبل وبنفس الوضع الذي كان قد تقرر واستقر بموجب معاهدتي (١٩٢١، ١٩٤٠م) بين إيران والاتحاد السوفيتي. وروسية وإيران وكذلك باقي الدول المطلة على بحر قزوين ستكون ملزمة بتنفيذ مفاد هاتين المعاهدتين وما بهما من كافة البنود وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأحكامه، مادام لم يحدث أي اتفاق جديد يحل محل هاتين المعاهدتين".

من ناحية أخرى أقدمت تركمنستان على توجيه التهمة لجمهورية أذربيجان بأنها خالفت القوانين والقرارات الدولية في مسألة تقسيم تبعية بحر قزوين سواء فوق سطح مياه البحر أو تحت هذا السطح، وأنها لم تعر القوانين الدولية أي اعتبار أو اهتمام، وقد أدى الخلاف في وجهات النظر بين هاتين الجمهوريتين على تقسيم بحر قزوين إلى أن ينشأ بينهما خلال حاد حول ملكية عدد من حقول البترول وخاصة حقل البترول الغني الذي يطلق عليه التركمان اسم "سردار"، بينما يسميه الآذريون حقل "كباز".

ويضيف الخبير "حسين أحدى" قائلاً: إن كل دولة من الدول الخمس المطلة على بحر قزوين قد بادرت بوضع منهجية لتنظيم وإقرار نظام قانوني يحكم بحر قزوين طبقاً لمصالحها الخاصة. وبناء على التصريحات الرسمية وغير الرسمية الصادرة عن المسؤولين في كل دولة من هذه الدول الخمس، يمكن استنتاج موقف كل دولة منها على النحو التالي:

روسيا، من جانبها ترى أنه حتى يأتي الوقت الذي تتم فيه الموافقة على اتفاقية أو معاهدة بشأن نظام قانوني جديد لبحر قزوين، فإن معاهدة حسن الجوار المنعقدة بين إيران والاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في العام ١٩٢١م وكذلك الاتفاقية الخاصة

بالتجارة والنقل البحري المنعقدة في العام ١٩٤١م ما بين إيران والاتحاد السوفيتي سوف تظل سارية المفعول وذات اعتبار قانوني ملزم.

وترى روسيا كذلك أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تقسيم المصادر الطبيعية فوق سطح البحر بين مختلف الدول المطلة عليه، على أساس خط تنصيف من مركز البحر ويكون متساوي المسافة بين نقطة المركز وساحل البحر على طرفيه، فيمكن كذلك أن يكون النظام القانوني الذي يحكم سطح مياه البحر مبنياً على أساس مشاع للاستغلال المشترك، وهذا يعني تحقق استغلال مشترك لكافة الدول المطلة على البحر لمياه هذا البحر في مجالات صيد الأسماك، والنقل البحري وسلامة البيئة واستغلال ما وراء حدود المياه الإقليمية لكل دولة داخل عمق البحر. وقد اقترحت روسيا أن يكون حدود المياه الإقليمية لكل دولة لمسافة ٢٠ ميلاً في عمق البحر من خط شواطئها عليه وترى كذلك ضرورة إنشاء هيئة رقابية يمكنها حل المسائل والقضايا التي يمكن أن تنشأ عن أي خلال يقع مستقلاً بين هذه الدول.

أما أذربيجان فهي تتأدى بتقسيم كامل للبحر على أساس خط النصف. وفي هذه الحالة سوف يكون لكل دولة من الدول الخمس سيطرة كاملة على مياهها في هذا البحر بما يشبه الثلث تكون قاعدته هي شواطئ الدولة ورأسه عند نقطة المركز في عمق هذا البحر. وأساس هذا التقسيم الذي تراه أذربيجان يعتمد في الأصل على الخرائط لخاصة بالحدود الداخلية التي كانت قد وضعت قبل ١٩٩٢م أثناء اتفاقية صيد الأسماك مع الاتحاد السوفيتي.

هذا بينما نجد قزاقستان تعلن أن لديها بروتوكول مع روسيا تم إبرامه في يونيو من العام ١٩٩٨م بشأن تحديد وترسيم الحدود البحرية في بحر قزوين بينها وبين روسيا. وفي آخر تصريحات أصدرها زعيمها روسيا وقزاقستان في التاسع من أكتوبر من العام ٢٠٠٠م اعترفت الدولتان بسريان معاهدتي ١٩٢١، ١٩٤٠م حتى وضع نظام قانوني جديد لبحر قزوين يتم فرضه بموافقة الدول الخمس المطلة على سواحله.

وترى قزاقستان أنه بسبب طول المدة التي تحتاجها المباحثات والمناقشات القانونية حول هذا الموضوع فإنه من المناسب القيام بإجراءات بيئية في مياه البحر بهدف منع انقراض أجيال سمك الكافيار الذي لا يعيش إلا في هذا البحر.

أما تركمنستان فقد قامت بتوقيع اتفاقية في العام ١٩٩٧م مع أذربيجان لتقسيم البحر على أساس خط التنصيف بينهما. لكنها اختلفت عملياً معها وخاصة فيما يتعلق بحقل بترول (كاباز). وقد اقترحت تركمنستان كذلك أن يكون عرض حدود المياه الإقليمية

على مسافة ٤٥ ميلاً من شاطئ كل دولة بحيث تكون الاستفادة من هذه المساحة حكراً على الدولة نفسها بينما تكون باقى مياه البحر ملكاً مشاعاً بين كافة الدول الخمس المطلة عليه. كما تقدم نيازوف اقتراح آخر طالب فيه بعقد اجتماع قمة لزعماء الدول الواقعة على سواحل بحر قزوين.

ويقول الخبير "حسين أحدي" مضيفاً: وهكذا فإنه بناء على ما تم عرضه واستناداً إلى أن الدول المستقلة حديثاً على بحر قزوين، ونعني بها تركمنستان وقزاقستان وأذربيجان، وروسيا قد أعلنت، وفقاً لبيان "أنا" الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٩١م، عن التزامها بنصوص المعاهدتين اللتين سبق للاتحاد السوفيتي أن قام بتوقيعهما فإنه من الضروري أيضاً أن تتمسك حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ببقاء معاهدة عام ١٩٤٠م هي الأخرى.

لكن النقطة المهمة هنا، أن الملكية المشاعة في القانون الدولي لها معنى دقيق لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يؤول ويفسر إلى تقسيم هذه الملكية إلى أنصبة متساوية. ولهذا فإن الكثيرين من خبراء القانون الدولي لا يعتبرون استناد النظام القانوني لبحر قزوين على مبدأ الملكية المشاعة في صالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لأن كافة المناطق في هذا البحر فيما عدا منطقة ساحلية محدودة سوف تكون خارج نطاق الحيابة الوطنية لتصبح تحت تصرف واستغلال دول الجوار الأخرى المطلة على هذا البحر، ولتصبح روسيا فقط غير مطروحة كشريك في الملكية.

هذه المجموعة من خبراء القانون الدولي تقترح أن يتم التقسيم بأنصبة متساوية، وفي هذه الحالة فإن نصيب إيران مثلاً الذي يبلغ ٢٠٪ سوف يتسبب في خلق مشكلة قانونية في جنوب بحر قزوين، ويشير خبير القانون الدولي "ميرزا كوجك خان" إلى هذه المشكلة ويقول: إن هذا يعني أن يتم الخصم من نصيب قزاقستان ونصيب أذربيجان ويقل نصيبهما، ويضاف ما يخصم منهما إلى أنصبة كل من إيران وتركمنستان وروسيا. لذلك فإنه يجب اعتبار نصيب إيران في أقصى حد له إذا تم التقسيم على أساس الملكية المشاعة، وإن هذا النصيب سوف يكون في أدنى حد له إذا ما تم التقسيم على أساس ٢٠٪ من مساحة البحر لكل دولة من الدول الخمس، أى إذا تم التقسيم بالتساوى فيما بينها.

هذا بينما يقول خبير آخر من هذه المجموعة: أن الروس استفادوا اعظم استفادة خلال السنوات الأخيرة من استغلال موقف إيران الغير معروف في تحديدها للولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية، فبينما كان الوضع طبقاً للمعطيات التاريخية ينص على أن نصيب كل طرف منها - إيران والاتحاد السوفيتي - في

استغلال المصالح والمنافع في بحر قزوين سواء سطح مياهه أو تحت السطح يتم تقسيمه بينهما مناصفة بمعدل خمسين في المائة لكل طرف، إلا أن الروس أقدموا على محاولة استيلاء الحق الإيراني في هذا المجال بالضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتهديد بعقد اتفاقيات ثنائية مباشرة مع الأطراف الأخرى، حيث دار الحديث عن تقليل نصيب إيران إلى ٨٪ أحياناً، وأحياناً أخرى وصل هذا النصيب إلى نسبة ١١٪، ولم يزد في أفضل الظروف عن ٢٠٪.

ويضيف هذا الخبير القانوني قائلاً: لقد كان أهم إنجاز تم تحقيقه في هذا الموضوع في حكومة خاتمي حيث توقف تماماً الحديث عن هذه الاتفاقيات ولم يحدث أى اتفاق حول هذا الموضوع، ولكن خلال الشهور الأخيرة عندما أصبح الملف النووي الإيراني أكثر جدية في تناوله والتعامل معه فإذا بالروس يقدمون على الصيد في المياه العكرة ويحاولون استغلال الوضع لصالحهم. ولكن من المؤكد أن الحكومة التاسعة تدرك تماماً أن الحقوق المشروعة للشعب الإيراني في هذا الملف النووي الإيراني يجب الاعتراف بها رسمياً فإنه يجب ألا تستثنى من هذه القاعدة أيضاً الحقوق القانونية والإقليمية والتاريخية للإيرانيين في بحر قزوين. ومن البديهي أن هذه الحكومة أو أى حكومة إيرانية أخرى لن تقصر مطلقاً وأبداً في الدفاع عن الحقوق المشروعة للإيرانيين في بحر قزوين، وهناك مسألة أخرى في هذا الموضوع وهي قضية تسليم مفاعل بوشهر الذري وإعلان وقت محدد لبداية عمل هذا المفاعل، فقد أثبت الروس الفعل في هذه القضية أنهم ليسوا أوفياء بوعودهم وتعهداتهم إلى حد ما.

ويقول هذا الخبير مضيفاً: يجدر بهؤلاء الروس الذين يريدون الآن أن يكون لهم دور أكثر أهمية على الساحة العالمية وفي الشرق الأوسط يجدر بهم أن يثبتوا أنهم يستحقون ثقة الحكومات والدول والشعوب المستقلة في الوفاء بأى تعهد يقطعونه على أنفسهم، فقد آن الأوان لكي يفى الروس بكل وعودهم وتعهداتهم السابقة. وقد أشار الخبير "محسن قلندري" إلى الجلسة الأخيرة للدول الخمس المطلة على ساحل بحر قزوين، واعتبر هذه الجلسة حركة مؤثرة وإيجابية على ساحة السياسة الخارجية فمن بين الإنجازات التي حققتها هذه الجلسة حل القضايا المتعلقة بالنظام القانوني لبحر قزوين، وتعريف هذا البحر كبحر سلام في المنطقة، وكذلك تحديد نصيب كل عضو من الأعضاء في استغلال وملكية سطح مياه هذا البحر وتحت سطحه.

ويقول مضيفاً: لقد تقرر في البيان الذي صدر في ختام هذه الجلسة وقامت الدول الخمس الأعضاء بتوقيعه، تقرر أن يتم خلال الجلسة القادمة التي ستعقد

في باكو، الموافقة على إقرار نظام قانون لبحر قزوين، ويتم تهيئة المجال بشكل أكثر عن ذي قبل لإقرار السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة.

ووصف "قلندري" كذلك حضور القادة والمسؤولين لآخر جلسة للجمعية العمومية لمنظمة الأمم في نيويورك على أنه كان حضوراً قوياً للغاية ويتكلل بالفوز والانتصار وقال مضيفاً: أن الحكومة الأمريكية لم تكن تتخيل أبداً أن الجلسة التي كانت مكرسة بل مخططاتها لعزل إيران وتشويه صورتها الدولية تتحول في النهاية لجلسة مثمرة جداً لصالح إيران.

ويضيف "قلندري" قائلاً: إن الشئ الوحيد الذي لفت انتباهي هو أن الدول الواقعة في القطاع الشمالي من هذا البحر قد توصلت على ما يبدو إلى توافق فيما بينها، لكن في رأيي مازال هناك خلافات كثيرة قائمة بين أسلوب كل دولة منها في تناول الموضوع وتطبيق هذا التوافق. والشئ الوحيد الذي أستطيع أن أدلى برأبي فيه

هو هذا الموضوع يبدو موضوعاً مثيراً للتحدي، ورغم هذا ومن ناحية أخرى عندما ننظر إلى الدول الأخرى المطلة على الجانب الغربي من الخليج أي الدول العربية فسوف نجد أن هذه الدول قد توصلت إلى حلول فعلية وعملية لمثل هذا النوع من المشاكل.

فعلى سبيل المثال إذا وضعنا في الاعتبار المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت فإن كلتا الدولتين قررتا إنشاء هذه المنطقة بدلاً من استمرار الخلافات عليها فيما بينهما حيث تستفيد كلاهما من مزايا وهذه المنطقة. وبناء على هذا فإنني اعتقد أن هناك أشخاص يحسون ويدركون مدى الحاجة إلى الاستفادة من المصالح الاقتصادية. وهناك في مناطق كثيرة من هذا العالم اتخذت حلول لمشاكل مشابهة تماماً لمثل هذه المشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة. منطقة بحر قزوين، وتم بالفعل تنفيذ هذا الحل على أرض الواقع.

نظرة على العلاقات الإيرانية - الأرمنية دور ثابت ومستقر في الحدود الشمالية لإيران

■ مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٨/١١/٢٠٠٧

ومحطة توليد كهرباء على هذا النهر. كما حققت هذه الزيارة مجموعة من الإنجازات الأخرى حيث تم خلالها توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين في القطاعات الاقتصادية والبنكية والقنصلية، والاستثمار والتعاون المشترك بينهما في إنشاء محطة توليد الطاقة في "بادي" في أرمينيا وذلك برأس مال القطاع الخاص الإيراني، وكذلك إصدار بيان مشترك عن مجالات التعاون بين البلدين.

وقد اعتبر أحمدى نجاد أن تنمية وتوسيع العلاقات البنكية والمصرفية والتجارية والعلاقات بين محافظات البلدين التي لها حدود مشتركة، ضرورية ومفيدة لتعميق العلاقات بين البلدين، ولهذا السبب وافقت إيران على افتتاح قنصلية لأرمينيا في تبريز بهدف تنمية التعاون بين الشعبين والبلدين.

كما أكد "روبرت كوتشاريان" رئيس جمهورية أرمينيا كذلك على التنمية الشاملة للعلاقات بين طهران وإيروان. واعتبر الرئيس الأرميني تعاون البلدين في مجال الطاقة ومنها مجال البترول والغاز في حالة تنامي وتقدم مستمر، وأعرب كذلك عن أمله في أن يبدأ خط

أثبتت الزيارة التي استغرقت يومين والتي قام بها رئيس الجمهورية أحمدى نجاد مؤخراً لأرمينيا، من جديد جهود إيران الحثيثة لإقرار التوازن والتعادل في علاقاتها الإقليمية. وقد جاءت هذه الزيارة بعد أن كان كل من محمود أحمدى نجاد وروبرت كوتشاريان رئيساً جمهوريتي إيران وأرمينيا قد التقيا في مارس ٢٠٠٧م في مراسم بداية سريان العمل في خط أنابيب نقل الغاز الإيراني إلى أرمينيا، التي أقيمت في منطقة نوروز الحدودية بين البلدين. وكان الرئيسان قد أعريا خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقدهما، عن سعادتهما لتنامي العلاقات بين البلدين ووصفا المجالات الجديدة للتعاون بين طهران وإيروان على أنها مجالات واسعة وغير محدودة.

وخلال هذه الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية أحمدى نجاد لأرمينيا أكدت كذلك كل من طهران وإيروان على أهمية متابعة المشروعات المشتركة المطروحة بينهما مثل خط السكك الحديدية ومصفاة البترول، وخطوط نقل الغاز والكهرباء، والنقل البري، والاستفادة بشكل أكثر من مياه نهر "ارس"، وإنشاء سد

السكك الحديدية المشترك بين إيران وأرمينيا في السريان والعمل خلال العام القادم.

وقد صرح "كوتشاريان" في إشارة إلى فعالية اللجنة المشتركة للتعاون بين البلدين، قائلاً: إن إيروان ترغب بشدة في تنمية العلاقات مع طهران على مختلف الأبعاد وبشكل جدي في جميع المجالات، ويجب إزالة جميع الموانع والعوائق في هذا السبيل. كما طلب "كوتشاريان" من الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تتعاون مع أرمينيا في إنشاء سد ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية في بلاده.

والجدير بالذكر هنا، هو أن الدور الاستراتيجي والفعال الذي لعبته أرض أرمينيا طوال التاريخ كان دائماً يحظى بحالة ثبات واستقرار بالنسبة لإيران. فقد لعبت الأرض الأرمينية طوال التاريخ وعلى الأقل منذ عهد الأشكانيين وحتى الآن دورين عظيمين بين الأراضي الإيرانية والأراضي الواقعة وراء منطقة القوقاز والبحر الأسود.

فقد تمثل الدور الأول الذي لعبته أرمينيا في كونها مثلث حائل بين الإمبراطوريات والدول الإيرانية أو التي استقرت في الأراضي الإيرانية وبين الإمبراطورية والحكومات اليونانية والبيزنطية والروسية. أما الدور الثاني الذي لعبته أرض أرمينيا فقد تمثل في قابليتها لأن تكون صلة ربط واتصال لكافة الأراضي الإيرانية مع أوروبا وذلك عن طريق البحر الأسود.

أما في الوقت الحالي فإن جمهورية أرمينيا رغم مساحتها القليلة فإنها تعد بمثابة درع واقى لروسيا في مواجهتها لحلف الناتو، كما تمثل أيضاً حائلاً استراتيجياً بين تركيا وجمهورية أذربيجان، وكذلك بين نخجوان وأذربيجان. وفي نفس الوقت تعتبر أرمينيا أقصر ممر لنقل البترول والغاز من الساحل الغربي لبحر قزوين إلى البحر الأسود، كما تعد أيضاً المساحة الأنسب لربط تركيا بأذربيجان، والخليفة الأنسب بالنسبة لتركيا، لوصل إيران إلى البحر الأسود ومنه إلى أوروبا.

فهذه الدولة رغم كونها بمساحتها التي تبلغ حوالي ٣٠ ألف كيلو متر مربع، أصغر وحدة سياسية بين دول الكومنولث المستقلة ورغم كونها في غالبيتها أراضي جبلية غير مستوية تماماً ويحاصرها الخفاف، إلا أنها تعتبر من ناحية موقعها أقصر مسافة يمكن من خلالها ربط إيران بأوروبا، ومن هذا المنطلق فإنها تعد بالنسبة لإيران بديلاً عن الأناضول أو على الأقل منافساً له أمام إيران من الناحية الاستراتيجية. هذا بينما تسير العلاقات بين البلدين في الوقت الحالي أيضاً تحت تأثير عدة عوامل مهمة في مسار ودي وحميمي بل وحتى استراتيجي في جوانب كثيرة منها.

فقد أدت رغبة أذربيجان الاستراتيجية والملحة في إشراك حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية

وإسرائيل في الترتيبات الأمنية لمنطقة القوقاز ونقل الطاقة من بحر قزوين، إلى حدوث تقارب أكثر بين إيران وأرمينيا.

إن توصل البلدين المتجاورتين إلى تفاهم شامل يتمتع بالثبات والاستمرار، يحتاج إلى التعرف على مواضع إثارة التوتر بينهما، والعمل على التغلب عليها قبل نشوئها، والتعرف كذلك على مجالات وفرص التعاون الجاد والمستمر بينهما.

إن الحدود القصيرة بين البلدين والتي لا يزيد طولها عن ٤٠ كيلو متر وسهولة مراقبتها والسيطرة عليها، والتنسيق النسبي في المواقف السياسية الخارجية بين البلدين واحتياجاتها المتبادلة، وكذلك عدم امتداد توطئات قومية على جانبي الحدود بينهما، وبعض المصالح المشتركة الأخرى، كل هذا عمل كسد ومانع في مواجهة نشوء أو ظهور مواضع جديدة للتوتر بين البلدين أو حتى ازدياد مواضع التوتر الموجودة بينهما.

والنزاعات أو التوترات الموجودة بين البلدين لها في الغالب طبيعة ثقافية أو تاريخية وهي تتلخص في المواضيع التالية:

١- حلم أرمينيا الكبرى. ٢- النزاع القائم بين أذربيجان وأرمينيا حول منطقة "ناجورنو قراباغ"، والتهديد الروسي. كما أن مجالات التعاون بين البلدين جديرة بالاهتمام، فإيران تنظر إلى أرمينيا على أنها البديل الأنسب والخيار المناسب بالنسبة لها في مجال النقل والسفر إلى روسيا وأوروبا ومجال النقل البري إلى كافة أنحاء القارة الأوروبية.

كما أن أرمينيا لديها احتياج حيوي لإيران باعتبار أرمينيا دولة محاصرة تجارياً من قبل كل من تركيا وأذربيجان وتعرض لمقاطعة تجارية دائمة منهما. إن مجالات التعاون بين إيران وأرمينيا تمضي في الوقت الحالي في مسار تصاعدي ونظراً لإرادة إيران السياسية ورغبتها الأكيدة في تنمية التعاون مع أرمينيا في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، وكذلك حاجة أرمينيا إلى إعادة بناء اقتصادها بالكامل والاندماج والقوائم مع الاقتصاد العالمي، والمبادرات التركية في مساندة أذربيجان وتقويتها، والتغييرات السياسية الداخلية في أرمينيا وتوجهها نحو دائرة المصالح القومية والتعاون الإقليمي الثنائي، وحاجتها لتحسين أوضاع النقل البري وارتباطها بالقارة الأوروبية عن طريق جورجيا، وضرورة التعريف بنفسها وبدورها في المنطقة والاتحاد الأوروبي وكذلك الدور المتنامي لطاقة الغاز في المستقبل على مستوى المنطقة، فإن كل ذلك قد ساهم في ظهور مرحلة جديدة لبداية وتنفيذ وتنظيم كافة المسائل المتعلقة بمجالات التعاون بين البلدين.

وكما أشرنا من قبل فإنه يوجد الآن مجالات للتعاون الجيد بين البلدين قائمة بالفعل مثل نقل الغاز الإيراني

إلى أرمينيا، وإنشاء سد مشترك على نهر "أرس" وبيع الكهرباء لأرمينيا، والتجارة والنقل البرى والتجارة البيئية، ووصل شبكة الكهرباء مع أرمينيا. فسوف تظل العلاقات الإيرانية مع أرمينيا فى حالة تنامى مستمر. وهذا التنامى سوف يستمر فى مساره التصاعدى طالما أن أذربيجان وتركيا تحاولان إشراك الولايات المتحدة وحلف الناتو وإسرائيل فى الترتيبات الأمنية لمنطقة القوقاز والساحل الغربى لبحر قزوين، وسرعان ما سوف تصل العلاقات بين البلدين إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية.

كما أن هذا العلاقات يجب أن تستمر كذلك فى تنامىها وتوسعها وذلك للأسباب التالية:

- حاجة إيران الجيوبوليتيكة لإيجاد مكمل أو حتى بديل للأناضول للتقارب الوشيك والمباشر مع أوروبا.

- الجوار بين البلدين - وجود أقليات أرمينية فى إيران.

- الاستفادة والاستخدام المشترك لنهر "أرس" - التبادل التجارى بين البلدين - حاجة أرمينيا الاقتصادية والهندسية لواردات الطاقة من إيران.

وفى النهاية يجب ألا تنسى مسألة مهمة وهى نفوذ اللوبى الأرمينى القوى فى الكونجرس الأمريكى وبرلمانات بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبلجيكا وغيرها، وإيران فى حاجة بشكل، إلى الاستفادة من هذا اللوبى الأرمينى لتأييد سياساتها ومساندة مصالحها ومواجهة أو على الأقل تقليل الصدمات التى تكال لها من البيانات واللوائح التى تصدرها ضدها هذه البرلمانات. إن كل هذا ليثبت بما لا يدع أى مجال للشك الواقعية الشديدة التى تتسم بها سياسة إيران الخارجية فى هذا المجال.

تركمانستان تريد إدخال الولايات المتحدة فى شرق بحر قزوين

www.irdiplomacy.com/1/12/2007

المعروف بزعيم التركمان (تركمنى باشى) سافر مرتين فقط للخارج، فى حين لم يخرج وزير خارجيته من تركمانستان.

ولكن المنظر العام للسياسة متعددة المحاور التى يتبعها رئيس تركمانستان الجديد ليست كسياسة سلفه، فلدى كل من موسكو وبكين وواشنطن وبروكسل فى الوقت الحالى برامج خاصة للتعاون مع عشق آباد، وجميعهم مهتمون بموارد النفط الموجودة فى تركمانستان.

لقد نجحت روسيا قبل الجميع فى توقيع اتفاقية مبدئية مع تركمانستان فى شهر مايو ٢٠٠٧م لإنشاء خط أنابيب نقل الغاز من ساحل بحر قزوين، وقد اشتركت قزاقستان أيضاً فى هذه الاتفاقات، ويتم إنجاز الدراسات الفنية فى أول سبتمبر وهو التاريخ الذى حدد سلفاً لهذا الأمر، وما زالت المباحثات مستمرة.

فى شهر أغسطس الماضى وقع قربان قلى بدرى محمدوف أثناء زيارته لبكين على اتفاقية بشأن إقامة خطوط أنابيب لنقل الغاز التركمانى للصين، وتتم حالياً عمليات الإمداد لبدء عمليات الإنشاء بالفعل.

على مدار السنة الأخيرة الماضية قام مسئولون أمريكيون بزيارة كثيرة لتركمانستان، إذ ترغب واشنطن فى إنشاء عشق آباد عن عزمها إنشاء خط أنابيب تحت بحر قزوين لنقل الغاز.

فى عام ٢٠٠٧م خرجت تركمانستان من عزلتها وتتبع الآن سياسة متعددة المحاور وقام الرئيس التركمانى بزيارة كل من المملكة العربية السعودية وروسيا وقزاقستان وإيران والصين والولايات المتحدة، وقد زار بعضها عدة مرات.

زار الرئيس التركمانى قربان قلى بدرى محمدوف جميع دول آسيا الوسطى فيما عدا أوزبكستان وزار الرئيس الأوزبكى إسلام كريموف العاصمة التركمانية عشق آباد)، كما حضر فى شهر أغسطس الماضى المؤتمر الرئاسى لمنظمة تعاون شنغهاى الذى عقد فى بيشكك كضيف على المؤتمر، وفى النهاية يجب أن نشير إلى زيارته فى يومى السادس والسابع من نوفمبر الماضى لبروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبى التى تعد علامة جديدة على النشاط الخارجى الموسع لخلف صفر مراد نيازوف، فعلى مدار حكم صفر مراد نيازوف

على مدار العام الماضى زار تركمانستان عدد كبير من ممثلى الولايات المتحدة، ويعتقد كثير من المراقبين أن التواجد العسكرى الأمريكى فى بحر قزوين كان مطروحاً أيضاً فى تلك المباحثات التركمانية الأمريكية. الاتحاد الأوروبى بدوره يعتبر تركمانستان مصدر للغاز من أجل خط أنابيب نابوكو ولهذا المشروع علاقة لا تنفك بمشروع خط الأنابيب المار أسفل بحر قزوين. الجميع يريدون صداقة تركمنستان، وعقد اتفاقيات تتضمن تعهدات محددة.

تقترح روسيا أبسط الطرق التقنية التى كانت قد خططت لها أثناء عهد الاتحاد السوفيتى وتستطيع الصين إقامة خط أنابيب يواجهه بعض المشكلات السياسية ولكنه ممكن كما يمكن التنسيق بين مقترحات روسيا ومقترحات الصين فى ظروف معينة.

لكن مشروع الأنابيب تحت بحر قزوين الذى تقترحه الولايات المتحدة وأوروبا، لا يمكن أن ينفذ بنفس سرعة المشروعات الروسية والصينية نظراً لعقبات سياسية وفنية واقتصادية، ولكن فكرة الوصول إلى المستهلكين الأوروبيين عبر طريق غير الطريق الروسى لها جاذبية كبرى لتركمنستان.

تعتقد كل من روسيا والولايات المتحدة والصين وأوروبا أن كل هذه المشروعات لا يمكن أن تنفذ مجتمعة لأنها

تتنافس مع بعضها بعضاً، كما توجد اقتراحات أخرى كحلول مؤقتة لحين اختيار واحد من الحلول الدائمة.

يحتمل أن تستقر عشق آباد المثل من أسنانه، ولكن قزاقستان التى تقيم علاقات مع شركاء متعددين، تحافظ على التوازن فى مصالحها مع روسيا والصين والولايات المتحدة ولا تتبع سلوكاً واضحاً، وفى النهاية، قزاقستان عضو بمنظمة تحالف الأمن الجماعى، والاتحاد الاقتصادى لأوراسيا ومنظمة تعاون شنغهاى.

لكن يبدو أن تركمانستان لديها فهم أولى لسياسة تعدد المحاور، فهى إجمالاً لديها تعامل مع الجميع، ولكنها تعتبر أنها فى موقف تتعامل فيه مع ظروف ما سيصعب فى مصطلحتها وهذا نوع من الحسابات.

وليس من قبيل المصادفة أن يصرح قربان قل بردى محمديف أنه لا ينبغي تسييس الشؤون الاقتصادية، ولكن هذا الأمر يوضح أن الرئيس التركمانى لا يولى الأهمية الكافية للقضايا الجيوبولوتيكية.

إن سياسة تعدد المحاور فى السلوك التركمانى تؤدي للفموض، لكن عاجلاً أو آجلاً سيضطر الرئيس التركمانى لأخذ خطوات حقيقية فى اتجاه ما حتى لا تؤدي تصرفاته لإنارة سوء فهم لدى الأطراف التى يتعامل معها.

الأفكار السلمية على جانبى "قره باغ"

■ محمد بخشنده ■ إيران ٢٤/١١/٢٠٠٧

الأطراف إلى دول خاضت تجارب ناجحة فى عمليات السلام، وفى منتصف شهر نوفمبر الماضى توجهت ثلاث لجان من خبراء أرمينيا وأذربيجان وقره باغ، إلى مدينة دوشنبه لدراسة التجربة السلمية الطاجيكية عن قرب.

على هذا النحو وكما نقلت وسائل الإعلام عن كلا الطرفين التقت تلك الوفود الآذرية والأرمينية بشتى الأوساط الطاجيكية وتحاوروا معها واطلعوا عن قرب على أساليبها وإبتكاراتها فى إقرار المصالحة الوطنية. لقد أيقن الجميع أنه من الممكن التوصل لحل سلمى مثلما حدث فى طاجيكستان، وقد التقت الأطراف المتناحرة بالفعل وبدأت تتقارب وجهات نظرها بشأن العديد من القضايا الخلافية فيما يعرف بالعمل السياسى الأصعب حيث التفاهم مع التنافس فى الوقت ذاته. تلك الخطوة بمثابة تقارب جيد فى وجهات النظر وقد اعتبرها المراقبون تأصيل للتعايش السلمى وحسن الجوار بين الدولتين وقد تحدث (اوازا كسانافا) رئيس

مع خفوت الحرب الكلامية بين قادة أذربيجان وأرمينيا، خطى الطرفان خطوات حثيثة من أجل حسم نزاع إقليم ناجورنو قره باغ القديم. فبالرغم من مرور ١٣ عاماً على تلك الأزمة، إلا أن أسباباً عديدة جمعت بين شعبى الدولتين أملاً فى الصلح والسلام. ضمن تلك الأسباب منطقية بعض سياسىي الدولتين تلك المجموعة السياسية التى طالما نقت فى وسائل الإعلام أى لجوء للوسائل العسكرية من أجل حسم مشكلة قره باغ وقد استبعدت فى الغالب اللجوء إلى الخيار العسكرى.

تلك المجموعة من السياسيين أدركت بالتجربة أن بناء الثقة فى العلاقات بين الدولتين بحاجة إلى وقت، لذلك فهم فى هذا الصدد لا يترددون فى استغلال أى فرصة أو إمكانية لدخول ساحة المفاوضات، وقد وظفوا كل تجربة تاريخية من أجل إزالة جذور العداء فى قره باغ. ومن الإجراءات والإبتكارات التى اجتذبت الأطراف المطالبة بالسلام من الآذريين والأرمن، إيفاد تلك

الهيئة غير الحكومية للأبحاث الإنسانية الأذربيجانية رداً على سؤال مفاده، إلى أي مدى يمكن الاستفادة من التجربة الطاجيكية لحل قضية قره باغ، بالقول: تجربة لجنة المصالحة في طاجيكستان بها العديد من النقاط الإيجابية للتفاهم بين التيارين المتناحرين وعندما نتناول مسألة الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى لحسم قضية قره باغ، علينا في المقام الأول الأخذ بما حققته التجربة الطاجيكية في إزالة نقاط الخلاف وتقريب وجهات النظر، والمشاركون في اجتماعات دوشنبه أضحوا الآن أكثر تصميمًا على إقناع حكوماتهم بضرورة التوصل إلى سلام نهائي في أسرع وقت ممكن.

والواقع من وجهة نظر أطراف الصراع في قره باغ ليس بالخافى على أحد، حيث أن الصراع بين الأمم ينتهي بالتوصل إلى اتفاق وسلام عادل، لكن كل تجربة

لها خصوصياتها التي تختلف عن غيرها من التجارب وربما لا تصلح كل تجربة لحسم غيرها من المشكلات في مناطق أخرى فالحرب الداخلية في طاجيكستان نتجت عن صراع بين تيارين داخليين بتلك الدولة، أما قره باغ فهي منطقة حدودية متنازع عليها من جانب دولتين لكل منها سيادتها المستقلة وحيثياتها.

جدير بالذكر أن الخلاف على منطقة قره باغ ظل لأكثر من عقدين أسير حالة من اللاهرب واللاسلم حيث خيمت أجواء كان لمحفضي الحرب فيها الكلمة العليا، وعلى الرغم من التقاء زعمي الدولتين مرارا من أجل التوصل لاتفاق بشأن الأزمة؛ إلا أن تلك اللقاءات لم تكن تساعد على تقدم المفاوضات، خاصة مع توافر أسباب انعدام الثقة بين الطرفين. ومن أجل اجتياز هذه المرحلة كان من الضروري اتخاذ خطوات جادة وجريئة تتعدى ابتسامات زعماء الدولتين أمام وسائل الإعلام.

أنابوليس: سلام من أجل الحرب

■ محمد علي سيجاني ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٧/١١/٢٠٠٧

لبنان قامت بها إسرائيل نيابة عن الولايات المتحدة وصرحت السيدة كوندوليزا رايس أن هدف تلك الحرب هو مخاض شرق أوسط جديد وجاءت الحرب وتطوراتها داخل نطاق هذا التقييم. وهدف مؤتمر "أنابوليس" للسلام من وجهة نظر أولمرت يندرج تحت هذا العنوان إذ أن السيد بوش يرغب في أن يشكل حكومتين فلسطينية وإسرائيلية وينعقد هذا المؤتمر بناءً على هذا الهدف، ولكن هل الحقيقة هو هدف حكومة بوش منه هكذا وأن أولمرت قد طرح



انعقاده في البيت الأبيض بغرض توضيح هذه المسألة وإقرار الحقوق الفلسطينية ويزيل مناخ الخوف والقلق الموجود في المنطقة!

١- كثير من المسئولين الإسرائيليين والمحليين ووسائل إعلان أعربوا عن تشاؤمهم في أن يتمخض عنه سلام لدرجة أن واحداً من المحللين البارزين الإسرائيليين قد ذكر: أن الجميع مطمئن في أنه إذا ما أرسل أبو مازن رؤوس قادة حماس والجهاد الإسلامي

السعى من أجل السلام هو هدف مقدس، إذ أنه واحد من الاحتياجات الأساسية والضرورية لسلام شعوب العالم، والسلام في العالم يمر عبر طريق السلام في الشرق الأوسط وتوافق المجتمعات والدول والديمقراطية والديمقراطية الشعبية والمشاركة في داخل الدول ويأتي في مقابل نماذج الحرب والأنانية لجناحي الفكر على المستوى العالمي وعلى مستوى المجتمعات.

منذ عدة أيام صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أولبرايت وانتقدت بشدة حكومة بوش وقالت: لا وجود لحرب حضارات الآن وإنما هي حرب عقائد.

محاولة إدارة بوش في عامها السابع لإقرار السلام في الشرق الأوسط هي محاولة لحكومة تريد "الحرب لأجل السلام" وهي محاولة لحكومة عنيدة وترجسية وداعمة للحرب من أجل سلامها. ويمكن أن يكون مقدمة لحروب أخرى. حكومة بوش الحالية في جدول أعمالها حروب كثيرة كان آخرها حرب العراق ولبنان وفي حرب

على طبق من فضه لأولرت فإن أولرت أضعف من أن يعطى شيئاً للفلسطينيين والحقيقة أن هذا المحلل الإسرائيلي صادق في قوله، وأولرت على المستوى الداخلي ضعيف جداً وحرب ٢٢ يوماً في لبنان أو صلته إلى هذا الحد من الضعف وفي الوقت الراهن لا يوجد في إسرائيل رئيس وزراء قوى.

٢- على الساحة الفلسطينية أيضاً يعد أبو مازن أضعف من أن يقارن بعرفات وحجمه في الرأي العام الفلسطيني وحتى في منظمة فتح والقوى الوطنية الفلسطينية لا يمكن مقارنته بعرفات كما أن الأكثرية البرلمانية والرأي العام الفلسطيني الإسلامي والقوى الوطنية يعارضون بشدة مؤتمر السلام أنابوليس وفي الحقيقة أن أبو مازن يشترك في هذه الجلسة فقط بمساندة دولية وإقليمية وهذا الأمر سوف يعكس الجانب الإسرائيلي بجدية في جلسته. وقد أشار كثير من الكتاب والمحللين في إسرائيل إلى أهمية لذلك، وقالوا أن غالبية الشعب الفلسطيني يقفون مع حماس وسوف نبين ذلك أثناء المؤتمر. ومن الممكن أن يتم في أي لحظة ما وقع في غزة في الضفة الغربية عندما سنواجه الفلسطينيين في ظروف جديدة.

٣- من الواضح أن هذا المؤتمر يعد بمثابة صفقة كبيرة للمشاركين فيه إذ أن الديمقراطية الوليدة في العراق وسائر الديمقراطيات التي تتشكل الآن في المنطقة سيكون المؤتمر هدفها، ومع الأسف فإن قطاعات من العالم العربي لا يمكنهم القبول بالديمقراطية الشعبية وحكومة الأغلبية في العراق ويتهمون إيران بخلق أكثرية شعبية في العراق ولا يؤيدون الحكومة الشرعية ولا المسيرة الديمقراطية في العراق.

وتسعى الولايات المتحدة في أن تلفت انتباه العرب لمؤتمر أنابوليس في أن تعطى امتيازاً للعرب في العراق وأهمها هو حضور العرب في هذا المؤتمر، الحضور الذي لن يكون له سابقة حتى الآن. والحقيقة أن هذا المؤتمر سيكون بداية لدور جديد من المباحثات الفلسطينية- الإسرائيلية يبدأ من نقطة الصفر ومصحوباً بمساندة دولية كبيرة وشعبية أقل.

يسعى كثير من المحللين والمسؤولين السياسيين العرب في هذه الأيام في تحرير هذا النموذج إذ أن هدف مؤتمر أنابوليس في أساسه هو خلق مناخ سياسي موافق للاستعداد للهجوم على إيران، ولكن الجدير بالذكر هو أن هذا المؤتمر أعطى امتيازاً أكبر لإسرائيل دونما شيء يذكر للعرب.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة تريد أن تستفيد من عزلة إيران في مثل هذه الظروف، ولو أن إيران تعرف مكانتها وموقعها الممتاز يمكنها أن يكون لها وجود في المنطقة بأن تخطو لسياسيات متوازنة وتتخلى عن بعض المواقف المتشددة والمتطرفة في الحكومة الحالية وقبل أي شيء تعطى الأولوية لمصالحها وأمنها القومي وتقيم بدقة الأخطار المحتملة وتخرج من أرضها الحالية عندئذ لا قيمة لأنابوليس. وسوف تتنافس الديمقراطية الوليدة في العراق براحة وسوف تقل الضغوط الشديدة جراء قرارى الأمم المتحدة على اقتصاد إيران ويخرج من أزمته، وفي النهاية أود أن أشير إلى تصريح "أحمد ماهر" وزير الخارجية المصري السابق بجريدة الشرق الأوسط! لا أرى سبباً منطقياً وعقلياً في أن تهاجم الولايات المتحدة إيران ولكن عندما أنظر إلى البيت الأبيض لا أرى فيه عقلاً.

أزمة أكراد تركيا : حزب العمال الكردستاني والقوى الخفية

■ إيران ١٢/١/٢٠٠٧

ملخص تاريخ تأسيس الحزب
تركيا مثل كثير من دول المنطقة تتكون من عرقيات متعددة من بينها الأكراد ومعظمهم مسلمون ولديهم معتقدات إيمانية قوية، وكانت مناطق الأكراد في العهد العثماني من المراكز العامة لنشر العلوم الإسلامية وخرج كثير من علماء الإسلام من المناطق الكردية بتركيا، لكن مع الأسف أدت السياسات العلمانية التي اتبعتها تركيا بعد تأسيس الجمهورية إلى إلحاق أولى الضربات القاسمة للمجتمع الكردي، إذ اعتقد زعماء الجمهورية

على مدار الأسابيع الأخيرة تصاعدت أزمة حزب العمال الكردستاني وهجماته الإرهابية من جديد ليشكل معضلة حقيقية في مواجهة الحكومة التركية، ومع التلويح بهجوم عسكري تركي على شمال العراق احتلت هذه القضية رأس قائمة القضايا الإقليمية والدولية.

مما من شك في أن قوات حزب العمال الكردستاني الإرهابية تلعب دوراً رئيسي في هذه الأزمة، ونحن بصدد توضيح كيفية تأسيس حزب العمال الكردستاني وأهدافه والأشخاص الذين لعبوا دوراً أساسياً في إقامته.

التركية أنهم يستطيعون تدعيم وحدة تركيا عن طريق إنكار وجود بقية العرقيات واعتبروا جميع القوميات الأخرى الموجودة بتركيا أتراكاً.

وكان ازدراء القوميات غير التركية وتفضيل العنصر التركي عليها المعضلة الأساسية والدائمة التي واجهت الحكومات التركية، وعلى مدار ثمانين عاماً سعت الحكومة التركية العلمانية إلى سلب حرية القوميات الأخرى

وبخاصة الأكراد وتذويبهم في العنصر التركي، لدرجة أنه صار شعار الجمهورية التركية بعد انهيار الدولة العثمانية (مرحباً بالأشخاص الذين يقولون أنهم أتراك). ومنذ تأسيس الجمهورية التركية أعلن منع استخدام اللغة الكردية وكان أي نشاط اجتماعي يؤدي باللغة الكردية يستوجب عقاب شديد. وكان الفقر والجهل من المصائب التي لاحقت سكان المناطق الشرقية لتركيا وأغلبهم من الأكراد بسبب السياسات اللاعقلانية للنظام العلماني التركي من ناحية أخرى لم يتصالح الأكراد مع هذا النظام العلماني بسبب تمسك الأكراد بالإسلام، وكانت هذه المنطقة مركزاً للثورات الإسلامية ضد القرارات المعادية للإسلام الصادرة عن حكومة أنقرة.

وكانت ثورة الشيخ سعيد النورس أشهر هذه الثورات، وقد أدت هذه الثورات من قبل الأكراد إلى تزايد الضغط والقمع الممارس من قبل العلمانيين الأتراك ضد الأكراد. ولهذا السبب سعت أنقرة دائماً إلى الحصول على عملاء حتى تستطيع قمع أكراد تركيا، وخلق هوية جديدة لهم.

ولذا كانت بداية حركة الثورة الإسلامية في إيران باعثة على الأمل لدى أكراد تركيا المتدينين.

بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، حدث أكبر تأييد لها من قبل أكراد تركيا، وأعلنت فصائل كردية تبعيتها للثورة الإسلامية بشكل جماعي، بحيث كان ذلك التأييد أحد الأسباب الرئيسية للانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ بزعمارة كنعان أيفرين، والذي لاقى تأييداً موسعاً من الشعب التركي وبخاصة سكان المناطق الشرقية، والجنوب شرقية والأكراد، الغريب أن بعد الانقلاب واستقرار الحكم أعلنت منظمة (العمال الكردستانية) عن وجودها، ودخلت ساحة النشاطات السياسية كحزب، ويمكن القول أن أحد أسباب تأسيس حزب العمال الكردستاني هو الرغبة في إحداث خلل في التوجهات الإسلامية للأكراد، والانحراف بحركة الأكراد صوب



توجهات أخرى يعارضها الشعب التركي بسبب معتقداته الإسلامية.

مع هذا الاحتمال نستنتج أنه ليس من المستبعد تدخل قوى مستترة مثل منظمة الأمن التركية (MIT) ومنظمة الجاسوسية الأمريكية (CIA) ومنظمة الجاسوسية الإسرائيلية (MOSSAD) في تأسيس حزب العمال الكردستاني بزعمارة عبد الله أوجلان، فأحد أهداف

تأسيس الحزب إيجاد الفرقة بين الأكراد. ومع الأخذ في الاعتبار بالماضي الإرهابي هذه الجماعة ورأي الشعب الكردي فيها، لم تحقق هذه الجماعة نجاحاً كبيراً في مسعاها، ولم تستطع حتى الآن خلق قاعدة شعبية بين الأكراد.

يرجع تاريخ تأسيس حزب العمال الكردستاني إلى عام ١٩٨٠م وبالتحديد بعد قيام الانقلاب العسكري. وفي البداية عمل كحزب سياسي، ولكن بعد فترة في عام ١٩٨٤م.

في ظل التغييرات التي حدثت على الساحة السياسية التركية وتولى الأحزاب السياسية الحكم بدلاً من العسكريين، حدث تغيير في أسلوب أداء هذه الجماعة الإرهابية أيضاً إذا استدعت كل عناصرها من المدن وأرسلتهم إلى المناطق الجبلية للقيام بأعمال مسلحة، وهذا يعني أن النظام التركي كان يشرف على نشاطات هذا الحزب وعلى الأقل في المراحل الأولى من تأسيس هذه الجماعة الإرهابية ووفر لها جميع الإمكانيات اللازمة وهناك دلائل تشير إلى سعادته الدين وزير الداخلية التركي آنذاك كان أحد الممولين للحزب في ذلك الوقت.

أعلن حزب العمال الكردستاني في بداية تأسيسه الأيديولوجية الماركسية-اللينينية أيديولوجية له، وبعد بداية الحرب المسلحة في عام ١٩٨٤م غير مساره وأيديولوجيته إلى الأيديولوجية الماوية، وكان حزب العمال الكردستاني يقدم فيما مضى على أنه تنظيم طلابي ويتواجد بكثافة في الاحتجاجات الطلابية الداخلية، بدأ أولى هجماته المسلحة في ١٥ أغسطس عام ١٩٨٤م بالهجوم على ميدنتي أرواح وشملينلي الكرديتين الغريب أنه في جميع الهجمات المسلحة لهذه الجماعة أغلب الضحايا من الأكراد العزل.

أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى بدء هذه الهجمات وصول تورجوت أوزال الزعيم التركي الراحل إلى الحكم، وبدءه في إصلاحات هيكلية في النظام

التركي، وإعطاء حريات نسبية لأكراد تركيا الذين تردت أوضاعهم وتبدلت معالم هويتهم بسبب سياسات أنقرة على مدى سنوات طويلة، لكن وجود جماعة حزب العمال الكردستاني أضرب بالأكراد أكثر من إفادتهم، واتخذ كذريعة لقمعهم على نحو أشد، وسقطت مناطق جنوب شرق تركيا من الفقر أكثر وتمتد إدارتها على مدار عشرين عاماً من خلال قوانين الطوارئ العسكرية، والنتيجة أن حرمت هذه المناطق من الاستثمارات وهي التي كانت منذ البداية محرومة من الخدمات الحكومية، وتزايدت هجرة شباب الأكراد للعمل في مناطق أخرى بتركيا.

هجمات حزب العمال الكردستاني تتم بدعم من آخرين!

من خلال دراسة نوع وأسلوب هجمات حزب العمال الكردستاني ندرك أن هذه العمليات كانت على درجة كبيرة من الإتقان والخبرة، وتتم باستخدام تكنولوجيا متطورة، وهذا يشير إلى تلقي الحزب لدعم من جهات أخرى.

من خلال التفحص الأولي نصل إلى اكتشاف أثر الولايات المتحدة وأكراد شمال العراق فالיום جميع الأسلحة الموجودة في يد عناصر الحزب من المواد المتفجرة والقنابل صنعت بالولايات المتحدة، حتى أنها من نفس نوعية السلاح الذي تستخدمه القوات الأمريكية في قمع الشعب العراقي، وهي اليوم في يد عناصر الحزب للقيام بعمليات إرهابية ضد شعوب المنطقة وبخاصة الشعب التركي والشعب الإيراني.

من ناحية أخرى، مجرد وجود هذه الأسلحة في يد عناصر حزب العمال الكردستاني لا يعني القيام بمثل هذه الهجمات المتقنة، وإنما يلزم تلقي تدريب عليها كذلك، واليوم تتمتع قوات حزب العمال في جنوب شرق تركيا بتدريب عالمي، مما مكن هذه القوات من القيام بعمليات مسلحة في مواجهة جيش منظم والحقا ضربات به.

في مثل هذا الوضع تستنتج أن حزب العمال الكردستاني كان حتى أمس القريب تحت سيطرة منظمات استخبارات الجيش التركي ولا يستبعد حلف الناتو كذلك وذلك للتصدي للحركات الإسلامية وضرب الأكراد الإسلاميين، واليوم خرج الحزب من سيطرة استخبارات الجيش التركي، ويستخدم من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو كرأس حربة للضغط على تركيا وأحياناً الجيش التركي.

الغريب أن حزب العمال الكردستاني والجيش التركي اللذين يتواجدان على الساحة كعدوين متنافسين لديها نقاط مشتركة كثيرة في أهدافهما المعلنة، أهم هذه النقاط الاشتراك في النضال من أجل استمرار النظام

العلماني في تركيا والحيلولة دون تحقق الأهداف الإسلامية وتطبيق قوانين الإسلام، وكل منهما أعلن عدة مرات معارضته إدخال الدين في شئون الحكم والسياسة، وأنه لن يسمح بوجود الإسلام السياسي في المجتمع التركي.

تركيا في مواجهة المخططات الأمريكية:

من الأسباب الهامة لدى الولايات المتحدة في دعمها لحزب العمال الكردستاني ضد الأهداف التركية تعارض المصالح الأمريكية والتركية في المنطقة.

تحتاج الولايات المتحدة اليوم لاستمرار وجودها في العراق إلى إقامة حكومة جديدة مشابهة للنظام المحتمل للقدس، وتعتقد أنه مع إقامة حكومة مستقلة للأكراد في العراق واستخدامها كقاعدة مركزية تدعم قواعد تواجدتها بالمنطقة، هذا هو أحد الأهداف الأساسية للولايات المتحدة والذي استغرق تنفيذه سنوات طويلة من التخطيط، والاستثمارات، وطبقاً لمعلومات مؤكدة هناك عدد كبير من الأكراد يتلقون برامج تعليمية خاصة في الجامعات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية منذ سنوات، وذلك للاشتراك في إدارة الدولة الجديدة، وتسمى هذه المجموعة من الأكراد في المحافل السياسية بالأكراد البيض.

قامت الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى بإخراج خمسة آلاف كردي عراقي من العراق لتلقى تدريبات على العمليات الإرهابية، ومنذ بداية التواجد الأمريكي في العراق تنبعت تركيا للخطر المحدق بها، واعتبرت إقامة دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق خطراً حقيقياً على وجودها ووحدتها أراضيها، وأدى هذا الموضوع إلى اندلاع خلافات وتعارض في المصالح بين الولايات المتحدة وتركيا، لدرجة أنه تم الحديث عن احتمالية حدوث اشتباك بين القوات الأمريكية والقوات التركية في حالة التدخل العسكري التركي في شمال العراق.

أزمة تركيا في التصدي للهجمات الإرهابية

اليوم يعلم المسئولون الأتراك جيداً أن العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني لا تمت للأكراد بصلة، ولها جذورها في المشروع الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط الكبير ومخططات النظام الصهيوني في المنطقة، وتم الحديث عن هذا الموضوع عدة مرات على لسان مسئولين أتراك رفيعي المستوى، وذكروا علانية أن حزب العمال الكردستاني لا يعمل منفرداً ضد الحكومة التركية، وأن هناك قوى خارجية تدعمه.

أعلن رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء في أحد تصريحاته الحادة ضد الولايات المتحدة أن حزب العمال الكردستاني يقوم بهجمات الإرهابية ضد تركيا مستخدماً أسلحة أمريكية الصنع، كما أنه يحصل على معلومات من الأمريكيين عن الأهداف التركية.

لأجل هذا تعتقد الحكومة التركية أن الطريق الوحيد لحل أزمة الهجمات الإرهابية ليس التباحث مع حكومة العراق، ولا مع حكومة أكراد شمال العراق بزعمامة طالبان وبارزاتى وإنما التباحث مع الولايات المتحدة، وإثاء شخص الرئيس بوش وبقية مسئولى الإدارة الأمريكية عما أنتوه، ولذلك قرر أردوغان علاقات بوش فى الولايات المتحدة والتباحث معه بشأن حزب العمال الكردستانى، ولكن هل حصل المسئولون الأتراك فى مباحثاتهم مع مسئولى البيت الأبيض على النتيجة التى يريدونها أم لا، ذلك موضوع يخفى داخله علامة استفهام كبيرة والإجابة عليه يعرفها المسئولون الأتراك جيداً، لكن ليس لديهم الجرأة على إظهارها بصراحة، لأنهم يعملون أنه طالما أن سيكون للولايات المتحدة وإسرائيل تواجد فى المنطقة لن تنتهى الهجمات الإرهابية، لأن الولايات المتحدة لها فى المنطقة أهداف قذرة بعيدة المدى وغير مستعدة للتخلى عن أهدافها. طالما، الولايات المتحدة لم تصل إلى أهدافها فى

العراق والمنطقة، وطالما أن الولايات المتحدة لم تتمكن من السيطرة الكاملة على موارد الطاقة بالمنطقة ستستمر هذه الأوضاع المتأزمة، وسيتلقى عملاء أمريكا الدعم الكامل منها أنقره تعلم أن التدخل فى شمال العراق هو فى الحقيقة تدخل لصالح الأهداف الأمريكية بعيدة المدى فى المنطقة، وربما تجبر حكومة أردوغان على التسليم للمطالب الأمريكية بعيدة المدى فى المنطقة، وربما نجبر حكومة أردوغان على التسليم للمطالب الأمريكية غير المشروعة وتشتبك بالتسيق مع الولايات المتحدة فى سياساتها التسلطية. حكومة أنقره من الآن تسعى إلى تنفيذ سياساتها بتدابير خاصة بعيداً عن الولايات المتحدة، وفى نفس الوقت تقلل من ضغط الشعب التركى على الحكومة. ولعل أحد الأسباب التى كانت وراء تقديم لائحة السماح للقوات التركية بالتدخل فى شمال العراق للبرلمان التركى، كان هذا الأمر.

تقرير الاستخبارات الأمريكية تغيير في الاستراتيجية أم خلافات داخلية؟

■ تابناك (المنبر) ٢٠٠٧/١٢/٧

صرحت به تكراراً ومراراً هيلاري كلينتون، وإعداد التقرير المذكور بناءً على توصية الكونجرس الأمريكي من جانب مجلس إدارة الاستخبارات الأمريكية تكشف أن هذا الإجراء هو إجراء واع ومقصود من جانب الفريق المعارض للهجوم على إيران لتغيير استراتيجية الولايات المتحدة في الملف النووي للجمهورية الإسلامية لكن هذا لا يعنى حسن النية وإيجابية هذا التحرك.

٤ - موافقة جورج بوش على نشر هذا التقرير على الرغم من مساعي تشينى للتكتم عليه وترحيب بوش ورايس وهاردلى وجيتس بمضمون التقرير يثبت أن البيت الأبيض قد تقبل فكرة تغيير استراتيجية في الملف النووي الإيراني.

٥ - توقيت نشر التقرير مباشرة بعد توافق ٥ + ١ على إصدار قرار جديد ضد طهران وتأكيد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا على صدور قرار وامتناع الصين وروسيا عن معارضة القرار الثالث لمقاطعة إيران واكتفاءهما بتصريحات مزدوجة لإرضاء طهران يكشف أن تغيير الاستراتيجية الأمريكية في الملف النووي الإيراني لن يكون في إطار تخفيف ضغط مجلس الأمن التي من المحتمل أنها ستؤدي إلى تركيز مساعيها في هذا المحور.

٦ - يبدو من الخيارات الثلاثة المطروحة بشأن الملف النووي الإيراني وهي هجوم إسرائيل وهجوم الولايات المتحدة والضغط الدولي أن الخيارين الأولين وقد تم تهميشهما تماماً على الأقل في المدى القصير وسيتم التركيز على الضغط الدولي التي ستمارس على إيران من قبل الاتحاد الأوروبي وسائر المؤسسات الدولية، كذلك أيضاً يبدو أن هذا الخيار بالنظر إلى تجربة الهجوم على العراق الذي تم التخطيط له بناءً على معلومات سرية قد وضع ركيظه الأساسية على معلومات علنية.

ما زال البحث حول أهداف ونتائج تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية بالولايات المتحدة الذي أكد أن إيران أوقفت برنامجها النووي العسكري عام ٢٠٠٢، هو الموضوع الأول في المحافل الدبلوماسية على مستوى العالم، وفي هذا الصدد قام مسئولوا الجمهورية الإسلامية بعد تجاوز رد الفعل العاطفي والمتسرع في اليوم الأول بالبحث في خفايا أهداف هذا التقرير وهذا ما سنعمل على إيضاحه وذلك بالإشارة إلى أجزاء منه.

١ - مجلس الاستخبارات الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية يرجع تاريخه إلى خمس وثلاثين عاماً تم إنشائه بعد الحرب الفيتنامية وفضيحة ووترجيت لخلق تنسيق بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية التي لا يقل تعدادها عن ستة عشر جهاز هذا المجلس ذو طبيعة سياسية وطبقاً لمديره لا يعمل على توحيد المعلومات بل يسعى لتحديد التغييرات والاختلافات في وجهات نظر هذه المنظمة بالكشف عن عوامل هذه الاختلافات ومن المؤكد في هذا الصدد أن هيئة الاستخبارات الأمريكية المركزية "CIA" تحافظ على دورها المحوري بين الأجهزة تحت إدارة هذا المجلس.

٢ - حستى الآن لازالت إدارة المجلس الوطني للاستخبارات الأمريكية في يد "مايك مكال" و"تومس فينجارو" وهما من الشخصيات التي لها تاريخ في أنشطة الولايات المتحدة التجسسية وهما يختلفان بشكل واضح مع الجهات المتطرفة للمحافظين الجدد وخاصة ديك تشينى، بناءً على هذا فإن فرضية تأثير الميول المضادة للحرب والتي لا زالت حتى الآن تعتبر الاتجاه الأساسى للديمقراطيين بل ووجهة نظر البنّاتاجون السرية ووزارة الخارجية الأمريكية تسرى على نشر هذا التقرير.

٣ - وجود تنسيق بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى بشأن تكثيف الضغوط على إيران والذي

وفى هذا الخيار سيكون التركيز على الجزء الثانى من الجزأين الأساسيين للملف النووى الإيراني وهما 'الانحراف فى الماضى' و'إمكانية الانحراف فى المستقبل' وستركز المساعى الدولية على منع إمكانية الانحراف فى المستقبل وهذا الإجراء سيؤدى إلى ألا تؤثر عدم قيمة المعلومات الاستخباراتية على مسيرة تكثيف الضغوط على إيران بل واستمرار أنشطة الجمهورية الإسلامية السلمية فى تخصيب اليورانيوم ستعتبر ذريعة أساسية 'لإمكانية الانحراف فى المستقبل' والتوصية الصريحة من جانب روسيا والصين لإيران فى الأيام الخيرة والقائمة على تعليق تخصيب اليورانيوم تكشف أن مقاومة مؤيدى الجمهورية الإسلامية لن تصمد إزاء هذه الضغوط.

٧ - التأكيد على وقف برنامج التسليح النووى للجمهورية الإسلامية منذ عام ٢٠٠٣ والذى هو أهم محور فى التقرير المذكور يعتبر الكذبة الأكبر فيه، والحقيقة هى أنه فى عام ٢٠٠٣ لم يتم أى تغيير فى البرنامج النووى للجمهورية الإسلامية فى حين أن التغييرات الأهم كانت قبل عام ٢٠٠٠ أى فى أعوام ٩٨، ١٩٩٩ فى السنوات الأولى من نشاط غلام رضا أغازاره فى وكالة الطاقة الذرية بعد ثمان سنوات من رئاسة رضا أمر الله الرئيس السابق لهذه الوكالة.

فى تلك الفترة تركزت نشاطات إيران العديدة والواسعة التى كانت تشمل فروعاً عديدة فى التقنية النووية، فى الأنشطة المتعلقة بدورة الوقود. فى هذه المرحلة وقبل الهجوم الأمريكى على العراق أصبحت أجزاء من الأنشطة الإيرانية فى يد الجماعة الإرهابية مجاهدى خلق عن طريق أجهزة الاستخبارات الأمريكية لتقوم بحرب دعائية ضد إيران لوضع الجمهورية الإسلامية فى خانة رد الفعل ومنعها من أن تقوم بتنظيم ردود الفعل المحتملة على الهجوم على العراق. وعقب ذلك نشرت الحكومة فى ذلك الوقت تقريراً موسعاً عن حصول إيران على التقنية النووية السلمية، وبعد ذلك أيضاً مع الوجود المكثف لمفتشى الوكالة على مدى الأربعة أعوام الأخيرة لم يعد هناك بالفعل شيئ غامض عن الأنشطة النووية الإيرانية قبل عام ٢٠٠٣ والتى يطلقون عليه الإخفاء.

بناءً على هذا التأكيد على عام ٢٠٠٣ الذى يعتبر بداية الأنشطة النووية العلنية يثبت أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية على مدى الأربعة أعوام الماضية لم تحصل على معلومات أكثر من تسريباتها فى الماضى

وأنه لا يوجد موضع جديد حول أنشطة ما قبل ٢٠٠٣ وأنها بالفعل ليست إلا ادعاءات متفرقة نشرت بها ال CIA بشكل غير رسمى حول باشيان وبارتشين والكورج.

٨ - لكن ما هو هدف الولايات المتحدة من الضغط على نشاطات التسليح النووى للجمهورية الإسلامية؟ من المؤكد أن إثبات رغبة الجمهورية الإسلامية فى الحصول على القنبلة النووية يحظى باهتمام كبير بالنسبة للولايات المتحدة والدليل على ذلك الآثار الحقوقية الكبيرة لهذا الإجراء فى حرمان الجمهورية الإسلامية من الوصول إلى دورة الوقود النووى حيث تحتاج إلى الثقة ووجود ضمانات لعدم انخراطها فى المستقبل حتى الآن تم كشف على الأقل خمس حالات من محاولات ال CIA لبيع وثائق وأجزاء متعلقة بإنتاج وتجميع القنبلة

النووية تحت ستار سمسرة أسلحة لعملاء الجمهورية الإسلامية لكنها لم تحصل على نتيجة بسبب ذكاء الجانب الإيراني وعدم رغبته، بناءً على هذا فى حالة أن يستطيع التقرير المذكور أن يحقق هذا الهدف المهم فإنه سيتحقق جزء مهم من الإنجازات التى تريده الولايات المتحدة من وراء الضغوط الطويلة المدى وحرمان الجمهورية الإسلامية من الاستفادة من دورة الوقود.

٩ - طبيعة التقارير الاستخباراتية التى بسبب عدم نشرها لا يمكن تحليل أجزائها ومستنداتها تؤدى إلى أن يتم الحكم حول استنتاجات هذه التقارير بصورتين "جديرة بالثقة" أو "عارية عن الصحة" والنتيجة الأساسية لهذا التقرير "توقف برامج التسليح النووى الإيراني منذ عام ٢٠٠٣ وفى حالة القبول بذلك سيبقى أساس الاتهامات السابقة ضد إيران، وفى حالة عدم اعتبارها لن يقل الغموض بخصوص الملف النووى الإيراني، بناءً على هذا قبول هذا التقرير فى المحافل الدولية من الممكن أن يصحبه آثار ضارة على البلاد والتأكيدات العديدة لرئيس وكالة الطاقة القائمة على توحيد هذا التقرير مع معلومات الوكالة سيجعل المجال مهيناً للتبعات التالية.

١٠ - رد فعل الجمهورية الإسلامية على الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعيداً عن المواقف المتسارعة والأيام الأولى يجب أن يكون منطقيًا، وبالنظر إلى تعقد الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة وحلفائها ضد الجمهورية الإسلامية ويتم التخطيط والتنفيذ بذكاء فى هذه الأشياء فإن تقوية التعاون مع الوكالة لجعل الإجراءات المطروحة فى هذا التقرير بلا قيمة وتقوية التعاون مع سولانا لمنع توافق الدول الأوروبية الثلاث مع الولايات المتحدة لاستصدار قرار ثالث يعتبر من أهم الأولويات الدبلوماسية النووية فى الأيام القادمة.

خطر الحرب ونتائجها

■ د. كاظم علمداري ■ إيران أمروز (إيران اليوم) ٢٠٠٧/١١/١٤

تحول خطر الحرب المحتملة على إيران من الاحتمال ليصبح تهديداً جدياً، وهو ما يبدو جلياً في أكثر من مؤشر أهمها اللقاءات المتتالية لزعماء ووزراء الخارجية لدول الولايات المتحدة، بريطانيا، إسرائيل، روسيا، ألمانيا، فرنسا والصين حول الملف النووي الإيراني، والتحذيرات المتتالية لأعضاء الكونجرس الأمريكي للرئيس جورج بوش، وكان آخرها التحذير العلني الذي قدمته رئيسة مجلس النواب نانسي بلوسي في الأسابيع الماضية مزيل بتوقيع ثلاثين عضواً من الكونجرس إلى الرئيس بوش من أجل منعه من مهاجمة إيران دون موافقة الكونجرس.

وقد تمثلت آخر المؤشرات التي تؤكد على جدية الحرب على إيران في الأيام المقبلة في زيارة مسئولين روس لإيران.

ويرى بعض المحللين أن زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومن بعده وزير الخارجية إلى إيران للتباحث وإقناع المسئولين في الجمهورية الإسلامية بجدية الحرب تعد مؤشراً إضافياً على ذلك. وبالطبع فإن روسيا تسعى للاستفادة من التوتر القائم بين إيران والولايات المتحدة، ولكن في حالة الحرب الحقيقية، لن تكون إفادة لها لأن خطر الحرب لن يذهب بعيداً عنها. وطبقاً للتقارير الواردة والمنتشرة فإن الولايات المتحدة قد قبلت في حالة نجاح روسيا في إقناع إيران بأي وسيلة بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، أن تلغي نشر حائط الصواريخ وراداراته في دولة التشيك وأيرلندا.

خطأ محاسبة أحمدى نجاد ولكن إذا كان الزعماء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يدركون الوضع الحالي المتهيب، فإنهم يبنون ذلك على تحليل غير سليم للأوضاع وهو أن الأمريكان سقطوا في العراق، ولن تبقى لديهم قدرة لمهاجمة إيران، إلا أنهم قد أغفلوا أمراً بسيطاً وهو أن الشواهد تشير إلى أن الولايات المتحدة على خلاف تحليل الجمهورية الإسلامية لن تستخدم استراتيجية مشابهة لمهاجمة إيران، بل إنها ستستخدم تفوقها المطلق في قواتها الجوية ضد إيران.

النقطة الثانية هي أن مهاجمة إيران تعنى تقييدها وهذا التقييد سيمنعها من التدخل في العراق، وبالتالي تحسن وضع القوات الأمريكية في العراق وتخرج منه الولايات المتحدة فائزة.

وبشأن الهجوم الأمريكي المتوقع على إيران، من الممكن أن تستفيد إيران من المساومات في هذا المجال، لأن إيران في حالة تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم تماماً فإنها ستحصل على امتيازات كبيرة من الغرب من جانب آخر فإن الولايات المتحدة قلقة بالنسبة للوضع في العراق خاصة بعد خروج القوات الأمريكية منه بالنظر للتوتر الموجود والتوقعات غير المرغوبة لمستقبل المنطقة. فقد تزايدت احتمالات حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران قبل انتهاء فترة ولاية الرئيس بوش في حالة حدوث أي شئ غير متوقع بين الطرفين. ورغم كل ما يحدث فإنه لا توجد معرفة دقيقة بقدرة إيران العسكرية.

اللحظات الحساسة وكيفية مواجهة خطر الحرب

■ محسن مرت ■ إيران ٢٠٠٧/١١/٢٣

تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل منذ فترة إلى القيام بحملة دعائية الهدف من ورائها هو التمهيد لشن حرب ضد إيران بدعائياتهم الواسعة السلبية من قبيل ادعاء عزم إيران امتلاك سلاح نووي، وربطوا كارثة العراق بتدخل إيران وحولوا إيران إلى شئ رهيب بالنسبة للرأي العام العالمي وهيأوا المجال لحرب نفسية

ضد إيران بشكل غير مسبوق ولهذا لا يتوقع أن تكون هناك معارضة قوية للحرب لا في الولايات المتحدة ولا في الدول الأوروبية وعلاوة على ذلك مع انتخاب ساركوزي في فرنسا وانضمامه للجناح الغربي الداعي للحرب الولايات المتحدة - بريطانيا - إسرائيل وامتناع ألمانيا في الوقت الراهن عن إبداء أي معارضة علنية

ضد الحرب المحتملة ومع صمتها تطفئ مشروعيتها بالفعل على جبهة دعاة الحرب، أما دول مثل روسيا والصين فمن المؤكد أنها ستعارض في في مجلس الأمن أي قرار لا يستخدم العنف لكن في حالة أن تعمل الإدارة الأمريكية خارج مجلس الأمن وتقوم بشن حرب كما حدث في الحالة العراقية فإن هاتين الدولتين لن يكون أمامهما إلا الشجب والتنديد، بناءً على هذا فإن الحكومة والقوة التي تستطيع تجنب إيران بل وكل المنطقة والعالم وقوع حرب ضروس هي حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ذلك إذا أخذت على عاتقها المصالح السلمية للمواطنين وسيادة الدولة الإيرانية.

الأهداف الأمريكية وخطر الحرب:

اعتماداً على الشواهد التي لا يمكن إنكارها فإن خطر حرب جوية أمريكية - إسرائيلية جدي للغاية وقد قام المحافظون الأمريكيون الجدد كما في السابق بحشد كل قوتهم وراء تنفيذ استراتيجيات مشروع القومي الأمريكي الجديد ومشروع الشرق الأوسط الكبير والركن الركين في هذه الاستراتيجية هو خلق شرق أوسط تابع تماماً لمصالح الولايات المتحدة المتوسطة المدى والطويلة المدى وبعد تغيير النظام في أفغانستان والعراق وخلق حالة من الفوضى والاضطراب في هاتين الدولتين حان الآن موعد إيران وحكومة الجمهورية الإسلامية في الوقت الراهن هي العائق أمام شرق أوسط تابع تماماً للولايات المتحدة ولهذا السبب تحولت فكرة تغيير النظام في إيران إلى هدف أساسي لنشاطات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والشرق الأوسط النموذجي من وجهة نظر المحافظين الجدد هو الشرق الأوسط الذي يتم فيه القضاء على كل الحكومات القوية، وتنتشر فيه مظاهر النفاق وعوامل التفرفة والحروب الداخلية والعرقية من قبيل الحرب بين العرب والأكراد والعرب والإيرانيين والأكراد والإيرانيين وحروب طائفية بين السنة والشيعة وصراع حزب الله وحماس، أو كل القوى في فلسطين ولبنان وتستقر النظم الضعيفة للملك الطوائف كما في القرون السابقة حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تستنزف بسهولة، وبيع العتاد العسكري لهم تتحول المنطقة كلية إلى معرض دائم للمراكز العسكرية - الصناعية في الولايات المتحدة وأوروبا، ومع احتدام عملية المنافسة بينهم تضطر للإغارة بشكل أكبر على ثرواتهم النفطية حتى يتواكب عرض النفط مع الطلب على المستوى العالمي ويتم وقف ارتفاع أسعار النفط وأخيراً تستطيع الحفاظ على تبعية المناطق النفطية للدولار وتتحدى بحسم لإجرائهم المشترك في إطار بيع النفط باليورو أو أي عملة دولية أخرى واستراتيجية مشروع القرن الأمريكي الجديد هي أكثر من شعار لعدد

من المفامرين والأصوليين المسيحيين الواقعين تحت نفوذ نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني وشخص الرئيس بوش وللأسف فإن استراتيجيتهم تتطابق تماماً مع مصالح المراكز الصناعية العسكرية وأهداف الشركات النفطية وفي الحقيقة مع المصالح القصيرة والمتوسطة المدى لمجمل اقتصاد الولايات المتحدة.

واقتصاد الولايات المتحدة مدين للعالم وللحفاظ على استمرار تدفق رؤوس الأموال العالمية إلى هذه الدولة بهدف الحفاظ على مستوى حياة مواطنيها هناك فإنها تحتاج إلى صمود الدولار كعملة عالمية وحيدة وهذه الحاجة لا تقل أهمية عن احتياج الإنسان للهواء حتى يستطيع الحياة والحفاظ على المكانة الحالية للدولار يكون سهلاً عندما تتم كل الصفقات النفطية بالدولار. وقيام حكم ملوك الطوائف في الشرق الأوسط سيمكن الولايات المتحدة مع إنشاء قواعد عسكرية كثيرة حتى في إيران والسيطرة العسكرية على كل المناطق النفطية وضبط الإنتاج والأسعار من أن تحافظ على هيمنتها أمام المنافسين الاقتصاديين الحاليين والقادمين ومن بينها السوق الأوروبية المشتركة والصين وروسيا واليابان والهند في العدة عقود القادمة ولذا فإن تقييم كثير من الأوروبيين الذين بالاعتماد على المشاكل التي تواجه حكومة بوش في العراق وأفغانستان يقللون من خطر الحرب على إيران هو تقييم سطحي، ويأتي في الغالب لخدمة تبرير لا مبالاتهم إزاء الحرب المحتملة على إيران ولا مسئوليتهم إزاء السلام العالمي والتاريخ وهذا التقليل الأوروبي من خطر الحرب هو أمر خطير إذ أن الحكومة الأمريكية تفسره على أنه تأييد لسياستها التي تتبناها تجاه إيران.

وللأسف فإن بعض مسئولى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالاعتماد على استدلال المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان بدلا من أن يأخذوا خطر الحرب على محمل الجد يطمثون أنفسهم ويقودون المسئولين والشعب الإيراني نحو الفخ الذي نصبه لهم بعض الزعماء الاقتصاديين والأيديولوجيين الأمريكيين. هذا في حين أن زعماء الدولة التي تواجه تهديداً بالخطر عندما يتعاملون بدراية ومسئولية عميقة تجاه مواطنيهم وقراب وطنهم فإنهم يتحركون من الحالة الأسوأ لإمكانية الخطر ويجهزون أنفسهم للمواجهة بالمثل وليس بالاعتماد على الإمكانيات الأقل للخطر الذي يواجههم وبغض النظر عن استخدام كل الإمكانيات يضعون السلام للحيلولة دون وقوع الحرب وعندئذ فإن الفوضى في العراق وأفغانستان ليست فقط دليلاً على عدم نشوب حرب جديدة في المنطقة وخاصة ضد إيران بل إنه كما يبدو الفوضى هي من الأهداف الأساسية للولايات المتحدة في كل دول المنطقة وخاصة إيران

وهناك تصريحات لأحد المسؤولين العسكريين الإيرانيين مفادها أن الولايات المتحدة قادرة على تدمير إيران عن طريق القذف لكنها لن تكون قادرة مطلقاً على احتلالها. إن طريقة التفكير هذه من جانب المسؤولين في الهجمات الجوية للولايات المتحدة التي في حال وقوعها ستقضي على الثروات البشرية والبنية التحتية والثقافية لإيران تثير السخرية وتعد بالنصر في الحرب ضد القوات البرية هذه الطريقة مدانة لأقصى حد ممكن، ولا يمكن أن تكون شيئاً إلا خيانة لا يمكن تعويضها لمصالح إيران

والمواطنين الإيرانيين والشعب الإيراني ينتظر من مسؤولي الجمهورية الإسلامية أن يتصدروا حتى ولو لإلقاء قنبلة واحدة تطلق على الأراضي الإيرانية علاوة على إن ادعاء بعض المسؤولين الرسميين بالوعد بمواجهة عسكرية شاملة للهجمات الجوية المحتملة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل هي ادعاءات لا أساس لها لأن الحالة العسكرية لإيران تفتقر للكمية والكيف التي يمكن من خلالها منع الهجوم الجوي الأمريكي والإسرائيلي.

مكانة إيران في السياسة الخارجية الصينية

■ محمود سريع القلم ■ امروز (اليوم) ٢٠/١١/٢٠٠٧

تحولت قضية دعم الصين لإيران في مواجهة الدول الغربية إلى صدر اهتمامات السياسة الخارجية هذه الأيام. فهل ستصمد الصين في مواجهة محاولات فرض عقوبات جديدة محتملة من الغرب على إيران؟ وهل زعماء أوروبا ممن يخططون لزيارة بكين بنوون تحقيق توافق مع هذه الدولة وما يتفق مع آرائهم؟

للإجابة على تلك الاستفسارات يجب علينا في البداية التعرف على الصين تلك الدولة المتقدمة والمؤهلة للعب دور عالمي محوري بما يمثله ذلك من أهمية بالنسبة لإيران.

في البداية من المفترض الحديث عن الإصلاح الصيني، وكما هو معروف في وسائل الإعلام يعتبر بن شاو هينج رائد الحركة الإصلاحية في الصين: لكنني أرى أن شخصاً يدعى شوان لاي أهم منه بكثير، فقد وضعت اللبنة الأولى للتحويلات السياسية والاقتصادية الصينية بناء على قراراته. فهو من رأى ضرورة في تقوية الصين وحول التناقضات الصينية من المستوى الأمني إلى المستوى السياسي في الساحة الدولية، أي أنه لا يفترض أن تخشى الدول أي خطر أمني من جانب الصين من الطبيعي وجود خلافات سياسية بين الدول وبعضها وقد سعى مؤسس حركة التغييرات الصينية شوان لاي لإحداث طفرة في العلاقات الصينية الغربية ومن ثم نجح في تغيير الرؤية الغربية إزاء الصين خلال عقدى الستينيات والسبعينيات وعلى الدرب سار زعماء الصين من بعده، وإذا أردنا استعراض السياسة الخارجية للصين في العهد الجديد يجب الإشارة إلى عدة نقاط.

أولا تغيير مستوى الخلافات الأمنية إلى مستوى الخلافات السياسية، ثانياً الاستفادة من إمكانيات

الإقتصاد الدولي ثالثاً وطبقاً لتصريحات بن شاو هينج اجتازت الصين خمسين عاماً من السلام مع النظام الدولي وقد اعتبر الصينيون النظام الدولي بمثابة فرصة. رابعاً تحسين العلاقات مع شتى الدول. فاستراليا على سبيل المثال كانت دائماً موضع خلاف في وجهات النظر مع الصين وهي الآن تصدر للصين ما قيمته مليار دولار من الفاز، حيث أقرت علاقات سلمية سياسياً وإقتصادياً بين الدولتين. الصينيون أيضاً كونوا علاقات قوية وجيدة مع الاتحاد الأوروبي ويساهمون في الأنشطة العمرانية بالعديد من دول أفريقيا ليحصلوا في المقابل على المصادر الطبيعية، لأن تناقص الموارد الطبيعية هي العقبة الأهم التي تواجه الصين. تقدم الصين سنوياً ستة مليارات من الدولارات كمساعدات خارجية للدول الضعيفة ودول العالم الثالث.

محور الإستراتيجية الصينية هو تحقيق مكانة إقتصادية قوية، على الأقل تكون رقم واحد إقتصادياً في آسيا والمؤشرات والإحصائيات تشير إلى أن الصين تمضي خطوات جادة في هذا الاتجاه.

الأمريكيون لا يريدون تحول الصين إلى قوة تكنولوجية على الصعيد الدولي والصين من جهتها وبما أنها لا تمتلك مصادر طبيعية وفيرة لا تصطدم بالغرب والولايات المتحدة بسبب الملف النووي الإيراني. ويمكن القول أن المصالح الإقتصادية هي المسألة الأهم بالنسبة للصين التي لم تتصدى للولايات المتحدة وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط سواء في العراق أو فلسطين أو فيما يتعلق بملف إيران النووي، لأنها في النهاية تعرف غايتها، أما نحن الإيرانيون فلسنا كذلك نلقى الضوء فقط على ظواهر الأمور دون التعمق في بواطنها.

رسالة من رؤساء ٦٢ جامعة إيرانية إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة

■ إيران ٢٢/١١/٢٠٠٧

وجودها لمواجهة أى نوع من الظلم والعدوان، وقد دافعت طوال التاريخ عن حقوقها المشروعة فى كافة المجالات وبكل احترام لكافة الشعوب والأمم الأخرى.

السيد المحترم الأمين العام

الآن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين قامت هذه الأمة الواعية المسالمة مرة أخرى وبأيدى أبنائها وبالاتماد على علم وفكر شبابها وخبراتهم باتخاذ خطوة أخرى على طريق الطفرة العلمية والتكنولوجية فى سبيل تحقيق تقدمها ورفاهيتها وتقديم ورفاهية شعوب العالم الأخرى، حيث تمكنت من تحقيق تقدم مبهر فى مجال التوصل إلى الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية وذلك فى إطار القواعد والمقررات والقوانين الدولية وبأسباب ودوافع سليمة بحتة. ومما يؤسف له أنه على الرغم من تمسك إيران الكامل والتزامها بالقوانين والقرارات الدولية وبتعهداتها فى مجال منع انتشار السلاح النووى والتزامها بهذه المعاهدة (NPT) وإعلانها الواضح والمتكرر والتزامها بهذه المعاهدة، وتقديمها ل ضمانات عديدة فى هذا المجال فاقت حتى تلك الضمانات والتعهدات العادية التى صدرت من أى دولة أخرى من الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية للطاقة الذرية، مما يؤسف له أنه على الرغم من كل ذلك قامت بعض القوى المزايدة والأنانية مرة أخرى وبطرق مختلفة بوضع العراقيل أمام الجهود السلمية الإيرانية وبهدف سلب إيران حقوقها المشروعة. ومما يؤسف له بشكل أكثر أن هذه القوى المتكبرة والراغبة فى إزكاء نيران الحرب جعلت من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسرحاً لمتابعة وتنفيذ أطماعها ومصالحها الاستغلالية وأدرجت على جدول أعمال هذا المجلس إقرار إصدار بيانات وقرارات مختلفة بهدف القيام بضغط على إيران لا تستند إلى أى أسس قانونية أو أخلاقية.

السيد المحترم: بان كى مون

إن الشعوب الحرة فى العالم تنتظر من سيادتكم - بوصفكم الأمين العام للأمم المتحدة وأكبر منظمة دولية تأخذ على عاتقها المهمة الصعبة فى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعمل كذلك على توفير العدالة والتقدم للبشرية جمعاء - تنتظر من سيادتكم أن تعيدوا من جديد لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس أمنها الموقر

فى مبادرة جديدة ومن منطلق علمى وعقلانى وإحساساً بالعزة والكرامة أعلن رؤساء الجامعات الإيرانية، فى رسالة وجهوها إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بشأن البرنامج النووى السلمى الإيرانى وتأييداً لهذا البرنامج، أنه ينتظر من المنظمة العالمية، منظمة الأمم المتحدة أن تنظر نظرة منصفة وعادلة للملف النووى الإيرانى وأن تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى حل سلمى وعادل للقضية الحالية الدائرة حول هذا الملف.

وكان نص هذه الرسالة التى بعث بها رؤساء الجامعات الإيرانية إلى السيد بان كى مون الأمين العام لمنظمة الأمم كما يلى:

حضرة السيد المحترم: بان كى مون الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تعد إيران دولة عظيمة ذات حضارة وثقافة ضاربة فى أعماق التاريخ، وشعوب العالم أجمع تعرف الدور الفعال الذى قام به شعب إيران العظيم فى تقدم البشرية ونشر السلام والاستقرار والرفاهية لشعوب العالم. فنحن هنا نتحدث بالنيابة عن أمة كانت طوال التاريخ تعمل دائماً على أن تكون حامية وحارسة للحياة المسالمة التى يسودها السلام والاستقرار.

فمن ذا الذى لا يعرف أن هؤلاء الإيرانيين منذ فجر التاريخ وهم فى أوج قوتهم وعظمتهم كانوا يتعاملون مع باقى شعوب العالم بروح إنسانية عالية، وأنهم جعلوا هذا التعامل المفعم بالإنسانية والرحمة طوال التاريخ وحتى الآن عنواناً لأى نوع من العلاقة مع شعوب العالم، إننا نتحدث بالنيابة عن أمة عرفت على الدوام بالرحمة والمداواة فى التعامل مع الآخرين وبالوعى والمحبة والصداقة فى تعاملها مع الأجانب، وعرفت كذلك باحترامها وإجلالها لتقاليد غيرها من الشعوب الأخرى واحترامها وإجلالها لقيم الأمم الأخرى، كما عرفت كذلك برعايتها لكافة المبادئ والأصول الأخلاقية وبتعاملها المنصف والعادل فى كل ما يتعلق بقضايا الآخرين وحقوقهم.

ومما لا شك فيه أننا نتحدث بالنيابة عن أمة وقفت على أقدامها دائماً فى ثبات وقوة وإصرار، وطوال التاريخ وهى تفتح طريقها وتمهده بأيديها نحو التقدم بما لها من حياة مستقلة وعزيمة قوية، وتقف بكل

قيمتها وشأنها واعتبارها وعظمتها بعد أن نالها ما نالها بسبب أطماع ومزايدات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، ومما لا شك فيه أن موضوع الملف النووي الإيراني يمثل في الوقت الحاضر أفضل تجربة وأعظم فرصة لإعادة هيكلة هذه المنظمة العالمية واستعادتها لكيانها واعتبارها.

ومن البديهي أن هذه المنظمة تستطيع أن تجئ من جديد آمال الشعوب الحرة بقدرة هذه المنظمة على إقرار السلام واستقرار الأمن في كافة أنحاء العالم وذلك فقط عن طريق متابعتها لرعاية العدالة والإنصاف في كافة أعمالها وقراراتها، وكذلك عن طريق مراعاة القوانين والحقوق والمقررات الدولية فيما يتعلق بموضوع الجهود السلمية النووية التي تتابعها إيران.

إن التقرير الإيجابي الأخير الذي قدمه المدير العام المحترم للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تنامي وتقدم التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية قد رفع بالفعل الستار عن كثير من الوقائع وكشف كثيراً من الحقائق في هذا الملف، وأثبت للعالم أجمع تلك الشفافية والقانونية التي تتسم بها تصرفات وأعمال الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أنشطتها النووية من الناحية النظرية والعملية. أن التأييد الكامل والإيجابي الذي أعلنته الدول والمنظمات والهيئات والحركات القوية المستقلة والحرة في العالم أجمع لحق إيران في الحصول على الطاقة النووية السلمية، وكذلك استمرار التعاون المتنامي مع إيران من جانب هذه الدول والمنظمات ليدل بما لا يدع مجالاً للشك على العزيمة الراسخة والاهتمام الجاد من جانب العالم أجمع لمعارضة ومخالفة ما تقوم به بعض القوى العظمى على المسرح العالمي، ومنع هذه القوى من القيام بأعمال أحادية الجانب تفتقد لأي نوع من الحيادية وعدم التحيز.

إن حركة التوسع في محور الدول المستقلة والحرة في العالم وباعتمادها على المحلية والثقة بالنفس والأحاسيس القومية والتي تسببت الآن في وجود توجهات إيجابية على مستوى العلاقات العالمية والمعاملات الدولية جعلت إرادة الشعوب الحرة اليقظة الواعية أكثر إصراراً وحسماً وأكثر فعالية في إحياء الحقوق القانونية الدولية ومكافحة العنصرية والازدواجية في العلاقات الدولية على مستوى العالم.

السيد المحترم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إن المنتظر من سيادتكم، وقد تعاونت قارة آسيا العظيمة ذات الحضارات العريقة على تنصيب سيادتكم في منصب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، أن تدافع عن حقوق الشعوب الحرة والمستقلة في العالم أمام مزايدات القوى الكبرى، وأن تكون لسيادتكم في هذا الدفاع نظرة شاملة وعادلة ومستقلة وأن تعمل على إضافة ورقة مكتوبة بالذهب إلى تاريخ منظمة الأمم المتحدة المليء بالتوترات والمتغيرات السلبية وأن تضيف إلى هذا التاريخ خبراتكم وتجاربكم الشخصية.

تم توقيع هذه الرسالة بأسماء رؤساء الجامعات الإيرانية التالية: جامعة الزهراء - جامعة أراك - جامعة إيلام - جامعة أرومية - جامعة بوعلی سینا بهمدان - بجنورد - بيرجند - جامعة الإمام خميني الدولية - بيام نور - تربيت مدرس - تربيت معلم طهران - تبريز - تربيت معلم آذربيجان - تفرش - الفنية والهندسية - تربيت حيدرية - المجمع العلمي - العلوم التطبيقية - رازی - زابل - زنجان - سمنان - سيستان وبلوشستان - شاهد - شهرکرد - لرستان صنعتی شاهرود - الزراعية والمصادر الطبيعية برامين - ملایر - الجامعة الصناعية بسهند - جامعة العلامة طباطبائي - جامعة إيران للعلوم والتكنولوجيا - جامعة دامغان للعلوم الأساسية - علوم البحار بخرم شهر - جامعة العلوم الزراعية والمصادر الطبيعية بحركان - كردستان - كاشان - جيلان - جامعة الفردوس بمشهر - جامعة الشهيد شميران بالأهواز - جامعة الشهيد بهشتي - يزد - جامعة الشهيد باهنر بكرمان - شیراز - الجامعة الصناعية بأصفهان - جامعة الخوجة نصير الدين الطوسي - جامعة شريف الصناعية - جامعة أمير كبير الصناعية - جامعة شیراز الصناعية - مازندران - محقق اردبيلي - جامعة ولي العصر برفسنجان - هرمزجان - جامعة الفنون بأصفهان - جامعة الفنون - جامعة الفن الإسلامي بتبريز - ياسوج - جامعة شاهر للاملاحة وعلوم البحار - جامعة المجمع التعليمي بجندی شاپور - مركز الدراسات التكميلية في العلوم الأساسية بزنجان - جامعة الإمام الصادق - أكاديمية الدفاع القومي - جامعة الشهيد رجائي - كلية العلوم الاقتصادية.

منظمة (بنياد)

حسن أبوبكر

باحث في الشؤون الإيرانية

هـ.ش ١٩٩٠ م، وهم أسر الشهداء والمصابين والمرضى والأسرى، وممن فقدوا أسرهم.

في الخامس من خرداد ماه من عام ١٣٥٨ هـ.ش. ١٩٧٩ م تأسست جمعية إسكان الثورة الإسلامية والتي كانت تهدف إعداد إسكان خاص للقرويين المحتاجين ومحدودي الدخل، عن طريق فتح حساب بنكي أولى برقم ١٠٠ إمام ومساعدات أخرى مهداة من مصادر خاصة.

كتائب التعمير والتي تندمج حالياً وزارة جهاد الزراعة تأسست في ٢٧ خرداد ماه ١٣٥٨ شمسي من قبل مجموعة طلابية مسلمة بهدف تقديم مشاريع تنمية وتوسعية للمناطق الريفية، وظهرت فيما بعد هيئة شئون المهجرين بسبب الحرب في ١٤ خرداد ماه سنة ١٣٥٨ هـ.ش ١٩٧٩ م بفرض مساعدة الأسر المتضررة والمناطق المنكوبة، وفي عام ١٣٦١ هـ.ش ١٩٨٢ م، مدت مساعدتها إلى ١٢٠١٦٢ عائل أي ٤٠٪ في المائة من المتضررين.

وتوجد مؤسسة بإسم لجنة إمداد الامام الخميني حيث ظهرت بعد إنتصار الثورة الإسلامية والتي كانت هدفها مساعدة الطبقة الكادحة ومحدودي الدخل إلى أن وصل المستفيدين منها ٩٩٤٠٠٠ شخص من المحتاجين و ٣٠٩٣٠٠ طالبا.

وقد تأسست مؤسسات أهلية حكومية أعطيت حق مصادرة أموال الأثرياء في النظام السابق، وقد بدأت هذه المؤسسات العامة بصورة غير ربحية وبعد فترة تبدلت إلى ربحية، وخرجت عن نطاق الحكومة، ولكنها تحصل على أموال ومبالغ من ميزانية الحكومة بتوجيهات من مكتب رئاسة الجمهورية وتأييد من المرشد الأعلى. ففي اليوم العاشر من اسفند عام ١٣٥٧ أصدر الخميني قراراً بمصادرة أموال الشاه وحاشيته ثم ما لبثت أن شكلت بعد يومين جمعية المستضعفين لكي يستفيد بها المحتاجون وتتفق على الأفراد الذين لا مسكن لهم، أما المبلغ المصادر فهو ليس محدد، وفي عام ١٣٦١

وردت كلمه (بنياد) في قاموس لفت نامه بمعنى الأصل أو الجذر أو الأساس، بينما تأتي على نحو آخر، وهو خاص بتجمعات الشعب في منظمات عادة ما تكون غير هادفه للربح والتي تأسست بعد انتصار الثورة الإسلامية بناء على أهداف خاصة، البعض منها كان له دخل مادي، وكانت أغلبها أعمالاً تجارية وإنتاجية وبنكية، بجانب الخدمات الاجتماعية، والبعض الآخر يتولى مهاماً، كدور وعائى للحماية والتأييد والتعبئة العامة وتدريب العقائد، والآن تنقسم إلى ثلاثة أنواع وتمثل في مؤسسات حكومية وخاصة ووقف.

من هذه المؤسسات: مؤسسة الإمام الثامن للشيعة (بنياد آستانه قدس رضوي) مؤسسة العتبة الرضوية المقدسة، والتي تعد من أقوى مؤسسات الدولة وتمتلك هذه المؤسسة حق الإشراف على الأماكن كالأراضي والضيافة والشركات التجارية إلى المراكز الصناعية والخدمات الاجتماعية، ويشغل بها آلاف الموظفين، وتساعد كثيراً من الأسر المحتاجة، هذا مع عدم وجود إحصائية دقيقة لميزانياتها يمكن ذكرها بهذا الصدد، بل يعتقد بأنها تصل سنوياً إلى ٢ مليار دولار، لكن الجزء الهام هنا هو المصادر المالية التي يودعها زائرو حرم الإمام الثامن (ضريح مطهر) وتسمى النذورات.

ويوجد أيضاً مؤسستان أو وقفان الأول يسمى مؤسسة الخامس عشر من خرداد (بنياد بانزده خرداد) والآخر مؤسسة نشر آثار الامام الخميني، وقد أسست بعد الثورة في الشهور الأولى لإنتصارها لتخليد ذكرى قيام ثورة آية الله الخميني عام ١٣٤٢ شمسي ١٩٦٣ م، أما عن الجمعية الثانية تأسست بعد وفاة الخميني، وذلك لتعريف ونشر أفكاره وآثاره، وأيضاً لها الإشراف على إدارة مرقد الإمام الخميني بحكم موقعها في محافظة طهران، والجدير بالذكر أن الجمعية الثانية (بانزده خرداد) خصصت مبلغ ٢ مليار دولار جائزة لمن يقتل سلمان رشدى المرتد مؤلف كتاب آيات شيطانية. وتقوم بمساعدة نحو ٨٠٥٧٢٢ أسرة منذ عام ١٣٦٩

دخل تحت إشرافها ومسئوليتها ٢٤٢٢ وحدة اقتصادية، منها ١٠٤٩ وحدة صناعية ومعدنية وزراعية وتجارية وصناعية وتطوير وثقافية، كما تشكل ٢٧٨٦ وحدة أخرى وحدات سكنية وقطع أراضي، وبعد عام واحد من تأسيسها كانت جريدة (كيهان) قد أجرت حواراً مع رئيس الجمعية بتاريخ ٢٠ آبان ماه ١٣٦٢ شمسي ١٩٨٢م ادعى فيه أن المنظمة تعد واحدة من أكبر الجمعيات في العالم وأوسعها انتشاراً في هذا المجال. وطبقاً لتقرير عام ١٣٦٥ هـ ش ١٩٨٦م فقد عمل بالمنظمة ما يقدر بنحو (٤٢٠٩٥) عامل، أما فيما يتعلق بإنتاجها فيصل حجمه إلى ١٢٦/٧ مليار ريال من سلع وخدمات أى ما يساوى ١٤/١ فى المائة من حجم إنتاج الوحدات الصناعية الكبرى بالدولة، حيث كانت تغطى المؤسسة ١١٢ وحدة صناعية كبرى، إلى أن صارت فى عام ١٣٦٩ هـ ش ١٩٩٠م موضعاً للاهتمام والتقدير نظراً لفاعليتها وقدراتها وقوتها الاقتصادية. وقد أعلن محسن رفیق دوست المسئول والمشرف على المؤسسة فى حوار مع جريدة (كيهان) أن المؤسسة بصدد إنشاء مصفاة للنفط، وأنها تبنى وتؤسس ٥٠٠٠ منزلاً بقيمة مخفضة لمحدودي الدخل من سكان طهران، وأنها تشتري الفولاذ من الخارج، وأن مؤسسة المستضعفين هى فقط الوكيل الوحيد والرسمى لسيارات مرسيدس بنز وبى إم دبليو وفولكس فاجن وتويوتا بإيران، وطبقاً لتقرير صادر عن نيويورك تايمز كانت الميزانية العامة للجمعية ١٠ مليار دولار.

أما بالنسبة لمؤسسة الشهيد فقد شكلت فى اسفند ماه عام ١٣٥٨ شمسي ١٩٧٩م، بناءً على قرار من الإمام ليبحث أحوال ووضع الجنود وأقاربهم الذين ضحوا بحياتهم فى سبيل قيام الثورة ونجاحها، وزادت مسئولياتها من خلال بحث حاله ووضع مصابى حرب الثمانى سنوات وأسر الشهداء والأسرى والمفقودين، وهى تعمل تحت مظلة رئاسة الجمهورية وتحدد خطوطها العريضة بقرار من المرشد، وعن الدخل والميزانية فقد بلغ عام ١٣٦٤ هـ ش ١٩٨٥م ٥٠ مليار ريال، ونفقاتها ٥٦ مليار ريال. فضلاً عن أنها أخذت من الميزانية المحصولات المصادرة، بل إنها أسست أكثر من شركة حيث وصل عدد الشركات فى أواخر عام ١٣٦٣ هـ ش. إلى ٦٨ وحدة صناعية، و٧٥ شركة تجارية و ٢١ وحدة بناء، و ١٧ وحدة زراعية فضلاً عن امتلاكها ٦٠٠٠ وحدة تمليك فى طهران والى تشمل على المستشفيات، وقد جعلت أغلبها لإفادة أسر الشهداء، كما تمتلك ٤٠ احديقة فواكه وقطع أراضي. وبالنسبة إلى المهام الرئيسية لها فهى تتمحور حول إعطاء الأولوية لقبول

أبناء الشهداء فى كافة المؤسسات التعليمية، وتدبير حاجاتهم الرئيسية وتهيئة متطلباتهم عن طريق تأسيس أو شراء الورش والمصانع، علاوة على خفض أجرة الشحن والنقل الحكومى لصالحهم، وشمولية التأمين الصحى وتجهيز المستشفيات بما يلزم من أسرة وأجهزة طبية وجراحة الأسنان، وتوفير المسكن بصورتين الأولى بشكل تمليك، والأخرى بشكل إيجار، وتيسير الزواج ومساعدتهم فى نفقاته، ووفق تقرير صادر فى اسفندماه عام ١٣٦٥ كانوا قد سلموا وحدات سكنية لـ ١٢٨٢ أسرة، كما تخصص المؤسسة الأرض ضمن الوحدات السكنية للقادرين على البناء وتساعدهم فى القروض، وحتى عام ١٣٦٨ هـ ش. استفاد من هذا المشروع ما تجاوز عدة آلاف أسرة، وتتيح الوحدة المسئولة عن الزواج زواج نساء الشهداء والأبطال غير المتزوجين، عن طريق إهداء قرض نقداً أو مستلزمات المنزل مجاناً، أو بتخفيض فى قيمة الإمكانات والتجهيزات، ووصلت حتى عام ١٣٦٦ إحصائية الزواج عن طريق هذه المؤسسة إلى ٤٢٠ حالة.

منتهى القول أن المؤسسات التى أسست بعد إنتصار الثورة الإسلامية قد شكلت بواسطة شركات قادرة، وقد اعتبرت آليات أساسية للتنمية والتطوير بالشكل الذى يمكن أن تنهض كمنافسة بتحررها من البيروقراطية الحكومية، مما يجعلها بانوراما وطنية للجمهورية الإسلامية.

ويتصور أن هذه المؤسسات منفصلة ومستقلة لكنها فى الواقع مرتبطة بالدولة، وإزدادت تدريجياً ولهذا قد نقص دعم الشعب المالى لها، فخصصت الحكومة فى عام ١٣٥٩ هـ ش. دعماً من الميزانية العامة لها.

وكان يوجد قبل الثورة الإسلامية عدة مؤسسات بلا لوائح ومعفاة من الضرائب ولها إدارات مختلفة، ومنذ ذلك الحين لم تعد تتطور من حيث العدد أو الاهتمام، ولم تكن تتمتع بأهمية أو نفوذ المؤسسات المشكلة بعد الثورة بالرغم من أنها كانت جميعها تحت مسمى (غير هادفة للربح).

وقد طرأ التغير على تسجيل المنظمات الحكومية فى عهد الشاه من حيث الشكل أو الهيكل التنظيمى، وبعبارة أصح دخلت تدريجياً فى التشكيل الوزارى ضمن إدماج إدارات ومؤسسات على هذا النحو، مثل كتائب التعمير، وتحولها إلى وزارتين، واتصلت بهما هيئة شئون المهجرين بسبب الحرب العراقية الإيرانية، وصارت نهضة التعليم قسماً من وزارة التربية والتعليم بجانب إدماج لجان الثورة الإسلامية فى وزارة الداخلية، وفى جيش حراس الثورة، وفى القوات المسلحة.

١- صناعة الخزف في إيران

إعداد: أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

تطور غيرها من الصناعات، حيث كانت مطالب الحياة هي الباعث الأول لتلك السرعة. ويظهر هذا التطور السريع في تقدم طلاء الخزف ودهانه حتى لا تتسرب السوائل منه، وعملية حرق الخزف في درجة عالية بعد أن كان يكتفى بتجفيفه على حرارة الشمس. وإذا كان هذا هو حال الخزف في العصور القديمة، فإن أهميته في العصور الوسطى، وخاصة في عهد الحضارة الإسلامية قد زادت إلى درجة جعلته في مركز الصدارة بين الصناعات الأخرى، وذلك لتقدم الحياة الاجتماعية التي تطلبت أنواعاً ممتازة من الخزف.

وقبل أن ندخل في تفاصيل هذه الصناعة وأنواعها، لا بد لنا أن نشير هنا إلى مصطلحات هذه الصناعة المستخدمة في اللغة الفارسية، فنجد أن الخزف أو الفخار يطلق عليه اسم "سفال" بضم السين أو بكسرها، وقد وردت هذه الكلمة في أشعار كثير من الشعراء الفرس، ومنهم الشاعر ناصر خسرو (توفي ٤٨١ هـ) في قوله:

ضاللت عزت ايمان نيابد

چو زری کی بود هرکز سفالی

أى : إن الضلال لا يصل إلى عزة الإيمان أبداً،

كما أن الخزف لا يصبح ذهباً مطلقاً.

ويقول الشاعر نظامي الكنجوي (توفي ٥٦٠ هـ):

زنان مانند ریحان سفالند

درون خبث و بیرون سو جمالند

أى : النساء مثل ريحان الخزف،

باطنهن الخبث وظاهرهن الجمال.

أما بالنسبة إلى "سفال" فهي "سفالين" و"سفالينه"

بمعنى خزفي أو فخاري، يقول نظامي:

سیه زنگی دیم آتش پرست

سفالین سبویی پراز می بدست

أى : شاهدت زنجياً أسود من عبدة النار،

وقد حمل في يده إناء فخارياً مليئاً بالخمر.

أما بائع الخزف فهو "سفال فروش"، وأما صانعه

فهو "سفال كَر" أو "سفال پز"، ويطلق على صناعة

الخزف في الفارسية "سفال كرى" أو "سفال پزی"، كما

لا شك أن إيران كانت من أقدم الدول التي ظهرت فيها صناعة الخزف، وهي صناعة قديمة لدى شعوب كثيرة. ويخبرنا التاريخ أن أفران صناعة الخزف ظهرت في تلك البلاد منذ ستة آلاف سنة قبل الميلاد، كما ظهرت دواليب صناعة الخزف التي تحرك يدوياً منذ ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة قبل الميلاد، وقد أدى ذلك إلى تطور عظيم في هذه الصناعة.

وفي منتصف القرن الماضي إكتشف علماء الآثار عدداً كبيراً من الأواني الخزفية في المنطقة الممتدة من شرق إيران وحتى العراق ومن القوقاز وحتى وادي السند. والغريب في الأمر أن الخزف الذي عثر عليه في هذه المناطق كان متقدماً من الناحية الفنية في طريقة صناعته، وأول نماذجها هي التي عثر عليها في مدينة شوش في عيلام وهي الموطن الأول لسكنى الإيرانيين في الهضبة الإيرانية. وترجع الأواني الخزفية التي تتسبب إلى شوش إلى الفترة الممتدة من ٢٥٠٠ وحتى ٢٥٠٠ قبل الميلاد.

أما عن أقدم إناء عثر عليه في إيران فهو إناء ملوث بالدخان الأسود، وهو يشبه إلى حد كبير أقدم الأواني الخزفية التي عثر عليها في أماكن أخرى، ويرجع إلى الألف الرابعة قبل الميلاد، وهو مصنوع صناعة بدائية يدوية. وفي نهاية هذه الفترة تحولت الدواليب البطيئة إلى دواليب سريعة ويظهر هذا في الخزف الذي عثر عليه في "سيلك" وسط إيران وفي "ته حصار" في شمال شرق إيران. كما عثر أيضاً على قوالب خزف في "ته حصار"، وفي "ته باكون" في جنوب إيران، وذلك لإنتاج التماثيل في الفترة من عام ٢٥٠٠ وحتى ١٧٥٠ قبل الميلاد. وظهرت الأواني الخزفية الرمادية اللون ذات البريق المعدني الأسود اللامع حوالي سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد، وهي باكورة الأواني الخزفية المصقولة بالبريق المعدني. والجدير بالذكر أن عملية الصقل بالبريق المعدني كانت شائعة في كاشان في القرون الوسطى، وهذه المدينة تبعد عن "سيلك" بعدة كيلومترات فقط.

والمعروف أن الإنسان قد عرف صناعة الخزف منذ أقدم العصور، وكان تطور هذه الصناعة أسرع بكثير من

يطلق على الأسقف المغطاة بالقرميد الخزفي اسم "سفال پوش"، وعادة ما تغطي الأسقف في مازندران وجيلان بهذا النوع من القرميد.

ومن المعروف أن صناعة الخزف وجدت في إيران والعراق ومصر منذ فجر التاريخ، وإن كنا لا نستطيع أن نؤكد نسبتها إلى بلد بعينه من هذه البلدان، إلا أن إيران اشتهرت بصناعة الخزف منذ العصر الساساني (٢٢٦ - ٦٥١ م)، ومن ثم فقد عرف بعض أنواع الخزف الإيراني الذي يرجع إلى الخمسة قرون الأولى للإسلام باسم إقليم إيراني أو جماعة فارسية الأصل أو أسلوب صناعي خاص بإيران. وقد تعددت مناطق إنتاجه في وسط إيران في شوش وساوه والري، وفي شمال شرق إيران في سمرقند وطشقند.

واشتهرت إيران بعدة أنواع من الخزف أشهرها الخزف المرسوم تحت الطلاء، ويمتاز هذا النوع بأنه مطلي بطبقة من البطانة ذات اللون الفاتح الأبيض أو السمنى أو الأزرق أو الأخضر الباهت، ثم تأتي الزخارف ذات اللون الواحد التي عادة ما تكون داكنة سوداء أو كحلية أو بنية داكنة، أو زخارف متعددة الألوان كما هو الحال في خزف منطقة مازندران وبلاد ماوراء النهر، الذي يطلق عليه اسم "خزف زنجان" أو "خزف أققند"، وخزف آمل، وخزف أشرف.

أما النوع الثاني من الخزف الذي اشتهرت به إيران فهو الخزف ذو البريق المعدني، ويمتاز هذا النوع بإحتوائه على عجينة صفراء جيدة تغطي ببطانة معتمة يرسم عليها بعد حرقها بأكاسيد معدنية ثم تحرق للمرة الثانية في درجة حرارة منخفضة، فينتج عن تعرض الأكاسيد لدخان الحريق طبقة رقيقة من المعدن ذي اللون الذهبي أو أحد درجات اللون البنّي والأحمر والزيتوني. وترجع نسبة الزخارف النباتية المتقنة الرسم إلى إيران، وقد ظهرت بعد ذلك في القرن الثالث الهجري وأوائل الرابع في إيران الرسوم الآدمية والحيوانية المتأثرة بالأسلوب الساساني القديم. ويرجع البعض نشأة هذا النوع من الخزف ذي البريق المعدني إلى إيران، وقد استمرت صناعته هناك على مدى العصر السلجوقي والمغولي والتموري والصفوي. وهناك نوع ثالث من الخزف عرف باسم الخزف "الكبرى" (الجبرى) نسبة إلى "كبر" بمعنى المجوس، وينسب إلى طائفة الجبرية وهي قبائل تسكن شمال شرق إيران من عبدة النار، وكانت لهم طرق وأساليب معينة في صناعة الخزف. ويمتاز هذا النوع بتشكيل الآنية ثم طلاؤها بطبقة البطانة، ثم ترسم الزخارف المطلوبة على البطانة ثم تكشط المساحات الخالية من الزخارف حتى تصل إلى عجينة الإناء ذات اللون الوردي، ثم تغطي الآنية بعد ذلك بطبقة البريق الشفاف مما يكسب الآنية لمعانا وبريقا، كما يحافظ على طلاء البطانة.

ومما لا شك فيه أن صناعة الخزف قد تطورت تطورا كبيرا بعد الفتح الإسلامي لإيران خاصة وأن الدين الإسلامي كان يحث على عدم إستخدام الأواني الذهبية والفضية، ومن هنا اتجه الحكام والأثرياء إلى شراء الأواني الخزفية الجيدة الصنع. وكان الخزف في بدايته بدون بريق معدني، إلا أن استيراد الأواني الخزفية المصنوعة في الصين أدى إلى تشجيع الإيرانيين على التوسع في صناعة الخزف، ويذكر أن أحد حكام خراسان وهو محمد بن الحسين حصل على عشرين قطعة من الخزف الصيني من بلاد الصين وأرسلها إلى بلاط الخليفة في بغداد عام ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م)، ومن هنا أخذ صناع الخزف الإيرانيون يقلدون المنتجات الخزفية الصينية في العصور الإسلامية الأولى، واكتشفوا البريق المعدني اللازوردي القصديري. ويرى البعض أن هذا البريق المعدني الذي إنتشر في إيران قد إنتقل إلى كل الدول الإسلامية وحتى أسبانيا، ومنها إنتهى إلى إيطاليا ثم إلى هولندا وإنجلترا وألمانيا.

ومن ابتكارات الإيرانيين في صناعة الخزف الألوان المينائية التي بدأت في عام ٢٧٠ هـ (٨٨٢ م) وتوجد ثلاثة أنواع من اللون المينائي ١- اللون المينائي الذهبي على أرضية بيضاء ٢- اللون المينائي الأحمر الداكن على أرضية بيضاء ٣- اللون المينائي المتعدد الألوان مع بريق معدن النحاس أو الفضة. وقد وصل اللون المينائي إلى أقصى درجات التقدم والرقى في العصرين السلجوقي والمغولي في مدينة كاشان.

وفي العصر السلجوقي ٤٢٩ - ٥٥٢ هـ (١٠٢٧ - ١١٥٧ م) حدثت طفرة ملحوظة في كل أنواع الفنون والصناعات والعلوم، ومع أن السلاجقة كانوا تركا في الأصل، إلا أنهم كيفوا أنفسهم مع أساليب الحياة الإيرانية. ويمكن القول بأن عصرهم كان العصر الذهبي بالنسبة لصناعة الخزف، فقد استخدمت في هذه الفترة كل الأساليب والطرق الفنية المعروفة في هذه الصناعة كالرسوم المحفورة والبارزة والرسم تحت البريق وفوقه والتذهيب والطلاء بالمينا، وغير ذلك. ويبدو أن الرسامين والمصممين كانوا يساعدون بعضهم البعض في مثل هذه الأعمال الفنية. ومن أهم أنواع الخزف التي شاعت في هذا العصر: ١- الخزف المينائي أو الخزف المرسوم فوق الطلاء، ويمتاز بإحتوائه على رسوم آدمية وحيوانية، ولا يوجد هذا النوع في غير إيران في القرن السابع الهجري ٢- الخزف اللقبى أو اللقابي، ويمتاز هذا النوع بأنه خزف محزوز تحت الدهان ومتعدد الألوان، وعرف بهذا الاسم لأن القبائل التي كانت تصنعه في شرق إيران كانت تحرص على كتابة لقبها على القطع الخزفية ٣- الخزف التركوازي، ويقتصر لونه على الطلاء التركوازي أما زخارفه فهي إما محزوزة

تحت الدهان أو محفورة حفراً بارزاً مجسماً أو محفورة حفراً غائراً، كما كانت تصنع منه تماثيل مصبوبة، وهذه التماثيل تكاد تكون صناعتها قاصرة على إيران في القرن السابع الهجري. ٤- الخزف ذو الزخارف البارزة والمتعدد الألوان وهو الذي يعرف بإسم خزف سلطان آباد، وقد اشتهرت هذه المنطقة منذ نهاية القرن الثالث عشر بإنتاج نوع من الخزف الجيد العجينة والطلاء، وقد أتاح ذلك للخزاف حفراً قليلة البروز، ثم طلاءه بطلاءات متعددة الألوان ٥- وفي العصر السلجوقي ظهر في إيران أيضاً ما يسمى بالخزف ذي البريق المعدني، وامتاز إقليم كاشان بإنتاج بلاطات القيشاني نجمية الشكل والمرسومة بالبريق المعدني.

ومن أهم مراكز صناعة الخزف في إيران في العصرين السلجوقي والمغولي مدينة الري وكاشان، ويكفي شهرة الأخيرة أن اسمها أصبح يعني كلمة خزف، وأهم ما تتفرد به البلاطات القيشاني ذات البريق المعدني. كذلك نذكر مدينة نيسابور، ومدينة ساوه، ومدينة سلطان آباد، وسلطانية، وتبريز، وقد أنتجت الأخيرة ما يعرف بالخزف المينائي. ومن أشهر خزافي مدينة الري على بن يوسف وأبو طاهر حسين. وقد اشتهر خزافو القيشاني بصناعة المحاريب، ومن أشهر الرسامين في مجال تنسيق القيشاني النجمي الشكل أبو روفظا الذي كان يعيش في حوالي عام ٧٠٠ هـ (١٢٠٠م)، وطاهر الدين الذي كان يزاول عمله حوالي عام ٦٦٢ هـ (١٢٦٢م) وتطلق كلمة "كاشي" في الفارسية على القيشاني، كما يطلق مصطلح "كاشي كاري" على أعمال الخزف والقيشاني، أما "كاشي معرق" فيطلق على الفسيفساء.

وعندما نصل إلى العصر الصفوي نرى نهضة عظيمة في صناعة الخزف، فقد أحيا الخزافون الطرق والأساليب القديمة المتوارثة في هذه الصناعة في إيران، غير أنهم أضافوا إليها إبتكارات جديدة تتناسب مع تقدم العصر وأسلوبه. والواقع أنه عندما جلس الشاه إسماعيل الصفوي على العرش في عام ٩٠٧ هـ (١٥٠١م) بدأت نهضة واسعة في إيران في كافة المجالات ووصلت إلى أوجها على عهد الشاه عباس الكبير ٩٩٦ - ١٠٣٠ هـ (١٥٨٧ - ١٦٢٠م)، ووصلت شهرته إلى أوروبا، وقدم إلى عاصمته أصفهان سفراء من كثير من الدول الأوروبية. وكان الشاه نفسه صانعاً وتاجراً ماهراً، فجمع المهرة من الفنانين والصناع من أكناف إمبراطوريته المترامية الأطراف وأسكنهم في أصفهان وما حولها، وأنشأ العديد من المصانع. وعندما سمع عن تجار ومندوبي شركة الهند الشرقية الهولندية وقيامهم بالتجارة في مجال الأواني الصينية، دعا تجار الصين إلى إرسال مصنوعاتهم الصينية الجميلة إلى بلاده برا ليقوم هو بتصديرها إلى أوروبا، وبهذه الطريقة أخرج الشركة الهولندية من هذا الميدان. كما

كان الشاه نفسه جامعاً للعديد من الأواني الخزفية. ومازالت مجموعته الخزفية موجودة في مرقد أسرة الشيخ صفى في اردبيل. وقد إجتهد الخزافون الإيرانيون في عهده في صناعة الخزف، بل وصل الأمر بالشاه عباس إلى استدعاء ثلاثمائة خزاف صيني إلى إيران حتى يدربوا الخزافين الإيرانيين على صناعة الصيني، وكان رئيسهم رجل يعرف في الأساطير الإيرانية بإسم "من او هر"، وقد أثنى الرحالة الأوروبيون الذين زاروا إيران في تلك الفترة على المنتجات الخزفية الجيدة. ولعل من أهم مظاهر النهضة الخزفية في العصر الصفوي تعدد الألوان بدرجاتها، وتأثر الخزف الإيراني بالخزف الصيني وخاصة في إنتاج مدينة كوباتجي، ومن أهم أنواع الخزف الصفوي نذكر: ١- الخزف الأزرق المرسوم تحت الطلاء والمعروف بكوباتجي وهي مدينة جبلية في منطقة داغستان بالقوقاز ٢- خزف ساوه المتعدد الألوان والمرسوم تحت الطلاء ٣- الخزف الأزرق المرسوم تحت الطلاء ٤- الخزف ذو البريق المعدني.

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عندما ضعف ملوك وحكام إيران، تدهورت معظم الصناعات والحرف تدهوراً كبيراً، إلا أن الخزافين إستمروا في إنتاج أوانيهم الجميلة، واستطاعوا خلال فترة تعمير إيران وتحديثها على عهد رضا شاه ١٣٤٤ - ١٣٦٠ هـ (١٩٢٥ - ١٩٤١م) إصلاح معظم القيشاني الذي سقط من فوق أبواب وقباب المساجد والزوايا القديمة، وبدلوه بقيشاني له نفس مواصفات القيشاني الذي كان يصنع في العصور الوسطى.

وإذا أردنا تتبع الآثار الخزفية الإيرانية الموجودة في مصر والمحفوظة في متاحفها، نجد أن هناك نماذج لستة أنواع أنتجت في فترات تاريخية مختلفة وهي على النحو التالي:

أ- خزف يرجع إلى القرنين الأول والخامس الهجريين:

١- يوجد في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة آثار من الخزف الإيراني ترجع إلى القرنين الثالث والسادس وهي من إنتاج مدن ما وراء النهر كالأطباق والكؤوس بعضها مهداة من الملك فاروق وأخرى من مجموعة الدكتور علي باشا إبراهيم أو مهداة من مسيو جاك ماتوسيان.

٢- وهناك أطباق وأواني ترجع إلى القرن الخامس الهجري وهي من خزف أمل ومازندران، وبعضها مهداة إلى المتحف.

٣- خزف الكوبالت

يوجد في المتحف الإسلامي خزف إيراني أرضيته باللون الحمصي والأبيض مع الكوبالت الأزرق، وعليه رسوم باللون الأخضر. وترجع هذه الآثار إلى القرن

الثالث أو الرابع وهى تقليد للأعمال الصينية والمعروفة بخزف البورسلين PORCELAIN، وهى أيضا عبارة عن مجموعة من الأطباق والكؤوس.

٤- الخزف الكبيرى (الجبرى)، يضم متحف الفن الإسلامى بالقاهرة آثارا قيمة جدا من أفضل أنواع الخزف الإيرانى المصنوع بعد الإسلام والمعروف فى تاريخ الفن الإسلامى بالخزف الكبيرى. وتسمى هذه المجموعة الخزفية الإيرانية بهذا الاسم نظراً لشهرة صناعتها الإيرانية ومهارتهم أو تقليدهم لخزف العصر الساسانى. وهذه الآثار ترجع إلى الفترة من القرن الثانى وحتى الخامس، وقد نقشت بأشكال الطيور والحيوانات الحقيقية والخرافية وكتب عليها بالخط الكوفى، وغالبا ما غطيت بمادة زجاجية ذات لون أصفر أو أخضر أو بنى. ومعظمها من منطقتى كردستان ومازندران.

وفى متحف كلية الآثار بجامعة القاهرة عدد من قطع الخزف "الكبرى" يرجع إلى القرنين الرابع والخامس الهجريين ويكفى للتعرف على أسلوب صناعة مثل هذه الأوانى الخزفية فى إيران.

٥- الأوانى الخزفية الصدفية البريق (صدفى لعاب) توجد فى متحف الفن الإسلامى مجموعة من القطع الخزفية ترجع إلى عصر السلاجقة تشترك كلها فى أنها ذات بريق صدفى وتشتهر باسم "سفال لعاب دار صدفى". وترجع إلى القرنين الثالث والرابع الهجريين، وهى تضم أول تصاوير إنسانية فى صناعة الخزف الإيرانى بعد الإسلام. ونظرا لاستخدام البريق الذهبى اللون الشبيه بالنحاس أو الأصفر المائل للأخضر أمكن أن تحل محل الأوانى الذهبية والفضية فى مدة قصيرة.

٦- أوان خزفية ذات بريق بلون واحد (سفالينه هاى لعابى يك رنگ)

وهى ترجع إلى القرنين الخامس والسادس الهجريين ومزينة جميعها بالبريق الأخضر.

ب- الأوانى الخزفية التى ترجع إلى القرنين السادس والثامن الهجريين:

١- الأوانى الخزفية المينائية (سفالينه هاى مينائى) يوجد فى القاهرة عدد من هذا النوع من الخزف الإيرانى يرجع إلى القرنين السادس والثامن وتضفى الشفافية وتنوع الألوان على مثل هذه الأعمال قيمة خاصة، وهى تمثل إحدى مراحل تكامل صناعة الخزف فى إيران.

٢- خزف سلطان آباد : أخذت الأعمال الخزفية الإيرانية المصنوعة على يد خزافى سلطان آباد تلفت النظر منذ القرن الثامن الهجرى. وتعتبر الآثار المكتشفة فى أطراف مدينة سلطان آباد والتى كانت لها شهرة فى القرنين السابع والثامن نموذجا يمثل مرحلة من المراحل التاريخية لصناعة الخزف الإيرانى. ومما يميز هذه الآثار شكلها وهيكلها بالإضافة إلى ألوانها القوس قزحية (ألوان الطيف) الناتجة عن أنواع البريق المستخدم فيها،

ومعظم نقوشها بارزة، ونظراً لاستخدام اللونين الأسود والرمادى تحت البريق الشفاف فإنها تتميز عما يشبهها من خزف فى الأماكن الأخرى كالرى وكاشان الذى يتشابه مع خزف سلطان آباد. ويوجد عدد من هذه الأعمال فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة.

٣- الخزف ذو اللون الواحد

هناك فى المتحف مجموعة من الخزف ترجع إلى القرنين السادس والسابع الهجريين من الأعمال الخزفية ذات اللون الواحد من مدينتى الرى وكاشان. ويبدو أن هذه المجموعة ترجع إلى العصر المغولى ويستخدم فيها اللون الواحد MONOCHROM والنقوش البارزة فى الغالب الأعم تحت البريق الشفاف من تصاوير الحيوانات والطيور والنباتات. ومعظمها من مجموعة الدكتور على باشا إبراهيم الشخصية التى أهديت إلى متحف الفن الإسلامى فى ٢٨ / ٢ / ١٩٤٩.

٤- الخزف المقلد لبورسلين الصين (سفالينه هاى تقليدى پورسيلان چين)

توجد أعمال خزفية ترجع إلى القرن الثانى عشر الميلادى من الخزف البسيط والأبيض اللون قلد صناعتها خزف البورسلين الصينى وتأثروا به. والمعروف أن هذه المجموعة من الخزف كانت ملكا للدكتور على باشا إبراهيم ويعقوب آشپور.

ج- الأعمال الخزفية التى ترجع للقرنين السادس والتاسع الهجريين

١- أعمال الخزف المينائى.

٢- أعمال خزفية عليها رسوم ذهبية محفورة (سفالينه هاى نقش كنده زرین) ترجع إلى القرنين السادس والثامن الهجريين (١٣ / ١٤ م)

٣- أعمال خزفية ذات رسوم تحت بريق زجاجى ترجع إلى القرنين السابع والثامن الهجريين، وغالبا ما تكون المادة الزجاجية الشفافة باللون الأصفر.

٤- أعمال خزفية من مازندران، وهى أعمال تتسب إلى مازندران وترجع إلى القرن السابع الهجرى.

وهذه الأوانى المذكورة تتسب إلى ثلاث مدن هى سارى وآمل واشرف، وآثار سارى غالبا ما تكون من نوع الأقحاح وتصاويرها عبارة عن طيور خيالية على أرضية بيضاء تحت بريق، أما آمل فلها خزف أبيض اللون مرسوم عليه وهى غالبا أطباق كبيرة وثقيلة. أما آثار اشرف الخزفية فهى من وجهة نظر الباحثين غير مرغوب فيها وهى أثقل وأضخم من خزف آمل وقد غطيت رسومها الخضراء ببريق أصفر.

٥- خزف ذهبى اللون

للأوانى البريقيّة التى ركبت نقوشها الملونة مع البريق من حجارة معدنية مطحونة مثل الكوبالت على شكل ذرات جامدة وبيضاء جدا شهرة عالمية، وهى تعرف فى مصر بإسم الخزف ذو البريق المعدنى أو ذو البريق الذهبى.

٦- تماثيل خزفية

ترجع التماثيل الإيرانية في مصر إلى القرن السادس والسابع والثامن، ومنها تماثيل لإمرأة واقفة وأخرى جالسة وطائر وجمل وإمرأة مغولية وطائر له رأس إنسان وجواد له رأس إنسان وتمثال فيل مع حارسه، وغير ذلك.

د- الأعمال الخزفية التي ترجع إلى القرنين السابع والتاسع

١- خزف سلطان آباد في متحف الفن الإسلامي لقد ثبت للباحثين في الآثار أن سلطان آباد أصبحت منذ أوائل القرن الثامن الهجري إحدى المراكز الهامة لصناعة الخزف في إيران. وقد أبدع خزافو سلطان آباد أسلوباً خاصاً بعدهم عن تقليد خزف كاشان. والمجموعة الموجودة في مصر من خزف هذه المدينة متنوعة وقيمة وتستخدم فيها ألوان على طريقة سلطان آباد التي هي الأبيض على أرضية داكنة، وخطوط دقيقة زرقاء. وتشترك الأعمال في النقوش اللازوردية والسوداء تحت البريق الشفاف، وقد تأثر بهذا الأسلوب خزافو العصر المملوكي في مصر.

٢- خزف سلطان آباد في متحف كلية الآثار جامعة القاهرة وهي مجموعة قليلة إلا أنها تمثل مجموعة متنوعة من خزف سلطان آباد في القرن السابع.

هـ - الأعمال الخزفية التي ترجع إلى القرنين العاشر والثاني عشر الهجريين

بلغ الإيرانيون في العصر الصفوي (١٥٠٢ - ١٧٢٢م) أعلى درجات النبوغ والمهارة في المجالات الخاصة بصناعة الخزف. وقد اتخذت هذه الصناعة مساراً جديداً عن طريق الاستمرار في التقاليد الخزفية القديمة بالإضافة إلى تأثرها بالخزف الصيني والغربي والعثماني، ومن هنا بلغت هذه الصناعة في إيران أعلى درجات الكمال والرقى. وتوجد في مصر نماذج من هذه الأساليب التي كانت شائعة في العصر الصفوي، وهي عبارة عن أوان خزفية كوباچه وكاشان وزرين نام وأعمال متأثرة بالبورسلين الصيني.

١- خزف كوباچه وهو من مدينة كوباچه في داغستان بالقفقاز في العصر الصفوي، وهو نوعان خزف ذو ألوان سوداء وخضراء أو زرقاء تحت بريق شفاف. وآخر ذو رسوم آدمية مرسومة تحت بريق شفاف.

أما المجموعة الأولى فهي تحت بريق لازوردي فيروزى أو أخضر وهي غالباً ترجع إلى القرن العاشر الهجري وأواخر العصر التيموري الصفوي. أما المجموعة الثانية فهي تحت بريق زجاجي شفاف وترجع إلى القرنين الحادى عشر والثاني عشر الهجريين، وبعضها يظهر تأثير زخارف أوانى ايزنيك العثمانية. وتوجد نماذج منها في متحف الفن الإسلامي.

٢- الأعمال الخزفية المقلدة لبورسلين الصين تأثر الإيرانيون في العصر الصفوي تأثراً كبيراً بأسلوب الخزف الصيني، وقد أدى هذا إلى أن أصبح

الإيرانيون وسطاء في نقل مثل هذه الصناعة وأسلوبها إلى أوروبا. وقد أدى حدوث هذا التأثير إلى ظهور أعمال خزفية بيضاء وزرقاء اللون كان لها شهرة خاصة في القرنين ١٦ و ١٧ م كخزف البورسلين في إيران في مراكز صناعة الخزف في كرمان ومشهد ويزد.

ورغم أن هذه الأوانى المتأثرة بالبورسلين في المراكز المذكورة كانت مختلفة في العجينة والزخارف، إلا أن نقوش الموتيفات الصينية في الوسط والأشكال البوذية حول حافتها أو حاشيتها أو الورود والنباتات قد رسمت بشكل عام بأسلوب إيراني.

وما زال عدد كبير من هذه الأوانى التي يطلق عليها "سفال أبى وسفيد" (الخزف الأزرق والأبيض) أو "سفال پورسيلان ايران" (خزف بورسلين إيران) والتي ترجع إلى القرنين العاشر والحادى عشر الهجريين باقياً ويزين متاحف العالم. وما هو موجود من خزف العصر الصفوي في مصر مجموعة بديعة من أجمل الآثار الباقية في متحف الفن الإسلامي.

٢- أعمال خزفية ذات بريق معدنى شفاف وهي من أعمال الخزف الشفاف واللامعة المركبة مع البريق المأخوذ من الأحجار المعدنية، ويرجع الموجود منها في القاهرة إلى العصر الصفوي في القرنين العاشر والحادى عشر الهجريين (١٦، ١٧ م).

٤- خزف كاشان توجد قطعتان من خزف مدينة كاشان ترجعان إلى القرن الحادى عشر الهجري (السابع عشر الميلادى).

و- خزف يرجع إلى القرن الثالث عشر الهجري، وهو على النحو التالى:

١- خزف عليه تاريخ الصناعة.

٢- خزف من الرى.

٣- خزف من بخارى.

ومما لا شك فيه أن مجموعة متحف الفن الإسلامي في القاهرة من الخزف الإيراني، هي من أغنى المجموعات في العالم، فهي تضم أمثلة طيبة لأغلب أنواع الخزف الإيراني في عصوره المختلفة. وهي تدل على مدى إهتمام المصريين بجمع هذا التراث الإسلامى والمحافظة عليه خلال هذه الحقبة الزمنية الطويلة، وسوف يظل هذا الإهتمام قائماً ما دامت الحياة.

المراجع

- ١- لغت نامه دهخدا .
- ٢- الفنون الإسلامية - د. سعاد ماهر محمد - القاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- ٣- الموقع الإلكتروني (بالفارسية) www.farhangsara.com.
- ٤- آثار ايران در مصر - سيد محمد باقر نجفى - كلن ١٩٨٩م.
- ٥- متحف الفن الإسلامى - دكتور محمد مصطفى - الطبعة الثالثة - القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٢- مراحل تطور النشيد الوطني الإيراني والعلم الإيراني

■ أ.د/ يحيى داود عباس

أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

مظهر من مظاهر هذه الخميلة (إيران)، الجميع لهم اسم واحد وعلامة واحدة على الرغم من اختلاف ألوانهم وألوانهم، الجميع سعداء منتشون يتغنون/ بصلاية إيران الفتية.

والنشيد - كما هو واضح - يبدأ بالحديث عن خلود الوطن وعلو شأنه، وعن أنه يمثل الروح والجسد والوجود بالنسبة للمواطن، ويتغنى بإيران الوطن وبصلايتها وبضمها لعدد من القوميات والعرقيات والأجناس التي يجمعها وطن واحد رغم اختلاف الألوان والأسنة، ويشير إلى أن الجميع سعداء تحت لواء هذا الوطن. والنشيد بسيط وفيه تقرير مباشر، وهو خال من المجاز.

أما النشيد الوطني الإيراني الثاني، فهو النشيد الملكي الذي أمر رضا شاه (١٩٢٥/١٩٤١م) بتأليفه في (عام ١٩٢٣م) أي بعد مرور حوالي خمسين عاماً على تأليف أول نشيد وطني إيراني، فألفه محمد هاشم أفسر، ولحنه نصر الله خان مين باشيان (نصر السلطان) رئيس الفرقة الموسيقية العسكرية وداود بخمي. وقد استمر هذا النشيد في عهد محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩م)، لكن اسمه تغير إلى: النشيد الإمبراطوري والسلام الملكي، وكان يعزف في المناسبات الرسمية وأثناء سفر الملك إلى الخارج. وهو النشيد الذي توقف العمل به بعد نجاح الثورة الإسلامية في (١١/٢/١٩٧٩م). ونص هذا النشيد مكون من ثلاثة مقاطع هي:

ليعيش إمبراطورنا/ ولتبقى بلادنا خالدة بفضل عظمتها، إذ بفضل "بهلوي" أصبحت إيران مملكة/ أفضل مائة مرة من العهد الماضي، لقد كنت يا إيران مضطربة حيرانة بسبب الأعداء/ لكنك في ظله أصبحت مستريحة، والإيرانيون أصبحوا سعداء بصفة دائمة/ فليحفظه الله إلى الأبد. يا راية شمس إيران/ إلقى بشعاعك على وجه هذا العالم، ذكرينا بذلك العهد/ الذي استراحت فيه كل الأطراف بفضل سيفك البتار، في ظلالك نضحى بأرواحنا/ ونزهق أرواح الأعداء، نحن ورثة ملك الكيانين/ ونحب وطننا دائماً من قلوبنا وأرواحنا، لقد كنا ولا زلنا أتباعاً للحق/ ولا يزيد من الدنيا شيئاً سوى الحق، بفضل حب الإمبراطور/ تكون المملكة في أمان بعيدة عن أيدي الأعداء، ونحن منقادون إلى العمل الصالح/ وقلوبنا مضيئة بفضل خيالنا

أولاً: النشيد الوطني (سرود على):

النشيد الوطني مظهر من مظاهر السيادة والاستقلال، ويجب أن يتوجه إلى الماضي والحاضر والمستقبل، كما ينبغي أن يتم فيه التعبير عن الأفكار بشكل بسيط ومباشر بعيداً عن المجاز، وأن يكون بلورة لتاريخ أي شعب وحاضره، وأن يكون المعبر عن تطلعاته وأحلامه. وقد تم التفكير في إعداد أول نشيد وطني إيراني في العصر القاجاري (١٧٩٤-١٩٢٥م) وقيل إن ناصر الدين شاه (١٨٤٨/١٨٩٦م) أعجب في أول زيارة له لبائيس بالمارشات العسكرية التي عزفتها الفرقة الموسيقية تحية له عند وصوله وأثناء الاحتفالات الرسمية، فطلب من المسئولين الفرنسيين تكليف شخص أو أشخاص بتأسيس مدرسة في إيران، لتدريب وتعليم أفراد من العسكريين الإيرانيين الموسيقى العسكرية. وتم تأسيس هذه المدرسة تحت إشراف "مسيولومير" كفصل في مدرسة الفنون التي تأسست عام (١٨٤٦م)، ثم استقلت المدرسة -بعد ذلك- وأصبحت تحمل اسم: المدرسة الموسيقية، وبعد وفاة "مسيولومير" رأس المدرسة "سالاري معزز"، وخلفه ابنه مين باشيان (نصر السلطان). وتم إعداد النشيد لكي يعزف على آلة "البيانو" كقطعة موسيقية بدون كلمات، وكتب كلماته "بيجن ترقي"، ولحنه مسيولمير الموسيقي الفرنسي الذي كان مرافقاً للمستشارين العسكريين الفرنسيين الذين أوفدتهم فرنسا إلى إيران في العصر القاجاري، وكان مديراً لشعبة الموسيقى العسكرية في مدرسة دار الفنون. وقد عزف هذا النشيد -كسلام ملكي- وقت وصول مظفر الدين مشاه (١٨٩٦-١٩٠٦م) وأثناء زيارته لبائيس، وكان يعزف في المناسبات الرسمية، ثم عزف بعد ذلك بمصاحبة مطرب، ونفذه أوركسترا الشعوب الإيرانية. وجدير بالذكر أن هذا النشيد ألقى في كونسرتو عزف في عهد الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م) في قاعة الوحدة التي كان يطلق عليها اسم: الرودكي - شاعر إيران الشهير - قبل الثورة الإسلامية، وكلمات النشيد هي:

الوطن اسم خالد/ الوطن هو صبح الأمل، وجهة في السماء/ مثل الشمس الخالدة، الوطن هو وجودي/ وهو استياقي وانتشائي، وجهه في السماء/ مثل الشمس الخالدة، استمع إلى حرقه كلامي فأنا رفيقك، إن وطني هو روحي وجسدي/ استمع إلى حرقه كلامي/ فأنا

الحسن، ونحن مشرقون بفضل أقوالنا الطيبة/ وبفضل هذه الفضائل صارت إيران ذائعة الصيت.

والنشيد -كما هو واضح- تم التعبير فيه عن الأفكار بشكل بسيط ومباشراً أيضاً، وفي المقطع الأول تمجيد للإمبراطور وتعظيم لدوره في إقامة مملكة إيران، وفي استقرار أوضاعها، وسعادة أفراد شعبها في عهده، ثم تضرع إلى الله لكي يحفظ الإمبراطور إلى الأبد. وفي المقطع الثاني حديث عن الراية الإيرانية الخفاقة دائماً. وفي المقطع الثالث حديث عن حب الإيرانيين للحق والإمبراطور والعمل الصالح والقول الطيب.

والى جانب هذا النشيد الوطنى الرسمى، ظهر نشيد شعبى آخر وهو نشيد: يا إيران فى (١٩/١٠/١٩٤٤م) إبان الحرب العالمية الثانية واحتلال إيران من جانب الحلفاء، ولقد لعب هذا النشيد دوراً بارزاً فى تقوية الروح المعنوية للإيرانيين فى هذه الفترة الحساسة. وهو نشيد يتمتع بحب الإيرانيين، ويحظى بشعبية وعمومية بينهم، ويمكن تسميته بـ "النشيد غير الرسمى" لإيران، وقد كان يذاع فى الإذاعة والتلفزيون فى إيران فى عهد محمد رضا بهلوى، وتم تجاهله فى بعض الفترات فى خضم الأحداث السياسية المتلاحقة فى هذا العهد. وأذيع قبيل الثورة الإسلامية ببضعة سنوات وفى سنوات الثورة الأولى كنشيد وطنى فى الإذاعة والتلفزيون، لكن إذاعته توقفت بضعة سنوات فى وسائل الإعلام الداخلية فى إيران نظراً لمعارضة أصحاب الميول والاتجاهات المناهضة للوطنية لإذاعته، لكنه أذيع فى السنوات الأخيرة، ولا يزال يذاع حتى الآن فى بعض المناسبات التاريخية المختلفة فى الإذاعة والتلفزيون، كما تفتتح به جميع الاجتماعات الإيرانية فى الداخل والخارج. ونص هذا النشيد الذى ألفه: الدكتور حسين جل جلاب (الأستاذ بجامعة طهران)، ولحنه: روح الله خالقي، هو: يا إيران، أيها الوطن الملىّ بالجواهر/ يا من أرضك منبع للفنون والفضائل، لتكن أفكار الأشرار بمنأى عنك/ ولتبقى خالدة دائماً، وأنت أيها العدو إذا كنت حجر جرانيت فأنا حديد/ وروحي فداء تراب وطني الطاهر، منذ أن أصبح حبك حرفتي/ أصبحت أفكارى غير بعيدة عنك، فى سبيلك كيف يكون لأرواحنا قيمة؟/ ليبقى تراب إيراننا خالداً، عن أحجار جبالك در وجوهر/ وتراب وديانك أفضل من الذهب، كيف أخرج محبتك من قلبي/ أخبريني كيف أعيش بدون حبك؟، طالما أن دوران الدنيا ودوران السماء باقيان على حالهما/ سيظل نور الله مرشدنا دائماً، منذ أن أصبح حبك حرفتي/ أصبحت أفكارى غير بعيدة عنك، فى سبيلك كيف يكون لأرواحنا قيمة؟/ ليبقى تراب إيراننا خالداً، إيران يا جنتي السعيدة/ إن مصيرى واضح ومعروف بفضلك، لو أمطرت السماء ناراً على جسدى/

لن أرى فى قلبي سوى حبك، أنا خليط من مائك وترابك وحبك/ يموت قلبي إن خرج حبك منه، فى سبيلك كيف يكون لأرواحنا قيمة؟/ ليبقى تراب إيراننا خالداً.

وكلمات النشيد سهلة تألفها الأذن بسرعة، وهو سهل الحفظ والإلقاء، ويستفاد منه فى جميع المراكز التعليمية حتىروضات الأطفال فى إيران، ويمكن إلقاؤه بدون آلات موسيقية بشكل فردى أو جماعى.

ويبدأ النشيد بالتغنى بإيران وبأرضها المليئة بالجواهر وبحبالها وأحجارها وتراب وديانها، وبالدهاء لإيران بالخلود وبابتعاد أفكار الأشرار عنها، ثم يتحدث المؤلف فى سياق النشيد عن استعداداته للتضحية بروحه فى سبيلها، وعن أنه لا يحب سواها لأنه ممتزج بدمائها وترابها وحبها، وفى النشيد لأزمة متكررة غير مرة. وقد استخدم هذا النشيد القديم الذى ظهر فى الأربعينيات من القرن الماضى فى إيران فى الفترة ما بين مغادرة الشاه محمد رضا بهلوى البلاد فى ١٦/١/١٩٧٩م، وقبل إعداد نشيد وطنى جديد للجمهورية الإسلامية الإيرانية. والنشيد عبارة عن أربعة عشر بيتاً، ولا تشمل أبياته على أى مفاهيم سياسية أو عقائدية.

أما النشيد الوطنى الرسمى الثالث. فهو النشيد الذى ألفه الشاعر "أبو القاسم حالت" بعد قيام الثورة فى (١١/٢/١٩٧٩)، وظل مستخدماً حتى عام (١٩٩٢م)، ونص هذا النشيد هو:

لقد قامت الجمهورية الإسلامية/ لكى تمنحنا الدين والدنيا معاً، لقد أصبحنا بين يدي الله مرة أخرى/ وهو مرشدنا فى هذه المعركة، وبفضل ثورة إيران/ انهار قصر الظلم، إن صورة مستقبلنا هى صورة مرادفاً/ وضجيج قتالنا هو إيماننا واتحادنا، لقد انقض ليل الشدة المظلم/ وأشرق شمس حظنا من جديد، ليبقى اسم إيران خالداً/ فى ظلال القرآن الخالد.

والشاعر يعرب عن سعادته بقيام الجمهورية الإسلامية التى ستمنح الدين والدنيا للإيرانيين، وعن سعادته بانتهاء عصر الظلم وانتهاء ليل الشدة، ثم يدعو لإيران بالبقاء والخلود فى ظل القرآن الخلد. هذا ولقد لعبت الأناشيد الثورية دوراً بارزاً فى نجاح الثورة واستمرارها وتطورها، وكانت هذه الأناشيد تستخدم فى البداية فى المسيرات والمظاهرات، كما كانت تعباً فى شرائط كاسيت، ثم تذايع فى الإذاعة والتلفزيون. وتبارى الشعراء وعلى رأسهم "حميد سبزواري" (المولود عام ١٩٢٢م والذى كان سباقاً فى هذا المجال) فى نظم الأناشيد الحماسية والثورية التى كانت تؤلف وتلحن فى وقت قصير متأثرة بالأحداث الثورية المتلاحقة ويخطب الإمام الخميني، ومن هذه الأناشيد وكان يحث المواطنين على الوحدة والاتحاد والتضامن والنضال والعمل وتضافر الجهود، ومنها ما كان يتحدث عن الحرية وعن

الإمام الخميني وعودته الحميدة من فرنسا إلى أرض الوطن لقيادة الثورة عن قرب، وعن رثاء شهداء الثورة وعن شهر "بهمن" الذي قامت فيه الثورة وعن أعداء الثورة والإسلام، وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي ألقت عنها أناشيد كثيرة، وبخاصة بعد قطع العلاقات السياسية والاقتصادية معها في (عام ١٩٧٩م)، ووظف هتاف: "الموت لأمريكا" في أكثر من نشيد ثوري وحماس. ومن هذه الأناشيد النشيد الذي قام بتأليفه لشاعر "حميد سبزواري". ومطلعه: "صوت الحرية هذا الذي ينبعث من الشرق"، والذي أذاعته الإذاعة الإيرانية في (أبريل عام ١٩٨٠م)، وظن الكثيرون أنه النشيد الوطني، ولم يكن الأمر كذلك. وترجع أهمية هذا النشيد إلى أنه أصبح نموذجاً ومعيّاراً مناسباً للأناشيد التي جاءت بعده. كما تم إعداد أناشيد حماسية عديدة إبان الحرب الإيرانية-العراقية، وهذا النوع من الأناشيد تتضح فيه النزعة التعبوية، وتعلو فيه النزعة الحماسية والتشجيعية.

ومن أشهر وأبرز الأناشيد الحماسية التي ألقت بعد نجاح الثورة مباشرة ولعبت دوراً في تحميس المواطنين نشيد: الله أكبر، وهو من الأناشيد التي وظف فيه شعار: الله أكبر- الخميني قائد، ونص هذا النشيد هو: نهجم على صفوف الأعداء/ ونحن مسلحون بشعار: الله، نحن جميعاً تابعون لخط الإمام القائد/ ونحن جميعاً نهجم على صفوف المشركين، لا إله إلا إله لا إله إلا الله/ وحده وحده وحده، أنجز أنجز أنجز وعده/ نصر نصر نصر عبده، لا شريك لا شريك لا شريك له/ أنجز وعده ونصر عبده، الله أكبر الله أكبر الله أكبر/ الخميني هو القائد.

والنشيد -كما هو واضح- معظم كلماته وجمله باللغة العربية، ويعتمد على التكبير الذي يردده المسلمون في صلاة العيدين، وكانت إذاعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تفتح نشراته الإخبارية بهذا النشيد طوال سنوات الحرب الإيرانية-العراقية التي استمرت ثماني سنوات.

أما النشيد الوطني الرسمي الرابع، فهو النشيد الذي تم إقراره في عام ١٩٩٢م. ولا زال هو النشيد الرسمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويستفاد منه كسلام جمهوري أيضاً، وهذا هو نص النشيد:

بزغت من الأفق شمس الشرق/ التي تضيء أبصار المؤمنين بالحق، إن شهر بهمن (الذي قامت فيه الثورة) هو شعاع إيماننا/ وأنت أيها الإمام. رسالتك الخاصة بالاستقلال والحرية/ منقوشة في أرواحنا، وأنتم أيها الشهداء، لازالت صيحاتكم تملأ مسامع الزمان/ فلتبقى خالدة دائماً أيتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. والنشيد يبدأ بالحديث عن الإمام الخميني، ويشبهه

بالشمس المشرقة التي أضاعت أبصار المؤمنين بالحق، ويشير إلى رسالة الإمام الخاصة بالاستقلال والحرية، ويشيد بدور شهداء الثورة والحرب، ويدعو للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالخلود.

كما لا يفوتنا أن نشير - في النهاية - إلى أن أول نشيد ثوري شعبي كان نشيد:

يا خميني أيها الإمام، الذي رددته مجموعة من الشباب الإيراني الذين كانوا يرتدون زياً موحداً أثناء استقبالهم للإمام الخميني ضمن جموع المستقبلين بعد وصوله من باريس في (١/٢/١٩٧٩م)، وأثناء توجهه الإمام من مطار "مهر آباد" بطائرة مروحية إلى بهشت زهرا (مقبرة الزهراء)، حيث ألقى أول خطاب له على أرض إيران بعد عودته إليها، وأعلن الحرب على حكومة بختيار وعلى كل أعداء النظام الجديد.

ثانياً: العلم (برجم):

تعود أول إشارة في التاريخ الأسطوري الإيراني إلى العلم الإيراني إلى ثورة "كاوه" الحداد ضد "الضحاك" الملك الظالم، وكان "كاوه" هذا قد ثار وانتفض، وجعل قطعة الجلد - التي كانت تقيمه من النار والشرر الذي يتطاير أثناء ضربه للحديد المحمى - على رأس رمح أو قطعة من الخشب، وأخذ يستهزئ الناس ويستحثهم على الثورة على الضحاك، وعلى العمل على التخلص من شروره، فاجتمع حوله خلق كثير، وساروا خلفه وهو يحمل قطعة الجلد المثبتة على الرمح أو الخشبة، وتوجهوا جميعاً إلى أفريدون - وهو من الأسرة المالكة - الذي انضم إليهم، واستولى على عرش الضحاك، وصار "كاوه" ومن معه أعواناً له، لما أبدوه من مساعدة في سبيل الخلاص من الضحاك. وقيل إن الملك أفريدون أمر بإحضار قطعة الجلد التي قاد بها "كاوه" الجماهير الفاضبة، وثار في وجه الضحاك، وأمر بتطريزها بالحرير الأصفر والأحمر والبنفسجي، وترصيعها بالجواهر والذهب، وباتخاذها راية يقيم بها في المعارك الحربية، وكانت تستخدم في شحذ الهمم والتحريض على قتال الأعداء. وأطلقوا عليها اسم: "درفش كاوياني" أي: العلم الكاوياني، نسبة إلى "كاوه الحداد" واعترافاً بفضله. ومن أسماء هذا العلم أيضاً: علم كاويان - علم كاييان - علم كافيان - علم كاوان - علم أفريدون. وكانوا لا يسيرون في الأمور الجسام إلا به، ولا يرفع إلا للأمراء الذين كانوا يرسلونهم في المهمات والأمور العظام. وخرج العلم الكاوماني من دائرة الأسطورة ودخل دائرة التاريخ، وحافظ على المكانة الرفيعة التي حظى بها منذ عهد أفريدون في عهد من خلفه من الملوك، وكان كل ملك يضيف إلى هذا العلم عدداً آخر من الجواهر، حتى قيل إنه كان يتلأأ مثل المصباح في الليل المظلم، وظل هذا العلم يستخدم في إيران - كعلم

وطنى وحربى - حتى عهد "يزدجر الثالث" آخر ملوك الدولة الساسانية (٢٢٤ - ٦٥٢م) الذى هزم فى موقعة القادسية (عام ٦٣٦م - ١٥ هـ) بقيادة سعد بن أبى وقاص، فوقعت هذه الراية فى يد العرب، وأخذها سعد ضمن الغنائم، وحملها إلى الخليفة الثانى "عمر بن الخطاب" وترجع أهمية العلم الكاويانى إلى كونه علماً شعبياً ورفعه أناس بسطاء، واتخذ علماً رسمياً فيما بعد، وكان يعد وحده ثروة مادية كبيرة بالإضافة إلى قيمته المعنوية. وقد ذكره جميع المؤرخين المسلمين الكبار فى كتبهم.

وقيل إن العلم الكاويانى كان عبارة عن قطعة مربعة من جلد الأسد أو النمر أو الفهد مثبتة فى حربه، وتوجد فى وسط العلم نجمة كبيرة، كما توجد نجمة أصغر فى الجزء العلوى من العلم، وتوجد فى أركان العلم خمسة أشرطة مزينة بالذهب والفضة والجواهر المتألثة، والجزء الأسفل من قطعة الجلد تزين أطرافه الأربعة بألوان ثلاثة هى: الأحمر والأصفر والبنفسجى.

وعربت "درفش" إلى "درفس"، وقد ذكر البحترى (٢٠٦ - ٢٨٤ هـ) هذه اللفظة فى قصيدته السينية، فقال:

والمنايا موائل وأنوشيروان ... يزجى الصفوف تحت "الدرفس"

كما عرب العرب كلمة فارسية أخرى هى "البند"، وهى كلمة لها معان كثيرة منها: العلم الكبير، وقيل إن هذا العلم مخصص للقائد، وقيل إنه مخصص للفرسان، قال المتنبى (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ) فى صباه:

عش عزيزاً أو مت وأنت كريم ... بين طعن القنا وخفق البنود

وبعد الفتح العربى الإسلامى لإيران (فى النصف الأول من القرن السابع الميلادى) لم يكن للإيرانيين أى علم أو راية لمدة قرنين من الزمان، وكان أثناء فقط من الإيرانيين يملكان أعلاماً: أو مسلم الخراسانى (من الرعاة والقادة الذين ساعدوا العباسيين فى القضاء على الأمويين عام ١٣٢ هـ، والمقتول عام ١٢٧ هـ) وكان علمه أسود اللون، وكانوا يطلقون على أنصاره اسم: أصحاب الرايات السوداء، وبابك خرم دين (الذى دعا الناس فى آذربيجان إلى اعتناق مذهبه الإباحى المتحرر، واعتقله الأفشين القائد التركى وأرسله إلى الخليفة المعتصم الذى قتله فى بغداد عام ٢٢٢ هـ)، وكان يطلق على أنصاره اسم: أصحاب الرايات الحمراء.

ونظراً لحرمة التصوير والنقش فى الإسلام، لم تستخدم صور ونقوش الحيوانات فوق صفحة الإعلام والبيارق. وبعد هزيمة محمود الغزنوى (٢٨٧ - ٤٢١ هـ) للسامانيين (٢٦١ - ٢٨٩ هـ) أمر بتطريز صورة "القمر" فوق صفحة العلم التى كانت سوداء تماماً. ثم أمر

خليفته السلطان مسعود الغزنوى (٤٢١ - ٤٣١ هـ) الذى كان مفرماً بصيد الأسود بأن تحل صورة "الأسد" محل صورة "القمر". ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، لم ترفع صورة الأسد من فوق صفحة الراية الوطنية الإيرانية، حتى قامت الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩م، فاختفى الأسد وتغير شكل العلم.

وفى العصر السلجوقى (٤٢٩ - ٥٨٢ هـ) أو عصر الخوارزميين (٤٩٠ - ٦٢٨ هـ) ضربت السكة (العملة) وعليها صورة الشمس المشرقة خلف الأسد، وتمت مراعاة ذلك التقليد فى الأعلام والرايات، والجمع بين الأسد والشمس اختراع خاص بإيران، والأسد رمز للقوة والبطولة، أما الشمس فهى تكون فى شهر مرداد (يقع فى شهرى يوليو وأغسطس) فى أوج علوها وحرارتها، والأسد رمز لهذا الشهر. على الرغم من أن البعض يرجع وجود الشمس فى العلم الإيرانى إلى أن الإيرانيين القدماء كانوا يعبدون الشمس.

وفى العصر الصفوى (٩٠٦ - ١١٤٨ هـ) كان العلم أخضر اللون، وكانوا يطرزون صورة الأسد والشمس فوق صفحته، ويستثنى من هذا الشاه إسماعيل الأول (٩٠٨ - ٩٣١ هـ) الذى كانت صورة "القمر" موجودة على العلم الأخضر فى عهده، والشاه طهماسب (٩٣٠ - ٩٨٤ هـ) الذى كانت صورة الخروف (رمز برج الحمل) مرسومة على العلم الأخضر فى عهده. كما استخدم الصفويون بيارق مكتوب عليها آيات من القرآن الكريم، وصورة سيف على بن أبى طالب، وهو سيف ذو حدين، أو صورة الأسد والشمس.

وفى عهد نادر شاه الأفشارى (١١٤٨ / ١١٦٠ هـ. ق) كان هناك علمان: الأول: العلم الملكى وهو من الحرير الأحمر والأصفر ومن فوقه الأسد والشمس. والثانى: كان مكوناً من ثلاثة ألوان: الأخضر والأبيض والأحمر، وفى وسطه أسد وشمس، ومكتوب داخل دائرة الشمس: الملك لله. وكانت هذه هى المرة الأولى التى تستخدم فيها الألوان الثلاثة فى العلم الإيرانى. ويمكن القول إن العلم الذى استخدم فى عهد "نادر شاه" هو أساس العلم الإيرانى الحالى. وظل العلم حتى نهاية عصر نادر شاه مثلث الشكل.

وفى العصر القاجارى (١٢٠٩ - ١٣٤٥ هـ) حدث تغيير فى شكل العلم الوطنى ولونه، فأصبح مربع الشكل، وأصبح لونه أحمر فقط تتوسطه دائرة بيضاء اللون كبيرة عليها شعار الأسد والشمس كالعادة، لكن الأسد حمل سيفاً فى هذا العصر بأحد مخالبه المرفوعة للمرة الأولى. واستخدم فى عصر فتحعليشاه (١٢١٢ - ١٢٥٠ هـ) علم أبيض اللون منقوش عليه شمس وأسد يرفع سيفاً، وذلك فى المناسبات الدبلوماسية والسياسية، واستحدث خليفته محمد شاه قاجار (١٢٥٠ -

- ١٢٦٥ هـ) تاجاً فوق الشمس. كما استخدم القاجاريون علماً يسمى "العلم الملكي" رسموا عليه سيف على بن أبي طالب، وهو سيف ذو حدين أعطاه له النبي (صلى الله عليه وسلم) في إحدى الفزوات، واسمه ذو الفقار.

وفي نفس العصر استخدم "أمير كبير" (الصدر الأعظم: ١٢٦٤ - ١٢٦٨ هـ. ق) العلم المستطيل، وحافظ على ألوان علم "نادر شاه" الذي كان من أشد المعجبين به، وحافظ على شعار الأسد والشمس والسيف في وسط العلم، وأمر بإلغاء التاج الموجود أعلى الشمس. وبعد نجاح الثورة الدستورية في إيران في عام ١٩٠٦م، وإجبار مظفر الدين شاه (توفي في أواخر عام ١٩٠٦م) على تكوين مجلس نيابي وعلى وضع الدستور، نصت المادة الخامسة من الدستور التكميلي الذي صدر في ١٩٠٧/١٠/٧ على أن الألوان الرسمية للعلم الفارس (تغير اسم "الدولة الفارسية" أو "بلاد فارس" في عهد رضا شاه (١٩٢٥ - ١٩٤١م) إلى إيران عام ١٩٢٥م) هي على التوالي: الأخضر والأبيض والأحمر، وأن شعار الأسد والشمس يجب أن يرسم فوق الجزء الأوسط من صفحة العلم وهو الجزء الأبيض. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها العلم الوطني الفارس رسمياً في الدستور كرمز للاستقلال والسيادة الوطنية، وصدر في عام ١٩٥٨م منشور دوري رسمي خاص بالمقاييس والمواصفات الخاصة بالعلم الإيراني المكون من ثلاث مستطيلات عرضية متساوية.

أما علم الجمهورية الإسلامية الإيرانية فقد ورد ذكره في المادة الثامنة عشر من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي صدر في عام ١٩٧٩م على النحو التالي: يتكون علم الجمهورية الإسلامية الإيرانية من ثلاثة ألوان هي على التوالي: الأخضر والأبيض والأحمر، يتوسطه شعار الجمهورية الإسلامية الذي تشكل كلمة "الله" أصله وجوهره، أما التركيبات الجزئية للشعار فهي: لا إله إلا الله. وهذا الشعار مكتوب باللون

الأحمر في وسط العلم فوق اللون الأبيض، كما أن شعار "الله أكبر" مكتوب باللون الأبيض اثنين وعشرين مرة دليلاً على انتصار الثورة في يوم (٢٢ من شهر بهمن) أسفل اللون الأخضر وأعلى اللون الأحمر. ويشير اللون الأخضر إلى السعادة والصداقة والحب، ويشير اللون الأبيض إلى السلام والوثام ويرمز اللون الأحمر إلى دماء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل إيران (الشهداء)، إلا أن البعض يرى أن اللون الأخضر هو علامة على سيادة آل البيت.

ومن الملاحظ أن العلم الإيراني في ظل الجمهورية الإسلامية حافظ على الألوان الثلاثة التي كانت موجودة في عهد نادر شاه وأمير كبير وفي ظل الملكية البهلوية، لكنهم بعد الثورة استعاضوا عن شعار الشمس والأسد حامل السيف باسم الجلالة: الله، فاتخذوه شعاراً لهم رسموه على العلم الرسمي وعلى أشياء كثيرة منها: الكتب المدرسية الصادرة في إيران. وجدير بالذكر أن كلمة "برجم" ومعناها: العلم أو الراية، كلمة تركية الأصل دخلت الفارسية واستقرت فيها. ولا يستخدم الإيرانيون سواها في الوقت الحاضر. وقد صدرت مؤخراً توجيهات لجميع المؤسسات الحكومية بعدم تنكيس العلم الإيراني في أيام الحداد والعزاء، لأنه يحمل لفظ الجلالة: "الله"، وبوضع إشارة سوداء إلى جانب العلم الإيراني في هذه الأيام.

المراجع:

- ١- ديوان المتبى (شرح): عبد الرحمن البرقوقي - ج ٢ - بيروت - ١٩٨٠م.
- ٢- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- ٣- موقع الدكتور عبد الوهاب المسيري على الإنترنت: النشيد الوطني.
- ٤- مجلة هنر ومردم: العدد ١٢٨ (عام ١٩٧٤م).
- ٥- مجموعة سرود (٢): سرودهای انقلاب اسلامی - تهران - ١٩٨١م.

٢٠٠٨ عام الحسم فى الملف النووى الإيراني (٢/١)

■ لواء أ. ح. متقاعد / حسام سويلم

مسدود، سيكون من الصعب عليهما الامتناع عن المشاركة فى قرار جديد لمجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران.

ولأن إيران ليس من المتوقع أن تستجيب لمطالب مجلس الأمن حتى بعد صدور قرار آخر منه يفرض عقوبات عليها، حيث ستزداد تعنتاً، فإن مثل هذا الموقف من طهران سيزيد من فرص طرح سيناريو الحل العسكرى لإنهاء هذه الأزمة المستمدة من سنوات، وهو السيناريو الذى تبذل إسرائيل جهدها لدفع الولايات المتحدة نحو تنفيذه قبل انتهاء ولاية الرئيس الأمريكى بوش فى نهاية عام ٢٠٠٨، حيث لا تتوقع إسرائيل أن يكون الرئيس الأمريكى القادم من القوة والحسم بأن يلجأ إلى الخيار العسكرى فى التفاعل مع إيران، خاصة فى ضوء إفرازات الحرب الدائرة فى العراق وأفغانستان على الموقف الأمريكى الداخلى.

إلا أنه رغم المناخ الداخلى فى الولايات المتحدة المطالب بسحب القوات الأمريكية من العراق، فإن أصواتاً تتكاثر حالياً داخل أورقة صنع القرار الأمريكى، وبين الرأى العام هناك تؤيد عملية عسكرية ضد إيران بسبب تأييدها للمليشيات المناهضة للوجود الأمريكى فى العراق، ودعمها العسكرى لهذه المليشيات وبما أدى إلى تكبد القوات الأمريكية خسائر بشرية جسيمة تتحمل إيران مسئوليتها فى النظرة الأمريكية فالنشاطات الإيرانية فى العراق، والتى تحصد أرواح الأمريكيين، تعتبر فى واشنطن - خاصة فى دوائر ديك تشينى نائب الرئيس والمحافظين الجدد واللوى الصهيونى والكونجرس - مبرراً كافياً لمهاجمة أهداف للحرس الثورى، حتى فى أوساط أمريكية تتحفظ على

تشير كل الدلائل على أن عام ٢٠٠٨ من المتوقع أن يكون منعطفاً حاسماً فى كل ما يتعلق بالملف النووى الإيراني، وما يرتبط به من ملفات أخرى أبرزها التدخل الإيراني فى العراق، والنفوذ الإيراني المتصاعد فى منطقة الخليج، والدور الإيراني الداعم لحزب الله فى لبنان وحركة حماس فى غزة، ومستقبل الشراكة الاستراتيجية بين إيران وسوريا بعد مشاركة الأخيرة فى مؤتمر أنابوليس واحتمالات قوية لبدء مفاوضات بين سوريا لحل مشكلة الجولان على حساب علاقة دمشق مع طهران.

ومع تعثر المفاوضات التى تجريها إيران مع الإتحاد الأوروبى فى شأن ملفها النووى، واصطدامها بحائط مسدود نتيجة إصرار إيران على الاستمرار فى تنفيذ برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وإعلان الرئيس الإيراني أحمدى نجاد عن تشغيل ٣٠٠٠ وحدة طرد مركزى فى عمليات التخصيب، وفى المقابل إعلان المفاوضات الأوروبى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية فى الإتحاد خافيير سولانا عن خيبة أمله بعد محادثاته مع المسئول الإيراني الجديد عن الملف النووى - سعيح جليلي - وأنه سيرفع تقريره بذلك إلى اجتماع الدول الست الكبار فى باريس، فإنه فى ضوء هذا التقرير سيتقرر إمكان فرض عقوبات جديدة من مجلس الأمن على إيران، حيث سيصعب على الدول دائمة العضوية فى المجلس أن تستسلم للإصرار الإيراني على رفض قرارات مجلس الأمن الخاصة بإيقاف تخصيب اليورانيوم، بما فى ذلك روسيا والصين اللتان يفضلان استمرار طريق التفاوض لإنهاء هذه الأزمة، ولكن مع وصول المفاوضات التى استمرت ١٨ شهراً إلى طريق

اللجوء إلى الخيار العسكري في السياق النووي، إلا أن عملية عسكرية كهذه ضد الحرس الثوري الإيراني قد تشكل حافزاً مسرعاً لعملية عسكرية أوسع نطاقاً ضد إيران، خاصة بعد تقرير وكالات المخابرات الأمريكية في الرابع من ديسمبر الماضي والذي استبعد فيه أن تمتلك سلاحاً نووياً قبل عام ٢٠٠٩ إلا باحتمال ضئيل جداً، وهو ما قلل حجج ومبررات الإدارة الأمريكية لشن عملية عسكرية ضد إيران بزعم إجهاض برنامجها النووي قبل أن يصل إلى إنتاج سلاح نووي قريباً.

التعامل مع تقرير الوكالة الدولية للطاقة:

استخلصت كل من واشنطن وطهران نتائج متناقضة من التقرير الأخير الذي صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث حاول كل طرف أن يوظف هذا التقرير لدعم موقفه، الأمر الذي بدت معه الأمور مفتوحة على التصليب والتصعيد، خاصة وأن تقرير الوكالة لم يكن قاطعاً في وجهة أو أخرى. فقد اعتبر التقرير في المقابل أن هذه الوكالة تتناقص معرفتها بالبرنامج النووي الإيراني مع تقدم الوقت، مطالباً بالمزيد منه من أجل التحقق من النشاطات النووية الإيرانية غير المعلنة، وذلك رغم أن هذا التقرير يذكر أن الوكالة لا تستطيع "حصرية الطبيعة السلمية" للنشاطات الإيرانية، في حين أنه أكد للمرة الأولى تشغيل أجهزة طرد مركزي يمكنها أن تنتج وقوداً نووياً قابلاً للاستخدام العسكري خلال فترة سنة طبقاً لتقدير الخبراء.

من جانبها رفضت الولايات المتحدة التعامل مع ما أشار إليه تقرير الوكالة بوجود تعاون من جانب إيران معها، وطالبت بضرورة مواصلة ضغوط مجلس الأمن عليها باستصدار قرار جديد يفرض مزيداً من العقوبات والحصار الدولي عليها، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل حتى تستجيب لمطالبية المجتمع الدولي وتوقف التخصيب، وانتقدت موقف كل من الصين وروسيا الراضين فرض مزيد من العقوبات على إيران، لأن ذلك في رأي بكين وموسكو يزيد من تعنت طهران ويقطع الطريق على الجهود الدبلوماسية.

أما الدول الأوروبية فقد أجمعت أمرها على ضرورة عدم السماح لإيران بالاستمرار في إنتاج الوقود النووي (يورانيوم ٢٣٥ مخصص بنسبة أعلى من ٩٠٪) وبما يمكنها من إنتاج سلاح نووي في المستقبل. وكان موقف فرنسا هو الأكثر تشدداً عندما أعلن وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشيند أن التعنت الإيراني في موضوع التخصيب قد يؤدي إلى طرح الحل العسكري، وأيده في ذلك الرئيس الفرنسي ساركوزي. وإن كانت ألمانيا أكثر معارضة للحل العسكري، إلا أنهم جميعاً - فرنسا وألمانيا وبريطانيا - استمروا على تأييدهم للولايات

المتحدة في الإقدام على فرض عقوبات من جانبهم على إيران خارج مجلس الأمن، إذا ما عرقلت روسيا والصين ذلك. وفي المقابل تسعى إيران إلى إغراء الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا لتغيير مواقفها من خلال تزويدها بالغاز الإيراني، وتحريرها من الاعتماد على إمدادات الغاز الروسي.

وكما ذكرنا آنفاً أن إيران لم تأخذ من تقرير الوكالة الدولية إلا ما يتفق مع رؤيتها، وهي الفقرة الخاصة بـ "تقدم ملموس" من التعاون، وتعلق بالسماح لمفتشي الوكالة بدخول منشأتها النووية المعروفة في أصفهان مصنع تحويل اليورانيوم إلى غاز (6 - UF)، ومنشأة ناتانز (لتخصيب اليورانيوم)، ومفاعل أراك (لإنتاج الماء الثقيل وفصل البلوتونيوم)، وإجابتها على الأسئلة التي طرحتها الوكالة حول تصنيع وتشغيل أجهزة التخصيب P1، P2 ولكنها تجاهلت فقرات التقرير التي تشير إلى "مناطق الظلال والايقين" في جوهر البرنامج النووي الإيراني ونشاطاته، وعدم قدرة الوكالة على حسم الإجابة على سؤال يتعلق بسلمية هذا البرنامج حيث لا تزال إيران تناور بعدم الرد على أسئلة كثيرة أخرى طرحتها الوكالة. وكان طبيعياً أن يستثمر الرئيس نجاد الفقرات الإيجابية من وجهة النظر الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالتأكيد على شفافية البرنامج النووي الإيراني وأنه فقط يخدم أغراضاً سلمية، وأن بلاده كانت على صواب في تحديدها لقرارات مجلس الأمن الذي تسيره الولايات المتحدة وحلفاؤها، وصمودها في مواجهة، العقوبات والحصار الذي يفرضه الغرب عليها، والمطالبة بسحب ملفها النووي من مجلس الأمن وإعادته إلى الوكالة الدولية للطاقة، خاصة بعد أن دعم تقرير وكالات المخابرات الأمريكية الأخيرة موقف إيران من اتهام موجه إليها بالقدرة على امتلاك سلاح نووي خلال عامين إلى خمس أعوام، وأرجأ هذا التقرير هذا الاحتمال إلى عام ٢٠٠٩.

ورغم الهجوم الإعلامي الذي شنته إسرائيل على رئيس الوكالة الدولية للطاقة - د. محمد البرادعي - الذي اتهمه شاول موفاز نائب أولمرت بأنه متعاطف مع إيران على حساب إسرائيل وأمنها القومي، وطالب بعزله من رئاسة الوكالة، كذلك الانتقادات الكثيرة التي وجهتها كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية للبرادعي لعدم مساهمته للتوجهات الأمريكية في معالجة الملف النووي الإيراني، إلا أن د. البرادعي صمد بقوة أمام هذا الهجوم، وشن هجوماً مضاداً قوياً ضد من يروجون لشن حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً أنه حتى اليوم وخلال ٢ - ٣ سنة لن تكون إيران قادرة على تصنيع سلاح نووي، وطالب استمرار بذل الجهود الدبلوماسية لحل هذه المشكلة، وإن كان بعض المراقبون

قد وجهوا انتقادات لتقرير الوكالة الأخير بسبب ما اتسم به من غموض والتباسات أدت إلى تفسيرات متعارضة، متجاهلين أن هذه الوكالة الدولية لا تملك حق فرض ما تريده على إيران.

وفى هذا الصدد لا ينبغي تجاهل الموقف الروسى الذى انعكس بوضوح فى زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الأخيرة لطهران، وهى أول زيارة يقوم بها رئيس روسى لإيران. فبجانب اهتمامه بتدعيم العلاقات الاقتصادية والتسليحية الثنائية بين البلدين، وما وعد به من إرسال شحنة الوقود النووى اللازمة لتشغيل مفاعل بوشهر، فقد حرص على تبليغ القادة الإيرانيين - خاصة مرشد الثورة على خامنئى - أن موسكو لن تستطيع أن تصمد طويلاً فى دفاعها عن وجهة النظر الإيرانية أمام الغرب، ولا أن تضمن عدم استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يفرض عقوبات على إيران، لأن ذلك يضر بالعلاقات الروسية - الغربية، وأن على إيران أن تتجاوب مع الاقتراح الروسى بإجراء عمليات التخصيب خارج أراضيها فى روسيا - أو سويسرا وهو الاقتراح الأخير - وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة. وحذر بوتين خامنئى بأن استمرار الرفض الإيرانية لقرارات مجلس الأمن سيؤدى فى النهاية إلى تعرضها لعمل عسكري أمريكى، كما حدث مع نظام صدام حسين فى العراق عام ٢٠٠٣، وأن استمرار اتباع طهران لأسلوب تاجر البازار فى مفاوضاتها مع الغرب لن ينفعها، خاصة وأن الوقت لا يعمل فى صالحها، حيث أكد على أن عام ٢٠٠٨ سيكون هو عام حسم الملف النووى الإيرانى سلماً أو حرباً.

الردع المضاد فى الموقف الإيرانى:

اتسم الموقف الإيرانى الرسمى فى الآونة الأخيرة باتباع استراتيجية "الردع المضاد" لاحتمالات شن عملية عسكرية ضد إيران، سواء من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل أو كلاهما معاً. وقد بدا ذلك واضحاً فى التصريحات النارية التى أطلقها قادة إيران فى الآونة الأخيرة، وفى المناورات العسكرية والبحرية التى أعلنت عنها إيران فى نهاية نوفمبر الماضى. فقد كان واضحاً فى تصريحات القادة الإيرانيين الجمع الوثيق بين رفض مناقشة التخصيب، وبين التهديد بإزالة إسرائيل وإدماء القوات الأمريكية فى الخليج وتهديد مصالحها، على كل الساحة العالمية، وتغذية حركات وأحزاب وفصائل أهلية فى الدول العربية والإسلامية ذات توجهات إرهابية وانفصالية ومذهبية، تستقل بعملها السياسى والأمنى عن دولها الوطنية وسياستها، وتستدرج إلى حروب وصراعات مسلحة لا تتحمل عواقبها، كما حدث فى لبنان فى صيف ٢٠٠٦ عندما دفعت إيران حليفها سوريا وحزب الله إلى الدخول فى مواجهة مع إسرائيل،

كانت لبنان هى ساحتها الرئيسية، وكما يجرى اليوم من صراع مسلح بين حركتى حماس التى تمولها إيران وبين السلطة الفلسطينية مما أدى إلى انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة.

ولم تستبعد إيران البعد النووى من استراتيجية الردع المضاد التى تتبعها، فبجانب ما أعلنه الرئيس الإيرانى نجاد من تشغيل ٢٠٠٠ جهاز طرد مركزى لتخصيب اليورانيوم، وأنه سيكون قيد التشغيل حوالى ٦٠.٠٠٠ جهاز فى خلال عامين، إلى جانب ما كشفت عنه صحيفة ديلي تلجراف البريطانية مؤخراً حول محاولات إيرانية بلغت ٧٥ مرة خلال السنوات الخمس الماضية لشراء مواد وأجهزة ومعدات نووية تمكنها من صنع أسلحة نووية، وأن مجموعة الإمدادات النووية المكونة من ٤٥ دولة، والتى تعتبر الذراع التنفيذية لمعاهدة حظر الانتشار النووى، رفضت طلبات إيرانية متكررة لشراء مواد تستخدم فى أغراض مزدوجة سلمية وعسكرية، شملت بوردة النيكل وقضبان حديدية وآلات ضغط هواء وغازات وأفران ومثبتات. فقد رفضت السلطات الإيرانية مؤخراً السماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة بإجراء تفتيش مفاجئ على بعض منشآت النووية، وكانت الحكومة الإيرانية قد رجعت خلال الثلاث سنوات الأخيرة عن موافقتها السابقة على البروتوكول الإضافى لاتفاقية حظر الانتشار النووى، كما أصرت على صمتها عن مصدر التخصيب العالى فى أجهزة الطرد المركزى التى تستخدمها، وإتباعها أيضاً أسلوب التخصيب بالليزر الأمر الذى يوفر الكثير من الزمن والجهد ويقلل الأعطال ويزيد من دقة ونقاء عمليات التخصيب، حيث تشير المعلومات إلى أن عمليات تخصيب سرية تجرى بالليزر فى مصنع "لاشكار أدا باد". وهو ما يعنى وجود شبكة سرية امتدت البرنامج النووى الإيرانى بكثير من عناصره، لا زالت إيران ترفض الأوضاع عنها.

وفى إطار التصريحات النارية التى يطلقها قادة إيران حذر رئيس مجمع تشخيص النظام هاشمى رفسنجانى - الذى يحسب على تيار المعتدلين فى إيران والمعارض القوى للرئيس أحمدى نجاد - حذر من أن "التهديدات ونشر الخوف يجعلان إيران أكثر تعنتاً، ويدفعانها على حماية نفسها منهما". وإذا كان هدفهم (الغربيين) من المفاوضات المغامرة، فعليهم أن يتأكدوا أن مصيرهم فى إيران سيكون بكل تأكيد أسوأ من مصيرهم عندما غزوا دولاً أخرى. وفى الوقت ذاته، أمد قائد الجيش الإيرانى الجنرال عطاء الله صالحى أن المؤسسة العسكرية فى أعلى درجات الاستعداد لمواجهة أى تهديد، معتبراً أن جيش بلاده يتميز بأنه "حقق اكتفاء ذاتياً، وأنه أمكن له تحديد نقاط الضعف

في أعداء إيران وسيتم التعامل معها بقوة على كل الساحة الإقليمية. أما وزير الخارجية الإيراني متوشهر متقى فقد صعد بدوره لهجته قائلاً: "أمام الغرب طريقان فقط للتعامل مع إيران، إما التفاعل وإما المواجهة" وأكد أن الشعب الإيراني لن يعود عن الطريق الذي اختاره، وهو مصمم على مواصلته".

ويلاحظ في حوار الردع من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، والردع المضاد من جانب إيران، أن القيادة الإيرانية لا ترغب في افتراض عمل عسكري من جانب أعدائها يستبق إنجازات برنامجها النووي، وفي المرحلة الزمنية التي تسبق تصنيع سلاحها النووي المفترض. وهي ترتب رفض افتراض هذا العمل العسكري على ضعف الموقف الأمريكي سواء على ساحة العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان، أو على الساحة الداخلية في الولايات المتحدة نتيجة رفض الرأي العام الأمريكي والكونجرس مزيداً من التورط العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. حيث ترى القيادة الإيرانية أن القوات الأمريكية بالعراق والخليج "في مرمى الصواريخ الإيرانية" على حد قول أحد قادة الحرس الثوري الجنرال محمد حسن كوسهتشي، وأنها "أهداف سائغة النيران". يذهب وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار ورئيس أركان الجيش الجنرال عطاء الله صالح إلى أن سلاح الجو الإيراني بعد أن طور المقاتلة "رعد" - وهي نسخة من المقاتلة الأمريكية F-5 بعد تحديثها، والصواريخ شهاب-3 التي وصل دوى الطراز المطور منها إلى 2000 كم، قادرين على تدمير القوة الأمريكية المتخبطة في العراق، والقوة العسكرية الإسرائيلية معاً، وهي تصريحات أعادت إلى الأذهان تصريحات قادة نظام صدام حسين قبل الغزو الأمريكي للعراق.

وقد بلغ الأمر ببعض قادة إيران أنهم أصبحوا لا يشكون في سيطرتهم "كلياً على الوضع في الشرق الأوسط في العراق"، على حد قول رئيس تحرير صحيفة كيهان "حسن شريعتمداري- أحد مستشاري مرشد الثورة على خامنئي- وهو صاحب المقالة الافتتاحية التي طالب فيها بضم البحرين إلى إيران، بزعم أنها كانت تحت سيطرة الإمبراطورية الفارسية القديمة قبل الإسلام كما نسب هؤلاء انتصار حزب الله في الحرب اللبنانية الأخيرة ضد إسرائيل إلى فضل "الثورة الإسلامية الإيرانية ويعود إليها". ولا يشك شريعتمداري في "تهاوى أنظمة عربية وانهارها إذا هاجم الولايات المتحدة إيران، وأنها تشكل أحزمة وقاية إيران من مهاجمة منشآتها النووية".

وعلى رغم تحفظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقويم المرحلة التي بلغها البرنامج النووي الإيراني

وتقويمها تقوياً عاماً، إلا أن الخشية من قرب بلوغ هذا البرنامج عتبة المرحلة الأخيرة قبل إنتاج السلاح النووي، وتقدير الأمر بنحو سنتين حد أدنى وخمس سنوات حداً أقصى، حملت المراقبين على اعتبار عام 2008 عاماً مفصلاً. وأن اجتياز السلطة الإيرانية العتبة النووية، أو حساباتها القدرة على اجتيازها من غير رادع ذاتي أو خارجي، يعني تهادي معاهدة منع الانتشار النووي عاجلاً، وبروز قوى نووية جديدة في منطقة مضطربة، واحتمال وقوع منازعات وحروب نووية. كما أكد المراقبون والمحللون الاستراتيجيون على أن اعتداء السلطة الإيرانية بأحرمة وقيمتها وقوتها الرادعة، وبمهارة مفاوضاتها في التسويق والإرجاء، وشق المفاوضات والتلويح بإجراءات متناقضة، يحمل هذه السلطات الإيرانية على الغفلة عن ضوابط الردع. ذلك أن انتشار السلاح النووي من البوابة الإيرانية- وهذا ما لا يشك فيه مراقبون كثيرون- ليس أمراً غامضاً، بل هو صدع كبير في العلاقات الدولية، وبترتب عليه اضطراب هذه العلاقات على نحو لا سابق له منذ الحرب العالمية الثانية.

ويضرب المراقبون المثل بأزمة الصواريخ السوفيتية ورؤوسها النووية بكوبا في نوفمبر 1962، فهذه الأزمة المثل الأقرب للأزمة النووية الإيرانية الحالية، وإلى ما قد يصيب العلاقات الدولية من خلل وعطب إذا ما انتشرت الأسلحة النووية بين دول العالم الثالث. فيومها لم ير فيديل كاسترو رئيس كوبا غضاضة في اندلاع حرب نووية قد تودي بالشعب الكوبي، ولكنها تمهد في زعمه إلى انتصار الثورة الاشتراكية على الرأسمالية الأمريكية- وعلى رغم تهور الخطوات الأولى للقيادة السوفيتية آنذاك- وعلى رأسها نيكيتا خروشوف- حيث ظنت أن نصب الصواريخ النووية على تخوم للخصم الأمريكي يرسى العلاقات الاستراتيجية بين القوتين على الابتزاز النووي، إلا أنه أدرك لاحقاً في ضوء شدة رد الفعل الأمريكي الذي تمثل في حصار كوبا، احتمال حدوث احتكاك سوفيتي أمريكي قد يؤدي إلى اندلاع حرب نووية عالمية، ووافق على سحب صواريخه من كوبا، بل ومراقبة الأقمار الصناعية والسفن والطائرات الأمريكية لعملية سحبها من غير حرج. وفي المقارنة بين الحالتين الكوبية والإيرانية، يضطلع الرئيس الإيراني أحمدى نجاد ميرور كاسترو، ولكن لا يوجد نظير له في الساحة حالياً لكي يضطلع بدور خروشوف العامل والمتزن.

وهذا ربما ما دعا وزير الخارجية الفرنسي برناركوشينرالى التحذير مؤخراً من مبادئ سيناريو كارثي قد تتعرض له المنطقة إذا ما استمرت إيران في تحديها للمجتمع الدولي، والإصرار على مواصلة

برنامجها النووي في شقه التخصصي لليورانيوم، بما يمكنها خلال سنوات محدودة من امتلاك سلاح نووي، وأن قد يؤدي ذلك إلى عملية عسكرية أمريكية تساوي في كارثيتها امتلاك إيران لسلاح نووي لذلك دعا أوروبا إلى مقاطعة الاستثمار في إيران، والتنسيق لعقوبات خارج إجراءات الأمم المتحدة.

وقد يكون إدراك القيادة السياسية العليا في إيران.. والمثلة في آية الله على خامنئي أن عام ٢٠٠٨ سيكون بالقطع هو عام الحسم، ليس فقط بالنسبة للملف النووي الإيراني والملفات الأخرى المتعلقة به، بل قد يكون عام الحسم في مصير النظام الديني الحاكم في إيران كله. باعتبار أن عملية عسكرية أمريكية تستهدف المنشآت النووية فقط لن تؤدي إلى تدمير كل البرنامج النووي بل إلى تأجيله بضع سنوات فقط وهذا ليس هدف إدارة بوش - خاصة نائب الرئيس ديك تشيني زعيم مجموعة المحافظين الجدد المتحكمين في صناعة القرار الأمريكي- بل هدفهم هو إسقاط نظام حكم الملالي من خلال عمليات قصف جوي وصاروخي متواصلة لعدة أيام- وقد تصل لعدة أسابيع- تستهدف تدمير كل ركائز دينيات هذا النظام السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية، وتهي الأرض في إيران لقيام نظام سياسي جديد موال للغرب مثل نظام حكم المالكي في العراق، وقرضاي في أفغانستان وهذا الإدراك وما يشكله من مخاوف بشأن مستقبل النظام الحاكم في طهران، ربما هو الذي وضع خامنئي إلى إجراء تعديلات جوهرية في قيادات النظام الحاكم، قيدت إلى حد كبير من حرية عمل الرئيس نجاد، وهو ما تمثل في انتخاب هاشمي رفسنجاني ليجتمع بين رئاسة مجلس خبراء الدستور ورئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام، وأيضاً تغيير قائد الحرس الثوري وتعيين الجنرال محمد علي جعفرى رئيساً للحرس وهو المعروف بقربه من هاشمي رفسنجاني.

مغزى المناورات العسكرية الإيرانية الأخيرة والقادمة

لم يكن إعلان إيران اعتزامها إجراء مناورات ضخمة بخليج عمان في مطلع عام ٢٠٠٨، تجري خلالها اختبارات على عدد من أحدث أسلحتها، وذلك في الوقت الذي شارك فيه ٨ ملايين جندي إيراني وميليشيا متطوعي (الباسيج) في أضخم مناورة عسكرية أقيمت في مختلف أنحاء إيران في ٢٦ نوفمبر الماضي، تحمل شعار "الملحمة والمقاومة والصمود". وقد ذكر القائد العام للقوات البحرية الإيرانية- الأدميرال حبيب الله سياري- أن الهدف من المناورات البحرية بداية العام المقبل والتي سيطلق عليها اسم (الاتحاد ٦٨) هو اختبار لأحدث فنون الحرب والتكتيكات العسكرية الإيرانية. وأكد سياري أن القوات الإيرانية جاهزة تماماً للتصدي لجميع الأخطار

الخارجية، مشيراً إلى أن البحرية الإيرانية تملك رداً مدمراً إذا ما أقدم الأعداء على تنفيذ تهديداتهم.

أما المناورات التي أجريت في نهاية نوفمبر الماضي فقد شملت معظم أنحاء إيران، حيث شارك فيها أكثر من ٢٥٠٠ كتيبة و ٢٠ ألف وحدة عسكرية غطت عملياتهم نحو ٢٠ مدينة و ٢٠ ألف قرية في البلاد. وشارك فيها ٨ ملايين تعبوي، حيث تضم قوات التعبئة ١٢.٥ مليون عضو منهم خمسة ملايين امرأة.

وخلال هذه المناورات أعلن وزير الدفاع الإيراني مصطفى نجار أن بلاده تمكنت من صنع صاروخ باليستي جديد يبلغ مداه ٢٠٠٠ كم أطلقت عليه اسم (عاشوراء) وأنه يعد من إنجازات مؤسسة الصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع. كما أعلن أيضاً في نفس المناسبة نجاح إيران في بناء غواصة أطلق عليها اسم "الفدير" وأنها ستسلم لقيادة البحرية الإيرانية بالإضافة إلى المدمرة (موج). وأشار نجار أيضاً إلى وزرائه قامت بتخطيط وإنتاج وتصنيع صواريخ مضادة للدروع وقذائف وصواريخ دفاعية ودبابات وقطع بحرية.

وكانت إيران قد عرضت في ٢٢ سبتمبر الماضي خلال عرض عسكري سنوي في مناسبة ذكرى بدء حريها مع العراق التي دامت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) صاروخاً متوسط المدى أطلقت عليه (قدر ١) يصل مداه إلى ١٨٠٠ كجم ويستطيع بلوغ إسرائيل التي يفصلها عن إيران مسافة لا تزيد عن ١٠٠٠ كم، والقواعد الأمريكية في منطقة الخليج ويستخدم الصاروخ (قدر-١) وقوداً سائلاً ويعتبر نسخة محسنة من (شهاب-٣) وكان قد سبق لمسؤولين إيرانيين أن أعلنوا عن زيادة مدى شهاب-٣ من ١٣٠٠ كم إلى ٢٠٠٠ كم. وفي بداية ذلك العرض العسكري حلفت ثلاث طائرات مقاتلة إيرانية من طراز (صاعقة) والتي تعتبر حديثاً للمقاتلة الأمريكية ف-٥ التي تملك منها إيران حوالي ١٥٠ مقاتلة.

وقد أكدت المصادر الإيرانية أن هذه الطائرة أقوى من المقاتلة الأمريكية F-١٦ وأشار التلفزيون الحكومي إلى أن هذه الطائرة (الصاعقة) تعتبر جيل جديد من المقاتلة (رعد) التي قالت عنها إيران في أغسطس الماضي أنها باتت تنتجها على نطاق صناعي. وكانت وكالات الأنباء قد أفادت بسقوط مقاتلة إيرانية طراز F-٤ خلال هذه المناورات، والتي شهد فيها الرئيس نجاد نحو ١٤٠ سلاح ومعدة حربية جديدة طورتها الصناعة الحربية الإيرانية.

وتأتى هذه الإجراءات الإيرانية في إطار الحشد العسكري والمعنوي في مواجهة التهديدات الأمريكية، وبروز خلافات داخلية في إيران بين أجنحة السلطة وأجهزة صنع القرار، الأمر الذي حرص معه الرئيس

الإيراني نجاد على محاولة توحيد الجبهة الداخلية وراءه، وتجميد الخلافات الداخلية حفاظاً على الوحدة الوطنية في مواجهة التهديدات الخارجية وذلك بتجسيم هذه التهديدات والمخاطر، وضرورة رحي الصفوف للتصدي لها، ورفع الروح المعنوية للشعب الإيراني بإظهار ما تبذله المؤسسة العسكرية بشقيها - الجيش النظامي والحرس الثوري - من جهود لتطوير أسلحة ومعدات حربية متطورة تحقق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة الإيرانية في الجوانب التسليحية. إلا أنه رغم هذه الإنجازات التي تعلنها إيران بين فينه وأخرى في مجال التسليح، فإن خبراء غربيين يقولون أنه نادراً ما تقدم إيران تفاصيل تكفي لإثبات قدراتها. ويرون أن الأسلحة الإيرانية معظمها تطوير الأسلحة ومعدات مشتركة من الصين أو كوريا الشمالية، ولا يمكن أن ترقى إلى مستوى التكنولوجيا الأمريكية أو حتى الروسية الحديثة. كما أنه لا يعلم مدى نجاح الصناعة العسكرية الإيرانية في إنتاج ما يتم تطويره من أسلحة ومعدات على مستوى واسع لتلبية الاحتياجات الكثيرة للقوات المسلحة الإيرانية، وتوفير احتياطات استراتيجية كبيرة من الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية تكفي لخوض حرب قد تستمر حوالي شهر ونصف، واستعواض الخسائر التي تقع فيها، وتلبية متطلبات معركة الأسلحة المشتركة الحديثة التي أثبتت الحروب الإقليمية التي وقعت في العقدين الماضيين أنها شرهة في استهلاكها للأسلحة والذخائر.

وقد دل الخبراء الغربيون على ذلك بصفحة الـ ٢٤ طائرة حربية صينية التي عقدتها طهران مع بكين واعترضت عليها الحكومة الإسرائيلية التي طالبت بوقف الصفقة لأنها تحوي تكنولوجيا إسرائيلية - هي في الأصل أمريكية، وستستخدمها إيران ضد إسرائيل في حالة وقوع صراع مسلح بينهما وهو ما لم يكن في حساب إسرائيل. إلا أنه رغم تقليل الخبراء الغربيين من شأن الإنجازات التسليحية التي حققتها الصناعة العسكرية الإيرانية من الناحية التقنية، إلا أنهم أقرروا جميعاً بخطورتها من حيث أنها قادرة على ضرب أهداف استراتيجية أمريكية في الخليج، وإصابة العمق الإسرائيلي بخسائر جسيمة. ناهيك عن المخاوف الأمريكية والإسرائيلية من أن الصواريخ الباليستية التي طورها إيران - خاصة من عائلة شهاب - ليس من المستبعد مستقبلاً في ظل التقدم الذي تحرزه إيران بسرعة في برنامجها النووي، أن تحمل هذه الصواريخ برؤوس نووية قادرة على إصابة أهداف على مسافة آلاف الكيلو مترات.

كما أن عاملاً جديداً في مجال التسليح الإيراني وقع أخيراً أصاب القيادات الإيرانية بقلق بالغ لم يكن خافياً

في تصريحاتهم. ويرجع هذا القلق إلى فشل نظام الدفاع الجوي السوري في اعتراض المقاتلات الإسرائيلية التي اخترقت المجال الجوي لسوريا في المنطقة الشمالية منها يوم ٦ سبتمبر الماضي، بعد أن نجحت وسائل الحرب الإلكترونية الإسرائيلية في إعاقة وشل الرادارات السورية، وبذلك تمكنت مقاتلتان إسرائيليتان 15- فمن الوصول إلى هدف استراتيجي قرب دير أזור وقصفه وتدميره، ثم عودة الطائرات الإسرائيلية إلى قواعدهما سالمة. ووجه الخطورة والقلق الإيراني في هذا الأمر هو تشابه أنظمة الدفاع الجوي في البلدين من حيث أصلهما الروسي (طراز 71 - Tor) وهو النظام الأحدث في ترسانة الدفاع الجوي الروسية، الأمر الذي انعكس في سرعة إرسال إيران وروسيا خبرائهما إلى سوريا عقب هذه الغارة للوقوف على أسباب فشل الرادارات السورية في اكتشاف المقاتلات الإسرائيلية، ومحاولة إصلاح الخلل الذي مكن من نجاح الإعاقة الرادارية الإسرائيلية، وحيث قد تتعرض أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية إلى نفس المشكلة عندما تشن أي من الولايات المتحدة أو إسرائيل هجمات جوية ضد إيران، كما هو متوقع، حيث لا ترقى الأسلحة الإيرانية الدفاعية إلى مواجهة هجوم جوي وصاروخي أمريكي - إسرائيلي وصده.

ويذهب معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن (IISS) إلى أن موازنة إيران الدفاعية تبلغ نحو ٦,٢ مليار دولار، أي أكثر بقليل من نصف موازنة الدفاع الإسرائيلية، ونحو ٢٪ فقط من موازنة الدفاع الأمريكية. ورغم وجود برامج تسليحية ودفاعية وأمنية كثيرة في الموازنة الإيرانية، إلا أنها تبقى غير كافية لمواجهة تحديات الضربة الأمريكية المتوقعة، كما تفتقر إيران إلى وسائل رد عسكري على ضربة جوية وبحرية، ذلك أن القوات البرية والبحرية والجوية الإيرانية تعجز عن الرد على مثل هذا الهجوم، ولا تملك إيران عدداً كافياً من الصواريخ الباليستية (شهاب - ٣) بحيث تكون قادرة على قصف جميع الأهداف العسكرية والاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية، رغم إمكان إلحاق خسائر مادية جسيمة بالأهداف التي ستقرر إيران قصفها، ولا يغطي مدى هذه الصواريخ كل دائرة انتشار القوات الأمريكية في المنطقة. كما يطعن الخبراء في قدرة الصواريخ الإيرانية على حسم المعارك التي ستدور إذا ما كانت رؤوسها الحربية تقليدية، أو تحقيق إنجاز عسكري مهم. أما إذا تسلحت إيران صواريخها برؤوس غير تقليدية - كيميائية بيولوجية - حتى تحقق هدفها في تكبيد القوة البشرية الأمريكية والإسرائيلية خسائر جسيمة، فإن إيران بذلك تكون قد جنت على نفسها، حيث ستعطي الولايات المتحدة في إسرائيل الذريعة والمبرر لقصف

إيران بقنابل وصواريخ نووية تكتيكية كفيلة بوضع نهاية للنظام الإيراني الديني الحاكم في إيران، بعد أن تكون الأخيرة قد عادت خمسين سنة إلى الوراء بفعل الخسائر المادية والبشرية والخراب الهائل الممكن أن تلحقه هذه الأسلحة النووية بإيران.

إن القوة الجوية الإيرانية فهي طبقاً لتقدير معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن في حال لا تحسد عليها. فقد تكبدت خسائر جسيمة أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، وبالكاد استعادت كفاءتها الدفاعية - وليس الهجومية - بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ عندما انضمت إليها ٢٠ مقاتلة عراقية SU-25 فُت من الحرب أمام المقاتلات الأمريكية المتفوقة في عمليات "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. ثم جرى بعد ذلك تعزيز قوة السلاح الجوي الإيراني بمقاتلات صينية وروسية، مع بذل مجهودات جبارة للإبقاء على كفاءة المقاتلات الأمريكية F-4، F-5، والفرنسية ميراج F-1، والتي كانت متواجدة منذ زمن الشاه مع العمل على تحديثها. ويبلغ إجمالي المقاتلات القاذفة المخصصة للهجوم الأرضي حوالي ١٨٦ طائرة منتظمة في ٩ أسراب، أما المقاتلات الاعتراضية فعددها ٧٤ طائرة منتظمة في ٧ أسراب، وجميعها ستكون في حاجة إلى إعادة إمداد بالوقود في الجو إذا ما قررت إيران شن هجمات جوية مضادة ضد إسرائيل. أما الصواريخ جو / أرض مسلحة بها هذه الطائرات فهي من النوع التقليدي (غير ذكية) مثل الصاروخ جو / أرض (بافريك) ٢٠٠٠ صاروخ، والصواريخ جو / جو (سبارو)، (سايدوندر)، (فونكس)، والروس AA 8/10/11 -ومن ثم فإنه ليس بمقدور القوة الجوية الإيرانية مواجهة القوة الجوية الأمريكية العاملة في منطقة الخليج وغرب ووسط جنوب آسيا، لا على الصعيد الكمي ولا على الصعيد النوعي، وغالباً ما سيتم إخفاء المقاتلات الإيرانية في خطائرها إذا ما تعرضت إيران لضربة جوية أمريكية، أو قد تقوم بمهام انتحارية في حالات وظروف خاصة من العمليات.

أما ما هدد به مسئول لواء الصواريخ في الحرس الثوري محمود شهرباغى، حين أعلن أن بوسع إيران إطلاق ١١ ألف صاروخ في أول ثلاثة دقائق من الحرب، فهو تهديد ضعيف الصلة بالواقع، ذلك أن هذا العدد من الصواريخ - إذا استثنينا الصواريخ الكاتيوشا قصيرة المدى - لا تملكه أى دولة في العالم، إلا إذا كان المقصود من كلامه هو قذائف المدفعية وصواريخ الكاتيوشا إلى جانب الصواريخ الباليستية، وهى صواريخ تفتقر إلى الدقة والمدى وفي وسع دول الخليج والقوات الأمريكية في المنطقة استيعاب تأثيرها المحدود، ثم المبادرة برد الفعل بقصف مناطق إنتشارها ومواقع إطلاقها جواً.

ففي هذه المنطقة يتواجد نحو ٥٠ ألف جندي أمريكي، بالإضافة إلى فرقتين بحريتين وفرقة جوية.

كما قد تلجأ إيران إلى شن هجمات (إرهابية) ضد أهداف استراتيجية داخل الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أوروبا، ولكن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ضد برجى التجارة الخارجية في نيويورك ومقر البنتاجون في واشنطن لم تقوض قدرات الجيش الأمريكي، وسيكون رد الفعل الأمريكي هو نفس ما سبق أن ذكرنا في حالة شن هجمات بالصواريخ شهاب إذا ما سلحت برؤوس كيماوية أو بيولوجية، أى رد فعل أمريكي نووى.

ما وراء الانفتاح الإيراني على دول الخليج

تحاول إيران في الآونة الأخيرة الاقتراب أكثر من الدول العربية عامة، والخليجية على وجه الخصوص، وهو ما برز في زيارات الرئيس أحمدى نجاد للإمارات وعمان والسعودية، وحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي في قطر، وإعلان نيته في زيارة البحرين، وما رافق ذلك من تصريحات إيجابية أطلقها في اتجاه مصر. إلا أن ذلك كله لا يعكس مقاربة إيرانية جديدة إيجابية لعلاقات طهران بالعالم العربي، بقدر ما هي محاولة لإثبات ما تعتبر إيران توازنات جديدة في موقعها ودورها الإقليميين نعتقد بأنها تسمح لها بمعالجة بؤر التوتر في المنطقة، ولا تترك ذلك للأمريكيين فقط.

إلا أن مثل هذه الزيارات وغيرها من التصريحات المطمئنة التي يطلقها القادة الإيرانيين بين حين وآخر لم تمنع المراقبون من وصف العلاقات الإيرانية - الخليجية بأنها "مذبذبة"، وذلك بسبب استمرار وجود قضايا معلقة لم تظهر طهران نوايا جديدة في حلها، أبرزها قضية الجزر الإيرانية، واضطرابات البحرين ودعاوى إيران حول ملكيتها، وتهديد الدول الخليجية التي بها وجود عسكري أمريكي، وتحريك جماهير الشيعة ضد الأنظمة الحاكمة في هذه الدول عندما ترغب طهران في ممارسة ضغوط عليهم، ودعم الحركات والأحزاب الشيعية أملاً في أن تصل إلى السلطة في يوم من الأيام.

ناهيك عن عدم اقتناع دول الخليج بدعاوى إيران حول سلمية برنامجها النووي، وعدم وجود مخاطر أمنية أو بيئية من هذا البرنامج عليها. كل ذلك أدى إلى أن اتسمت علاقات دول الخليج بها جس الترقب والحذر والتخوف تجاه إيران، وحقيقة نواياها المستقبلية، خصوصاً وأنها ترى وتلمس خطورة الدور الذي تلعبه طهران في المشرق العربي، حيث تسعى إلى استقطاب دول ومنظمات عربية - مثل سوريا وحماس وحزب الله - على حساب دول وتنظيمات عربية أخرى مثل لبنان والأردن والمنظمة الفلسطينية، مستخدمة في ذلك وسائل المال والسلاح والإعلام، وهو ما تسبب - إلى حد ما - في إحداث فرقة بين الدول العربية.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولي : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع  التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط الدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصري. ويحرره أ. أحمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٥٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg